كلية الشريعة والدراسات الإسلامية
College of Sharia and Islamic Studies
QATAR UNIVERSITY جامعة قطر

المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية وملاحقه

وحدة البحوث والدراسات الإسلامية
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر

الإصدار الأول
1444هـ/ 2023م

المدخل التـأسيسي
للمشاريع البحثية وملاحقه

المدخل التأسيسي
للمشاريع البحثية وملاحقه

وحدة البحوث والدراسات الإسلامية

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة قطر

الإصدار الأول

الدوحة: 1444 هـ/ 2023 م

بسم الله الرحمن الرحيم

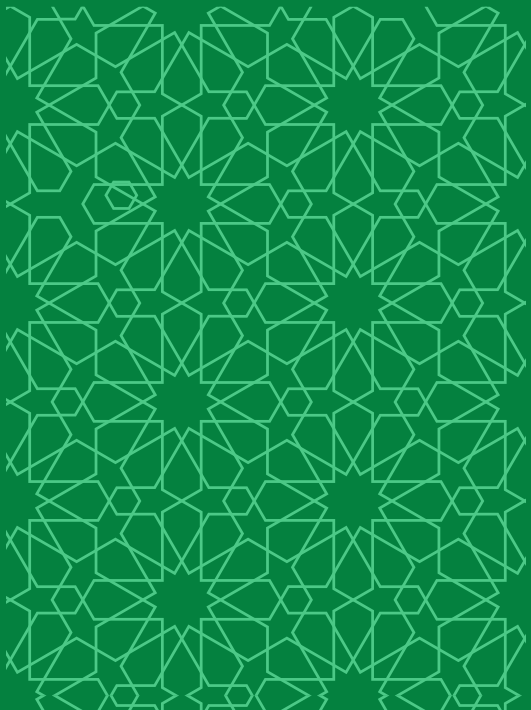

وحدة البحوث والدراسات الإسلامية

المشرف العام

د. إبراهيم عبد الله الأنصاري

عميد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

رئيس الوحدة

أ. د. نور الدين مختار الخادمي

أستاذ بقسم الفقه وأصوله

اللجنة العلمية للوحدة لعام 2022-2023

أ. د. نور الدين الخادمي	رئيسًا
د. عزيز البطيوي	نائبًا
أ. د. عبد السلام المجيدي	عضوًا
أ. د. حميد قوفي	عضوًا ممثلًا عن لجنة الجودة، مكلفًا بمعايير الجودة في البحث
د. تركي المري	عضوًا
د. براء ريان	عضوًا ومقررًا
د. عمر بن بوذينة	عضوًا
د. مراد العبدي	عضوًا
د. عبد الله الهتاري	عضوًا
د. بشر لطفي	عضوًا
حسن بن حسن	عضوًا
د. وفاء عزام	عضوًا
د. فاطمة عزام	عضوًا
داليا الرياشي	منسق الوحدة

اللجنة العلمية للوحدة لعام 2021-2022

أ. د. نور الدين الخادمي	رئيسًا
د. براء ريان	عضوًا ومقررًا
د. عمر بن بوذينة	عضوًا
أ. د. حميد قوفي	عضوًا ممثلًا عن لجنة الجودة، مكلفًا بمعايير الجودة في البحث
د. مراد العبدي	عضوًا
د. عزيز البطيوي	عضوًا
أ. د. عبد السلام المجيدي	عضوًا

د. تركي المري	عضوًا
د. وفاء عزام	عضوًا
د. فاطمة عزام	عضوًا
داليا الرياشي	منسق الوحدة

اللجنة العلمية للوحدة لعام 2020-2021

أ. د. نور الدين الخادمي	رئيسًا
أ. د. أحمد الريسوني	عضوًا
أ. د. جدي عبد القادر	عضوًا
أ. د. عبد السلام المجيدي	عضوًا
د. محمد عبد الحليم بيشي	عضوًا
د. عزيز البطيوي	عضوًا
د. عمر بن بوذينة	عضوًا
د. تركي المري	عضوًا
د. براء ريان	عضوًا
داليا الرياشي	منسق الوحدة

اللجنة العلمية للوحدة لعام 2020/2019

أ. د. نور الدين الخادمي	رئيسًا
أ. د. أحمد شكري	عضوًا
أ. د. عبد الله الخطيب	عضوًا
أ. د. يوسف محمود الصديقي	عضوًا
د. براء ريان	عضوًا
أ. د. حسن الخطاف	عضوًا
داليا الرياشي	منسق الوحدة

الخبراء المشاركون في المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية

أ. د. محمد طلابي	المغرب
أ. د. عبد المجيد النجار	تونس
أ. د. محمد قورماز	تركيا
أ. د. أحمد جاب الله	فرنسا
أ. د. سيف الدين عبد الفتاح	مصر
أ. د. محمد خليفة حسن	كلية الشريعة، قطر
أ. د. أحمد الريسوني	كلية الشريعة، قطر

المحتويات

كلمة عميد الكلية (د. إبراهيم الأنصاري) 1

مقدمة المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية (أ. د. نور الدين الخادمي) 3

تعريف وحدة البحوث والدراسات الإسلامية بجامعة قطر 11

القسم الأول
نص المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية

المحور الأول: التحديات في المشاريع البحثية 15

أولًا: أهم التحديات 17

ثانيًا: المراد بالتحديات 17

ثالثًا: أنواع التحديات 18

1 - تحديات نظرية المعرفة الإسلامية 18

2 - تحديات تراثية 21

3 - تحديات الواقع المعاصر 21

4 - تحديات المنهجية في البحث العلمي الشرعي 22

5 - تحديات إجرائية 24

6 - تحديات سوق العمل وخدمة المجتمع 25

المحور الثاني: الرؤية في المشاريع البحثية 27

الركيزة الأولى: المرجعية والريادة 30

الركيزة الثانية: التأصيل 30

الركيزة الثالثة: العملية 31

الركيزة الرابعة: الاجتهاد 32

الركيزة الخامسة: الواقعية..... 34
الركيزة السادسة: التكامل..... 35
الركيزة السابعة: الإصلاح..... 36
الركيزة الثامنة: الاستشراف..... 37
الركيزة التاسعة: الإنسانية..... 37
المحور الثالث: المنهجية في المشاريع البحثية..... 39
أولًا: مقومات المنهج البحثي..... 41
المقوم الأول: شمول المنهجية الإسلامية..... 42
المقوم الثاني: وصل العملية البحثية بالقيم الحضارية للأمة الإسلامية..... 46
المقوم الثالث: الربط بين المناهج البحثية والواقع الإنساني..... 48
المقوم الرابع: الأمانة العلمية..... 50
ثانيًا: الأزمات المنهجية في الدراسات الإسلامية..... 51
ثالثًا: التكامل المعرفي والمنهجي في علوم الشريعة..... 53
رابعًا: المتطلبات الإجرائية والتنظيمية لعناصر البحث..... 56
المحور الرابع: الخيط الناظم والتكامل المعرفي في المشاريع البحثية..... 61
أولًا: ما الخيط الناظم؟ وما أهميته في مجال البحث العلمي؟..... 63
ثانيًا: المشاريع البحثية المقترحة..... 64
ثالثًا: التكامل المعرفي في إنجاز المشاريع البحثية..... 75
رابعًا: مناهج البحث العلمي للتكامل المعرفي..... 76
المحور الخامس أولويات العمل، ومعايير الترتيب في المشاريع البحثية..... 79
تعريف عام بالأولويات البحثية..... 81
أولًا: الأولويات المنهجية..... 82

ثانيًا: الأولويات البحثية 83
ثالثًا: الأولويات العملية 85
المحور السادس: سمات الخطاب واللغة في المشاريع البحثية 87
أولًا: التوحيدية 89
ثانيًا: الرسالية 89
ثالثًا: الأخلاقية 89
رابعًا: الأكاديميّة 89
خامسًا: الاستقلالية 90
سادسًا: الموضوعية 90
سابعًا: المتوازنة 90
ثامنًا: العصريّة 90
تاسعًا: العالمية 90
عاشرًا: الإبداعية 91
حادي عشر: الفاعلية 91
المحور السابع: التبليغ والتفعيل والتحريك في المشاريع البحثية 93
أولًا: الرؤية الكلية للتبليغ والتفعيل والتحريك 95
ثانيًا: من الفكر إلى الحركة .. التأصيل والضرورة والحاجة 96
ثالثًا: الأهداف القريبة والبعيدة للتبليغ والتفعيل والتحريك 97
رابعًا: مميزات مبدأ التحريك والتفعيل والتبليغ 98
خامسًا: عوائق التبليغ والتحريك والتفعيل 99
سادسًا: الحقول الفقهية المرافقة للتبليغ والتحريك والتفعيل 100
سابعًا: الوسائل الممكنة الآنية للتبليغ والتفعيل 100

القسم الثاني
ملاحق المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية

الملحق الأول

الأوراق العلمية الأصلية للمدخل التأسيسي للمشاريع البحثية التي قدمها الخبراء 103

الورقة الأولى

المعرفة الأكاديمية في مواجهة تحديات العصر 105

الورقة الثانية

الرؤية في مشروع البحث العلمي..... 111

الورقة الثالثة

المنهجية الإسلامية مقدمات التفكير ومقومات المنهج وتطبيقات التفعيل..... 115

الورقة الرابعة

الخيط الناظم للمشاريع البحثية والتكامل المعرفي..... 181

الورقة الخامسة

الأولويات ومعايير الترتيب 197

الورقة السادسة

مستويات الخطاب واللغة..... 203

تعليقات وتتمات..... 211

الملحق الثاني

وثيقة الشخصية البحثية 213

الملحق الثالث

الدليل المرجعي للمشروع البحثي..... 219

الملحق الرابع

المشروع البحثي الأول (الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية) 225

كلمة عميد الكلية

د. إبراهيم الأنصاري

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي دلّ عباده عليه بباهر الآيات، وأرشدهم إلى الصراط المستقيم، وسلك بهم سبل السلام بأوضح المسارات؛ فمن بحث عن طريقه اهتدى ومن صد وقعد عن البحث ضل في مسارب الغوايات، والصلاة والسلام على الهادي الأمين سراج المدلهمات وكاشف الظلمات، سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وصحبه أولى العزمات والمكرمات وبعد؛

فهذا أمل تحقق وصار واقعًا بعد جهود صادقة من عدد ليس بالقليل من أهل العلم في هذه الكلية وخارجها. لقد كان تحدي تطوير البحث في كلية الشريعة أحد التحديات الأساسية التي تعاملت معها الخطة الاستراتيجية، وكان تشخيص الواقع في ذلك الوقت أن الأبحاث مغرِقة في التخصص، وأكثرها منفصل عن الواقع، وغير منفتحة بالقدر الكافي على التخصصات الأخرى، وأن هناك مساحات كبرى ينبغي أن يتناولها الباحثون في علوم الشريعة لا تلقى الاهتمام المناسب، لكن الكلية حينما عالجت هذا التحدي رأت أن أهم خلل هو عدم وجود توجه واضح متفق عليه في البحث يجمع الجهود، ويركزها نحو الفراغات البحثية المهمة، ورأت أيضا أن هذا الخلل لو عولج؛ فإن كل خلل بعده سينحل تبعا له، فبزغت فكرة رائدة ومصطلح جديد هو الشخصية البحثية.

في البداية لم تكن معالم هذا المصطلح واضحة، فطلب من عدد من الخبراء داخل الكلية وجامعة قطر أن يكتبوا ورقة نقاشية حول ماهية الشخصية البحثية للكلية، وما المقصود بهذا المصطلح، وما الذي يمكن أن يتبادر للذهن عند إطلاقه. وانطلق الحراك الفكري من هنا في جلسات نقاشية مطولة حتى تبلورت لدينا ورقة منهجية منضبطة بعنوان (الشخصية البحثية للكلية).

حتَّمت الورقة على الكلية أن تتخذ قرارًا بإيضاح دوائر اهتماماتها البحثية لمنسوبيها وشركائها، وأن تتخذ قرارًا بما تخوض فيه وما تتجنبه من موضوعات؛ لكي تكون الوجهة واضحة المعالم، ويسهل توجيه ميزانيات البحث لاهتمامات مشتركة متفق عليها بين منسوبي الكلية؛ فاقترح عقد حلقات نقاشية دُعي إليها ستة خبراء دوليين من ذوي الاهتمام بالعلم الشرعي بمختلف فروعه، وشاركهم عدد من أساتذة الكلية في نقاش طويل استمر ثلاثة أيام، تناولوا أهم المساحات الفكرية المفتوحة للنقاش على مستوى الأمة الإسلامية، وعلى مستوى الإنسانية، وكان التوجه لدى الجميع أن البحث في علوم الشريعة قادر على الإسهام في دراسة أهم التحديات المطروحة على الساحة الإسلامية، وعلى تقديم الحلول الإسلامية الرشيدة المنطلقة من القرآن والسنة والمبادئ الإسلامية

لعلاج المشكلات الإنسانية الكبرى، ونتج عن هذا الجهد المركز والعميق التوافق على اثنين وعشرين مسارًا فكريًا سميناه (مشروعًا بحثيًا). والمشروع البحثي بهذا التعبير هو مسار كبير في دائرة اهتمام محددة يعالج الباحثون جوانبه وجزئياته ويتكامل على مدى زمني قد يصل لسنوات. وسيطالع القارئ لهذا المدخل تلك المسارات البحثية، ويدرك سعتها وقدرتها على استيعاب جهود عشرات الباحثين، وقد عُرضت تلك المسارات بعد إنضاجها على أساتذة الكلية وعلى طلاب الدراسات العليا فيها ونوقشت معهم بحضور الخبراء الدوليين.

وكان مما اقترح في تلك الورش أن يوضع دليل للشخصية البحثية: يحدد أهم التحديات التي يعالجها، والرؤية التي يستهدفها الحراك البحثي في كلية الشريعة، ويضع الباحثين أمام المنهجية المعتمدة في مقاربة المشاريع البحثية، ويوضح لهم العلاقات بين هذه المسارات البحثية والتسلسل المنطقي بينها فيما سميناه الخيط الناظم للمشاريع البحثية، ويرتب الأولويات بين هذه المسارات وما تدعو الحاجة إلى البدء به في اللحظة الراهنة، كما يقدم المدخل ما ينبغي على الكلية ومن ثم على من يعمل معها من الباحثين وطلاب الدراسات العليا من مستويات الخطاب واللغة المستخدمة، وكيفيات نشر ما تصل إليه هذه الأبحاث من نتائج وتفعيلها في الواقع، وطلب من كل واحد من الخبراء أن يقدم ورقة في محور من هذه المحاور.

ثم لما وصلت الأوراق المكتوبة، لمس فريق وحدة البحوث تباينًا وتنافرًا بين الأوراق، لا يحسن معه صدور المدخل كما وصلت أوراقه، فعقدت حلقات نقاشية حول كل محور، وكُلف فريق بصياغة ما ينتهي إليه النقاش في كل محور، وكُررت هذه العملية أكثر من مرة إلى أن انسبك المدخل بالهيئة التي بين يديك.

وبقي في النفس تطلع إلى تصويب وتعديل، وحسن سبك وترقية لعبارة، ننشد بها كمالًا لا يبلغه البشر عادةً؛ لذا اتخذنا قرارًا بإصدار هذا المدخل التأسيسي إصدارًا أول؛ ليكون في أيدي الأساتذة والباحثين وطلاب الدراسات العليا وشركاء المصلحة؛ على أن يخضع لمراجعة دورية وتعديل يستجيب للواقع ويساير تطوره، ويعاد إصداره كل سنتين أو ثلاث بحسب الحاجة.

وها نحن نقدم بين يدي القارئ الكريم الإصدار الأول للمدخل التأسيسي للبحوث في كلية الشريعة بجامعة قطر للعام 2022، ونرجو من القارئ الكريم ألا يبخل علينا باقتراحاته وتصويباته، ونسأل الله تعالى أن يجعل هذا المدخل أداة تمكين للباحثين في علوم الشريعة والعلوم الأخرى التي تتقاطع معها في مساحات البحث والاهتمام، وأن يجعله سببًا لرفعة العلم النافع ولتمكين الأمة واستعادة مكانتها العلمية بين الأمم.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

مقدمة المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية

أ. د. نورالدين الخادمي

رئيس وحدة البحوث

توطئة

تشهد كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر منذ عام 2017م حراكًا استراتيجيًا على صعيد البحث العلمي والأداء الأكاديمي والإداري، بناءً على خطتها الاستراتيجية (2017-2022)، وكذلك خطة الجامعة الاستراتيجية ورؤية دولة قطر 2030.

وقد تعاظم حراك البحث العلمي منذ أواخر عام 2019؛ لما جُددت وحدة البحوث والدراسات الإسلامية بالكلية، وقد أثمر هذا الحراك محصولًا استراتيجيًا نوعيًا، تمثل في الشخصية البحثية، والمدخل التأسيسي للمشاريع البحثية، وكشف باثنين وعشرين عنوانًا (22) لمشاريع بحثية كبرى، يمكن أن تُقسم إلى موضوعات رسائل دكتوراه وماجستير وغيرها، والدليل المرجعي للمشروع البحثي الأول الموسوم بـ"مشروع الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية".

أولًا: الشخصية البحثية

قد يتبادر إلى الذهن أن عبارة الشخصية البحثية تنصرف إلى شخص الباحث نفسه – أستاذًا أو طالبًا – وما يكون عليه من الأوصاف والشروط في العمل البحثي من حيث الكفاءة والمهارة وتقديم الإضافة وتعزيز الشراكة ونحوها ...، وأن ذلك قد يكون بمعزل عن التوجه البحثي الاستراتيجي للكلية وما تتطلع إليه من إنجاز بحثي من قبل الباحثين وفق ذلك التوجه؛ جمعًا بين الشخصية البحثية للكلية، والشخص الباحث واختياره وحريته وميله في عمله البحثي ضمن الشخصية البحثية الكلية.

وبتعبير آخر، أقول إن الباحث حر في ميوله العلمي واختياره البحثي، ولكنه محمول على الاستجابة للشخصية البحثية للكلية وسماتها البحثية المميزة لها، إذا رغب في أن يكون باحثًا بالكلية أو للكلية، وهو ما يقتضي أقدارًا من التوليف الموضوعي والمنهجي والسياقي بين اختياره البحثي وحريته الأكاديمية من جهة، وبين توجه الكلية البحثي ومتطلبات شخصيتها البحثية من جهة ثانية.

ولذلك حُدد المراد بالشخصية البحثية بأنها "**مجموعة السمات المميزة للكلية في مجال البحث العلمي**"، وحُددت أطوارها الثلاثة الكبرى، وهي: الإطار المرجعي المتمثل في المنطلقات النظرية ومنظومة القيم الحاكمة، والإطار المنهجي المتمثل في الأسس المنهجية ومعايير الجودة، والإطار التنظيمي المتمثل في معايير التحكيم والأولويات البحثية. ولهذا بيانه وتدقيقه في موضعه من وثيقة الشخصية البحثية الواردة في هذا المدخل.

وقد بُني على هذه الشخصية البحثية وما تلاها من المناقشات العميقة، المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية، ومجموع العناوين والأفكار الكبرى للمشاريع البحثية نفسها، والدليل المرجعي للمشروع البحثي الواحد؛ قصد إحكام العمل البحثي والاستجابة للشخصية البحثية ومقتضياتها، وما تتطلع إليه الكلية من تحقيق الغايات والأهداف والمخرجات المتعلقة – مثلا – بالمقاربة البينية بين العلوم الشرعية والاختصاصات الأخرى، والإجابة عن إشكاليات الواقع وتحدياته، والإسهام في خدمة المجتمعات وبناء الأوطان وتعزيز رسالة الأمة الحضارية والإنسانية في العالم...

وأحسب أن هذا الجمع بين الشخصية البحثية للكلية وشخص الباحث الذاتي، هو أحد معايير الجدة والجودة والجدوى والجدية، في الأداء البحثي والتطوير المؤسسي المعاصر، وعادة جرت في بعض جامعات العالم على نحو جامعة أكسفورد، وضرورة لتجاوز أزمة البحث العلمي وتراجع مصنفاته وتصنيفه في كثير من المؤسسات، فضلا عن أنه استجابة للإسلام الحنيف في اتباع السنن ومراعاة الواقع واعتبار القيم وتدبير المصالح وتقدير العواقب ومداومة النظر والتسديد ومزاولة تجديد الدرس، والبحث، والخطاب وغيره.

ثانيًا: المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية

يعد المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية دستور البحث العلمي بالكلية ومشاريعها البحثية الكبرى، التي بلغت اثنين وعشرين عنوانًا، يتوقع إنجازها تباعًا بإذن الله تعالى.

أ- سياقه الزماني وأطواره:

وردت فكرة إعداد المدخل في ورشة الخبراء التي انعقدت بالجامعة أيام 1-3 فبراير 2020، التي خُصصت للنظر في تنزيل الخطة الاستراتيجية لوحدة البحوث، واعتماد اختيارات وقضايا بحثية كبرى ونحوها، فقد استقر الرأي وقتها على ضرورة البدء بما هو بمثابة "المدخل" أو "التمهيد" أو "المقدمة" أو "الدستور" أو "سفر التكوين – بتعبير مجازي – لما يتوقع إنجازه من الأعمال البحثية، ولذلك اتُفق في الورشة المذكورة على وضع هذا المدخل وإعداد محاوره ومحتوياته؛ ما يجعله بمثابة الدستور الضابط لما يُتفق عليه لاحقًا من الأعمال والمشاريع البحثية.

وقد خضع هذا المدخل إلى حوارات عميقة مدة عامين ونصف (من فبراير 2020 إلى يونيو 2022)، لمناقشة عدد من مقترحات المشاريع البحثية العلمية النوعية التي أعدتها الوحدة بالتشاور والتعاون مع العمادة والأقسام العلمية الثلاثة وأعضاء هيئة التدريس...؛ أثمرت نسخة أولى، ثم نسخة ثانية وثالثة، وحظيت كل نسخة بزيادة الحوار من أجل التحسين والاستدراك والتدقيق، في المضامين والصياغة والشكل؛ إلى أن أثمر مجموع هذه النسخ الثلاث المدخلَ في صيغته الموضوعة بين أيديكم، التي يمكن الاصطلاح على اعتبارها الإصدار الأول له، الذي يمكن أن تعقبه إصدارات أخرى، تُراعى فيها ملاحظات القراء والمهتمين واستدراكات الفاعلين البحثيين.

ب- محتوياته:

تضمن المدخل سبعة محاور، هي:

- **المحور الأول:** التحديات
- **المحور الثاني:** الرؤية
- **المحور الثالث:** المنهجية
- **المحور الرابع:** الخيط الناظم
- **المحور الخامس:** الأولويات
- **المحور السادس:** مستويات الخطاب واللغة
- **المحور السابع:** التفعيل والتحريك والتبليغ

واعتماد هذه المحاور نفسها، تم كذلك بحوار عميق لما يتطلبه المدخل من استغراق المضامين اللازمة، واستيفاء المتطلبات المنهجية والتنظيمية والسياقية والتشغيلية، وترتيب المحاور، ووصل النظر بالعمل، والتعويل على المقاربة البينية، والانطلاق من التحديات التي تحدد المعالجات وترسم معادلات التجاوز والحل، والتأسيس على الرؤية التي يراد بها هنا الرؤية للمشروع البحثي نفسه، وما ينبغي أن يكون عليه من محاور المدخل، كأساسه المنهجي وأولوياته الوطنية، والاستجابة لسوق العمل ومراعاة التكامل المعرفي وتعزيز الشراكات العلمية داخل الجامعة وخارجها، ومستوى خطابه ولغته وتفعيله وتحريكه وتصريفه.

ج- ملاحقه[1]:

أُلحق بالمدخل التأسيسي ما يلي:

- **الملحق الأول:**

الأوراق العلمية الأصلية التي قدمها الخبراء في الورشة وكتبوها للمدخل، والتي كانت المادة العلمية الأولى لمنطلق صياغة محاور المدخل بعد التوافق على محتواه، ومن دون أن نعتمدها حرفيًا في محاور المدخل، ولذلك آثرنا وضعها في الملاحق؛ جمعًا بين فائدتها وفق ما كُتبت به ومن دون أي تعديل لها، وبين فائدة الصيغة التوافقية لمحتوى المدخل الذي لم يلتزم بكل ما كُتب في هذه الأوراق المهمة.

1- هذه الملاحق منشورة في النسخة الإلكترونية من الكتاب.

ومن فوائد الملحق الأول:

بيان التسلسل الفكري والعملي للحراك الاستراتيجي للبحث العلمي في الكلية، ورصد تطوراته الملحوظة وخطواته المتدرجة من مراحل التخطيط والتجريد والتنظير إلى أطوار التسكين والتفعيل، والتنزيل، والتحسين والتسديد.

- القدرة على التوليف بين المرجعيات والأفكار والأعمال والمقاربات، مع تعدد مشاربها الفلسفية والمذهبية والمجالية والجغرافية والمنهجية، حيث تعد الكلية والجامعة عمومًا وورشة الخبراء ومجموع الفاعلين في الحراك، مقامًا جامعًا لقامات مرجعية بكفاءات عالية في اختصاصات علمية تكاملية ومجالات عملية وظيفية متعددة ومن مدارس ومؤسسات مختلفة.
- التجسيد المعتبر لفضيلة الشورى البحثية ضربًا من ضروب الشورى في مجالاتها المختلفة؛ ما يحيل إلى إعمال العقل الجمعي المؤسسي، ورسوخ الوعي واستصحاب الفعل في متطلبات العمل الجماعي والتطوير المؤسسي والالتزام بشروط التميز والإضافة والابتكار، واعتماد المعايير والقيم الحاكمة في تقدم الأبحاث وتقرير المخرجات والتجسير مع الخارج والتوصيل بالمعارف والامتداد بالرسالة إلى العالم عبر البحث وسبل صرفه ونشره.

- **الملحق الثاني:**

وثيقة الشخصية البحثية التي كانت النواة الأولى في تحديد السمات المميزة للكلية في مجال البحث العلمي، والتي أفضت – بعد مسارات مضنية من النقاش العميق – إلى اعتماد المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية، ومجموع العناوين والأفكار الكبرى للمشاريع البحثية نفسها، والدليل المرجعي للمشروع البحثي الواحد.

- **الملحق الثالث:**

نبذة عن المشروع الأول "**الأسرة بيت تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية**"، ودليله المرجعي؛ لما يشير إليه ذلك من البدء الفعلي التشغيلي للمشاريع البحثية ومدخلها التأسيسي.

ثالثًا: مجموع العناوين والأفكار الكبرى للمشاريع البحثية

اعتمد اثنان وعشرون عنوانًا لمشاريع بحثية كبرى مرفوقة بأفكارها الكبرى، وهي تعد اتجاهات ومنظومات بحثية كبرى تستوعب محاور وموضوعات وقضايا، يمكن أن تكون عناوين لموضوعات رسائل ماجستير ودكتوراه وفعاليات علمية ومقالات بالمجلة ومادة للاستكتاب والتحفيز والترشح

الوظيفي والترقية المهنية والتطوير المؤسسي والتجديد المعرفي وبناء المهارة وتعزيز الكفاءة في عالم الجودة، والمنافسة، والتميز والمهارة.

وكان مشروع بحث "الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية" قد حظي باعتماده مشروعًا بحثيًا أوليًا، ويليه مشروعان آخران، يُعمل حاليًا على اعتمادهما ضمن دفعة أولى من مجموع هذه المشاريع خلال السنوات الثلاث القادمة. وهذا المشروعان ينتسبان من حيث أرضية التخصص العلمي القريب إلى قسم القرآن والسنة، وقسم العقيدة، ولكنهما ينفتحان على التخصصات الأخرى بناءً على المقاربة العلمية البينية والتكامل العلمي الوارد في استراتيجية البحث بالكلية. والأمر نفسه بالنسبة إلى مشروع الأسرة، فهو ينتسب من حيث التخصص القريب إلى قسم الفقه وأصوله، ولكنه كذلك منفتح على التخصصات الأخرى، والغرض من اعتماد ثلاثة مشاريع ضمن الدفعة الأولى للمشاريع، هو مراعاة التساوي بين أقسام الكلية الثلاثة، وتسكين كل مشروع في قسمه الأقرب إليه من غيره من القسمين الآخرين، ولكن بانفتاح عليهما أولًا، وعلى الأقسام والمؤسسات والاختصاصات العلمية الأخرى. وبذلك تكون المشاريع الثلاثة الأولى قد راعت اختصاصات الأقسام الثلاثة بالكلية على سبيل البينية العلمية الداخلية، وتُراعي الاختصاصات العلمية الأخرى على سبيل البينية الخارجية، خارجية في المبنى من حيث ما هو خارج بناية الكلية، وخارجية في المعنى من حيث ما هو اختصاص علمي آخر ليس هو اختصاصات أقسام الكلية.

كما رُوعي في اعتماد المشاريع الثلاثة الأولى، أنواع القضايا الثلاث التي رُسم بها جدول المشاريع البحثية الوارد في نص المدخل، حيث قُسمت إلى: أ- نوع قضايا في المنهج الشرعي تأصيلًا وتنزيلًا، ب- نوع قضايا في المنهج الفكري الإسلامي، ج- نوع قضايا في الواقع المعاصر، الذي اختير منه مشروع الأسرة.

رابعًا: المشروع البحثي الأول: "الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية"، ودليله المرجعي

اختير مشروع بحث الأسرة كي يكون أول المشاريع إنجازًا؛ بناءً على مسوغات ثلاثة:

1- مشروعًا متعدد التخصصات العلمية.

2- مشروعًا متعدد المجالات الوظيفية والعملية.

3- مشروعًا متعدد الفلسفات والسياسات والمقاربات.

وقد عُقدت له أربع ورشات تفاعلية داخل قطر وفي استنبول، بمشاركات أكاديميين وخبراء ومتخصصين من جامعات عدة ومؤسسات شتى، أفضت إلى مخرجات نوعية، مثلت وعاءً كبيرًا

لاختيارات بحثية مميزة، تؤثث المشروع وفق رؤية تشغيلية بالتشاور مع المعنيين بالبحث من الأساتذة وطلاب الدراسات العليا وخبراء وفاعلين في المجال البحثي المتميز النوعي.

ويخصص لهذا المشروع دليل مرجعي يسمى "الدليل المرجعي للمشروع البحثي"، يؤطره في كافة مساراته وأطواره، ويستجيب لمتطلبات المدخل التأسيسي ومحاوره السبعة، وللشخصية البحثية للكلية، وفق أطواره الثمانية المذكورة في وثيقة الدليل الوارد في ملاحق هذا الدليل.

كما يختار فريق يشرف على المشروع البحثي ويواكب أطواره ويعمل على تحقيق "دستوريته"، أي: تحقيق انسجامه مع المدخل التأسيسي والشخصية البحثية والدليل المرجعي.

بالنسبة إلى فقرة الوحدة الآتية، أرى أن توضع في فقرة مستقلة في الأول، وقبل المقدمات؛ فما الرأي؟

خامسًا: الوعاء المؤسسي للمشاريع البحثية والبحث العلمي

تُعد كلية الشريعة بجامعة قطر الحاضنة الكبرى للبحث العلمي والمشاريع البحثية داخلها، بواسطة وحدة البحوث والدراسات وسائر الهياكل المعنية كعمادة الدراسات العليا ولجانها والأقسام العلمية.

أ- وحدة البحوث والدراسات بالكلية:

وحدة البحوث هي أحد هياكل كلية الشريعة تعنى بالتخطيط للبحث العلمي، أُنشئت بموجب القوانين المنظمة للمؤسسات التابعة لجامعة قطر، تهدف إلى تحقيق المبادئ الواردة في رسالة الجامعة ورؤيتها، وتعمل على ترجمتها والتمكين لها من خلال برنامج بحثية تجمع بين التنوع والتكامل.

وبحكم اختصاصها في المجال البحثي، تسعى إلى العمل في إطار برنامج أولويات البحث العلمي لجامعة قطر، خاصة الجوانب ذات الصلة باختصاص كلية الشريعة. وباعتبار كلية الشريعة الحاضن العلمي والأكاديمي للوحدة، تسعى هذه الأخيرة – في حدود اختصاصها كوحدة للبحوث والدراسات الإسلامية – إلى الإسهام في تحقيق رسالة الكلية ورؤيتها؛ فوضعت خطة استراتيجية خماسية، تمتد من بداية خريف2017 إلى نهاية خريف 2022.

ومجموع أهدافها قد تضمنته غاياتها الست الواردة في خطتها الاستراتيجية، وهي:

1- ترسيخ الوعي المنهجي في مجال الدراسات والبحوث الإسلامية.

2- الارتقاء بالبحوث النظرية والتطبيقية في مجال الدراسات الإسلامية كمًا وكيفًا.

3- تعزيز المقاربات البينية في البحوث والدراسات الإسلامية مع التخصصات الأخرى.

4- توجيه الباحثين في مجال الدراسات الإسلامية نحو الاهتمام بالقضايا الإنسانية العالمية المعاصرة.

5- التواصل المعرفي، وتبادل الخبرات الإنسانية.

6- إرساء نموذج في الإدارة الفعالة لشؤون البحث العلمي.

وتعمل الوحدة بواسطة لجنتها العلمية وفريقها التنسيقي، كما تتواصل مع فريق المشروع البحثي وسائر هياكل الكلية وجهات الشراكة.

ب- الهياكل المعنية بالبحث داخل الكلية:

تتمثل في عمادة الدراسات العليا ولجانها، والأقسام العلمية، واللجنة الاستراتيجية للكلية، وغيرها من الهيئات والأفراد الذين يعنيهم إتقان البحث العلمي؛ بموجب الاختصاص البحثي والأكاديمي ومقتضيات النظم واللوائح والأداء الإداري والإجرائي، وما تمليه المصلحة المشتركة ورسالة الكلية في الإفادة من مجموع الخبرات والمناهج والتطوير المستمر عبر التشاور الإيجابي والتفاعل البناء.

ج- جهات الشراكة البحثية:

تمثل جهات الشراكة البحثية للكلية ووحدة البحوث، كل جهة يكون بينها وبين الكلية نفع متبادل ومصلحة مشتركة في مجال البحث العلمي، وفق ما يجري به العمل أكاديميًا وقانونيًا وإجرائيًا. وهذه الجهات هي:

- لجنة البحث العلمي بجامعة قطر، باعتبارها اللجنة التمثيلية للمكونات البحثية بالجامعة، التي تتمتع فيها وحدة البحوث بالعضوية القارة وفق نظيراتها في الجامعة.
- كليات ومؤسسات جامعة قطر، التي تربطها بكلية الشريعة ووحدة البحوث مشتركات في البحث العلمي، ومنها كلية الآداب والقانون والإدارة والاقتصاد والطب ومركز ابن خلدون وغيره.
- مؤسسات جامعية ومراكز بحوث هيئات علمية ووزارات، داخل قطر وخارجها، التي تربطها بالكلية مصالح مشتركة في مجال البحث العلمي، وفي مقدمة هذه الجهات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة قطر.

وفي ختام المقدمة أنوّه بهذا العمل النوعي الذي بُذلت فيه جهود وأوقات، وأُنفقت فيه خبرات ومهارات، وأُسس على عقل جمعي وإرادة جامعة، وهو معروض عليكم في إصداره الأول؛ من أجل الاستدراك عليه والتمتين له، ولكي يمثل حلقة من حلقات التجديد على قلتها في النوع وبموجب

السمع، وفصلًا من فصول التجاوز والتقدم، والله يقول: ﴿لِمَن شَآءَ مِنكُمۡ أَن يَتَقَدَّمَ أَوۡ يَتَأَخَّرَ ٣٧﴾ [القلم: 37].

أملنا في الله عظيم، ثم في خيار عن خيار في واجبات الفهوم والأنظار، وعلمنا يقيني بأن لله شهودًا على خلقه في العلم وإتقانه، وفي العمل لبنيانه، والجمع أولى، والأخرى خير وأبقى.

وشكري الخالص، وشكر الوحدة، لكل من فكر وقدر وأقبل وأعمل وتواصل وتفاعل، لكل جمع وفرد عن قرب أو بعد، كما أُسدي الشكر الجزيل لفريق القيادة بالكلية ومجموع الهيئة التدريسية والإدارية والطلابية؛ أقول لهم: جمع الله لكم جميعًا مجامع الخير والهناء في الدنيا، ومعاقد الرضا والإحسان في الأخرى، وأن يكتب لكم ولوالديكم وذويكم أوفر الحظوظ بتمام الأجر وحسن الأثر لهذا العمل الذي نحسب أنه عمل صالح وكلم طيب، وهو جدير بأن نستحضر فيه قول الباري تعالى، ونكرر فيه دعاء رفعِه إليه ورجاء قبوله والرضا عنه: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: 10] .

تعريف وحدة البحوث والدراسات الإسلامية بجامعة قطر

ثلاث كلمات مفتاحية كبرى نُعَرف بها وحدة البحوث والدراسات الإسلامية بكلية الشريعة بجامعة قطر:

أولًا: التخطيط الاستراتيجي للبحث العلمي في اختصاص الكلية القائم على الرؤية والرسالة والقيم الحاكمة والغايات والأهداف وأولويات العمل. ومما يهدف إليه هذا التخطيط: تحقيق الجودة وترسيخ الوعي المنهجي والارتقاء الكمي والكيفي بالبحوث النظرية والتطبيقية وتعزيز المقاربة البينية والاهتمام بالقضايا الإنسانية والتفاعل المعرفي والترجمة والحوار الحضاري، وحوكمة الإدارة البحثية وتفعيل الأداء البحثي النوعي المتميز.

ثانيًا: المُنجزات الأربعة في مجال التخطيط البحثي، وهي:

1- الشخصية البحثية التي تمثل مجموع السمات المميزة للكلية في مجال البحث العلمي.

2- المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية (دستور البحث العلمي بالكلية).

3- مجموع العناوين والموجهات الكبرى للمشاريع البحثية (22 مشروعًا بحثيًا).

4- الدليل المرجعي للمشروع البحثي الأول "الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية" الذي أخذ طريقه نحو الإنجاز.

ثالثًا: المستقبليات البحثية المأمولة من الأداء البحثي بمسارين:

1- مسار إنجاز المشاريع البحثية وفق خطة تشغيلية في الغرض، وبروافد إنجازها على مستوى رسائل الدكتوراه والماجستير ومجلة الكلية والاستكتاب والفعاليات والشراكات البحثية.

2- مسار ترفيع مستوى الوعي بجودة البحث العلمي ومنهجياته ومعاييره ومتطلباته، ونشر الثقافة البحثية العامة وإيجاد البيئة الحاضنة القوية للفاعلين البحثيين، وتعزيز الشراكة البحثية داخل الجامعة وخارجها.

وتتطلع الوحدة إلى مراكمة الجهود وتعزيز الموجود، وإلى أن تتوج طور التخطيط بالتنفيذ والمراجعة والتحسين، وأن يتعاظم ذلك وتبرز مظاهره وآثاره في تحقيق رسالة الوحدة التي تتمثل في دعم البحث العلمي وتطوره في مجال الدراسات الإسلامية النظرية والتطبيقية، إلى جانب المقاربة البينية والترجمة؛ على نحو يعزز حضور الإسلام في معالجة قضايا المجتمع القطري والإنساني.

القسم الأول

المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية

المحور الأول

التحديات في المشاريع البحثية

أولًا: أهم التحديات

تمثل التحديات المحور الأول من محاور المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية. والبدء بها[1] في هذا المقام له دلالاته المتصلة بأهمية الوعي بها في تحقيق الاستجابة لها وإحداث الفرص الممكنة في تحقيق التميز البحثي والتقدم العلمي وتحقيق الأهداف المرجوة من هذه المشاريع أخذًا بعين الاعتبار مجموع المحاور الأخرى المتعلقة بالرؤية والمنهجية والخيط الناظم والأولويات والخطاب، واللغة، والتفعيل والتشغيل.

ولا شك أن أي مشروع لا يستجيب للتحديات المستجدة لا يتصف بالفاعلية. وإذا تغير التحدي تصبح الاستجابة الناجحة عديمة الجدوى، فنحن بحاجة إلى تحديد التحديات التي ينبغي أن تستجيب لها المؤسسة أو المشروع الذي نريد تحقيقه؛ وإلا فشل.

ثانيًا: المراد بالتحديات

يُراد بالتحديات الإكراهات والعقبات التي تواجه البحث العلمي عامة والبحث العلمي الشرعي خاصة، والعوائق التي تشوش عليه، وقد تفوت فرصه وقدراته على التجاوز والتطور والتميز؛ إذا لم يتصدّ لها الباحث ويتغلب عليها، ويحولها إلى فرص وآفاق للتجاوز والتقدم؛ لما تمثله من استفزاز لذلك كله. ولذلك تشكل طبيعة هذه التحديات أهم المدركات التي ينبغي تحريرها لإنجاز المشروع البحثي بناء عليها ومن أجل أن يحقق أهدافه وتميزه وإضافته.

ولا تخفى الحاجة اليوم إلى معرفة هذه التحديات والوعي بها في ضوء نظرية المعرفة الإسلامية ورؤيتها للعالم، والسياقات التاريخية للأمة، وسنن حركة التاريخ في القرن الحالي، واستحضار حاجات الواقع المعاصر وقضايا المنهج في التعامل مع الوحي وما أنتج حوله من معارف وعلوم، وضبط الباحث لأساليب الأداء البحثي وتقنياته ومستجداته الرقمية. ذلك أن أي خلل في رصد التحديات وطبيعتها وتحولاتها ينتج عنه استجابة معطوبة مفارقة لروح العصر وروح الدين؛ فتتراجع كفاءة الباحث في الاقتدار التدافعي والتجديدي وترتفع درجة المديونية الحضارية للأعطاب الحاصلة جراء عدم إدراك التحديات وحسن الاستجابة لها.

إن التحديات التي تواجهها أمتنا اليوم نحتاج إلى وضعها في سياقها الحضاري العالمي، وتأثيره علينا في ظل التطورات الكبرى على صعيد العلوم والأفكار والنظم والمؤسسات، وفي ضوء عولمة

1- جرى نقاش بين الخبراء الستة وداخل لجنة وحدة البحوث والدراسات الإسلامية حول أيهما الأجدر بالتقديم: التحديات أم الرؤية؟ واستقر الرأي عند التحرير النهائي للمدخل على البدء بالتحديات؛ لانبناء الرؤية عليها من وجوه عديدة.

الأنساق والنماذج المعرفية الحداثية وما بعد الحداثية بما لا يبعدنا عن أسئلتنا الحقيقية في الزمن الحضاري المعاصر لأمتنا والإنسانية كافة، ويفيدنا في قراءة منهجية سليمة للتراثين الإسلامي والغربي، ويجعلنا ننخرط في عمق الإشكالات المنهجية والمعرفية في حقل العلوم الشرعية والإنسانية.

إننا على وعي بأننا حينما نشخص التحديات لا نقبع داخل مجالنا الجغرافي الضيق، ولا نظل حبيسي تحولات تاريخية لمجتمعاتنا؛ لأننا حينها سنعيد إنتاج الأزمة الحضارية من جديد، ولن نسهم في تقديم إجابات عالمية لكبرى القضايا والإشكالات التي تؤرق الإنسانية اليوم: في المنهج والقيم والمعرفة، والاجتماع، والاقتصاد والسياسة.

إننا ننطلق في تحديدنا لهذه التحديات من انتمائنا إلى روح الإنسانية التي تجمع كل البشر في هذا الكوكب الفسيح، ومن مهمتنا الرسالية في الإسهام في بناء حضارة إنسانية راشدة، وهذا هو التمثل الحق لمعنى أن رسالتنا هي رحمة للعالمين.

ثالثًا: أنواع التحديات

تتسم هذه التحديات بالكثرة والتداخل والتعقيد، بموجب الطبيعة المركبة والتطور الملحوظ للعلوم والبحوث والمؤسسات والسياقات، فمنها ما هو موضوعي يتعلق بمستويات ودرجات الارتباط بنظرية المعرفة الإسلامية وفلسفة علومها وأساسها المنهجي وسنن التاريخ وقضايا الدولة المعاصرة والمجتمع الحديث وموقع الدين والتراث من ذلك كله.

ومنها ما هو ذاتي يتعلق بالبيئة البحثية نفسها: المؤسسة البحثية وبرامجها ومخططاتها، وبالباحث وقدراته المنهجية والمعرفية، وطرائق التفكير والتأليف وأساليب البيان والخطاب والإفتاء والاجتهاد، وبالدعم، والشراكة، والتوظيف والتشغيل.

والأصل أن تقسيم التحديات إلى ما هو موضوعي وما هو ذاتي، تمليه الضرورة البيانية والترتيب السرديّ؛ وإلا فهي من التداخل والتشابك بمكان، مع ملاحظة التمايز أحيانا، وذلك بمقتضى الاعتبار والمقام، ومن هنا فيمكن تناول التحديات بضبط وتدقيق أكبر؛ كضبطها بحسب مجالاتها: كمجال المضمون ومجال المنهج ومجال الإجراءات، أو بحسب الصفوة العالمة والطبقة المتعلمة والجماهير العامة، أو بحسب الطور التاريخي القديم والحديث والمعاصر، وغير ذلك من اعتبارات البيان للتحديات والخروج منها واستثمار فرصها. وهو ما يستوجب التأمل العميق في هذه التحديات بتحصيل تصوراتها الموضوعية الدقيقة، والقدرة على توصيفها وتفكيكها وتصنيفها، والإتقان والاستجابة لها وتجاوزها، بالنظر الذهني العالي، والوصل بالواقع وملاحظة أحواله وملابساته وتجاوز إشكالياته وإحداث الفرص الممكنة والمخارج المناسبة.

1- تحديات نظرية المعرفة الإسلامية:

تُعد نظريّة المعرفة أحد مباحث الفلسفة التي تهتم بماهية المعرفة، وطبيعتها، ومصادرها، ومناهجها، وحدودها. وإذا كانت نظرية المعرفة تبحث في المعرفة بشكل عام، فإنها أيضًا تعمل على دراسة تاريخ العلوم والمعارف؛ قصد الإحاطة بتأسيساتها الفلسفية وصيرورة إبداعها للنظريات العلمية ومفاهيمها.

وتجدر الإشارة إلى تداخل بعض الحقول المعرفية مع نظرية المعرفة، ونقصد هنا: حقل الإبستيمولوجيا أو فلسفة العلوم؛ إذ نظرية المعرفة أعم من الإبستيمولوجيا التي هي الدراسة النقدية للمبادئ والفرضيات والنتائج العلمية[2].

- **تحدي الانشطار الحاصل في البحث العلمي الشرعي بين مصدري المعرفة الإسلامية**، وهما: الوحي والكون، أو ما يصطلح عليه بالجمع بين القراءتين، وهو ما يفرض على الباحث في العلوم الشرعية أن يلتزم في عرضه لقضايا العقيدة والشريعة والأخلاق بمنهج الجمع بين قراء الكتاب المسطور(الوحي) والكتاب المنظور (الكون).

ويُلاحظ هذا الانشطار كذلك في البحث العلمي الطبيعي والإنساني بين مصدري المعرفة العلمية وهما: الوحي والكون. فكثيرًا ما يُستبعد الوحي في مجال العلم الطبيعي والإنساني باعتبار عدم تأطير الوحي له، وأنه خارج دائرة البيان الديني والتنصيص على أحكامه وأفعاله ونوازله. ومعلوم أصالة اعتبار الوحي في هذا العلم الطبيعي والإنساني، لا من حيث البيان التفصيلي لموضوعه وماهيته ومقتضياته ومتعلقاته، وإنما من حيث بيان اتحاد مصدره مع العلم الشرعي وقيمه ومصالحه، وكونه موضوعًا للتكليف والإنجاز بموجب طبيعة كل من العلمين وما يستلزمانه من الاجتهاد وقواعد الفهم والنظر والتجربة والاستنتاج والتنزيل والترجيح ونحوه.

ومن هنا، فإن هذا الانشطار الحاصل في البحث العلمي الشرعي والطبيعي والإنساني على حد سواء؛ يمثل تحديًا كبيرًا في البحث العلمي بوجه عام، وأنه يتعين على الباحثين في سائر المجالات البحثية تجاوزه وتقرير فرصة الجمع بين العلوم في وحدة مصدري الوحي والكون، والاشتراك في القيم والمصالح والأهداف، مع ملاحظة التمايز الموضوعي ومقتضياته السياقية والإجرائية وخصوصيات كل علم ومساحات عمله وحدوده.

إن وعي جميع الباحثين بهذا التحدي وحرصهم على تجاوزه في أبحاثهم سيتيح لهم إيجاد فرص التجسير بين البحوث وتعزيز المشترك البحثي وتجاوز ظاهرة الانفصام بين العلوم والتنافر بين الباحثين وآثار ذلك في تثبيت القيم وتكثير النفع والخير.

---

2 - محمد عابد الجابري، **مدخل إلى فلسفة العلوم: العقلانية المعاصرة وتطور الفكر العلمي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 2002)، ص19، 20.

- **تحدي نظرية المعرفة الإسلامية**، النابعة من خصوصيات المنهج الإسلامي، الذي يجمع بين عالمي الغيب والشهادة وما لهذه النظرية من امتداد وأثر في فقه الاستخلاف والعمران وسبر منظومة القيم، يوجب إعادة تأسيس تفاصيلها، وتنقيح مطالبها واصطلاحاتها وتحريرها تحريرًا جديدًا ناظرًا ومقتبسًا لما وصلت إليه علوم المناهج حديثًا. وكل ذلك يجعل البحث الشرعي ناظرًا في هذه المنهجية بلحاظ العصر وحمولته الثقيلة في الآليات والطرائق؛ ليقف بعد تقويمها على الأليق الممكن بالإضافة والدمج.

ويلاحظ أن ضمور الوعي بالمنهج الإسلامي وخصوصياته ومقتضياته في جريانه في الواقع المعاصر قد مثل تحديًا كبيرًا أسهم في تراجع البحث العلمي الشرعي في أدواره التنويرية والتنموية، وحمله على معاودة إنتاج نفسه والوقوع في ظاهرة التكرار والحشو والسطحية، وفقدان بريقه وجاذبيته في التأثير وتحصيل الاقتداء والاستهداء.

وتكمن الاستجابة لهذا التحدي في استيعاب المنهج الإسلامي في ارتباطه بالمناهج الحديثة وسياقاتها ومتطلباتها، وفي امتلاك القدرات المنهجية العالية وإيجاد البيئة العلمية والبحثية التي يُبنى فيها الوعي المنهجي مع البناء المضموني والمعلوماتي، فكلاهما مطلوب في المعرفة العلمية والبحثية. ومجموع الدين في نصوص الصراط والسبيل والمنهاج والطريق يشير إلى أصالة الاعتبار بالمنهج سبيلًا إلى أهدافه ومآلاته باستصحاب أحكامه وقيمه.

- **تحدي الانفصام الحاصل في كثير من البحوث بين نظرية المعرفة وفقه السنن الإلهية**، وتقتضي الرؤية الإسلامية الشاملة تأطير إشكالات البحث وقضاياه في ضوء سنن الله تعالى في العمران وآياته في الكون والإنسان، وإرادة الله في الخلق والاستخلاف والتكليف والتسخير، والتعليم، والتعمير والتثمير.

وقد مثل هذا الانفصام المعرفي العقدي تحديًا كبيرًا مركبًا، أحدث أخلالًا كثيرة في فهم الوجود والوحي، وتمثلاتهما في السلوك والمواقف، ومنتجاتهما في التنمية، والتزكية، والعمارة والعبادة. ويقتضي تجاوز هذا التحدي تجديد رؤيتنا للوجود والوحي والوصل بينهما من خلال إعادة بناء أربع نظريات جامعة لذلك نظرًا وعملًا، وهي:

أولًا: نظرية الخلق الإلهي الابتدائي المُجلية لإرادة الله الواحدة القاهرة الحكيمة. ولازم العلم بهذه الإرادة تجديد العلم بدرسها وبحثها وتفعيلها، وهو ما يقتضي تجديد الدرس العقدي في ضوء نصوص الوحي ومستجدات العلم وأسئلة الإنسان المعاصر.

ثانيًا: نظرية التسخير ضمن دائرة العلوم الكونية الكاشفة لآيات الله في الآفاق وقوانينه الحاكمة لظواهر الكون والطبيعة (الكتاب المنظور).

ثالثًا: النظرية المعرفية للإنسان والاجتماع البشري وسنن حركة التاريخ، وإقامة الإنتاج الحضاري بأدواته الكلية الكبرى: الدولة، والأمة، والوطن، واللسان، والرسالة.

رابعًا: نظريات خرائط الوحي وقواعد المنهج في استنباطها والتعامل معها؛ لتعين العقل المسلم على حسن فهم الوحي (الكتاب المسطور).

2- تحديات تراثية:

- **تحدي التعامل مع التراث الإسلامي**؛ من خلال أسئلة: كيف نقرأ هذا التراث؟ وما هي السياقات التي أُنتج فيها؟ وما مدى أثر الظروف السياسية والمجتمع والأعراف والعادات في تقرير منتجاته في الفقه، والفكر، والعمل والسلوك؟ وبأي صورة نستفيدُ منه اليوم؟ ولا شك أن التراث العلمي الشرعي ثروة منهجية ومعرفية تشكل في حد ذاتها مصدر اعتزاز وإثراء، ومعينًا لا ينضب من الإنتاجات التي استجابت لأسئلة زمانها. وهو تراث متفاوت من حيث قربه أو بعده من نظرية المعرفة الإسلامية، ومدى ارتباطه بمنظومة الوحي، ومستويات "المنظورات الكلية"[3] التي حكمت إنتاج هذا التراث عند العلماء والمفكرين والمذاهب والتيارات عبر تاريخ الفكر الإسلامي.
- **تحدي التمييز بين الوحي والتراث**، فحينما يحول العقل المسلم هذا التراث إلى عائق أمام التجديد والاجتهاد، ولا يميز بين الوحي وما أُنتج حول الوحي، يقع الباحث ضحية معارك تراثية تاريخية وثنائيات حدية مثل: العقل والنقل، الحديث والرأي، وبعض مخرجات علم الكلام والفقه والسياسة ... ويستعيدها اليوم في تغييب لروح الدين وحاجيات العصر، ويقع في ظاهرة الحرفية الجامدة، غير مدرك أن عصر التدوين الإسلامي الأول كان محاولة للإجابة عن إشكاليات عصره، التي هي بالتأكيد ليست إشكاليات عصرنا بشكل عام، وأننا أمام تحد جديد هو تدشين عصر تدوين جديد يمر عبر قراءة تجديدية للتراث وفق إشكالات العصر وروح الدين.

3- تحديات الواقع المعاصر:

في ضوء الوعي التاريخي بالسياقات الحالية والتحولات المعاصرة، والإدراك التام لسنن الدفع الحضاري وسنن الكبح الحضاري تتم الإحاطة بتحديات الواقع المعاصر، وذلك من خلال:

- **بروز تحدي ربط الرسالة البحثية للباحث بالسياق التاريخي المعاصر**؛ في ضوء الوعي التاريخي بالسياقات الحالية والتحولات المعاصرة. فالسياق حاكم على جودة الإدراك والتعقل وحسن الاستجابة. ولا يخفى أن العالم يعيش منذ عقود ثورة معرفية جديدة، وتحولات في الخرائط المعرفية والنظريات العلمية وإعادة النظر في الحدود القائمة بين المعارف والعلوم. مع ما يعرفه

3 - وهو ما يصطلح عليه اليوم بالبرادايمات؛ أي النموذج المعرفي الإرشادي الذي يحكم عملية إنتاج العلم ورؤية العالم.

سياقنا الإقليمي والوطني من نقاشات حول قضايا المجتمع والدين والدولة والأمة والأقليات، وما يُلاحظ من تحولات اجتماعية-ثقافية تفرض استجابة الباحث لروح العصر وحسن إصغائه لواقع الأمة وحاجيات الإنسانية وتحولات الزمن المعاصر.

- وفي ضوء الإدراك التام لسنن الدفع الحضاري يتجلى تحدي **ارتباط الرسالة البحثية بالإشكالات المعاصرة** المتعلقة بقضايا تجديد الخطاب العلمي والسياسي والمجتمعي والإعلامي...، وبناء نظريات في الدولة والسلطة والمجتمع والإنسان، وتفكيك قضايا الحداثة، وما بعد الحداثة، والعلمانية.

وتتمثل سنن الدفع الحضاري لأمتنا في الهجرات الأربع:

- بداية الهجرة نحو الله أو الصحوة الدينية العالمية وعودة الدين إلى المجال العام.
- بداية هجرة البشرية نحو الحرية السياسية أو الصحوة الديمقراطية العالمية وما يتعلق بها من مفاهيم الكرامة، والعدالة، والحرية والديمقراطية.
- بداية هجرة الدولة الوطنية نحو الاتحادات والدول العابرة للقارات.
- بداية هجرة الحضارة المادية من الغرب نحو الشرق، وبوادر ذلك بادية في كل من الصين والهند.

- وفي ضوء سنن الكبح الحضاري (التاءات الست: غزاة وطغاة وغلاة وشتات وموات وسبات)، يتجلى **تحدي استثمار الفرص الأربع القائمة التي يمتلكها العالم الإسلامي**، وهي:
  - الجغرافية النادرة.
  - المادة الاقتصادية النادرة.
  - العقيدة النادرة.
  - المقاومة النادرة.

- وأخيرًا **تحدي الأعراف الثقافية والاجتماعية** السائدة في أمتنا الإسلامية، والمنمطة لنظرة عقول مجتمعنا البحثي للعالم، وما يعتري هذه الأعراف من اختلال تصوري قد يكون عامل كبح حضاري وعيب بحثي بسبب أحقاب التقليد التي مرت بها الدراسات الشرعية، وبسبب مخلفات الحركة الإمبريالية التي أبطأت بدورها نمو المراكز العلمية وعطلت السيرورة الطبيعية للبحث العلمي والاجتهاد الشرعي.

4- تحديات المنهجية في البحث العلمي الشرعي:

- **تحدي تخريج عقلية بحثية** تمتلك آليات منهجية سليمة قادرة على خوض إشكالات النص الشرعي، ومعالجة قضايا التراث معالجة منهجية، والتفاعل مع قضايا الواقع وأسئلة النهضة والإصلاح.

- **تحدي العلاقة بين نص الوحي وروح العصر**، وما يتطلبه ذلك من تجديد للمعارف المستنبطة منه، وتصحيحها في ضوء معارف العصر ومراجعة العيوب التفسيرية الناجمة عن المخاصمات المصطنعة بين معطيات العلم وتفسيرات النصوص الظنية، وكذا الأخطاء المفهومية المبثوثة في كتب التراث أو الصادرة عن شبهات الفرق، وأصحاب المذاهب، والأهواء قديمًا وحديثًا.

إن تدعيم البحث بالدليل العقلي جنبًا إلى جنب مع الدليل النقلي فضلًا عن أنه يجعل الدليل النقلي ذاته مُتَعَقلا؛ فإنه سوف يساعد على بناء العقلية الإسلامية وتأسيسها والمحافظة عليها من شبهات العصر، ويمكّن الذهن المؤسس بهذه القوة على تقديم نظريات علمية مُحكمة تتحلى بالفاعلية والإيجابية، وتخلص الباحث من الثنائيات الحادّة التي يُسجن بها أحيانًا.

- **تحدي تطور المناهج في العلوم الإنسانية**، والاستفادة من خبرات المؤسسات الغربية والعالمية، وما وصلت إليه من دقة عالية في البحث، ومهارة كبيرة في التوسل والاستفادة من الآليات والإجراءات البحثية الرياضية والإحصائية التي أكسبت نتائج بحوثها موضوعية علمية متميزة، وكذلك نقد ما شمل حقل الأديان من بحث وتحليل ترسخت فيه مناهج عدة كقواعد علم سوسيولوجيا الدين، وأنثروبولوجيا الدين – وهي لا تميز بين دين أرضي أو سماوي وتنظر للجميع على أنها ظاهرة واحدة أصلها سواء – وتلاقح بعضها من بعض وهو ما أحدث خللًا وشبهات دعت إليها العلمانية الفكرية.

- **تحدي التعامل المنهجي مع الوحي** باعتماد:

1. **خريطة غايات الوحي**: وهي منظومة الغايات الكبرى (مثل التوحيد والهداية وقيام الناس بالقسط) والمقاصد الكلية (مثل الكليات الخمس) التي انتظمت عقد الآيات في هداية العالمين، والتي لا يمكن لأي تعامل منهجي سليم مع الوحي أن يغفل عنها؛ إذ هي الموجه الإرشادي لكل فهم أو استنباط أو اجتهاد.
2. **خريطة التشريع القانوني (الصراط المستقيم)**: وهي منظومة الأحكام والتشريعات القرآنية التي مرادها وضع الإنسان المستخلف على الصراط المستقيم. ومثال ذلك: الأصل الإباحة والتسخير، لا دين إلا ما شرَعه الله ولا تحريم إلا ما حرمه الله، تحليل الطيبات وتحريم الخبائث.
3. **خريطة قيم الوحي المهيمنة**: وهي منظومة القيم العليا (مثل التزكية والتقوى والاستقامة والإحسان) التي تُبنى عليها المعايير والضوابط والتفضيلات، وتحرر الإنسان من مرضي الطغيان والاستعباد.

4. **خريطة الجهاز المفاهيمي للوحي (التدبري والتفكري)**: وهي منظومة المفاهيم القرآنية المتعلقة بالتدبر والتفكر والموجهة لتنمية القدرات العقلية والإرادية والسمعية والبصرية التي يحكمها مفهوم قرآني مركزي هو مفهوم الاعتبار.

5. **خريطة السؤال الاستكشافي في الوحي تدبرًا وتفكرًا**: وهي منظومة شاملة لمنهجية السؤال ومجالاته وضوابطه، من حيث هو مفتاح البحث والسبيل إلى المعرفة، توجه العقل المسلم نحو القضايا الحقيقية للأمة والإنسانية.

6. **خريطة فلسفة تاريخ الأمم والأنبياء والرسل وفلسفة الآفاق**: وهي منظومة سُننية متكاملة حكمت رسالة الأنبياء في توجيه حركة التاريخ وفقه التعامل مع الأفكار والمواقف وهداية الإنسانية، مما تمثل معه أفقًا للعقل المسلم في مسيرته العلمية والإصلاحية.

5- تحديات إجرائية:

- تحدي ضعف العمل العلمي البحثي الجماعي المؤسسي، وضمور قيم روح الفريق، والميل الى الفردية وعدم التواصل البيني؛ سواء بين الباحثين الشرعيين في المراكز والكليات المختلفة، أو بينهم وبين أصحاب التخصصات الأخرى ذات العلاقة بهم؛ مما ضيع فرصة المعرفة التكاملية المثمرة.

- تحدي شُح الموضوعات وندرة القضايا في اختيار البحوث العلمية والأكاديمية الشرعية، وشيوع ظاهرة التكرار والسطحية والارتجال في اختيارها وإنجازها.

- تحدي بناء العقل الباحث، والتمكن من أساليب الأداء البحثي المبدع الواعي بقيمة المنهج، وضرورته في بناء العلم تجدد المعرفة لدى الصفوة المفكرة التي من أولى مهامها الوعي التاريخي بخرائط الإشكاليات المعاصرة، والتعامل معها بآداء احترافي، وهو ما يتطلب التعامل مع ثلاثة تحديات إصلاحية إجرائية وهي:

1. إصلاح طرائق التفكير الحضاري ومناهج البحث في قضايا الغرب والتراث وإنتاج الأفكار الناهضة.

2. إصلاح طرائق التعبير الحضاري من خلال_منظومة مفاهيم الوحي_القرآني واصطلاحاته الناظمة لطرائق التفكير.

3. إصلاح طرائق التدبير والتنزيل، فمن المؤلم حقا أن الدراسات الشرعية بشكل عام تعاني من منهج التلقين للمعارف فلا تُخرّج – غالبًا – مفكرين ومجتهدين يتجاوزون المثال الذي أتى به الأقدمون، بل تمثل الدراسات العليا – في كثير من الأحيان –

استمرارًا لعقلية الشحن والتلقين عمومًا، وهي التي يُفترض فيها بناء عقلية النقد والتقويم وإنتاج المناهج وتكوين الملكات الفقهية والفكرية وتطويرها.

6- تحديات سوق العمل وخدمة المجتمع:

- تحدي مواكبة موضوعات البحث الشرعي لمستجدات سوق الشغل ومتطلبات الحياة الاقتصادية والتنموية. فالباحث في العلوم الشرعية يجد نفسه أمام تحد كبير وهو مدى ارتباط ما يبحث فيه بالوظائف المطلوبة. وهنا تكمن الخاصية العملية والواقعية للبحوث العلمية الشرعية دون أن يعني ذلك أن تتحول هذه البحوث إلى مجرد جسر نحو سوق الشغل، ولكن القصد هو أن يكون للباحث الشرعي حضور في وظائف الدولة والمجتمع. وهو ما يستوجب ربط البحث الشرعي بمخرجاته التشغيلية والتنموية والخدمية، برؤية كلية وسياسات واضحة ومسارات مأمونة موفقة.
- تحدي خدمة المجتمع وتقديم كل ما يحتاجه من إجابات وخدمات اجتماعية، فليس البحث العلمي الشرعي خطاب باحث من برج عاجي، بل هو بحث يشتبك مع قضايا المجتمع ويسهم، بلغته، في توعية المجتمع وتأطيره وتوجيهه.

المحور الثاني

الرؤية في المشاريع البحثية

تمثل الرؤية المحور الثاني لمحاور المدخل التأسيسي بعد محور التحديات الذي عرضناه من قبل.

والأصل في معنى الرؤية ودلالتها أن تنتظم المشاريع البحثية للكلية في هذه الرؤية؛ بانتظام المحتوى العلمي والأساس المنهجي والاستدعاء الوظيفي وترتيب الثمار وتحصيل النفع العام والخاص، وبمراعاة السياق الوطني، والعالمي، وملازمة التطوير والتحسين.

ويُراد بهذه الرؤية مجموع ما يرتكز عليه المشروع البحثي، وما يحقق الصورة المنشودة لمشروع الشخصية البحثية، وليس ما يتعلق برؤية الإسلام الكلية التوحيدية للوجود والعالَم والمعرفة والقيم وللكون والحياة والإنسان، ولا هي أيضا الرؤية بمفهومها الإداري الذي ينشد تحقيق نقلة معينة في مدرجة الترقي إلى النجاح ضمن مدة معينة، بل نريد بها الرؤية التي يتحدد بها مرتكزات المشروع البحثي وموجهاته التي تؤسس مبانيه وتحقق صورته المنشودة؛ دون تقيد بمدة محددة ولا بمرحلة معينة[1].

1- يذكر أنه جرى نقاش عميق في المراد بالرؤية، بين كونها رؤية إسلامية كلية للعالَم، وكونها رؤية مؤسسية خاصة بالمشاريع البحثية. وقد ترجح بناء على ذلك الإطلاق الثاني، وهو ما نعتمده في هذا المدخل. أما الإطلاق الأول للرؤية المتعلق برؤية العالم، فيمكن أن يكون أحد المشاريع البحثية للكلية.

وفيما يتعلق برؤية الإسلام الكلية التي تعد الأرضية الفلسفية والعلمية الكبرى للبحث العلمي، فقد جاء الدين الإسلامي بأحكام لتوجيه الحياة الإنسانية كلها في جميع مجالاتها العملية والفردية والجماعية، وهي الخاصية التي انفرد بها من بين الأديان التي جاءت في عمومها تكتفي بتوجيه الحياة العقدية والروحية والأخلاقية، غير هذه الأحكام جاءت في مجملها كليةً عامة وليس فيها من المفصل إلا القليل؛ وذلك لحكمة أن تكون صالحة في التوجيه لكل منقلبات الحياة عبر الزمان والمكان، فالحياة في وجوه تلك المنقلبات أعقد وأكثر من أن يحيط بها الحصر بالبيان المفصل، والقران الكريم وهو المصدر الأول للأحكام هو كتاب الهداية لا كتاب تفصيل إلا قليلا كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، وأما السنة النبوية فهي وإن كانت أكثر تفصيلًا فإنها وردت فيها نماذج من الهدي العملي لا تحيط بكل تصاريف الحياة.

إن هذه الفجوة بين الهدي الكلي العام وبين ما ينبغي أن تجري عليه الحياة العملية للمسلمين في تصاريف أوضاعها في كل زمان ومكان تُركت لاجتهاد العقل الذي هو مُطالب بأن يصوغ الحلول العملية التفصيلية لتلك التصاريف مستهديًا بما ورد في الدين من الأحكام التفصيلية القليلة ومن الأحكام الكلية العامة ومن المبادئ والقواعد والمقاصد، فتجري الحياة إذن في تفاصيلها على مخرجات هذا الاجتهاد الذي هو في حقيقته صياغة عملية تفصيلية تناسب متغيرات أوضاع الحياة مستهدية بالتوجيه الديني في أحكامه ذات الطابع الكلي العام.

إن هذا الاجتهاد العقلي لصياغة حلول تفصيلية لمستجدات الحياة في أوضاعها المختلفة من الهدي الديني الكلي هو المهمة التي نعبر عنها بالبحث العلمي، وهي المهمة الملقاة على عاتق المجامع والجامعات ومراكز البحوث المهتمة بهذا الشأن انطلاقًا من العلوم الشرعية واستعانة بكل علم فيه عون على ذلك، وهو ما كان ديدن المجتهدين على عهد الازدهار الحضاري الإسلامي؛ حيث كانت الحياة تتقدم باجتهاد أولئك المجتهدين الذين يصوغون حلولًا لكل الأوضاع المستجدة من أصول الدين، وتلك هي الرؤية العامة التي ينبغي أن تتوجه بها المشاريع البحثية للكليات والجامعات ومراكز البحوث الإسلامية إذا ما أرادت أن تسهم بفاعلية في تطوير حياة المسلمين تحقيقًا للتعمير في الأرض المستهدِي بهدي الدين.

فهذه الرؤية رؤية مؤسسية وإجرائية تعبر عن استراتيجية البحث العلمي للكلية التي تسعى إلى ترسيخ تقاليد البحث العلمي، وبناء مكونات الشخصية الباحثة في الهيئة العلمية المنتمية لها أساتذةً وطلابًا، وتحقيق مقصد تجديد النظر في قضايا العصر وتحدياته، والإسهام في تقديم إجابات على أسئلة الأمة وإشكالات الإنسانية، تتميز بالرصانة المنهجية المحتكمة إلى الوحي الكريم، وبسعة الأفق الفكري التدبري والفقه في الواقع والمتوقع.

ولعل أهم ما يوجه هذه الرؤية ويرسم ملامحها ويصمم برامجها هو الالتزام بالإسهام النوعي في بعثة التجديد المقبلة ومسارات التطوير بإتقان، ولكن علينا أولًا أن نعترف بواقع المشاريع البحثية والأكاديمية فإن عددًا لا يُستهان به من القضايا والمشاريع البحثية والأكاديمية في حقل العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية قد أُنجز خارج العصر، وفي غيبة عن إشكالات الواقع وأسئلة التنمية والنهضة وبعيدًا عن متطلبات الأوطان ومشكلات الأمة والعالم؛ مما يحتِّم علينا السعي إلى نفير علمي بحثي جاد يكون أسوة لما يتبعه من الأعمال البحثية المعتبرة، ويسهم في تثبيت تقاليد البحث العلمي الرصين داخل الكلية؛ ليمنحها علامتها المميزة في ساحة البحث والمعرفة، ويعزز قدراتها التنافسية ومواقعها الريادية.

رؤيتنا:

فرؤيتنا التي نسعى جاهدين في أن تكون ماثلة وحاضرة في كافة مشاريعنا البحثية هي: "**رؤية رائدة عملية اجتهادية واقعية تكاملية إصلاحية استشرافية إنسانية تأصيلية**"، وبهذه العبارة نشير إلى الركائز الثمانية التي تنبني عليها.

الركيزة الأولى: المرجعية والريادة

ترتكز رؤية كلية الشريعة للمشاريع البحثية على جعل الكلية مؤسسة جامعية مرجعية ريادية موثوقة في مجال البحث العلمي في العلوم الشرعية والفكر الإسلامي محليًا وإقليميًا وعالميًا، ومحركًا أساسيًا في إدارة وريادة التنمية الوطنية، وعنصرًا مؤثرًا في الخطط الاستراتيجية للدولة، وأن تكون القدوة في صنع الاستراتيجيات التعليمية والبحثية، وأن تكون دعامة أساسية لترقية جامعة قطر ورفعها في التصنيفات الدولية، وأن يوصف منتسبيها بأنهم: مجتمع علمي أكاديمي، يتشكل من أساتذة مميزين، وباحثين جادين، وطلبة مجتهدين، وأن توفر فرصًا متنوعة من المنح البحثية وفرق البحث، ومشاريع موسوعية كبيرة تؤطر الطلبة، وتدفع بهم إلى اكتساب ملكات بحثية، واستحقاقات فكرية، وإبداعات علمية، ومخرجات يمكن تسويقها للمجتمع؛ لكونها تسهم في تنميته، وتعزز من تقدم الأمة وتطور الفكر الإنساني والمُنجَز الحضاري.

الركيزة الثانية: التأصيل

ترتكز رؤيتنا للمشاريع البحثية على التأصيل للبحث العلمي في العلوم الشرعية والفكر الإسلامي؛ بمعنى اعتبار الأصول المستقاة من الوحي الكريم قرآنًا كريمًا وسنةً صحيحةً أصلًا للإيمان والعلم والعمل المبني على التصور الإسلامي الصحيح للكون والحياة والإنسان، استنادًا إلى النص وعلومه، وعلوم الاستنباط أصولًا ومقاصدًا وفروعًا وقواعدًا، وعلوم الكون والإنسان والأديان والحضارة، وسائر ما يستجد من المعارف البيئية والتقنية ونحوها؛ مما يلزم منه تسكين محتوياتها وتوطين مخرجاتها؛ بما يتوافق مع الشريعة وثوابت الأمة واستقرار العالم وازدهاره. وهو ما يؤذن بإبداع نظريات رصينة ومعقولة في التأصيل الإسلامي للعلوم الإنسانية والكونية، بمعنى تأسيس تلك العلوم على الانسجام التام والتوافق مع كليات الشريعة ونصوصها ومقاصدها، واستمرار النظر، والعمل، والاجتهاد والتنزيل.

الركيزة الثالثة: العملية

ترتكز الرؤية للمشاريع البحثية على كونها رؤية عملية؛ نظرًا لاعتبارها إطارًا عمليًا تتنزل فيه أحكام الدين الكلية على أفعال الناس ونوازل الواقع، وضربًا ثانيًا لركيزة "**الاجتهاد**" المُضافة إلى النظرية؛ حيث يراد بالاجتهاد النظر والعمل، وصلًا بينهما ضمن حقيقة الاجتهاد الواحدة.

وتكتسب "**الرؤية العملية**" أصالتها المتينة في الشريعة نفسها بموجب الاستقرار المعنوي لنصوصها وتصرفاتها الذي أفاد المعنى الكلي للاعتبار بالعمل الموصول بالإيمان والعلم، ولزوم ترتيبه وتحصيله بمستوياته ومقاديره بحسب التفاوت في الفهم والنظر، وفي الاستبصار بالواقع وأحوال العمل.

كما تكتسب هذه العملية أصالتها في مجموع مسارات البحث العلمي الشرعي عبر عصوره المختلفة وحاجياته وتحدياته، حيث كان الوعي بالعمل الموصول بالنظر قائمًا في مدونة العلوم الشرعية، فيما يعرف بالنوازل والفتاوى والنظم والسياسة الشرعية والمناظرات والجدل وجريان العمل وتحكيم العادات واختلاف العصر والزمان والمكان والحال وصلة ذلك بتغير الأحكام المبنية على العرف والمصلحة، ونحوها من المصطلحات ومفاهيمها التي وردت في علوم الأصول والفقه والسياسة والقواعد والمقاصد والتفسير والحديث والكلام والمنطق، والتي استصحبتها مسارات التنزيل في القضاء والإفتاء والتدريس والخطاب والتدبير السياسي والانتظام العام.

ومفاد "**الرؤية العملية**" في البحث العلمي الشرعي أمران:

الأول: إقامة قواعد اجتهاد التنزيل فيما يعرف باعتبار مآلات الأفعال وتحقيق المناط، وفقه الواقع وملابساته ومقتضياته وإقامة الموازنة الشاملة بناءً على ذلك، ولزوم أن

يستصحب الباحث أصالة العمل الموصول بالنظر في الشريعة، والمدونة، ومسارات الإنجاز والتنزيل.

الثاني: إعمال قواعد البحث العلمي ومتطلباته المنهجية، فيما يعرف باستيعاب الإشكاليات والرصد والإحصاءات والتجربة والمقارنة ونحوها مما ينبغي استيعابه في البحث العلمي الشرعي المعاصر؛ من أجل بناء الوعي المنهجي الذي يجمع بين فقه الواقع وإعمال قواعد اجتهاد التنزيل واستحضار الثروة الفقهية التراثية، وحسن ربط مقاصد الأحكام وفروع التشريعات بالواقع الإسلامي والعالمي؛ لتحقيق شروط المعاصرة والجودة وتحصيل الإجابات العلمية الشرعية لأسئلة الواقع وإشكالياته وحاجيات الأوطان ومتطلبات السوق ومستلزمات العمارة الإنسانية وتحقيق التعارف والتآزر.

وكذلك من أجل تقرير الأصول المعرفية، وتطوير الخبرة، وتهذيب المهارة، وبناء المَلَكة في الاستيعاب والاستنتاج والتحليل والنقد، وتحقيق الأقدار العالية من استحضار الثروة الفقهية التراثية الضخمة واستثمارها في مجال العمل والإنجاز، وتعزيز الإرادة وتحسين الإدارة في التجاوز والتقدم والإضافة والتمتع بحق الاستدراك وواجب إثراء الحراك. وهو ما يتأكد الوعي به يوما بعد يوم بناء على شدة تعقيد الواقع وضخامة نوازله وتحدياته وإكراهاته وإمكانياته، وشدة تشعب العلوم، والمؤسسات، والمناهج والخلفيات.

ويلزم من هذين الأمرين وصل المعرفة بالعلوم الشرعية بعضها ببعض فيما يُعرف بالتكامل العلمي الشرعي، ووصل العلوم الشرعية بالعلوم الكونية والإنسانية والاجتماعية، بموجب ما يقتضيه التكامل بين العلوم، وبخاصة في مجال العمل والتنزيل. وهو ما تعبر عنه ركيزة التكامل المعنون لها بـ"**الرؤية التكاملية**" في هذه الرؤية.

الركيزة الرابعة: الاجتهاد

ترتكز الرؤية للمشاريع البحثية على **الاجتهاد** باعتباره حقيقة متينة في الشريعة، بما شهد له من نصوص قرآنية وسنية وشواهد العمل في عصر النبوة وعهود الإسلام المتعاقبة؛ وهو ما قرر – بموجب النظر الاستقرائي – حقيقة هذه الركيزة ودلالتها على العلم والعمل بها.

ويلزم من الارتكاز على هذه الركيزة إيقاف زحف التقليد غير البصير، والنأي بالمشروع البحثي المعاصر عن التنميط والاجترار والاستظهار بقليل الاعتبار والتأليف بضمور التكييف والتأثيث. وهو ما أدى إلى مجافاة التجديد والبعد عن التحقيق ومعاداة الابتكار في النظر الاجتهادي والبحث العلمي.

وركيزة "**الاجتهاد**" في البحث في العلوم الشرعية يراد بها **أمران هما:**

- الأول: الاجتهاد الفقهي أو الشرعي.
- الثاني: الاجتهاد البحثي العلمي الشرعي.

وفيما يأتي بيان لهما:

الأمر الأول: الاجتهاد الفقهي أو الشرعي:

وهو الاجتهاد في تكييف أفعال الناس المستجدة ووقائع العصر المستحدثة في ضوء نصوص الدين، وأحكامه الكلية، ومقاصده وقيمه.

والمتأمل لواقع التشريع سيدرك أن ثمة فجوة بين الهدي الكلّي العامّ وبين ما ينبغي أن تجري عليه الحياة العملية للمسلمين في تصاريف أوضاعها في كلّ زمان ومكان، وأن هذه الفجوة قد تركها الشارع سبحانه للاجتهاد، لتبقى الشريعة مصدرًا حيًا يرجع إليه المسلمون لإنتاج الحلول لكل حال ومقام، وفي كل زمان ومكان، فالمجتهدون من أهل العلم مطالَبون بأن يصوغوا الحلول العملية التفصيلية لتصاريف الحياة بتعقيداتها وإشكالاتها، مستهدين بما ورد في الشريعة من الأحكام الكلّية العامّة ومن المبادئ والقواعد والمقاصد، ومن الأحكام التفصيلية القليلة، فتجري الحياة إذن في تفاصيلها على مخرجات هذا الاجتهاد، الذي هو في حقيقته صياغة عملية تفصيلية، تناسب متغيّرات أوضاع الحياة، مسترشدةً بالتوجيه الديني في أحكامه ذات الطابع الكلّي العامّ.

ولما كان عهد المسلمين بفصل أحكام الدين عن أن تكون حاكمة على حياتهم الواقعية في كلّ شعاب الحياة قد تطاول في الزمن على عهد التقليد، ثمّ على عهد غلبة القانون الوضعي، فإنّ ذلك قد عاد بأثر سلبي على بعض المفاهيم الدينية، من الأحكام والقيم؛ بالخلل في الفهم، التباسًا ببعض الأوهام، أو تأثّرا ببعض الدّخَل الوافد من الثقافات القديمة أو الحديثة؛ ولذلك فإنّ من أمثل ما ينبغي أن تعالجه المشاريع البحثية في الكلية على سبيل المثال هو تصحيح هذه المفاهيم، والعودة بها في تصحيحها إلى أصولها من آي القرآن الكريم، وصحيح السنة النبوية؛ حتى يكون تنزيلها في واقع الحياة مبنيًا على حقائقها لا على ما خالطها من أوهام.

ولا يخفى أن هذا التنزيل يقتضي تحرّي مقاصد الأحكام أن تحصل ثمرتها المطلوبة وهي تحقيق مصالح الإنسان فما جاء الدين كلّه إلا لتحقيق تلك المصالح، وفقه التنزيل مجال واسع للبحث العلمي لم يضرب فيه تراثنا الأصولي بسهم يتناسب مع أهمّيته؛ ولذلك فإنه سيكون محورًا أساسيًا من محاور البحث في مشاريع الكلية المزمعة، والذي لا ينفصل عن التفقّه في هذا الواقع الذي يُراد تنزيل الأحكام عليه؛ بالكشف عن هذا الواقع، ودراسته باستثمار نتائج الدراسات العلمية في ميدان العلوم الاجتماعية والإنسانية.

إذا تأسّست هذه المشاريع على هذه الرؤية القائمة على الدعائم الثلاث: تصحيح المفاهيم، والكشف عن الواقع، والتفقّه في التنزيل فإنّ ذلك يكون أساسًا متينًا لإنجاز البحوث التي تعالج أوضاع المسلمين في تفاصيلها سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها لتُوفّق هذه الأوضاع إلى الهدي الديني أحكامًا وقيمًا ومقاصد؛ إصلاحًا لما اختلّ منها، ودفعًا بها إلى الريادة لينطلق المسلمون في الإنجاز والعمران؛ ليكونوا شهداء على الناس كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة: 143].

الأمر الثاني: الاجتهاد البحثي العلمي الشرعي:

وهو الاجتهاد في مجال البحث في العلوم الشرعية، وما يستدعيه ذلك من مراعاة منهجيات البحث المعاصرة وأدواتها وإجراءاتها، والتجسير المعرفي وأساليب المقارنات والإحصائيات والجودة والتميز والاستدعاء الوظيفي، وسائر الشروط المعرفية والمنهجية المقررة في الدوائر والأعراف الأكاديمية العالمية والمحلية.

ويستوعب الاجتهاد – بمفهومه الواسع المحرر – النظر في الأفعال الإنسانية الخاصة والعامة، ونوازل الواقع وما يكون فيه من الظواهر والسياقات والنظم والعلوم والفنون وسائر المكتشفات الإنسانية والكونية من حيث تعلقها بأحكامها الكلية وما يكون إطارًا مرجعيًا لها؛ بما يحقق انسجامها مع الشريعة في كلياتها ومقاصدها، وأبعادها الإنسانية والحضارية والعمرانية.

وعلى الأمرين الاثنين المذكورين يتأسس مقصود الركيزة الاجتهادية في رؤية المشروع البحثي، إذ نقصد بها الانخراط في اجتهاد معرفي بحثي أكاديمي يراعي الشروط المعرفية المقررة في المؤسسات الأكاديمية العالمية، ويتوسل بالطرائق المكسبة للمعرفة سواء أكانت مستمدةً من تحقيق النص رواية، أو الفقه دراية وتنزيله مآلًا واستشرافًا، أم من المقارنات العلمية وما يستفاد من آليات بحثية بينية تتحقق بها مُخرجات المعرفة والنهضة المستدامة.

الركيزة الخامسة: الواقعية

ترتكز الرؤية للمشاريع البحثية على "**الواقعية**" التي نعني بها سدّ الفجوة بين مشاريع البحث العلمي وأسئلة الواقع، وإشكالات التنمية وتحديات المجتمع، وهذا ما سوف يصبغ المشاريع البحثية بالوعي لزمانها، ويُعزّز الجهود في مجال التنمية الوطنية والحوار الحضاري بالبحث العلمي.

فالرؤية للمشاريع البحثية القائمة على "**الواقعية**" يجب أن تراعي الواقع الذي يلزم استحضاره في المشروع البحثي؛ من حيث التفقه فيه والكشف عنه وإدراك تعقيده الشديد عموديًا بما شهده الإنسان من تطور في نفسه وعقله ومجتمعه ونمط حياته، وأفقيًا بما تشابكت فيه العلاقات بين الناس على وجه الأرض أشد تشابك، وتأثر بعضها ببعض أشد تأثر، وبما تقاصرت فيه مسافات المكان والزمان حتى أوشك أن يفقد التباعد فيها معناه.

إن المفترض في المشروع البحثي الشرعي أن يستند إلى **الواقعية** من حيث تحقيق مصالح الناس والاستجابة لتحديات الواقع وتقديم المقاربات الممكنة المناسبة؛ وذلك بتنزيل الأحكام الكلية عليه، بقواعده وأدواته كما جاء في ركيزة "**العملية**"، فيما يتعلق باعتبار مآلات الأفعال وتحقيق المناط وإجراء الموازنات، وبالاجتهاد في الأحكام الظنية والنصوص المجملة كما جاء في ركيزة "**الاجتهادية**" فيما يتعلق بالنظر في النصوص والروايات وإعمال الأصول الشرعية واللغوية والمقاصدية.

وتستمد "**الواقعية**" أصالتها المتينة من الاستقراء المعنوي لتصرفات الشريعة الذي أفاد المعنى الكلي لمراعاة الواقع واعتباره في الفهم والنظر والعمل والتنزيل، كما جاء في ركيزة "**الاجتهادية**" و"**العملية**"، وكما استقر عليه عمل العلماء عبر العصور فيما يعرف بشروط الاجتهاد والتنزيل والبيان، وهو ما عبر عنه العلماء بشروط معرفة الواقع وحياة الناس وأحوالهم وأعرافهم ومصالحهم؛ ما يلزم اعتباره في البحث الشرعي المعاصر وتفكيكه وتأثيثه بموجبات التغير السريع والتشعب الضخم للواقع والحياة.

والأصل أن يستصحب الباحثون المعاصرون في مجال العلوم الشرعية وغيرها هذه الأصالة المتينة لمراعاة الواقع واستصحابه في الأداء البحثي وتطوره ومراكمته؛ بناء على قوتها في الشرع وضرورتها في البحث وشدة تأثيرها في تقديم الحلول والمقاربات وترتيب المشاريع والثمرات؛ من أجل سد الفجوة بين المشاريع البحثية وأسئلة الواقع المعقدة وإشكالات التنمية والبيئة وقضايا المجتمع الحديث والدولة المعاصرة ومقتضيات التواصل الحضاري والاشتراك في العمران البشري والتعارف الإنساني.

وهذا ما سوف يصبغ المشاريع البحثية بالوعي لزمانها، ويُعزّز مقتضيات إسناد البحث العلمي للجهود في مجال التنمية الوطنية والحوار الحضاري. فأيًا كانت المشاريع البحثية نظريةً كانت تلك المشاريع، كالبحث التاريخي في الأديان والعقائد، أو بالفكر الإسلامي، أو بإحياء التراث، أو ما كان منها عمليًا: كأبحاث الفقه، والقواعد، والمعاملات؛ فهي كلها مغياة بالواقعية[2].

الركيزة السادسة: التكامل

ترتكز رؤية الكلية للمشاريع البحثية على التكامل الذي يراد به تحقيق الصلة بين أواصر

2 - مثال على ذلك: الواقعية في المشروع البحثي المتعلق بالأسرة، مفادها الإحاطة الواسعة المتراكمة والأهلية العالية للاستيعاب والتجاوز لواقع الأسرة في تحديات الزواج والتربية والصحة والخصوصية والتواصل، فيما يعرف بتحديات العنوسة والطلاق والعنف، والتفجر العالمي العولمي المعلوماتي والاتصالي والثقافي **والهووي**، ومشروعات الجندرة والأنسنة والأنثوية، وتحديات التموقع الغربي والأوروبي للأسرة المسلمة في فضاءات مؤسسات الدولة ونظم المجتمع وروافد الثقافة والتعليم، ومنابر الإعلام، والاتصال والفنون.
إن الواقعية في مشروع بحث الأسرة تستدعي الإلمام بمعارف الأسرة في العلوم الشرعية في فقه الأحوال الشخصية وآيات الأحكام وأحاديثها الأسرية ...، وفي العلوم البينية في القانون والطب والاجتماع ...، برؤية تكاملية كلية لا يكون الوعي فيها أُحاديًا وسطحيًا، من حيث أحادية المعرفة الشرعية كالاقتصار على المعرفة الفقهية بمعزل عن المعرفة الأصولية والتفسيرية، أو الاقتصار على العلوم الشرعية بمعزل عن العلوم البينية، وهو ما يستدعي التكامل بين العلوم الشرعية نفسها؛ حيث يوصل فقه الأسرة بأصولها ومقاصدها وبأساس الرؤية الفلسفية الإسلامية للكون والحياة والإنسان المعبر عنها بالعقيدة المنتجة للعلم والعمل، ويستدعي كذلك التكامل بين العلوم الشرعية والكونية والإنسانية، بموجب ما يستوجبه موضوع العلم وأقدار تداخله مع غيره وقدرات تسكينه في فضاء الأسرة بما يناسب فطرتها ويثبت كيانها ويرتب أثرها في عمارة الدنيا وتعمير الآخرة.

المعارف والعلوم، وبين النظر والعمل، وبين أبعاد الإنسان الروحية والعقلية والبدنية، الفردية والجماعية، المحلية والعالمية ...، وذلك:

- بتحقيق الانسجام بين معارف العلوم الشرعية ذاتها كالانسجام بين النصوص والمقاصد وخطاب التكليف وخطاب الوضع؛ وبينها وبين معارف غيرها من العلوم الطبيعية والإنسانية؛ بغية تحقيق التكامل المعرفي بين العلوم، فالواقع الذي تتنزّل فيه الأحكام صارت له علومٌ قائمةٌ بذاتها تستوجب التكامل مع مؤسساتها ومراكزها البحثية، والسداد في استدعاء طرائقها ومعطياتها المعرفية والمنهاجية المنسجمة وغير المتناقضة مع أصول الشريعة، ومن ثمّةَ استثمارها في تحقيق الغايات المرجوة.
- بتحقيق الوصل بين عمل العقل من التفكر والاستنباط والإدراك والتقدير وبين عمل الجوارح والأبدان وممارسات الأشخاص والهيئات وفعل المقاربات وإقامة الإنجاز وتحصيل الثمار، وتحقيق الموافقات الممكنة والتناسب المعقول بين الهدي المجرد والواقع الملابس، وفق قواعد الوصل المقررة المعتبرة.
- بتحقيق التعاضد بين أبعاد الإنسان المتكاملة ماديًا وروحيًا ونفسيًا واجتماعيًا، وتحقيق الترادف بين الدارين والحياتين؛ وفق رؤية الإسلام التي تقيم الوجود الكوني على وصل الدنيا بالآخرة والشهادة بالغيب والحال بالمآل.

ويستدعي ما تقدم ضرورة تقوية الاتجاه نحو العمل البحثي المؤسسي القائم على الجماعية والتكاملية المسنود بقيم التعاون العلمي والتعارف الحضاري.

الركيزة السابعة: الإصلاح

ترتكز الرؤية للمشاريع البحثية على **الإصلاح** الذي يُراد به:

- الإصلاح الإنساني والإسهام فيه بإقامة المشاريع البحثية التي تقدم مقارباتها في إصلاح المجالات التي مثلت موضوعاتها، كإصلاح المجال الأسري بمشروعات بحثية علمية شرعية قانونية واجتماعية ودولية.
- الإصلاح التعليمي والبحثي والإسهام فيه بإقامة المقاربات التطويرية والتجديدية لطرائق التفكير والتعبير والتأليف والخطاب والبيان، ومنظومات التدريس والتدريب والتكوين، ونظم المعارف والمعلومات ونحوها.

وتفيد ركيزة **الإصلاح** الرّبط الدائم بين المشاريع البحثية وخطط الإصلاح العملية، وتخليص الأعمال البحثية من قيود التجريد والصورية، والسطحية الناشئة عن التصورات المغلوطة أو الساذجة للواقع المعقد؛ حتى لا تكون تلك الأعمال أعمالًا ساذجة لا تجيب عن أسئلة الواقع ولا

تضيف شيئًا لحقل المعرفة.

وتستمد ركيزة **الإصلاح** أصالتها الشرعية والعقلية المستفادة من استقراء النصوص والوقائع الدالة على العلم والعمل بها في مجالات الفكر والبحث والتصنيف والتعليم وغيره من مجالات الحياة كافة: قال تعالى: ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ... ﴾ [هود: 88].

الركيزة الثامنة: الاستشراف

ترتكز الرؤية للمشاريع البحثية على الاستشراف الذي يراد به النظر إلى المستقبل وتوقع أحواله وتقدير مآلاته، وتقديم المقاربات البحثية النوعية التحضيرية لقضايا المستقبل، والمستشرفة لحاجاته ومطالبه، والتي يتواصل فيها السند وتتكامل فيها الأدوار وتتراحم بسببها الأجيال.

وتستمد ركيزة الاستشراف أصالتها من استقراء النصوص والوقائع والذي عليه العمل عبر العصور فيما يمثل إضاءات في مسارات التقدم العلمي والبحثي والاجتهادي، هذا الاستقراء الذي أورث العلم والعمل باستشراف المستقبل فيما يصطلح عليه باعتبار المآل وتقدير العواقب ﴿وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ ﴾ [الحج: 41].

إن الاستشراف للمستقبل يستوجب الاستعانة على الظواهر البحثية فيه بعدة مناهج موضوعية في ذات الوقت الذي يتم فيه الاشتغال أيضًا بصنع الآراء المحتملة والحلول المتوقعة لها؛ ربطًا لتراثنا بمستقبل مأمولٍ لأمتنا، ولكن ننبه هنا الى ضرورة أن يكون البحث الاستشرافي واقعيًا، وأن يستمد واقعيته من خلال التوسل بمنهجيات خاصة تتكامل مع الخطط الاستراتيجية للدولة، فترجح حدوث نوازل متوقعة، أو قضايا إشكالية تستحق البحث، لتتوجه الآلة البحثية لها تنقيبًا، واستدلالًا، وتخريجًا وتنزيلًا.

الركيزة التاسعة: الإنسانية

ترتكز رؤيتنا للمشاريع البحثية على تعزيز القيم الإنسانية التي رسخها الإسلام عبر خطابه العالمي الذي خاطب به البشرية كلها؛ ليحررها من قيود الرق والظلم التي تفرضها الأعراف البشرية الأرضية، فجاء الإسلام ليحرر البشرية جمعاء من الرق للبشر إلى العبودية لله وحده، ومن جور الأديان الأرضية إلى عدل الشريعة السماوية الربانية، ومن ضيق الدنيا إلى سعتها.

ومن هذا المنطلق فإن رؤيتنا للمشاريع البحثية تقوم على تعزيز القيم المشتركة بين بني البشر كتلك التي تقوم على احترام كرامة الإنسان وحريته وصيانة حقوقه، والمحافظة على نفسه ونسله وعقله وعرضه وماله باعتباره إنسانًا، والتشجيع على قيم العلم والعمل والحوار، والشورى والحرية والعدالة.

ولا يخفى أن هذه الركيزة تستوجب الاستفادة القصوى من العلوم الإنسانية والاجتماعية وأدواتها التي من خلالها يمكن توصيف كثير من الظواهر إنسانيا واجتماعيا، ومن ثم توظيف ذلك في إيجاد الحلول الشرعية للمشكلات الإنسانية والاجتماعية.

وبهذا ننهي بيان رؤيتنا للمشاريع البحثية وفق ركائزها الثمانية، ونبين فيما يلي المنهجية المعتبرة في المشاريع البحثية المأمولة.

المحور الثالث

المنهجية في المشاريع البحثية

يمثل المنهج البحثي عصب البحث العلمي، والإطار الحاكم للشخصية البحثية للكليّة، وذلك عن طريق التجسيد الأمثل لرؤية الكلية لقضايا البحث والمعرفة، والبوصلة التي يستهدي بها الباحثون في مشاريعهم العلمية، فتمنحها الأصالة والجدّة، والقدرة على التدافع مع المشاريع العلمية الأخرى.

ويقف الباحث في تقصيه عن المعارف الإسلامية على جملة من القواعد بدءًا بتحديد المشكلة البحثية وتتبع أطوارها ومداخلها والبرهنة على الإجابات ومختلف التحليلات العلمية؛ بطرق علمية تستهدف التوصل إلى نتائج منضبطة يمكن اعتمادها في توظيف الأحكام وإثبات الحقائق.

وإذا كانت المنهجية هي العلم الذي يتعلق بمناهج التفكير في موضوع معين والبحث فيه، والتعامل معه، فإنها تتضمن بالضرورة التصور والتخطيط المسبق والرؤية الكلية لعناصر ذلك الموضوع، كما ينبثق عنها مناهج تفصيلية (جمع منهاج)، تحدد طريقة الوصول إلى أهداف محددة خاصة بهذا الموضوع[1].

والمنهج البحثي ليس شيئًا واحدًا ولا جامدًا، فالمناهج تتعدد وتتجدد، وتتوالد وتتكامل بقصد بناء المعارف والعلوم، ومعالجة القضايا، والظواهر والوقائع.

ومما يمكن استخلاصه من التوظيف المنهجي للعلوم عند المسلمين يتمثل في العقلية الإبداعية المتجاوزة لما عند الآخر؛ ببناء عقلية منهجية تراعي الظروف المستجدة والحاجات التنموية الملحة، بمراعاة آليات النقد والتمحيص والفرز وإعادة التشكيل، ووصل ذلك بالمبدأ الحضاري والرسالي.

أولًا: مقومات المنهج البحثي

يمكن إدراك هذه المقومات من خلال النقاط الأربع الآتية:

- شمول المنهجية الإسلامية.
- وصل العملية البحثية بالقيم الحضارية للأمة الإسلامية.
- الربط بين المناهج البحثية والواقع الإنساني.
- الأمانة العلمية.

1- فتحي حسن ملكاوي، **منهجية التكامل المعرفي: مقدمات في المنهجية الإسلامية** (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط1، 2011)، ص75.

المقوم الأول: شمول المنهجية الإسلامية

نقصد به أن المنهجية الإسلامية تغطي بحثيًا جانبين كبيرين:

- **مجال القضايا الغيبية:** وهو كل ما يتعلق بمسائل الاعتقاد وقضايا الإيمان، وما يتصل بالإثباتات النصية الأصلية، والنظر في الدليل العقلي ومدى بنائه على البرهان النقلي، وتتبع مسالك الحجج والمغالطات والشبهات وأصل الأدلة وتعارضها. وعلم العقائد أو علم الكلام الأصيل لا ينفكان عن الاستدلال والفحص ورد التناقضات بما يتسق مع إطار هيمنة الوحي على تلك العقائد، ولذلك اقترن تعريفه بالصنعة والصناعة عند الفارابي: "صناعة يقتدر بها الإنسان على نصرة الآراء والأفعال المحدودة التي صرّح بها واضع الملة وتزييف كل ما خالفها بالأقاويل"[2]، والنصرة والتزييف هو تتويج لسلسلة من العمليات المنهجية المدققة فيما يطرأ في الساحة الفكرية وما يستجد فيها من إشكالات والتباسات حول القضايا الغيبية المتعددة واتصالها الوجود الإنساني.
- **مجال القضايا العملية:** وتشمل قضايا العمليات والفروع والسلوك سواء أكانت منصوصًا عليها أم مستنبطة، وهذه القضايا هي كل أبواب الدراسات الشرعية من فقه وغيره، ومنهج الاستدلال عليها استنباطًا وتكييفًا ومقارنةً واستبيانًا وتنزيلًا وتوثيقًا وربطًا بالواقع الاجتماعي المعاصر للإنسان.

ومما ينبغي التنبيه عليه: هو وجود التآزر والتكامل بين المنهج التوثيقي للأخبار الشرعية والمنهج التفسيري لها بناءً على المعيار الأصولي واللغوي والاستدلالي القياسي والمصلحي، وكذا المناهج الكمية وطرق دراسة الاستبيانات والاحتمالات ووضع الإحصاءات ومصفوفات الاستشراف؛ حيث تتساند كلها في دراسة القضايا الشرعية، ولا يمكن لطريق أن يستغني عن الآخر حيث تتكامل في مجملها لتنشئ المعرفة الإسلامية المعاصرة.

1- التسليم بالثوابت الدينية والانفتاح على الاجتهاد والتأويل:

من أسس المنهجية الإسلامية الفرق في النظر بين الثوابت والمتغيرات ومساحة وحدود كل منهما. وما قطع به نص الوحي دلالةً وثبوتًا فهو ملزم لكل استمداد وتوظيف بحثيين، وهو بهذا الاعتبار حقيقة مطلقة لا يمكن للعقل أن يظُن فيها بتأويل يحرف قطعيتها النهائية نحو أطر التفتيت والانتقاء والتبديل. والعقل في طريق تنزيله للنص يمارس وظيفته باعتباره آلة للفهم ولاستيعاب المعاني وللوقوف الصحيح على مقاصد اللفظ وإدراك العلاقات بين السياقات والأبنية المشتركة، فليس هناك في المنهجية الإسلامية إقصاءٌ للعقل، بل إن الاجتهاد عادةٌ محكّمة في البحث، وقد وضع علماء الإسلام قواعد أساسية للاجتهاد يمارس من خلالها الباحث – ضمن مساحة التأويل

2- أبو نصر الفارابي، **إحصاء العلوم**، تحقيق عثمان أمين (القاهرة: مطبعة الخانجي، 1931)، ص71.

– توسيعًا لآفاق النص المعرفية، دون أن يتناقض هذا الجهد البحثي مع أصول الاجتهاد التي ترعى حق الاختلاف وتسيّجه بشرطية الطرق الصحيحة للاستنباط وعدم مصادمة أصل النص في أفق التنزيل على الواقع.

2- الاستنباط:

يتوسل المنهج العلمي في الأبحاث الشرعية بعملية الاستنباط وهي عملية تكتسب أهميتها من كون كثير من المعارف المتلقاة هي معارف غير مكتملة مالم تحاكم إلى تنزيل عقلي إلى أجزاء وعناصر منفصلة بغية تحليلها والبرهنة على صدقها واكتمالها، وبالتالي فإن اكتساب تلك المعارف لليقين يحصل في ضوء اكتساب عناصرها الجزئية للدليل، وتخليص الذات الباحثة من القبليات المرتبطة بالتعصب المذهبي والتقليد والتحيز العاطفي، وتنقيتها من الشك وأوهام اللفظ بسبب المشترك اللفظي أو عدم تحرير معاني المصطلحات.

3- الاستدلال:

جاء في معنى الدلالة: "ما يلزم من فهم شيء أي شيء كان؛ فهم شيء آخر، يعني كون الشيء يلزم من فهمه فهم شيء آخر"[3]. فالاستدلال عملية منطقية يحتكم إليها الباحث في دراسته لمختلف القضايا، فينطلق من قضية أولى أو عدة قضايا للوصول إلى قضية تنتج عنها، وهو عملية عقلية "ترتبط بمعارف العقل ونتائجه" كما يقول ابن حزم[4]، والدليل يرتبط بالإقناع **قضية أو قضايا أنّست النفس** بحكم شيء ما دون أن توقفها على تحقيق حجة ولم يقم عندها برهان على إبطاله[5].

ويتنوع الاستدلال بحسب تخصص الباحث أو القضية البحثية، فالاستدلال الكلامي يختلف عن الاستدلال الأصولي لكنهما يشتركان في تتبع الدليل والإقناع، وتتبع الدليل وتثبّت الحجج وتعدد طرق الإقناع لوازم على الباحث المعاصر أن يتمكن منها، فالقضايا المعاصرة تفرض على الباحث استثمار مؤهلاته ومكتسباته الذهنية إضافة إلى التمكن من القواعد الشرعية في سبيل الإحاطة العلمية بالنوازل وتخريجها تخريجًا معاصرًا يتواءم مع مقاصد الشرع.

4- الجدل المنهجي:

في سبيل القبض على الحقيقة في كل علم وفن لا بد من الاستمساك بالبيان والبرهان، والبحث الشرعي المعاصر أدعى إلى تتبع مسالك الدليل واستعراضه بصوره وأجزائه وأطواره، بالعرض اللائق بشرف العلوم في الدائرة الإسلامية، وهو طريق العلماء المسلمين الذين استنبطوا من القرآن

3- محمد بن أحمد الفتوحي الحنبلي، **شرح الكوكب المنير المسمى مختصر التحرير**، تحقيق محمد الزحيلي ونزيه حماد، (الرياض: مكتبة العبيكان، 1993)، ج1، ص125.

4- علي بن أحمد ابن حزم الأندلسي، **الإحكام في أصول الأحكام**، تحقيق أحمد شاكر (بيروت: دار الآفاق الجديدة، 1983)، ص39.

5- المرجع السابق نفسه.

الكريم أسس المنهج الجدلي أو الجدل بالتي هي أحسن قال تعالى: ﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓاْ أَهۡلَ ٱلۡكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنۡهُمۡۖ وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ وَنَحۡنُ لَهُۥ مُسۡلِمُونَ ٤٦﴾ [العنكبوت: 46]، وقد تفنن علماؤنا في محاججة المخالفين عبر ما أسموه بالبحث والمناظرة فصاغوا آداب الجدل استمدادًا من الوصية القرآنية، وهي التلطف في المناظرة وحسن أداء الرد، والاعتبار للدليل والخضوع للحق، ونفي كل عناد أو خصومة منكرة. ولا بد للبحث في دائرة العلوم الإسلامية اليوم أن ينأى عن أشكال الغلو والمكابرة، وأن يسعى –في طريق دحضه للشبهات – بامتلاك مقومات المناقشة الهادئة الهادفة لكل الأفكار التي تقذف بها تيارات الحداثة وما بعدها.

5- الرؤية النقدية:

من أبرز صفات الباحث في دائرة العلوم والدراسات الإسلامية التميز بالملكة النقدية، وهي صفة تتأتى من الفحص والنظر في الآراء والترجيحات والادعاءات والنتائج البحثية لكل عمل، وعدم التسليم بها مالم تخضع لمنهجية وازنة تنظر في المقدمات والتفاصيل والاستمدادات، وطرق الدليل ومسالك التعليل. وفي المنهج النقدي يتساوى الأقدمون مع المعاصرين في سبر أغوار اختياراتهم الفكرية والمذهبية، وكل رأي لا بد من دراسة مختلف جوانبه قبل التسليم به أو البناء عليه، والمعرفة ليست مراكمة للأقوال بقدر ماهي تدبير لها على مستوى ملاءمتها للفكر والواقع.

والمنهج النقدي ليس ابتداعًا معاصرًا؛ فقد سبق فيه الأقدمون من العلماء المسلمون وعليه بنوا مختلف المذاهب والمدارس التي تعددت فيها طرق النقد، وكانت الآلية النقدية تتجه إلى الكشف عن موارد الغلط ومكامن التناقضات وزيف النسبة ووهن الدليل وضعف التخريج وفساد المقدمات ... إلخ.

واليوم نرى من الآراء في الساحة العلمية ما يستدعي إعادة النظر وتقليب المسائل بما ينسجم مع تطلعات المسلم اليوم، وقد بنت بعض الآراء ادعاءاتها على وقائع وأعراف قديمة، ومنها ما بالغ في التشديد وبعضها أغرق في التساهل والتبرير، من غير استئناس بحقائق الشريعة ومقاصدها الكلية. ويلحق بالمنهج النقدي الشك المنهجي؛ فالشك باعث على الفحص وتقليب المقدمات والنظر في وجوه الأدلة، وكثير من الآراء في العقائد والفقه وغيره بُنيت على أوهام سقيمة، وهي مقدمات متوهمة.

6- الأصالة العلمية والصرامة البحثية:

تمر الدراسات الإسلامية المعاصرة بمنعطف حاسم في ظل تحديات كبيرة يشهدها عالم اليوم؛ ولا يمكن للبحث فيها إلا أن يتجدد بروح إسلامية واعية بالتحديات من جهة وبدورها الإصلاحي من

جهة ثانية، فالتغيرات الواسعة على جميع الأصعدة تفرض على باحث اليوم أن يكون أكثر يقظة لما يشاهد ولما يكتب؛ دون أن يتجرد من رسالة الدين وحقائقه المشهودة، ولن تتنزل نتائج البحث بمعزل عن حاكمين اثنين هما: الأصالة العلمية والصرامة البحثية.

6/أ- **الأصالة العلمية:** كل أمة لها خصوصياتها الحضارية، وأعرافها وطرائقها ووسائلها في العيش والكسب والنشاط والتفاعل، والنشاط العلمي من الأنشطة التي تكتسب اهتمامًا بالغًا لدى مجتمعات عالم اليوم. وكما أن هناك مساحة مشتركة للتكامل والوفاق بين التجارب الحضارية في ميادين العلوم وغيرها؛ هنالك فضاء خصوصي يتسم بالانفتاح الداخلي على الموروث العتيق والمكتسبات والمنجزات الذاتية للأمة، والأمة الإسلامية لها رصيد علمي في شتى صنوف المعرفة.

إن الذهول عن التجربة الخاصة والانكفاء على استيراد المناهج الغربية وتنزيلها على الدراسات الإسلامية يعبر – في معظمه – عن حالة استلاب حضاري؛ قوامه العجز عن الاعتراف بأصالة المناهج الإسلامية في البحث وتصنيف المعارف، وقد رأينا من ذوي الآراء المعاصرة من يسعى إلى إيقاف عدد من الدراسات الشرعية بدعوى عدم مواكبتها للحراك العالمي المعاصر، واحتباسها عن الاستجابة لتطلعات المسلم المعاصر، وهي دعوة – بقدر ما هو ادعاء – إلى إحياء الدراسات الإسلامية بروح العصر وإذكاء لنشاط العقل المسلم في استدراك الجوانب التأصيلية في البحوث المعاصرة. ومن ذلك – أيضًا – الاستفادة من نتائج العلوم المعاصرة وتجسير الصلة بينها وبين العلوم الشرعية.

6/ب- **الصرامة البحثية:** تاريخيًا؛ لا يمكن الجزم بأن ما أصاب الحضارة الإسلامية من تراجع ينحصر في الجانب السياسي، بل إن أبرز ما اضمحل في الحضارة الإسلامية هو الشخصية الإسلامية، وقد تعددت أطوار هذا الاضمحلال وتباينت مكامنه، ولعل أبرز مظهر على ذلك هو تراجع دور التأثير العلمي الواسع في تلك الشخصية.

إن معالم الشخصية البحثية تقوم على الجدية في الملاحظة والتأمل والكتابة، وسعة الأفق وتعدد المدارك وتنوع التخصصات، والكلية – كغيرها من المؤسسات البحثية – تسعى إلى استرجاع ذلك الأثر الفاعل للاشتغال العلمي والصناعة البحثية عبر مسالكَ ثلاثةٍ:

- تبني أسس الموضوعية ونفي أشكال التحيز والتعصب للآراء والأقوال على حساب الحقيقة العلمية وصيانة عقل الباحث عن الغلو والتقديس المذهبي، وطَرْق كل أبواب المسألة واستقصاء تفاصيلها الممكنة، مع إضفاء المقارنة وممارسة النقد التام دون اقتصار جزئي مقصود أو ميل إلى قول معهود، والاعتبار في البحث للنتائج وطرق التوصل إليها معًا، "... فإن النفس إذا كانت على حال الاعتدال في قبول الخبر أعطته حقه من التمحيص والنظر

حتى تتبين صدقه من كذبه وإذا خامرها تشيُّع لرأي أو نِحلة قبلت ما يوافقها من الأخبار لأول وهلة، وكان ذلك الميل والتشيع غطاء على عين بصيرتها عن الانتقاد والتمحيص فتقع في قبول الكذب ونقله ..."[6].

- توخي أمثل الطرائق في استيعاب الواقع ودراسته وتنزيل النتائج البحثية نحوه. ومن ذلك الاستعانة بالأدوات المنهجية المتعلقة بدراسة المشكلات الاجتماعية وطرق الإحصاء والمسح واستتباع المقدمات بالمقارنات وتحليل الظواهر وفق إطارها التاريخي وسياقها الراهن، واستصحاب تطور الزمن وتأثيره في القضايا المتصلة بالبحث، وأثر السياق الثقافي في تغير المعطيات البحثية، والوعي بكل الالتباسات المتعلقة بالظاهرة المدروسة سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا ... إلخ.
- إيلاء الاهتمام بقضية البحث وبذل أقصى الممكنات باستيفاء متطلباتها البحثية، والانقطاع لها؛ بغية الإحاطة بلوازمها، والانخراط الوجداني في دراستها بروح الإنجاز الفعال الساعي إلى تحقيق واجبه الديني وواجبه الحضاري، مع الالتزام بالموجهات العامة للبحث من أمانة وجودة وإخراج وبالموجهات الخاصة التي تقترحها الكلية أو المؤسسة البحثية.

المقوم الثاني: وصل العملية البحثية بالقيم الحضارية للأمة الإسلامية

من الأهمية بمكان ونحن بصدد الحديث عن توجيه البحوث لخدمة الأمة أن نسترجع المعاني التي تطلق على تلك العلوم والبحث فيها "علوم الأمة"؛ لارتباطها بقضاياها وتحدياتها، و"علوم العمران" ارتباطًا بالكونية الإنسانية واستخلافها بقاءً وارتقاءً ونماء؛ إذ تُعتبر الأمة هي المجال الحيوي لإرساء قواعد المثالية وبلوغ القيم التي تشكل أهم مقاصدها، كما أنها تعبير عن قمة التجانس الإدراكي والعقدي والتأكيد على الجانب المعنوي والفكري. إن كل ذلك يعني ضمن ما يعني أن نجعل من الأمة فاعلًا حاضرًا وحضاريًا الأصل فيه الحضور والشهود لا الغياب أو المغيب.

والأمة وفق هذا التصور هي الفاعل الحضاري، فإذا أردنا أن نجعل من الفعل الحضاري "وحدة تحليل" فإن الأمة هي أهم شرط للفاعلية التحليلية لمثل هذه الوحدة.

هذا التصور لا بد أن يولد "حالة بحثية" تتيح عن نموذج يولد رؤية كلية للعالم من حولنا، وإمكانات التفاعل معه والفاعلية فيه. رؤية تحرك أصول إسهام النظام المعرفي الإسلامي في إطار ما يولده من نظرية "للوجود"، ونظرية للقيم، ونظرية للمعرفة على تفاعل فيما بينهما، تحاول أن تسير مع عناصر تفعيلها وتشغيلها في إدراك الحالة العالمية وحال الأمة والظواهر المرتبطة بهما.

6- عبد الرحمن بن خلدون، **المقدمة**، تح: عبد الله الدرويش (دمشق: دار يعرب، ط1، 2004)، ج1، ص125.

وعملية البحث ضمن هذا الإطار تستلهم فعلها من مبادئ الفهم العام للإسلام، والباحث بهذا الفهم يمكّن لوعيه الضروري في إجراء بحثه، وهو لا ينفك عن مسارين اثنين لهذا الوعي هما: الوعي بالمقاصد الشرعية والوعي بالسنن الإلهية ووصل المناهج البحثية بقيم الإسلام.

1- الوعي بالمقاصد الشرعية:

ما من شك أن الشريعة الإسلامية احتوت في تفاصيل أحكامها وفي بنيتها العامة على أهداف ناظمة، وهي المقاصد التي أقرتها الحكمة الربانية لعموم البشر بما فيه صلاحهم في الآجل والعاجل ودفع الضر والفساد عنهم.

وبالنظر إلى ما يستجد اليوم من ضرورة ملحة إلى إعادة فتح باب الاجتهاد وتحريره من غير انحراف عن الإطار العام للإسلام ومعالمه الكبرى؛ فإن خير ما يتوسل به المجتهد هو الوعي الشامل بمقاصد الشريعة من خلال استيضاح تلك المعالم، وتعيين الضوابط الشرعية بدقة، وما يضمن تحقيق الانسجام بين الممارسة العملية في مختلف مناشط الحياة وبين اقتضاء الأحكام الشرعية.

وقد فهم علماء الشريعة الإسلامية الأهمية القصوى للوعي بمقاصد الشريعة كعلم ينتظم به أمر الأمة، فسعوا إليه بدافعية عوامل عديدة منها[7]:

- التقليل من الاختلاف، ونبذ التعصب.
- تمكين أهل الشريعة من أداة يرجعون إليها للفصل في اختلافاتهم، شأنهم في ذلك شأن أهل العلوم العقلية.
- سد الخلل الذي قصر علم الأصول عن سده، وما تسبب فيه من تحجر للشريعة، حيث ربط الأحكام بالعلل التي تستنبط من الألفاظ لا المعاني.
- ظهور مسيس الحاجة إلى دراسة علم المقاصد؛ باعتباره العلم الذي يعيد إلى الشريعة قدرتها على الاجتهاد، ومن ثم القدرة على مسايرة التطور الحضاري، ومواجهة التحديات التي تعترضها والتحولات الاجتماعية على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي.

2- الوعي بالسنن الإلهية:

السنن هي النظام العام الذي أجرى الله عليه حركة التاريخ، وقيام الحضارات والدول، ووقائع الاجتماع الإنساني، وأحوال العمران البشري وطبائعه: ابتلاءً وتداولًا وتدافعًا وتجديدًا، فالأمم تدور مع

7 - محمد الطاهر بن عاشور، **مقاصد الشريعة الإسلامية** (القاهرة: دار الكتاب المصري اللبناني، 2011)، ص40-41.

فعلها الحضاري سلبًا وإيجابًا، إنْ قوةً وتمكينًا أو وهنًا وهوانًا، فبمقدار فعلها ووعيها وتفاعلها وتفعيلها للسنن بمقدار ما تعطيها السنن من نتائج تتناسب والفعل الحضاري، والسنن بهذا الاعتبار هي من كليات الفقه الحضاري، والذي يجعلها من أهم أبوابه لفهم الأفعال الحضارية والمنتجة لعلاقات متعددة، على تنوع تلك الأفعال وتعدد تلك العلاقات وتداخلها وتفاعلها.

وقد يغفل الباحث المعاصر مفهوم السنن أو قد يجهل فعلها أحيانًا، أو أنه يغفل عن تأثيرها في أحيان أخرى، وأحيانا يطغى عليه الضعف والتسطيح في معالجتها، أو أنه يميل إلى تزييف تلك السنن بعزل فهمه لها أو تشوه ذلك الفهم، وهو ما يحصل في طبيعة التعامل مع منتج الحضارة المعاصرة حيث يتبنى فهمًا للسنن يؤدي به إلى الركون في الاستهلاك لتلك المنتجات الحضارية لا إنتاجها.

وعلى هذا؛ فالوعي بالسنن عملية منهجية تحرك كل عناصر التفكير المنهجي المنظم في الأمور والأحداث، وهي تضاد عناصر أخرى مختلفة تحاول أن توهم على السنن وتعطل فعاليتها كالعبثية والعدمية، والفوضوية، والأسطورية وغيرها.

3- وصل المناهج البحثية بقيم الإسلام:

إن استيراد المناهج البحثية التي تبلورت في البيئات الغربية ضمن سياقات معينة، وتنزيلها في إطار البحث الإسلامي دون مواءمة لها في فضاء البحث الإسلامي؛ يشكل عائقا في طريق التوصل إلى نتائج متسقة مع أصالة المنهجية الإسلامية، والتي تستمد أصولها الإجرائية من قيم الإسلام التي يتصل بموجبها الوحي بالكون، وينخرط ضمنها الباحث المسلم بخلفيته التوحيدية في دراسة مختلف الظواهر دون فصل لقيم الوحي بإطار البحث وأدواته.

وقد أدى فصل النظام المعرفي الإسلامي وأصوله التوحيدية في بعض الدراسات التي تدعي الصبغة الشرعية إلى بروز نزعات حداثية جرّدت روح البحث الإسلامي في كثير من الإنتاجات العلمية، وأعطت صورة باهتة لخصوصية الإطار العلمي الإسلامي، وهو الأمر الذي يستدعي مراجعة عميقة واقتراح نماذج بحثية تستفيد من مختلف المناهج، دون تعرية للنموذج الإسلامي في البحث عن قيمه الأصيلة.

المقوم الثالث: الربط بين المناهج البحثية والواقع الإنساني

يشمل الرّبط بين المناهج البحثية والواقع الإنسانيّ جوانب متعدّدة، أبرزها ثلاثة هي: التزام الرّبط بين المنهج والوقائع الإنسانية المعاصرة، واجتناب النظرة التجريدية في البحوث العلمية. مع التّركيز على الانسجام بين النظر الكلّي والجزئيّ للقضايا والنوازل، وبيانها جميعًا على النّحو الآتي:

1- التزام الرّبط بين المنهج والوقائع المعاصرة:

يكون ربط مناهج التفكير بقضايا الإنسان وواقعاته المتجدّدة، من خلال طرحِ فروضٍ يتم درسُها وفقَ مناهجَ إرشاديةٍ مستمدةٍ من تراثنا في التفكير السُّني، والأصولي، والمقاصديّ المصلحي، وهو ما تبرز من خلاله أهمّية البحوث العلمية، التي تعتني بأولويّات بحثية تُستمَدّ إشكالياتها من الوقائع المعاصرة في حياة الأفراد والجماعات؛ إذ يفرض الإسلامُ الاشتغال بها على كلّ من يهتمّ بأمر الأمّة، من باب المسؤولية أمام الله عن واقعها ومستقبلها، في ظلّ التخلّف الحضاريّ الذي تعانيه، وهي مسؤولية عظيمة يجب أن تضطلع بها النّخب العلمية. ومن ورائها النّخب السّياسية في الاهتمام بقضايا الواقع المتجدّدة، وتوجيه البحث فيها وفق الأبعاد المصلحية والمقاصدية.

2- اجتناب النظرة التجريدية في البحوث العلمية:

إنّ الواجب اجتناب النظرة التجريدية في البحث العلمي، لتناقضها مع تطلب الثمرة والمخرج في التجربة العلمية في الحضارة الإسلامية، إذْ لا بد أن يستمد المنهج مكوناتِه العملية من الأنماطِ التربويةِ الثرية، وأن يتوازن بلا غلوّ، ولا شطط بآليات الاجتهاد التي تُعمِلُ مع النصّ التنزيلَ في الواقعِ، والنظرَ في المآلات والتقصيدَ في التطبيقات، وإعادة البحث في المتغيّرات، وعدم الجمود على الأحكام والأنقال السّابقات.

ولمّا كانت الثّمرة العملية لنزول الوحي بتشريعاته وتوجيهاته بصورة متدرّجة، هي الممارسة العملية لأحكام الدّين في الواقع، فقد فتح الإسلام المجال واسعًا لمجاراة ما يستجدّ من قضايا ونوازل، ويتغيّر من ظروف ومعطيات، بفتح باب الاجتهاد في الاستنباط كما في التّنزيل باعتماد النظر المصلحي والرّؤية المآلية في التطبيق[8]، وهو منهج أصيل في البحث، اعتمده الرعيل الأول من هذه الأمّة، من الصّحابة الكرام، الذين اعتنوا بفقه التّنزيل اعتناءهم بفقه الاستنباط، باعتباره لا يقلّ أهمّية عنه، بل هو قسيم له، إذ لم تكن أحكام الفقه أحكاما مجرّدة عن واقعها، بل تستمدّ مادّتها من ذلك الواقع[9].

وهنا تظهر الحاجة العمليّة إلى المزاوجة في البحوث العلمية، بين الجانب النظريّ والتطبيق العمليّ في مختلف قضايا الاجتهاد المعاصر، سواء كان البحث فيها معتمدا على الاقتضاءات الأصلية، أو الاقتضاءات التّبعيّة التي تفرضها المسائل المعاصرة؛ تبعًا لما تقتضيه المصلحة الشّرعية.

8- فتحي الدّريني، **بحوث مقارنة في الفقه الإسلاميّ وأصوله** (بيروت: مؤسّسة الرّسالة ناشرون، ط2، 1429هـ/2008م)، ج1، ص77.

9- المرجع نفسه، ج1، ص38، 66، 70.

3- الانسجام بين النظر الكلّي والجزئيّ للقضايا والنّوازل:

إنّ من المقوّمات المنهجية التي ينبغي اعتمادها في البحوث العلمية، والدّراسات الشّرعية المعاصرة، الانسجام بين النّظر الكلّي والجزئيّ للقضايا والنّوازل، فوضعهما الموضع الصّحيح أثناء الاستدلال والتنزيل مُقومٌ منهجي لازم، وهو النظر المتوازن الذي يعطى فيه الواقع حقه تقويمًا وتفسيرًا، بل هو إعطاءٌ للحكم حقه استنباطًا وتطبيقًا، مع استصحاب المناخ العام الذي تعيشه الأمة، والكمال المستقبلي الذي تتغياه اجتهاداته وترومه أبحاثه.

وهو نداء للعقل المشتغل بالقضايا البحثية أن يكتسب أدوات البحث المختلفة كما هي في العلوم الكونية والعلوم الاجتماعية ويتوسل بها في إجراء بحثه من غير إخلال بمقاصد الشرع الحنيف أو مصادمة لنصوصه الصريحة، وبما ينسجم مع خدمة الإسلام، والمسلمين، وعقيدتهم وشريعتهم.

هذا الجانب الذي ينبغي الاعتناء به في الأبحاث المقبلة؛ من خلال طرق الإشكاليات المعاصرة التي تطرأ اليوم في الساحة العالمية وتتصل بالاتجاهات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وما ينسحب على مختلف المعطيات والمسائل العقدية والفقهية والثقافية وغيرها، بنظر مستجد يحتكم إلى المعطيات الراهنة من جهة وتطلعات المجتمع المسلم المتحضر من جهة أخرى، كما تتطلب تلك الأبحاث الجديدة مراعاة الجوانب المنهجية المتصلة بالممارسة النقدية والتحليلية والمقارِنة؛ بغية إبراز دور الشريعة الإسلامية في تجاوز معضلات العصر، وراهنية حلولها لمشكلاته.

المقوم الرابع: الأمانة العلمية

آداء الأمانة في البحث العلمي خلق وواجب، وتعني الانقطاع بإخلاص إلى قضية البحث، وتوخي مسالك الصدق فيه، والتفاني في عرض تفاصيل البحث ومتعلقاته، بتجرد لا لبس فيه، أو ميل إلى الهوى أو كسل عن أداء حقوقه، أو حقوق مصادره، كما تعني تبنّي أخلاق الاعتراف بكل جهد بحثي سابق من غير بتر أو تدليس أو تعمية، وإثبات الأقوال والآراء والنصوص لأصحابها في مظانها من غير تعويم لمواضعها أو نسبتها إليه.

إن جناية الانتحال العلمي بقدر ما تسيء إلى صاحبها فهي تسيء إلى سمعة المؤسسات البحثية والمجتمع العلمي بصفة عامة، والباحث المؤهل لفعل البحوث مُطالب في كل زاوية بحثية باحترام قواعد التوثيق وعدم التساهل في تدوين ما يعنُّ له، أو البناء على ما سبق من دراسات دون التثبت من نزاهتها واتصالها بتقاليد جمع المصادر وتحليل البيانات وغيرها من الأعراف والموجهات الأخلاقية الناظمة لعملية البحث.

وعلى ضوء مفهوم النزاهة العلمية؛ فإن شخصية الباحث مطلب أساسي وركن أصيل في إنجاز

البحث، وتعني شخصية الباحث هيمنته على تفاصيل بحثه وإشكاليته وأهدافه ونتائجه، وامتلاكه لبحثه امتلاكًا تامًا، دون الاستسلام لكثرة الاقتباسات وتعدد النقول، مع القدرة على مناقشة الأفكار المتعددة، والتفاعل بموضوعية وتجرد تامّين، وممارسة نقدية وتحليلية صارمة عن طريق الاجتهاد والترجيح وتنزيل المكتسبات والقدرات المعرفية من غير استعلائية أو وثوقية أو تجنٍّ؛ ما يستوي به البحث الأصيل.

ثانيًا: الأزمات المنهجية في الدراسات الإسلامية

تعتمد الدراسات الإسلامية الأصيلة على جملة من المقومات التي تهيئ أرضيتها وتضبط مسارها وتسدد غاياتها، كما يحكم إجراءاتها البحثية عدد من الضوابط اللازمة التي لا تنفك عن حسن توظيف الأفكار وتنويع الأدلة وذكاء الاستنباط وبراعة الحجج ودقة الصياغة وجودة العبارة، ولا تتأتى تلك الأوصاف إلا لمن امتلك ناصية منهجية وملَكة بحثية وأُفقًا لا يغفل عن أسس العمران وأركان التحضر، ولا يهمل مشكلات الواقع وهموم الأمة، بل ينخرط فيهما بروح الإبداع، والتدبر، والاجتهاد والتفكر.

وفي طريق البحث عن المخرجات البحثية الناضجة؛ تبرز جملة من العقبات التي تحول دون بلوغ الغايات، فلا يتسق البحث مع آماله، ولا يستجيب إلا لأعبائه، وتضيع التطلعات بين ضغط الأزمات وضيق الإكراهات، ومن تلك الأزمات:

1- ضعف الملَكة المنهجية:

ويظهر ذلك في فقدان البحث لأهم خصائصه من عدم اتضاح للأدوات والوسائل وغموض الإشكاليات البحثية وضبابية الفرضيات، وهشاشة الهيكلة البحثية، وعدم اتزان التوثيقات، وضعف الاستدلال وترهل الاستقراء، ومجانبة الموضوعية في قراءة آراء المخالف، والتعصب المُفضي إلى ارتباك النتائج النهائية للبحث. وترجع أسباب ذلك إلى ضعف الملَكة التي تتحصل بالعمل الإبداعي المتواصل والكتابة المنفتحة وتقليب النظر في المناهج ووظائفها ومواطن استخدامها، وتنويع القراءات والتدرّب على تحليل النصوص الفكرية ومناقشتها، ومقارنة السابق بالمستجد والمشهور بالمغمور ... إلخ.

ويلحق تلك المعايب المنهجية ما يتعلق بإغراق كثير من الباحثين في مباحث التصورات، ومن ذلك كثرة التعاريف وتتبع موارد اللفظ في اللغة والاصطلاح وتشتيت مطالب الدراسة بتتبع الجزئيات الدقيقة والتخريج المطوّل على مرويات أئمة المذاهب وتعبيراتهم، والوقوع في السردية الرتيبة التي يفقد معها القارئ حس الانتباه وشغف المتابعة.

2- سطوة الأفكار الموروثة وأسر المعهودية:

تعتمد الدراسات الإسلامية – في عدد من قضاياها البحثية – على مقولات وآراء تراثية؛ لا بد من الاستئناس بها في منجزها البحثي، وتتنوع الاستمدادات التراثية بحسب ظروف كل بحث وتخصصه وقضيته، وتسهم تلك الاستمدادات في صقل جوهر البحث وبيان اتصاله بالأصول والجذور التخصصية الكبرى وهي ظاهرة صحية تعبر عن مدى اتساق البحث مع خصوصيته وهويته.

في المقابل؛ تشهد عدد من الدراسات تضخمًا في الاستعمال التراثي بدافعية تمجيدية طورًا، وبدافعية نفي تأثير السياق الزماني في مداخل عدد من القضايا التراثية أطوارًا أخرى؛ فيطغى التراث على جانب معالجة المعطيات الضرورية للقضايا المعاصرة، وهو احتباس يعبر عن اضمحلال في الاعتبار لتغير الزمان والمكان وتأثيرهما في سياق الفروع، وهذا الفهم الذي تأطر في فضاءات التلقين وأخذ في الانتشار كرد فعل على تلك الدراسات الحداثية التي تتجاوز التراث وتقدح في أغلب تفاصيله، وعلى هذا التأثير تصلّب البحث –في بعض الدراسات – على مفاهيم جامدة غاب عنها فعل التأويل والتحليل والتعمق والمقارنة والمناقشة واستصحاب ظروف الواقع، وطغت المنقولات على تلك الدراسات الشرعية واستطالت النصوص وتغرّبت الممارسة العقلية، فأضحت محل اتهام.

إن البحث الشرعي المعاصر لن يستطيع تشغيل نتائجه في الفضاء الاجتماعي المعاصر؛ مالم يتحرر من رتابة التلقين ومحدودية الأفق وضيق الموارد، والممارسة البحثية الجادة تطبعها متانة التحليل وذكاء الممارسة ونفي الاستقالة عن الواقع بتفاصيله ودقائقه.

3- ضعف التصنيف والفهرسة:

برع العلماء المسلمون في تصنيف العلوم والمعارف في كل حقبة زمنية، فجاء تصنيف العلوم معبّرا عن حراك علمي واسع شهدته الحضارة الإسلامية، حتى عدّه "طاش كبري زادة" علمًا قائمًا بذاته، وسماه بعلم تقاسيم العلوم: وهو علم باحث عن التدرج من أعم الموضوعات إلى أخصها، ليحصل بذلك موضوع العلوم المندرجة تحت ذلك الأعم[10]. وغرضه كان فيما عبّر عنه بقوله: "أحببنا أن نبين في هذه الرسالة المذكورة في كل علم أصلًا وفرعًا ونبين أسماء الكتب المؤلفة فيها، وأسماء مؤلفيها؛ ليكون عونًا في تحصيل العلوم وترغيبًا في طلبها وإرشادًا إلى طرق تحصيلها"[11].

والحراك العلمي في الدراسات الشرعية اليوم أدعى إلى إعادة تصنيف العلوم الإسلامية عبر إخضاع المدونات المتنوعة في تخصصاتها المختلفة إلى ترتيب منطقي متسلسل بطريقة معاصرة

10- طاش كبرى زادة، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلوم** (لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1405هـ/1985م)، ج1، ص300.

11- المرجع نفسه، ص73.

تتناسب مع نمط البحث الجديد، وهو الترتيب الذي تفرضه تحديات عالم المعرفة اليوم حيث تشابكت التخصصات وتباينت المناهج، وتعددت العلوم واندمج بعضها مع بعض، وأضحت التصنيفات القديمة غير مؤثرة في مسار علوم اليوم.

وعلى الرغم من المنجزات البحثية والعناية بتجديد الدراسات والرصيد الكبير في البحوث المعاصرة في شتى التخصصات وظهور الموسوعات؛ فإن المجتمع العلمي في الدراسات الإسلامية – مطالب بتجسير الصلات وتوثيق الوشائج بين التخصصات الشرعية من عقيدة وفقه وأصول ومقاصد وتفسير وحديث وغيرها، وتوسيع الدراسات البينية فيها، وتبويب الأبحاث وفهرستها بما يليق بمقاصد البحث، حيث يجد الباحث المعاصر ضالته دون عسر ويعمد إلى ما استفاده بإضافة البحث فيه ومراكمته لغيره؛ فتتلاقح الدراسات وتتجاسر، ويبني اللاحق على السابق، ويستفيد المؤلفون والباحثون والقراء على حدٍ سواء.

ثالثًا: التكامل المعرفي والمنهجي في علوم الشريعة

هناك العديد من الطرائق المنهجية المتبعة في البحث العلمي في العلوم الإنسانية، بفروعها المختلفة تحتاج من الباحث الشرعي الوعي الكلي بها، للتقاطع الكبير بين الدراسات الشرعية والإنسانية في اهتمامها بالقضايا العامة المتعلقة بالإنسان والأمة والحضارة، سواء صدرت الدراسة عن مفسر، أو فقيه، أو أصولي أو غلب فيها نزوع علم العقائد أو علم الحديث.

وقد تطبّع الفكر الإسلامي – قديمًا – بالمنهجية التكاملية بين العلوم فكانت معتضدة الصلات متواصلة في بنياتها وتفاصيلها، فها هو ابن خلدون في معرض حديثه عن تقسيم العلوم يرى بأن أساس العلوم النقلية "الوضعية" هي العلوم المأخوذة من الكتاب والسنة، وكذا علوم اللسان العربي؛ لأن في نظره أن القرآن الكريم نزل بها وهي مأخوذة من الكتاب والسنة بالنص أو بالإجماع أو بالإلحاق، فلا بد من النظر في الكتاب ببيان ألفاظه ... وهذا هو علم التفسير. ثم بإسناد نقله وروايته إلى النبي صلى الله عليه وسلم واختلاف روايات القراء في قراءته وهذا هو علم القرآن. ثم النظر في إسناد السنة إلى صاحبها أو الناقلين لها وهو علم الحديث ثم لا بد من استنباط الأحكام من أصولها من وجه قانوني يفيدنا العلم بكيفية الاستنباط وهو علم أصول الفقه. ثم بعد هذا تحصل الثمرة بمعرفة أحكام الله تعالى في أفعال المكلفين، وهذا هو الفقه. ثم إن التكاليف منها بدني ومنها قلبي وهو المختص بالإيمان، وما يجب أن يعتقد مما لا يعتقد وهذه هي العقائد الإيمانية. وأمور الحشر والنعيم والعذاب والقدر والحجاج عن هذه الأدلة العقلية وهو علم الكلام. ثم النظر في القرآن والحديث؛ لا بد أن تتقدمه العلوم اللسانية لأنه متوقف عليها؛ فمنها علم اللغة، وعلم النحو وعلم البيان، وعلم الأدب ... وهذه العلوم النقلية كلها مختصة بالملة الإسلامية[12].

12 - عبد الرحمن بن خلدون، **تاريخ ابن خلدون (المقدمة)**، جمع أبو صهيب الكرمي (عمان: بيت الأفكار الدولية، [د.ت])، ص222.

وإذا كان هذا النظر التكاملي لعلوم الشريعة –قديمًا – قد أثمر تلك العقلية الموسوعية فتواصلت المعارف متمثلة قيمة أساسية تتجلى في تحرير النظر المتكامل لقضايا الدين؛ فالأولى في هذا الزمان وصل الاشتغال العلمي الإسلامي بالعلوم الكونية المعاصرة وقد ازدحمت فيها القيم العلمانية الوضعية، وأدت إلى انحراف العقل فيها عن الهدي الإسلامي في كثير من نشاطه. وإعادة الوصل بين العلوم الإسلامية وغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية تقتضي فهم الإطار الذي يتم بموجبه هذا الوصل، وهو الإحاطة التامة بالقضايا البحثية من كل زواياها، واستقصاء متعلقاتها وفهم مداخلها وتعقيداتها، تمهيدًا لإصدار الأحكام حولها.

كما أن من مسوغات التكامل هو أن التحقق بالمناهج المعروفة كالمنهج التحليلي أو الوصفي أو الاستقرائي صار معقدًا، ويحتاج إلى معارف قبلية غير متاحة في الدراسات الشرعية؛ إذ هي من علوم أخرى كالمسوح والإحصاء والمقارنات وتحليل الجداول البيانية، فلا يمكن الآن –على سبيل المثال – استخدام المنهج الوصفي القائم على تفسير الواقع دون المرور على المناهج الفرعية في فقه الظواهر كالمسوح الاجتماعية، ودراسة العلاقات والاتجاهات وتحليل المضمون واستخدام الوسائل الإحصائية...، وكذا دراسة تحليل الوثائق التي تعتمد على تحليل المحتوى ولهذا المنهج أثر في الفكر والدعوة والإعلام الإسلامي.

وعامة المناهج تستخدم في ظل معرفة مسبقة بمعلومات كافية للظاهرة، بمعنى أن البحوث الوصفية والاستقرائية ليست بحوثًا ابتدائية، بل لا بد أن تكون هناك معلومات متوفرة لدينا على الظاهرة وأمثلة ذلك ظاهرة الطلاق، حيث لا يمكن الحكم عليها تشريعيًا من حيث تعديل شروطها فتحًا وسدًا إلا بعد دراستها من الناحية الاجتماعية، ترتيبًا للأسباب، وإحصاءً ومسحًا، ومن الناحية القضائية استقراءً وتوزعًا بين الفئات العمرية.

إن شرط النجاح في التكامل المعرفي هو تجاوز المنهج التاريخي إلى غيره في تدريس العلوم الإسلامية، وإعادة النظر في كثير من المقررات والنصوص المدروسة؛ إذ غالب المادة العلمية من فقه وحديث وتفسير وعقائد وسيرة وثقافة بحاجة إلى مراجعة علمية دورية دقيقة وإلى ابتكار في صنع مضامينها المعاصرة؛ لأن التغيرات والتطورات التي تعرفها البشرية، وتسارع إنتاج المعرفة، وما عاناه العالم الإسلامي من ركود وانتكاس بسبب الموجة الاستعمارية، تقتضي بذل جهد علمي طويل المدى في التفحص والتدبر والتطوير للمقررات الشرعية، وإمدادها بما يخدمها من روافد معرفية في مجال الإنسان والكون والقانون والاقتصاد، حتى يمكن الوصل لا الفصل بين العلوم المختلفة، وتكوين عقلية إسلامية ذات ملكة وبصيرة بالنوازل النظرية والتطبيقية العامة، وقادرة على إنتاج المعرفة المنظمة والاستجابة للتحديات الحضارية.

إن تحقيق الدقة والموضوعية في البحوث الشرعية يتطلب توظيف الوعي بالمناهج المعاصرة واستخدام أكثر من منهج منها، وقد صار استخدامها ضروريًا، وقد تُبحث مسألة من المسائل بأكثر من منهج خاصة إذا تفرعت أجزاؤها، وكل جزء يتطلب في دراسته منهجًا يختلف عنه في باقي أجزاء الموضوع، والقضايا المعاصرة اليوم تتشابك فيها الاتجاهات وتتداخل فيها التخصصات.

والبحث الشرعي المتوازن هو الذي يعمد إلى اكتشاف مختلف العلاقات بين قضايا بحثه؛ عن طريق توظيف الفهم لفقه السنن الكونية وربط الأسباب بالمسببات والنتائج بالمقدمات؛ وهو في هذا يعمد الباحث إلى استخدام المنهج التجريبي واستقراء الأجزاء وملاحظة ثباتها وتغيرها إزاء الفروض، كما يعمد إلى المنهج المقارن ليقف على التطور والتغير ومواطن الخلل والقصور ومكامن التطوير والاستدراك، وقد يميل إلى توظيف المنهج التاريخي فيتتبع مسار الوقائع المتصلة بقضية بحثه ويصنفها ويحاول وفق رؤية تأويلية اكتشاف تأثير الظروف الزمانية والمكانية فيها، كما يستخدم المنهج الاستنباطي فيحاكم قضايا البحث إلى كلياتها النظرية والمذهبية والقانونية وغيرها.

كما أضحى من اللوازم للبحث الشرعي – في طريق التوصل إلى حلول للقضايا المعاصرة – استخدام أنواع المسوح الاجتماعية كالمنهج المسحي الشامل والجزئي والإحصائي والكمي، ومنهج القياس الاجتماعي وهي غالبًا تستخدم في البحث في العلوم الاجتماعية والإعلامية والقانونية والسياسية وكثير من متطلباتها النظرية والتطبيقية تنادي بالتكامل مع الدراسات الشرعية.

ومن نتائج التلاقح بين التخصصات المعرفية وتكاملها ظهور ما يدعى في الأدبيات العلمية بـ"الدراسات المستقبلية"، وهي الدراسات التي يتضافر فيها عدد من التخصصات، والدراسات الإسلامية يمكن لها أن تتوسل بدراسات المستقبل وتوظفها في إجراء بحوثها.

– **توظيف آليات الدراسات المستقبلية في الأبحاث الشرعية:**

يعنى استشراف المستقبل وهو نوع من الدراسات بالتعرف على آليات حركة الاجتماعية ومحدداتها، وسبل ربط هذه الآليات ببعضها البعض؛ لأنها سنن حضارية مطردة، وذلك عن طريق القدرة في التحكم في المستقبل من خلال الاستعداد بمجموعة من المبادرات والخطط والاختيارات لمواجهة الاحتمالات المختلفة؛ لربط الحاضر بالمستقبل، والاستعداد لتصور نوازله وتكييفها، والإجابة على إشكالاته، وتحتم مناهج هذه الأبحاث تعاون المتخصصين في الدراسات الشرعية مع نظرائهم الباحثين في التخصصات الأخرى ذات المصلحة والتداخل البيني؛ إذ إن هذه البحوث لا يستقل تخصص واحد بتغطيتها؛ لأنها علوم تهتم بالمآلات الكبرى للأمة والاستكشاف، وهي – أي الدراسات الاستشرافية – صارت ضرورة بحثية لا يمكن الاستغناء عنها لهذا تسعى الدول باستخدامها إلى بناء نفسها وتنمية سياساتها المختلفة.

والدراسات الاستشرافية تلتقي مع الدراسات الشرعية من حيث أنها استكشافية تعتمد على أسلوبين رئيسيين، الأول منهما يتعلق باستقراء الواقع من خلال رصد دقيق للظاهرة وتاريخها والعوامل المؤثرة فيها، ويتعلق الأسلوب الثاني بالاستدلال والاستنتاج لرسم توقعات الظاهرة ومآلاتها مستقبلا، فهي بذلك نوع من دراسات التخطيط لاهتمامها بوضع معرفة تصورية للتخطيط المستقبلي والاستجابة العلمية والشرعية للمتوقعات، ولعل هذا التكامل المنهجي سيثمر فتوحًا معرفية إذا اعتُني بتأسيسه في الخطط الاستراتيجية المقبلة، وجرى تفعيله على مستوى الكليات الإنسانية جميعًا ليتعاون جميع الباحثين في هذا النوع من الدراسات التي تسهم منهجيًا في ترقية المعرفة الجامعية المحكومة بالثوابت الحضارية للأمة الإسلامية.

رابعًا: المتطلبات الإجرائية والتنظيمية لعناصر البحث

من المعالم الأساسية في البحث تنظيمه وترتيب عناصره والعناية بتقسيم فصوله وفرز مادته وتبويبها بما يتسق مع مكوناتها، وضبط مقدمته وخاتمته، وتدقيق نتائجه، وحسن تنسيقه وإخراجه، إضافة إلى تنويع مصادره وحسن صياغة أفكاره، والموازنة بين أسلوب الصياغة لدى الباحث/الباحثين وأساليب الصياغة في المصادر المعتمدة، وتوخي الدقة والأمانة وتجنب السردية والحشو والفذلكة اللغوية وكثرة الاقتباسات، والتمكن من أساليب الحجاج والمناقشة وإيراد الآراء، والتحكم في عرض الأدلة والبراهين والأقيسة ومناسبتها الدقيقة لموضوع الدراسة.

وفيما يلي أهم عناصر البحث الناجح:

1- مؤهلات وصفات الباحث:

الباحث الجاد في الدراسات الإسلامية هو ذلك الباحث الذكي القارئ المتوسع، المتمكن من صنعته التحليلية والتركيبية والبرهانية، الممتلك للناصية المنهجية واللغوية والفنية، الجريء في طرح الرأي والمناقشة الهادئة، العارف بمحيطه الأكاديمي والاجتماعي، المجتهد النبيه للمزالق والأخطاء، الصبور الوقور، المقدم للفكر قبل الخطو، المنخرط في قضايا أمته وقضايا مجتمعه العلمي، الواعي بعناصر هويته ومقوماتها.

إن جماع هذه المؤهلات والصفات حقيق أن يترجم في متن البحث، وإذا اجتمعت فيه فإن النتائج البحثية ستنطبق على مأمولها، وما البحث في النهاية إلا علاج لأزمات ومشكلات تقتضي هِمَمًا راسخة، وقواعد منهجية ضابطة، ومؤسسات أصيلة راعية.

2- ضرورة التخصص:

لا يمكن لغير المتخصص أن يتناول مسألة بالدراسة وهو لا يعي مضامينها وتفاصيلها ودقائقها

ولا يدرك حدودها وتقاطعاتها، فاحترام التخصص من لوازم الانخراط في أي مشروع بحثي، "وإذا تكلم المرء في غير فنه أتى بهذه العجائب[13]"، ولذلك ينبغي أن يُعهَد بالبحث إلى أهل الاختصاص كما لا ينبغي لغير المختص المغامرة في طرق مسائل لم يتعهد مباديها بالدرس والنظر، أما إذا اجتمع في مشروع علمي عدد من التخصصات البينية فذلك محمود ومطلوب، والتكامل ضرورة منهجية تقتضيها جودة البحث وتطلبها النتائج الثرية.

والبحث من غير دراية أو دُربة يفتح الباب للتساهل البحثي واستنزاف المؤسسات الأكاديمية والبحثية وتضيع الجودة في ركام الأبحاث السائلة، فلا يستبين البحث الأصيل من السقيم، فضلًا عن تزييف الإطار العام للبحث العلمي.

3- المقدمة المتينة:

وهي أول ما تقع عليه عين القارئ، وأول ما يثير انتباهه، وكلما كانت مقدمة البحث مشتملة على عناصر الجذب وعلى مفاصلها الأساسية؛ تحققت أهدافها المرجوّة. والمقدمة تشمل تمهيدًا عامًا للموضوع، يُعرِّف فيها الباحث الإطار العام لبحثه وعنوانه ومصطلحاته وموقعه من التخصص، ثم يبين حدود بحثه ويستعرض أهميته وأهدافه وفرضياته، وأسباب اختياره، وإشكاليته مع أسئلته والدراسات السابقة فيه، ومصادره، مع تعريف بالمناهج التي اتكأ عليها، وأهم الصعوبات التي واجهها، ثم تنتهي بتفصيل مكتوب للخطة وعناصرها ومسوغات تقسيم فصولها ومباحثها.

4- إشكالية البحث الدقيقة:

تمثل الإشكالية عصب البحث، وهي تلك الفجوة المعرفية التي يطرحها الباحث في عناصر المقدمة، ومنها يستمد البحث مساره، فهي تعبر عن تلك الحيرة التي تطبع ذهن الباحث قبل اختيار عنوان الدراسة، وهي تلك الأسئلة التي تزدحم في ذهن الباحث أثناء قراءاته المتعددة للمسألة البحثية فتبعث فيه قلقًا معرفيًا وغموضًا سرعان ما يستحيل إلى قضية" تبحث عن حل"، والبحث في عمومه هو حرثٌ في المشكلات وإيجاد الحلول لها عبر النتائج، ولا يمكن التوصل إلى نتائج جيدة ما لم نحسن القبض على المشكلات وتحديد طبيعة الأسئلة بدقة.

وإذا رجعنا إلى التفريق بين مصطلح الإشكالية البحثية والمشكلة البحثية فيمكن أن نقول إن الإشكالية هي كلٌّ عام والمشكلة جزء من ذلك الكل، فهي تمثل نوعا من الإجراء الفرعي، أو عدد التساؤلات البحثية التي تنطبع ضمن التساؤل العام.

13- الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، **فتح الباري بشرح صحيح البخاري** (بيروت: دار المعرفة، [د.ت])، ج3، ص584.

وتتبلور إشكالية البحث إجرائيًا بدقة في عدد من الأسطر في جسم المقدمة، بصرامة بالغة يُتجنب فيها الطابع السردي والإنشاء، مع ضرورة التوسل بالرصيد العلمي والدراسات السابقة ومختلف الموارد المقروءة والمسموعة، وتراكم أجزاء القضية البحثية وذكاء العبارة والإصابة الدقيقة لعنوان الدراسة وظهور متغيراته فيها. وتنتهي بسؤال ضابط عام شامل هو سؤال الدراسة، ويمكن أن تتفرع عنه جملة من الأسئلة التي تدور في فلكه من غير كثرة وإسهاب أو إعادة للسؤال الأصل بصيغ متعددة.

ويجدر بالباحث وهو يصوغ إشكالية البحث أن يبين حدود بحثه، والمساحات المعرفية التي سيتحرك داخلها، فيوجه جهده البحثي، ويفسح المجال لغيره من الباحثين للبحث في المساحات المعرفية التي لن يطرقها، ويمنح للقارئ – سواء كان مشرفًا، أو مناقشًا، أو باحثًا أو مطالعًا، فرصة تقييم بحثه وفق هذه الحدود المضبوطة، بعيدًا عن إلزامه بما لم تلزمه به إشكالية بحثه وحدودها.

5- الأهداف الحقيقية:

كل دراسة تروم المعالجة وتسعى إلى التغيير وتتغيا الإصلاح، هي دراسة ذات أهمية وهي جديرة بالمتابعة والإثراء، وتظهر تلك الإرادة في بلوغ النتائج حين نقف على الأهداف الحقيقية للدراسة، ولذلك كان لزامًا التنصيص على أهداف الدراسة ضمن المقدمة؛ حتى تُحاكم الأهداف إلى نواتج البحث، ومن ثم تكتسب الدراسة قيمتها من قيمة أهدافها ومن قيمة نتائجها المتوصل إليها، وكلما كانت الأهداف لصيقة بالمشكلات الواقعية، وهي المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية وغيرها كان للدراسة جدوى ومعنى، ومن هذا المنطلق؛ ينبغي للمؤسسات والهيئات والأفراد في حقل الدراسات الإسلامية أن يهتموا بتسطير جملة من الأهداف المتنوعة والأولويات البحثية الكبرى والمفصلة وهي الأهداف التي تتماشى مع تطلعات المجتمع والمؤسسات والدولة؛ والتي يستقي منها الباحثون مسارات دراساتهم، ويبنون قضاياهم عليها، وينفتحون في – طرق تحقيقها – على الدراسات البينية من علوم اجتماعية وإنسانية وكونية.

6- الدراسات السابقة:

وهو مفصل مهم في المقدمة ينبغي إيلاؤه الاهتمام اللازم؛ من خلال استعراض ما أُنجز في المسألة البحثية الحالية، أو ما يقترب منها، كدليل على الاطلاع في حقل الدراسات المتصلة وتأكيد لمبدأ التراكم العلمي وهو مبدأ يقتضي بأن يكون البحث الجديد ذا قيمة مضافة تصحيحًا وتقويمًا واستزادةً واستفاضة، وليس بحثًا مكررًا قد طُرق واستُنفد. ولو تأملنا حقول الدراسات الإسلامية والإنسانية والاجتماعية فإننا نلحظ أن جل تلك الدراسات تبدأ من حيث انتهت جهود الآخرين ولا تبدأ – في معظمها – من فراغ؛ فتستعرض الدراسات السابقة للموضوع، وتذكر العناصر الجديدة التي سيضيفها موضوع البحث إليها، وتبين جدوى الدراسة الحالية وموقعها من تلك الدراسات، أو تشير إلى الأخطاء والسلبيات والنقائص التي وقعت فيها.

7- المناهج المُستخدمة في البحث:

عندما يشير الباحث في مقدمته إلى المناهج التي تطرق إليها في بحثه؛ عليه أن يبرهن أن تلك المناهج قد استُعملت فعلا في بحثه، مع الإشارة إلى مواضع استخدام المنهج، فعندما يذكر استخدامه للمنهج الاستقرائي –مثلًا-عليه أن يبين في المقدمة أين وُظّف ومسوغات ذلك التوظيف، وأي أجزاء للقضايا التي استقراها، وإذا استخدم المنهج التاريخي عليه أن يقدم عناصر هذا المنهج من ملاحقة لأحداث معينة وكيفية تصنيفها وبناء الاستنتاجات عليها، وهكذا.

ثم إن اعتماد الباحث على أكثر من منهج دليل قوة وعمق بشرط أن يبين حدود كل منهج بحسب ما تقتضيه طبيعة موضوع بحثه، ويبرز الضرورة المنهجية التي جعلته ينتقل من منهج ما في معالجة قضية من قضايا بحثه إلى منهج آخر.

ومن المَعايب التي تسيء إلى الإنجاز البحثي كثرة الادعاءات في المقدمة واستعراض ما لا يحتويه البحث، والتشدق بالتعابير الثقيلة بغية التلميح إلى اكتمال الجهد وجسارته، وهي من الموهمات التي لا ينبغي تسويقها للقارئ.

8- حسن توظيف المصادر والمراجع:

ينبغي أن ينتبه الباحث في الدراسات الإسلامية إلى أن توظيف المصادر والمراجع هو وسيلة للبحث لا غاية له، وليس من المرضيّ أن تكون دراسته مجرّد بيبليوغرافيا تجعل منها مادة تجميعية للآراء والأقوال، تضمحل معها قضيته البحثية في خضم حشده لآراء غيره وهيمنتها على إنجازه، ومن الواضح أن عددًا من الباحثين قد استقر في أذهانهم أن البحث الأصيل هو البحث الذي يتوسل في كل جزء منه بكتاب تراثي أو مؤلف معاصر، وهذا المسلك قد لا ينسجم مع البحث المعاصر الذي يتوخى أفضل المعالجات الفكرية للقضايا والمسائل، والتي نُعمِل فيها بالبرهان والتحليل واستعراض الحجج والتفسير والمقارنة. وبديهي أن تَرِد النتائج البحثية باهتة؛ وهي تتوسل بمقولات غيرها من غير تفسير أو تحليل او مناقشة للآراء والمذاهب.

إن غرض إيراد المصادر والمراجع في البحث هو لتعضيد مسائل الدراسة، والتعليق على موارد النصوص المستخدمة من اللوازم في أي بحث، لا أن ترصف رصفًا جامدًا ينبئ عن عجز وتقصير.

كما أن اختيار المصادر والمراجع شرط ضروري لجودة البحث، فبعض النصوص قد لا تتصل بقضية البحث، وبعضها الآخر ضعيف في الفكر واللغة، وكثير منها محشوٌّ ومطنِب، واستخدامها يضر أكثر مما ينفع، وعلى الباحث أن يستعيض عن الضعيف منها بمَلَكَة التأليف، كما يستعين على القوي منها بحسن التوظيف.

9- العناية بالخاتمة والنتائج:

الخاتمة جزء أساسي من البحث وليست عنصرًا مضافًا إليه، وقد يتوهم الباحث أنها مساحة يستريح فيها من عنائه، فينطلق فيها بالعبارة الإنشائية، والسرد المطوّل المحشو بعبارات مغتربة عن أصل بحثه، وتخلو من النتائج الجامعة، والتوجيهات الذكية.

والخاتمة – كما المقدمة – مرآة للبحث؛ فيها يتبين الجهد وتتوج الدراسة، وتظهر ثمرات الأهداف وعناء الفحص، وجهد التحليل والترجيح والبرهنة، وضمنها تتجلى عبقرية الدراسة فتبسط أهم ما توصلت إليه بدقيق العبارة وجودة الصياغة، ومنطقية التسلسل والترتيب.

إن الخاتمة الجيدة هي عين البحث الجيد، والنتائج المحكمة هي صورة للبحث، وأي تكاسل عن أداء حق البحث هو جناية على الجهد والوقت، وإتقان صنعة البحث تعني إتقان جميع تفاصيله وإجراءاته.

10- تنسيق البحث:

جمالية الإخراج من جمالية البحث وذوق الباحث، وكما أن الاعتناء بحسن الصياغة وأداء الأساليب اللفظية واللغوية المتقنة في البحث من الضروريات؛ فإن تنسيق البحث وإخراجه الحسن من الضروري لا التحسيني في فقه المنهجية، وتنسيق البحث يعني الاعتناء بفهرسة الدراسة من فهارس الآيات القرآنية والأحاديث النبوية الشريفة وذكر مواطنها في صفحات البحث، وفهرس أبجدي مرتب للمصادر والمراجع، وفهرس للأعلام، وفهرس الآثار، وفهرس المناطق، وفهرس للموضوعات ... إلخ، ويلحق ذلك التنسيق ما يختص بالتزام قواعد الإحالة وتوحيد طريقتها، وترقيم عناصر الموضوعات والصفحات، والاعتناء بالملخص والملاحق، وتجويد الشكل العام للبحث.

المحور الرابع

الخيط الناظم والتكامل المعرفي في المشاريع البحثية

إن العمل البحثي الكبير الذي تعتزم إنجازه – بعون الله – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بقطر، ينطلق من رؤية استراتيجية للدولة وللجامعة وللكلية، في إطار منظومة من القيم تسعى إلى تحقيق أهداف علمية وعملية، تعكس رسالة الكلية وآفاق رؤيتها الحضارية.

ولقد جرت مدارسة واسعة في أقسام الكلية المختلفة للقضايا والمواضيع التي يجب العمل عليها في مجال البحث، ثم عُقدت ورشة علمية، جمعت عددًا من الكفاءات العلمية من داخل الكلية ومن خارجها؛ للوصول إلى بلورة عناوين للمشاريع التي ستشكّل برنامج العمل البحثي المأمول.

إن القضايا البحثية التي تم تحديدها بعناية وتروٍّ تشمل مجالات متعددة ومتنوعة، وهي تحتاج إلى تضافر جهود الباحثين في اختصاصات عدة؛ لتحقيق إنجاز علمي نوعي، يكون إضافة حقيقية لرصيد المعرفة الإسلامية والإنسانية.

ولقد اعتمدت مجموعة من المعالم الموجّهة لهذا العمل البحثي، تقوم على تحقيق الجدّة، والجدوى، والجدية، والجودة.

ومن المهم أن يكون لمشاريع الكلية البحثية خيط ناظم يجمعها في ضوء رؤية كلية شمولية.

أولًا: ما الخيط الناظم؟ وما أهميته في مجال البحث العلمي؟

الخيط الناظم هو بمثابة رؤية كلية، تحاول جمع شتات القضايا البحثية في رابط فكري، يرمي إلى تحقيق نسق عام، يوجّه جهود الباحثين في بوتقة واحدة؛ تبتغي الوصول إلى مقاصد جامعة.

وأما أهمية وجود هذا الخيط الناظم في مجال البحث العلمي، فتتمثل في الجوانب الآتية:

1- تحقيق الانسجام والترابط والتكامل في تناول المواضيع الجزئية، وجعلها تلتقي في سياق فكري عام.
2- تحقيق الأهداف العامة للمشاريع البحثية؛ سواء أكانت جزئية مرسومة لمشروع بحثي بعينه، أم كلية لمجموع المشاريع البحثية.
3- تنسيق جهود الباحثين وتكاملها، مهما تعددت مجالاتهم واختصاصاتهم؛ وهذا من شأنه أن يساهم في اعتماد منهجية تحقّق التفاعل بين الاختصاصات العلمية ويعززها.
4- منع التداخل بين المواضيع البحثية والدفع بالباحثين إلى الالتزام الدقيق بدائرة البحث الذي يتناولونه؛ مما يُحقّق عمق التناول العلمي، ويُجنّب آفة السطحية والتعميم.

ومن خلال النظر في قائمة المشاريع البحثية التي أُقرّت بعد فحص ومناقشة وتمحيص، يمكننا أن نوزّعها ضمن رؤية كلية إلى ثلاثة محاور بحثية، وأن نُدرج تحت كل محور منها المواضيع المتصلة به، مع ملاحظة الترابط والتسلسل بين المحاور الثلاثة وبين مشاريع كل محور منها في داخله، وهذا التصنيف الموضوعي للمشاريع البحثية من شأنه أن يرسم خارطة عامة لها تُعبّر عن الروابط التي تجمع بين محاورها، وبين المشاريع البحثية المندرجة تحت كل محور.

ثانيًا: المشاريع البحثية المقترحة

من خلال النظر في عناوين المشاريع البحثية (22 مشروعًا)، يمكننا إذن توزيعها على محاور ثلاثة:

الأول: قضايا في المنهج الشرعي تأصيلًا وتنزيلًا.

الثاني: قضايا في المنهجية الفكرية الإسلامية.

الثالث: قضايا في الواقع المعاصر.

وهي موضحةٌ في الجدول الآتي:

جدول التصنيف الموضوعي للمشاريع

قضايا في المنهج الشرعي تأصيلًا وتنزيلًا	قضايا في المنهجية الفكرية الإسلامية	قضايا في الواقع المعاصر
أ. تأصيلًا:	1. فلسفة الأخلاق والقيم	1. الدين والأديان والتدين في الواقع المعاصر
1. القراءات التأويلية للقرآن الكريم	2. فقه الحضارة والتحضر	2. الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية
2. البيان الموضوعي للسنة النبوية	3. علم السنن	3. البيئة في المنظور الإسلامي
3. العقيدة والسلوك	4. منهج قراءة التاريخ الإسلامي	4. الاقتصاد والمفاهيم المالية الإسلامية، رؤية تجديدية
4. مقاصد الشريعة لمجالات جديدة	5. التراث والهوية، فقه دوائر الانتماء	5. السياسة وقضايا الدولة المعاصرة في الرؤية الإسلامية
5. تاريخ المصطلحات والمفاهيم الشرعية		6. فقه الإعلام
ب. تنزيلًا:		7. فقه الفنون
6. موسوعة الفقه الإسلامي الوظيفي المعاصر		8. التعارف الحضاري بأبعاد جديدة
7. قضايا الأقليات الإسلامية: رؤية تأصيلية فقهية		9. الاستشراق الجديد: الاتجاهات والقضايا
8. الإفتاء بأبعاد جديدة		

بعد هذا التوزيع للمشاريع البحثية على المحاور الثلاثة الكبرى لا بد من بيان معالم الخيط الناظم الذي يجمع بينها، ثم الارتباط والتسلسل بين المشاريع الجزئية في كل محور.

فأما الصلة الرابطة بين هذه المحاور الثلاثة الكبرى فهي تقوم على الاعتبارات الآتية:

1- الانطلاق من المنهج الشرعي تأصيلًا وتنزيلًا؛ لتحرير الأسس المرجعية التي يقوم عليها البحث العلمي، وإبراز الصلة الوثيقة بين التأصيل والتنزيل في مجال الفكر والتصور والبحث.

2- صياغة عدد من القضايا الفكرية التي تُغطّي مجالات جوهرية، وتّشكّل معالم المنهجية الفكرية الإسلامية العامة؛ صياغة علمية دقيقة، والجمع بين التأصيل الشرعي، والانفتاح الفكري على التراث الإنساني في مختلف مجالاته.

3- تناول مجموعة من القضايا البحثية المتعلقة بالواقع المعاصر؛ لما لها من أهمية مُلحّة في ساحة الفكر الإنساني اليوم، ولما يُنتظر من الفكر الإسلامي المعاصر أن يُقدّم حيالها رؤيته في سياق كوني يخاطب فيه البشرية على اختلاف عقائدها وثقافاتها.

وأما بالنظر إلى المشاريع البحثية في كل محور من المحاور الثلاثة المذكورة فإنه من المُهمّ أن نعرض بإيجاز شديد ما يمكن إثارته من القضايا ضمن كل مشروع بحثي مع الإشارة إلى الروابط التي تجمعها؛ تحقيقًا لمقصد التكامل المعرفي، والانسجام الفكري.

المحور الأول: قضايا في المنهج الشرعي تأصيلًا وتنزيلًا

أما **الجانب التأصيلي** فيتناول المشاريع الآتية:

1- القراءات التأويلية للقرآن الكريم:

تُعدّ القراءات التأويلية قضية جوهرية تتعلق بالقرآن الكريم من خلال تأصيل مناهج الاستمداد والاستثمار للقرآن الكريم وإحيائها وتجديدها، باعتباره كتاب الهداية الربانية الكفيل بتوجيه المسيرة الإنسانية في كل المجالات؛ ومما يمكن إثارته بخصوص القراءات التأويلية للقرآن الكريم، الأخذ بمُقاربات جديدة في تناول النص القرآني تناولًا علميًا يجمع بين الوفاء بأدوات البحث العلمي التي خدمتها علوم القرآن وعلم أصول التفسير وعلم مناهج المفسرين، وبين كسب العلوم الكونية والإنسانية الحديثة، مع التدبّر العميق للكتاب العزيز تدبّرًا يربط بين النصّ والواقع، بين الحاضر والمستقبل، بين عالم الشهادة وعالم الغيب.

ولا تستكمل هذه الحلقة دورتها إلا بنقد مزالق التأويل الذي وقعت فيه العديد من القراءات

التأويلية غير المنضبطة التي أُسقطت على النص القرآني مناهج ساوت فيها بينه وبين النص الأدبي والقول البشري.

2- البيان الموضوعي للسنَّة النبوية:

بالتوازي مع البحث في القراءات التأويلية للقرآن الكريم للنص القرآني يأتي البحث في البيان الموضوعي للسنة النبوية؛ مع الاستفادة أيضًا من علوم الحديث بكل اختصاصاتها، والاهتمام بالجانب الدلالي للسنة النبوية من خلال العناية بالبيان الموضوعي لنصوصها، بيانًا يُلبي حاجة العصر في النظر إلى القضايا الملحة في ساحة الفكر والتدين الإسلامي، ويوسع في دائرة الانتفاع بالسنة، حتى تلامس القضايا الجوهرية التي يحتاجها الإنسان المعاصر.

3- العقيدة والسلوك:

ثم يأتي مشروع العقيدة والسلوك ليُعيد إحياء البحث في مجال مُهمّ من مجالات الفكر الإسلامي، هو مجال الاعتقاد من حيث التصورات والأسس التي يقوم عليها المنهج العقدي في الإسلام مع استصحاب الإشكالات الفكرية التي تُثار في عصرنا الحاضر واستحضار تفشي ظاهرة التحلّل العقدي وموجة الإلحاد التي تستشري في المجتمعات المعاصرة؛ وذلك من خلال بحث يستلهم أساسًا القرآن الكريم والسنة النبوية ليُصوغ عرضًا معاصرًا للعقيدة يمكن أن يخاطب الإنسان على وجه العموم؛ مع الاهتمام بالمردود السلوكي للعقيدة وبحث أسباب الفجوة الناشئة لدى المؤمنين بين المثال والواقع المعيش.

4- مقاصد الشريعة لمجالات جديدة:

إننا بحاجة إلى تأصيل الجانب العملي التشريعي من خلال تجديد البحث في مقاصد الشريعة لمجالات جديدة، ينطلق من الرصيد التأصيلي في هذا المجال، ويفتح أبعادًا جديدة في توسيع دائرة النظر إلى المقاصد لتشمل البُعد الفردي والبُعد الجماعي، وتتناول مختلف القضايا في المجالات الفكرية والعملية، مع العناية بتفعيل المقاصد وتنزيلها تنزيلًا عمليًا في الواقع، وبذلك تظهرُ العلاقة بين البحث في الفروع الجزئية للقضايا والأبعاد المقاصدية الشمولية لها.

5- تاريخ المصطلحات والمفاهيم الشرعية:

وأما مشروع تاريخ المصطلحات والمفاهيم الشرعية، فهو مشروع منهجي يخدم البحث العلمي الإسلامي في ميادينه المختلفة، ويساعد الباحثين على حسن استخدام المصطلحات وإدراك الفروق فيما بينها، مع ملاحظة الاختلاف والتطور الذي يتعلق بها؛ ولا شك أن الدقّة العلمية في استعمال

المصطلحات يُوفّر على الباحثين كثيرًا من الاختلافات اللفظية الشكلية التي تبعد بهم عن جوهر البحث.

وأما **الجانب التنزيلي** في هذا المحور؛ فيُركّز على ثلاثة مشاريع جوهرية:

6- موسوعة الفقه الإسلامي الوظيفي المعاصر:

وهي موسوعة تطمح إلى إعادة النظر في التبويب الفقهي بما يجعله أقرب إلى حاجة الإنسان المعاصر، وتجديد منطق العرض للمسائل الفقهية بتجنب كثرة التفريع النظري، مع تحديث الأمثلة الفقهية، وتناول القضايا المستجدة، وطيّ المباحث التي لم تعد الحاجة تدعو إليها، والعودة بالفقه إلى النصّ، أولًا من حيث الاستمداد والاستدلال، مع تبجيل المدارس الفقهية التي استقرت وانتظمت وتلقتها الأمة بالقبول، ولم تشبها البدعة والأهواء السياسية، ومن حيث ربط الأحكام العملية بالبُعد العقدي والأثر الروحي والتربوي، واستصحاب المقاصد الشرعية في تناول المسائل الفقهية؛ مع مدّ الجسور مع العلوم الإنسانية والكونية والقانونية بما يجعل العطاء الفقهي متفاعلًا مع الواقع المعاصر، وعدم إغفال الثروة الفقهية الثرية التي خلفتها لنا المدارس العلمية عبر مراحل تاريخ العطاء العلمي والفكري الإسلاميين.

7- قضايا الأقليات الإسلامية، رؤية تأصيلية فقهية:

وهو مشروع يرنو إلى التصدي لشؤون الأقليات المسلمة التي تُمثّل عدديًا ثلث المسلمين في العالم، وكثير منها تواجه تحديات كبيرة تحتاج إلى بحث؛ خصوصًا وأن المدونة الفقهية القديمة قد تعرّضت بالدراسة لأوضاع الأقليات غير المسلمة في المجتمع الإسلامي، ولكنها لم تبحث شؤون الأقليات المسلمة في المجتمعات غير الإسلامية؛ لأن هذه القضية لم تصبح ظاهرة ملحوظة إلا في العقود الأخيرة؛ وبذلك يكون بحث قضايا الأقليات الإسلامية من المشاريع التجديدية والملحّة التي تُكمّل مشروع موسوعة الفقه الإسلامي الوظيفي المعاصر، من خلال التركيز على خصوصيات الأقليات الإسلامية، ومحاولة تأصيل التناول الفقهي والشرعي والفكري في بحث قضاياها.

8- الإفتاء بأبعاد جديدة:

يتناول هذا المشروع قضية مُهمة، وهي قضية الفتوى التي تُعدّ المجال الأوسع لتعليم الدين وإيصاله إلى الناس، وتعكس قضايا الواقع المعيش للمسلم؛ مما يدفع المفتي الحاذق الخبير بالواقع إلى أن يجتهد في استيعاب القضايا المطروحة وحسن تنزيل الأحكام على الوقائع؛ وهذا من أهمّ الموجهات التي يجب العناية بها في البحث.

ويهتم هذا المشروع بقواعد الإفتاء المعاصر وإعداد منهج لتأهيل المفتين، وتأصيل قواعد العمل الإفتائي الجماعي في القضايا الكبرى، ووضع آلية للتواصل مع الاختصاصات المختلفة عند إصدار الفتوى عن طريق التكامل المعرفي؛ مع النظر النقدي إلى العمل الإفتائي القائم وتقييم أدائه في ضوء رؤية تجديدية.

المحور الثاني: قضايا في المنهج الفكري الإسلامي

إن المنهج الفكري الإسلامي هو الذي يمثّل الرؤية الكلية والإطار العام الذي يسير في ضوئه البحث الإسلامي، ويُوجّه المقاربة الفكرية العامة في دراسة القضايا.

وإذا كان المنهج الشرعي يتعامل أساسًا مع قضايا العلوم الشرعية، فإن المنهج الفكري يتعامل مع دائرة أوسع من دائرة العلوم الشرعية البحتة لينظر من عدسة الفكر الإسلامي إلى القضايا الفكرية المختلفة نظرة شمولية.

وليس المطلوب في هذا المجال البحثي الإحاطة بجميع القضايا الفكرية، وهو أمر من المُحال تحقيقه، وإنما الاقتصار على مجموعة من القضايا الكبرى التي هي بمثابة أصول لقضايا تتفرع عنها أو ترتبط بها؛ وقد حُدّدت جملة من القضايا الجوهرية لتكون كل قضية منها مشروعًا بحثيًا قائمًا.

والمشاريع البحثية الخمسة التي اعتمدت في هذا المجال هي:

1- فلسفة الأخلاق والقيم:

وهي قضية كبرى تُمثّل المكوّن الثالث للدين الإسلامي عند من عدّه قائمًا على مكونات ثلاثة وهي: العقيدة والشريعة والأخلاق؛ كما أنها من القضايا التي شغلت الفكر الديني والفلسفي منذ القدم وإلى عصرنا الحاضر؛ بل أصبحت – مع طغيان النزعة المادية في عالمنا المعاصر – من أهمّ القضايا التي تستقطب اهتمام المفكرين والباحثين؛ فما هو جوهر الأخلاق والقيم في المنظور الإسلامي؟ وما هي منطلقاتها المرجعية ومقاصدها العامة؟ وكيف يُمكن إبراز البُعد الكوني في منظومة الأخلاق والقيم في الإسلام في عصرنا الحاضر؟ وما هي مساحة التثاقف مع الأفكار والفلسفات في هذا المجال؟ وكيف يمكن للفكر الإسلامي أن يتصدّى لمعالجة القضايا المعاصرة المتصلة بالأخلاق والقيم؟ وكيف يمكن أن يكون للأخلاق والقيم حضور وتأثير في واقع الحياة الفردية والجماعية للناس اليوم؟

هذه بعض القضايا التي يمكن أن تندرج في هذا المشروع البحثي مع ما يمكن بسطه في تفصيل محاور المشروع.

2- فقه الحضارة والتحضر:

إذا كانت الحضارة الإسلامية نتاجًا للمنهج الشرعي والمنهج الفكري، مع تفاعلها في عطاءاتها مع خصائص الشعوب والثقافات والبيئات المتنوعة، فإنها تعكس فلسفة عامة، يمكن بلورتها وإظهارها؛ لتكون مدخلًا مُهمًا في فهم التراث الحضاري للأمة الإسلامية وإسهاماته في الحضارة الإنسانية؛ ومن ثمّ الدور الذي يمكن أن ينشأ من هذه الرؤية الحضارية الإسلامية في معالجة قضايا الواقع المعاصر على الصعيد الإسلامي والصعيد الإنساني.

3- علم السنن الإلهية:

كما أن للكون سننًا منضبطة يسير عليها، فإن للحياة في مختلف مجالاتها سننًا أخرى، ينبغي الكشف عنها للانتفاع بها في السير بالحياة نحو ما يخدم الإنسان، ويُعلي من شأن الأخلاق والقيم ويُحقّق السعادة للبشرية.

إن غياب المعرفة بالسنن يجعل الإنسان يسير في حياته على غير هدى، ولا ينتفع بتجارب السابقين ولا يستطيع توظيف ما يصل إليه العلم من الحقائق؛ وإذا كان محور القصص القرآني يُعدّ من أهمّ محاور القرآن الكريم الكبرى، فإن ذلك يحمل في ذاته توجهًا مباشرًا لضرورة الاعتبار من تجارب الكسب الإنساني، بما يساعد على النظر المستقبلي الاستشرافي، ويُمكّن البشرية من مراكمة خبراتها وحسن التعامل مع التحديات التي تعترضها.

4- منهج قراءة التاريخ الإسلامي:

إن إدراك السنن يساعد على حسن قراءة التاريخ، وحسن قراءة التاريخ شرط لازم لكل نهضة فكرية وحضارية؛ وقد غلب على مُدونات التاريخ الإسلامي المنطق السردي للحوادث وطغى فيها الاهتمام بأخبار الحكام والساسة على حساب الاهتمام ببقية جوانب الحياة الأخرى الفكرية والاجتماعية والثقافية، فكان ذلك عائقًا عن تقديم صورة متكاملة عن هذا التاريخ بما يحمله من صفحات ناصعة وأخرى غير ذلك.

إن حسن قراءة التاريخ يحتاج إليها المفسّر والمحدّث والفقيه من أجل إدراك الواقع التاريخي المحيط بالنصوص تنزيلًا وتأويلًا، وإدراك أثر العوامل التاريخية في التعامل مع التراث بما يساعد على تمحيصه وحسن الاستفادة منه.

5- التراث والهوية، فقه دوائر الانتماء:

قضية التراث والهوية قضية كلية جوهرية لها امتداداتها في جوانب عدّة في علاقة المسلم

الذاتية بالدين والتدين، وعلاقته بالمسلمين في إطار التدين الجماعي، وعلاقته بغيره في المجتمع في إطار عقد المواطنة، وعلاقته بالبشرية في إطار المشترك الإنساني.

ولهذا المشروع البحثي علاقة وثيقة بالمشاريع الأخرى خصوصًا المنضوية تحت محور قضايا المنهجية الفكرية الإسلامية، فلا يمكن بحث إشكالية التراث والهوية بمنأى عن فلسفة الأخلاق والقيم، وعن فلسفة الحضارة الإسلامية، وكذلك عن علم السنن، وعن منهج قراءة التاريخ الإسلامي؛ وهذا المسلك التكاملي يُعضّد مبدأ الأخذ بالمنهج المتعدد التخصصات في البحث.

المحور الثالث: قضايا في الواقع المعاصر

إن القضايا التي سيتناولها هذا المحور من أهمّ المواضيع الجوهرية التي تشغل الإنسان المعاصر، والتي اعتنى بها الباحثون والدارسون من مشارب فكرية وعقدية مختلفة؛ وهي في الوقت نفسه قضايا ذات أهمية في ساحة الفكر الإسلامي المعاصر، ونظرًا لمكانتها وتعدّد المقاربات الفكرية والفلسفية حولها، وما يكتنفها من المسائل الجدلية والأسئلة العديدة المطروحة بشأنها، ونظرًا لتأثيرها في مجريات الواقع المعاصر على أصعدة مختلفة، فإنه يجب التصدي لها بالبحث مع قصد إثراء الفكر الإسلامي والفكر الإنساني بمقاربات جديدة تساعد على تسديد النظر لهذه القضايا.

والبحث بمُقاربة إسلامية في قضايا الواقع المعاصر لا يمكن أن يتمّ إلا في ضوء المنهج الشرعي والمنهجية الفكرية الإسلامية، مع الانفتاح والاستفادة من المعرفة الإنسانية باختلاف تخصصاتها؛ والخطاب الفكري في هذا القسم ينبغي أن يكون خطابًا كونيًا، يمكن لكل إنسان أن يستوعب مُفرداته مهما كانت خلفيته العقدية أو الفكرية.

وإن المتأمّل في المشاريع البحثية الواردة في هذا المحور يدرك أن القضايا الكبرى التي اختيرت للدراسة تمسّ مفاصل مهمة في حياتنا المعاصرة تشمل الدين، والأسرة، والبيئة، والاقتصاد، والسياسة، والإعلام، والفنون، والتعارف الحضاري، والاستشراق الجديد؛ وهي تُلخّص أهمّ العناصر التي تصوغ حياة المجتمعات البشرية وتبني علاقاتها فيما بينها ومع غيرها؛ وإن بحث هذه القضايا سيُمكّن الفكر الإسلامي المعاصر من القيام بدوره المطلوب في تهيئة عوامل النهضة الإسلامية المعاصرة، والقيام بوظيفة الإشهاد الحضاري في عالم أحوج ما يكون لإسهام إسلامي راشد.

ويضم هذا المحور مجموعة من المواضيع، وهي:

1- الدين والأديان والتدين في الواقع المعاصر:

إن الموقف من الدين وبيان حاجة الإنسان إليه من أهمّ القضايا الكونية التي شغلت الإنسانية

ولا تزال تشغلها، وهي قضية كبرى في حاجة إلى بحث علمي، يتعامل مع الإشكالات الجديدة المطروحة؛ ليُقدّم للإنسان إجابات شافية تجعله يدرك حاجته للدين باعتباره هديًا من الله تعالى لعباده، يحقق لهم الخير في الدنيا والآخرة.

وتزداد الحاجة لدراسة هذه القضية بالنظر إلى واقع البشرية الذي يشهد من جانب ما انتشارًا لأفكار إلحادية، ومن جانب آخر يشهد تعددًا في الانتماءات الدينية بين أديان سماوية وأخرى وضعية؛ بحيث يجد الإنسان نفسه أمام عروض دينية مختلفة كلها تحاول أن تُقدّم للإنسان إجابات عن أسئلته الوجودية؛ فما حقيقة الإشكالات العقدية التي تعترض الإنسان المعاصر اليوم وكيف يُمكن تناولها؟ هذا ما يمكن الإجابة عنه في إطار هذا البحث.

وأما التدين فإنه الجانب العملي التطبيقي الذي يعكس الاعتقادات والتصورات في ساحة الواقع؛ وكثيرًا ما تحصل فجوة بين المبادئ النظرية وبين التطبيق العملي ناشئة إما عن سوء فهم، أو عن خلل في الالتزام، فكيف يمكن ردم هذه الفجوة؟ وهل التديّن الإسلامي كما نراه في واقع المسلمين اليوم يعكس مبادئ الدين وأولوياته ويُعبّر عن مقاصده ومراميه؟ أم أنه تدين يغلب عليه الطابع الشكلي؟

لبحث هذه القضايا وغيرها يأتي هذا المشروع البحثي، الذي له صلة وثيقة بمشروع "العقيدة والسلوك" الذي سبق عرضه في المحور الأول، كما أن له صلة بمشروع "الأخلاق والقيم" المندرج تحت المحور الثاني.

2- الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية:

لا يخفى على أحد الأهمية البالغة للأسرة في البناء الاجتماعي عمومًا في سائر المجتمعات البشرية، وعناية الإسلام بها باعتبارها حجر الزاوية في إقامة أي مجتمع متوازن يحقق سعادة الفرد، وتوازنه، واستقرار المجتمع وسلامته.

ولكن على الرغم من هذه المكانة التي تحتلها الأسرة، فإنها تتعرض في عالمنا المعاصر إلى اهتزازات عنيفة تمسّ أركانها بدءًا من ركن الزوجية، باعتباره ركنًا مُؤسسًا لها، إلى غير ذلك من الإشكالات التي تُثار اليوم بشأنها؛ وبحث هذه الإشكالات يقتضي النظر إلى المرجعيات المختلفة: المرجعية الإسلامية، وأيضًا المرجعية الوطنية، والمرجعية الدولية، حتى يكون البحث عمليًا يجيب عن أسئلة هي محلّ جدل ونقاش اليوم؛ وينبغي أن يكون منهج البحث في هذا الميدان مقاصديًا فلسفيًا اجتماعيًا، تتكامل بشأنه اختصاصات علمية متعددة.

3- البيئة في المنظور الإسلامي:

لقد أصبح من المجمع عليه اليوم دون أدنى خلاف أن قضية البيئة هي من أوكد القضايا في عالمنا المعاصر وألحّها في سلّم الاهتمامات الإنسانية؛ وقد أصبح الخلل الناشئ عن انعدام التوازن والتنوع البيئي عاملًا مُهدّدًا للحياة الإنسانية على كوكب الأرض؛ وقد نفر لمعالجة هذه القضية الكبرى العديد من الباحثين والعلماء والسياسيين، وعقدت الدول المؤتمرات والقمم العالمية لاتخاذ التدابير سعيا للتخفيف من وطأة الإشكالات البيئية القائمة.

ولكن البحث في قضية البيئة لا ينبغي أن يقتصر على الجوانب العملية الإجرائية، وإنما يجب أن يتأسس أولًا على رؤية فلسفية مرجعية وثقافة منبثقة عنها؛ والإسلام بنصوصه القرآنية والحديثية يتضمن ثروة معرفية كبيرة يمكن أن تكون منطلقًا لتأسيس مقاربة إسلامية جديدة تُسهم في إثراء الحراك الفكري الإنساني بهذا الصدد؛ وبذلك يكون الفكر الإسلامي من خلال هذا المشروع البحثي حاضرًا على صعيد الاهتمامات الإنسانية المعاصرة.

والبحث في مشروع البيئة له صلة وثيقة بمشروع "علم السنن" الذي سبق ذكره في المحور الثاني، وكذلك بمشروع "مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة" المنتمي إلى المحور الأول، مما يقتضي تواصلًا في البحث بين هذه المشاريع يحقق التكامل المطلوب.

4- الاقتصاد والمفاهيم المالية الإسلامية، رؤية تجديدية:

إن الاقتصاد من ركائز الحياة في كل مجتمع إنساني، وقد أصبح العامل الاقتصادي عاملًا مهيمنًا في عالمنا المعاصر، خصوصًا مع امتداد هذه العولمة التي جعلت اقتصاديات العالم شديدة الارتباط؛ وإن تعدّدت المذاهب الاقتصادية وتعددت مناهجها وحلولها، إلا أن البشرية لا تزال تعاني من خلل في تأسيس اقتصاد عادل يحقق حاجات الناس ويؤمّن التكافل بينهم، ويُقيم التوازن المطلوب بين تشجيع الإنتاج النافع وترشيد التوزيع.

وقد اهتم المفكرون والاقتصاديون المسلمون بجانب الاقتصاد حتى أصبح موضوع المالية الإسلامية من الاختصاصات العلمية التي تُدرّس في كليات الاقتصاد في العديد من الجامعات الإسلامية والغربية، ونشأت مؤسسات مالية وبنكية إسلامية تتعامل مع كل الناس بمقاربة جديدة.

ولكن مع هذا الإنجاز الإيجابي للفكر الاقتصادي الإسلامي، فإن هناك العديد من القضايا التي تُطرح اليوم بشأن التجربة الإسلامية في المجال المالي، وخصوصًا فيما يُعرف بتجربة البنوك الإسلامية، والتساؤل عما إذا كان الذي تقدمه هذه البنوك هو رؤية جديدة في التعامل المالي تعكس الفلسفة الاقتصادية الإسلامية أم أنها لا تعدو مجاراة المؤسسات المالية الربوية في منتجاتها

البنكية، من ذلك ما يُطرح بخصوص طغيان صور المرابحة في معاملات البنوك الإسلامية مما يُفقدها واحدًا من أهم خصوصياتها وهو البُعد التشاركي الإنتاجي.

كما أن من اهتمامات هذا المشروع التصدي في منطلقاته لبحث فلسفة الاقتصاد الإسلامي التي لم تأخذ حظها من الدراسة العميقة، وما يمكن أن يقدمه هذا المنهج الاقتصادي الإسلامي من حلول للمعضلات الاقتصادية الراهنة في ضوء مقاصد الشريعة وفي إطار رعاية البيئة وحفظها؛ إذ إن التشجيع على التنمية يجب أن يستصحب التوازن البيئي.

5- السياسة وقضايا الدولة المعاصرة في الرؤية الإسلامية:

هذا المشروع البحثي يتناول قضية كبرى شغلت المجتمعات البشرية ولا تزال، وهي القضية السياسية وما يتصل بها من شؤون الدولة وإدارة الحكم؛ وللبشرية تجاربها التاريخية والحاضرة في هذا المجال، ومع تعدد التجارب المختلفة تظل هناك مقاصد عامة للسياسة في حياة المجتمعات البشرية يمكن أن تُشكّل قدرا مشتركا فيما بينها؛ ولقد كان للمسلمين سبق في وضع قواعد عامة لإدارة الشأن السياسي في المجتمع، ثم كانت لهم تجارب اقتربت حينًا وابتعدت حينًا آخر عن القيم الإسلامية الضابطة، يمكن تحريرها وعرضها.

إن البحث في هذا المشروع مدعوّ إلى مراجعة التراث السياسي الإسلامي وتقييمه ونقده؛ وكذلك التصدي للقضايا المستجدة في هذا المجال لتقديم رؤية تعالج الإشكالات المطروحة في عصرنا، من ذلك أساليب ممارسة الشورى والديمقراطية في العصر الحاضر، ومسألة الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية، ومسألة صلة العمل السياسي بالبُعد الأخلاقي إلى غير ذلك من القضايا التي تُثار في الساحة الفكرية والسياسية اليوم.

ولهذا المشروع البحثي صلة بمشروعين في المحور الثاني: مشروع "فلسفة الأخلاق والقيم"، و"منهج قراءة التاريخ الإسلامي"، بالإضافة إلى مشروع "مقاصد الشريعة لمجالات جديدة" الوارد في المحور الأول.

6- فقه الإعلام:

تُوصف المجتمعات الحديثة بأنها مجتمعات تعيش على نبض الإعلام؛ إذ أصبح الإعلام بتعدد وسائله وتطورها، وانتشار وسائطه، حاضرًا في حياة الناس وفي كل المجالات، بل إن الإعلام بقوّة تأثيره أصبح هو الذي يُشكّل القناعات ويصوغ الرأي العام ويؤثّر على أصحاب القرار؛ والإعلام في كل مجتمع، رغم إعلان القائمين عليه تمسكهم بالاستقلالية والحيادية، فإنه لم يستطع في واقع الأمر أن يتحرر من ربقة الممولين ومجموعات الضغط في المجتمع؛ فكيف يمكن للإعلام أن يقترب أكثر من الموضوعية؟ وإلى أي مدى يمكنه أن يراعي القيم الأخلاقية؟ وكيف يمكن الاستفادة من

الإعلام لتقديم رسالة الإسلام اليوم؟ وكيف يمكن التعامل مع قضية حرية التعبير مع مراعاة المسؤولية الأخلاقية في الممارسة الإعلامية؟

هذه القضايا وغيرها هي التي تتناولها الدراسة في هذا المشروع البحثي.

7- فقه الفنون:

لقد أصبح الفنّ سمة حاضرة ولازمة في حياة جميع المجتمعات البشرية على تفاوتٍ في الاهتمام بينها في ذلك؛ وقد تعدّدت أساليب الفن وأدوات التعبير فيه، وهي دائما محلّ إبداع وتجديد مستمرّ؛ وباعتبار أن الفنّ يتعامل مع الحاسة الطبيعية لدى الإنسان في تذوّق الجمال وحبّ الإبداع، فإنه يملك قدرة عجيبة على تحريك المشاعر والتأثير في الأفكار والاتجاهات؛ وهناك حديث عن الفنّ الملتزم الذي لا يكتفي بدور الترفيه والتثقيف وإنما يعكس أيضًا من خلال أدائه رسالة ويبلّغ فكرة.

لقد كان للمسلمين عناية بعدد من الفنون في حضارتهم الإسلامية كفن العمارة والخط والموسيقى، ثم تراجع الاهتمام وأصبح أهل الفنّ في المجتمعات الإسلامية أقرب إلى التقليد والمحاكاة لغيرهم منهم إلى الإبداع الأصيل.

وفي غالب الأوساط المتدينة هناك قطيعة مع الفنّ تحتاج إلى دراسة أسبابها؛ وكيف يمكن تربية الحاسّة الجمالية عند الناشئة وتهذيبها؟ وكيف يمكن للفن أن يظل ملتزمًا بالقيم والأخلاق؟

هذه القضايا وغيرها مما يتعرض له هذا المشروع البحثي، مع ربطها بمشروع "فلسفة الحضارة الإسلامية"، و"فلسفة الأخلاق والقيم"، الواردين في المحور الثاني.

8- التعارف الحضاري بأبعاد جديدة:

لقد جاء الإسلام داعيًا البشرية للتعارف، باعتباره أداة التعامل الإيجابي مع التعددية والاختلاف، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات: 13]؛ ولا يمكن لحضارة بشرية مهما بلغت من الإنجاز والتقدم أن تستغني عن الاستفادة والاقتباس من غيرها؛ ولكن هذه الحقيقة البدهية تعترضها في الواقع عوائق وصعوبات تعود إلى منطق الاستحواذ والهيمنة في العلاقات الإنسانية لذوي القوّة، وما ينشأ عنه من استضعاف لغيرهم ممن لا يتوفرون على أسباب القوة المادية؛ ومن هنا تنشأ الصراعات والحروب وتتوالى الأزمات، ويظل كل العقلاء يُدركون أن مصير البشرية لا يُسعده إلا التواصل والتعاون؛ ومن هنا تنطلق الدعوات من العقلاء والحكماء إلى ضرورة بناء أسباب العيش المشترك بين الأمم والشعوب.

ولكن ما هي مبادئ هذا العيش المشترك؟ وما هو دور الأديان في بنائه؟ وكيف يمكن الوصول إليه؟ وكيف يمكن إيجاد التوازن المطلوب بين الاعتزاز بالذات والانفتاح على الآخر والانتفاع بما

عنده؟ وكيف يمكن اليوم الحفاظ على التعدّد الثقافي في عصر أصبحت فيه الثقافة صناعة تسندها رؤوس أموال ضخمة ليكون لها الانتشار الواسع في سوق الثقافة، الذي يُباع فيه الإنتاج الثقافي السينمائي وغيره بأثمان باهظة، في حين تعجز الثقافات المنتمية لمجتمعات ضعيفة حتى عن المحافظة على تراثها الثقافي فضلا عن نشره والتعريف به.

هذه قضايا وغيرها مما يمكن دراسته في هذا المشروع البحثي.

9- الاستشراق الجديد: الاتجاهات والقضايا:

حركة الاستشراق حركة عريقة في المجتمعات الغربية، ولكنها تطورت في اهتماماتها ومناهجها، مما جعلنا نتحدّث اليوم عن الاستشراق الجديد، الذي قلّص اهتمامه بالقضايا المتصلة بالتراث والفكر، واتجه إلى دراسة الشأن الإسلامي في سياقه الاجتماعي والسياسي؛ ويلاحظ المراقب لهذا الاستشراق الجديد ضعف الاطلاع لدى المستشرقين المعاصرين على العلوم الشرعية واهتمامهم بالظاهرة الإسلامية المعاصرة؛ ويتفاوت هؤلاء المستشرقون الجدد في مقارباتهم ومنطلقاتهم، بين من يلتزم بمنهج أقرب إلى الموضوعية والعلمية، وبين من يعكس اتجاهات ناشئة عن قناعات خاصة، أو قناعات خادمة للجهات التي تُموّل البحث، فقد أصبح العديد من مراكز البحث المرتبطة بتمويلات خاصة في الغرب يُشغّل باحثين في الشأن الإسلامي لإنتاج ما يحتاجونه من بحوث تندرج ضمن سياسة يُراد تبنيها في التعامل مع الإسلام والمسلمين.

ولكن مهما كان نقدنا لبعض الاتجاهات الاستشراقية الحديثة فإن الساحة لا تخلو من باحثين جادين منصفين؛ وحتى أولئك الذين يبتعدون عن الإنصاف والتجرد العلمي فمن المهم الاطلاع على إنتاجهم ومناقشته والاستفادة منه والتفاعل معه؛ وهذه القضايا وغيرها تُشكّل مادة للدراسة في هذا المشروع البحثي.

ثالثًا: التكامل المعرفي في إنجاز المشاريع البحثية

إن منهجية التكامل المعرفي في مجال البحث العلمي تعني وجود تواصل فكري بين تخصصات عدة في بحث موضوع واحد؛ وقد أصبحت هذه المنهجية ضرورية بسبب تعقّد الظواهر المدروسة وتداخل عناصر التأثير في صياغتها، بحيث لا يكون البحث مُستوعِبا إذا كان التناول له جزئيًا، أو يُنظر فيه إلى القضايا المدروسة من زاوية واحدة؛ وهذا المنهج التكاملي يشمل أيضا كل القضايا التي تتعلق بجوانب جزئية في اختصاص محدّد.

ويتمثّل التكامل المعرفي الذي ندعو إليه في مستويين اثنين: داخلي وخارجي؛

أما **المستوى الداخلي للتكامل المعرفي** فيكون بين مختلف التخصصات الإسلامية؛ ويمكننا

أن نزعم أن كل القضايا التي تُدرس ضمن علوم متخصصة كالتفسير، والحديث، والفقه، والأصول والمقاصد ... لا يمكن أن تدرس في إطار الاختصاص الدقيق دون إيجاد وصل مع بقية العلوم الشرعية الأخرى؛ فعلم التفسير مثلًا يحتاج للخوض فيه إلى المعرفة بفنون كثيرة يجب إعمالها في التفسير؛ وعلم الحديث وفقهه يحتاج كذلك إلى علوم عدة؛ وأما الفقه فهو أحوج ما يكون إلى العلوم الأخرى، وهكذا الأمر في سائر الاختصاصات؛ وتظل الصعوبة العملية لتحقيق ذلك هو عدم القدرة على توفّر الباحث الواحد على الكفاءة العالية في فنون عدّة وهذا يقتضي التواصل والتكامل بين المنتمين إلى تخصصات متعددّة.

وأما **المستوى الخارجي من التكامل المعرفي** فيشمل مدّ الجسور بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية والكونية من أجل تحقيق أهداف عدّة منها:

1- الاستفادة من تنويع زوايا النظر للموضوع الواحد من خلال الاطلاع عليه في إطار علوم مختلفة.

2- الاستفادة من آليات العلوم الإنسانية في دراسة بعض القضايا الشرعية التي تعالج مسائل واقعية، فقد يتعرض الفقيه المعاصر لدراسة موضوع الطلاق مثلًا؛ فيحتاج أن يكون مُطلعا على أسبابه الاجتماعية والإحصاءات الواردة في هذا الباب؛ حتى يستطيع أن يكون مُلما بالموضوع ويتمكن من بحثه بحثًا واقعيًا.

3- امتلاك القدرة على تنزيل البحث النظري في العلوم الشرعية على الوقائع العملية من خلال معالجة الإشكالات والنوازل الحاصلة.

وتظل الصعوبة أكبر في تحقيق التكامل المعرفي في هذا المستوى الثاني؛ لأنه يحتاج إلى حيازة علوم كثيرة أصبح من المتعذّر على الباحث الواحد الجمع بينها لسعة نطاقها، فضلًا عن القدرة على التمحيص والنقد لمعطيات ونتائج علوم إنسانية هي ليست من صلب اختصاص الباحث الشرعي؛ ومن هنا تتأكّد مرة أخرى ضرورة التكامل بين الباحثين متعددي الاختصاصات الشرعية والإنسانية؛ ولكن هذا التواصل بين هؤلاء الباحثين يحتاج منهم إلى حدّ أدنى من استيعاب مشترك للقضايا المعنية بالدراسة، فيحتاج الباحث الشرعي إلى اطلاع على مداخل العلوم الإنسانية ذات الصلة ببحثه، كما يحتاج الباحث في العلوم الإنسانية إلى اطلاع على مداخل العلوم الشرعية ذات العلاقة بموضوع البحث، وبذلك تُعرف مظان البحث المتصلة بالموضوع في كل اختصاص فيستفاد منها.

رابعًا: مناهج البحث العلمي للتكامل المعرفي

تفرض الطبيعة المتجددة للمعارف والعلوم، والطبيعة المعقدة للظواهر والوقائع والقضايا، توليد مناهج جديدة في البحث العلمي، أو على الأقل اكتشافها من داخل بنية العلوم والمعارف. وقد

تزايد الاهتمام اليوم في الساحة الفكرية والبحثية بقضية التكامل المعرفي، وأصبح هذا الاتجاه التكاملي وجهة الباحثين والدارسين في مختلف الاختصاصات العلمية؛ وتُذكر في هذا الجانب عدّة مناهج في مجال البحث العلمي للتكامل المعرفي يمكن أن نستفيد منها في دراسة مشاريعنا البحثية، ومن هذه المناهج:

أ- منهج تعدّد الاختصاصات (Multidisciplinarity):

وهو منهج يقوم على دراسة موضوع محدّد في اختصاص علمي مُعيّن، ولكن مع الاستفادة من الرصيد المعرفي لاختصاصات أخرى لإثراء البحث في الموضوع في مجال الاختصاص الدقيق.

والهدف من إعمال هذه المنهج هو تعميق دراسة الموضوع في الاختصاص، من خلال ما تُضيفه الاختصاصات الأخرى من إضافات علمية، لكنها تظل دائمًا خادمة للاختصاص العائد إليه موضوع الدراسة، ومن الأمثلة التي تُضرب على ذلك مثال دراسة موضوع في تاريخ الفن وتعميق البحث فيه من خلال الاستفادة من اختصاص آخر وهو فلسفة الفن.

ومما يزيد الحاجة لهذه المنهجية ويظهرها أن تطور العلوم أدّى إلى توسيع مجالات البحث فيها بما يتقاطع مع اختصاصات موازية، فمثلًا علم النفس من فروعه: علم النفس الاجتماعي، الذي يتقاطع فيه علم النفس مع علم الاجتماع، وعلم الاقتصاد يتفرع منه علم الاقتصاد السياسي الذي يتقاطع فيه علم الاقتصاد مع علم السياسة، وهكذا.

وفي مجال العلوم الشرعية هناك قضايا تدرس من خلال تخصصات شرعية متعددة، مثل: دراسة موضوع ما دراسة فقهية حديثية، يجمع فيها الباحث بين منهج الفقهاء ومنهج المحدثين.

ب- المنهج البيني (Interdisciplinarity):

وهو منهج يُطبّق في دراسة موضوع ما في اختصاص علمي محدّد، ولكن من خلال استعارة منهج لاختصاص علمي آخر، ومن الأمثلة على ذلك في مجال العلوم الإنسانية استخدام منهج علم المنطق في دراسة علم القانون، وفي مجال العلوم الشرعية مثل إجراء دراسة حديثية للسيرة يستخدم فيها الباحث المنهج الحديثي في دراسة أحداث السيرة باعتدال منهجي لا يغلو فيه ولا يجفو عنه خاصة في حوادث التاريخ المفصلية.

ج- المنهج العابر للتخصّصات: (Transdisciplinarity):

وهو منهج يختلف عن المنهجين السابقين من حيث النتيجة البحثية المرجوّة؛ وهو منهج يتناول موضوعًا ما ليس في إطار اختصاص محدد وإنما من خلال إعمال اختصاصات متعددة بشكل موازي، والهدف من ذلك دراسة الموضوع في ذات الوقت من زوايا متعددة؛ ومن فوائد هذه

المنهج البحثي أنه يساعد على إثارة أسئلة جديدة بشأن الموضوع المدروس والوصول فيه إلى أجوبة جديدة، ويُعتبر هذا المنهج مُكمّلا لمنهج التخصصات الفرعية؛ بمعنى ليس بديلا عن دراسة الموضوع في مجال اختصاص محدّد، وهو منهج يُوفّر للباحث أدوات بحثية واسعة ومتعددة؛ ولكنه لا يخلو من صعوبات من أهمّها: إثبات الباحث حاجة موضوعه للدراسة هذا المنهج، وقدرته على الالتزام الصارم بموضوعه مع استخدام هذا المنهج التعددي.

ومن الأمثلة على استخدام هذا المنهج دراسة موضوع البيئة مثلًا، فهو موضوع ينبغي أن يدرس من زوايا مختلفة وانطلاقًا من تخصصات متعددة؛ لأن له أبعادًا متشعبة تشمل جوانب عدة: طبيعية، فلسفية، فكرية، دينية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية.

المحور الخامس

أولويات العمل، ومعايير الترتيب في المشاريع البحثية

تعريف عام بالأولويات البحثية

تشكل أولويات العمل البحثي عنوانا لفلسفة توجيهية نحو الإنجاز البحثي الفعال، ورافدًا مهما في صرف المشاريع البحثية نحو ما يخدم هوية الكلية، ويصب في اتجاهاتها الجديدة التي انبثقت مع الحراك الاستراتيجي فيها وفي الجامعة، كما أن توجيه العقل الباحث نحو المساحات البحثية الجديدة هو عمل يتناغم مع روح العصر وإشكالات الواقع وتحدياته الكبرى. وضمانةً تُجنِّب هدر الطاقات والجهود والأوقات فيما لا يستجيب لتحديات البحث العلمي الشرعي العام ولا ينضبط بمنهاجيته العلمية ومقاصده الكلية الشاملة.

إن المقصود من الأولويات البحثية هي جملة المشاريع البحثية التي تتبناها الكلية من حيث اقتراح البحث في مداراتها ومساراتها، بدءًا بإنشاء مشكلاتها المعرفية مرورًا إلى معالجة حيثياتها ومكوناتها، وصولًا إلى نتائجها ومدى تنزيلها واقعيًا؛ بما في ذلك الاستفادة منها في المقررات التدريسية بروحها المنخرطة في الواقع؛ حيث تطل الجامعة بشكل دائم على المجتمع، ومن حيث استقصاء طبيعة البحوث المطروحة في مختلف التخصصات الشرعية والتخصصات القريبة؛ مناقشةً وتقييمًا، تمهيدًا للاستفادة منها في المسار البحثي عمومًا، وفي المسار المجتمعي خصوصًا.

إن إرادة وضع الأولويات البحثية، وطرح معايير ترتيبية للوازم البحثية الإشكالية لا تخلو من إرادة واضحة المعالم لإخراج العقل الشرعي من دائرة فعل البحوث إلى دائرة بحوث الفعل، وهي المشاريع التي تتعلق بإشكالات معرفية واقعية في حياة الأمة الإسلامية، عبر تقديم الحلول للنوازل والوقائع المستجدة فيها. ولتوافر عنصر الإضافة العلمية فيها، كونها تستوعب الجوانب المنهجية والعملية، حيث إن البحث المحترف اليوم هو كتلة من الجهد المزدوج الذي يراعي مسألة الانضباط المعرفي والمنهجي، ومسألة التحرك الفعال نحو المجتمع، والفعل هنا رديفٌ للحركة والتحرك.

لقد ترسخ لدى كثيرٍ من باحثي العصر توجّهٌ إلى مراكمة البحث في كثير من المسائل دون وعي بمدى مساهمتها في مدّ المؤسسات الاجتماعية بالاحتياجات الملحة، فكانت النتيجة تكدُّس معارف متكررة مبتورة عن الاستخدام، في المقابل؛ برزت على السطح ثقافة الاستحقاقات الأكاديمية التي تجعل البحث رهينة الاحتياجات الذاتية للباحث، لا رهينة اهتمامات المجتمع ومتطلبات حياته.

نبحث برؤيتنا الشرعية من وراء كل ذلك عن أفضل الصيغ الممكنة لملابسة بحوثنا احتياجاتنا كباحثين منتمين إلى أمة لها تطلعاتها وهمومها وتحدياتها، غير منفصلين عن أزماتنا الراهنة، التي اتخذت أشكالًا جديدة، بزوايا متعددة: أخلاقية وثقافية وسياسية واقتصادية وغيرها، والواجب على الباحث أن يكون مهمومًا بقضايا محيطه الكوني والخصوصي فوق انشغاله بالهمّ الأكاديمي.

ومن اللازم علينا أولًا أن نفرق بين نوعَين من البحث: فعل البحوث وبحوث الفعل، باعتباره مطلبًا أساسيًا لتسطير مسار فعّال منضبط ومتكامل النظر؛ إذ الإطار العام الذي يحكم فعل البحوث هو الإنتاج المجرد المنفصل، والمتعالي عن المشاركة الاجتماعية، فينعزل فيه الباحث إلى دراسة الواقع دون تغييره، وإلى تحليل القضايا دون ممارسة داخلها، يهيمن عليه الموضوع عوضًا عن هيمنة المنهج، يركز على النتائج دون اعتبار للآليات والوسائل، ويتحلل من مسؤوليته عن النتائج عوضًا عن كونه مسؤولا عنها، كما أنه ينطلق من الكتاب قبل أن ينطلق من المجتمع، وينهي بحثه بالمناقشة والأولى به أن يقدمها في مبتدئه.

كل هذه الأوصاف لتلك الأنواع من البحوث؛ تجعلنا نطرق أذهان كل المشتغلين بضبط معايير جادّة وحاسمة، وأولويات منهجية ومعرفية تصب في إطار خدمة المجال الحضاري، والذي يعد الجانب العلمي أهم روافده وأبرزها، وأهم معادلة في فعل التحضر هي التغيير، ولا سبيل إلى التغيير في الواقع دون التغيير في الآليات والوسائل، وترتيب ذلك كله في سلّم التغيير الاجتماعي. ولما كانت الجامعة هي الفضاء الأنسب لدراسة التغيرات وصناعتها والمساهمة فيها؛ كان لزامًا أن نتخذ – بوصفنا مجتمعًا بحثيًا – خطة نبدأ فيها بالرصد والاستقراء لهموم المجتمع واحتياجاته، نتبعهما بالتحليل لما هو كائن من البحوث الشرعية متنوعة التخصصات، ثم نتمها بتصور لمسارات التطبيق، واستخراج آليات التغيير، سواء باستثمار ما سبق من البحوث، أو طرح إشكاليات بحثية تسهم في صناعة التغيير.

أولًا: الأولويات المنهجية

لترتيب المعارف وتصنيفها، وتطوير الفهرسة والتبويب، وإزالة الغموض حول الاصطلاحات والمفاهيم الحادثة، وتوطين الجديد النافع في بابه العلمي المناسب. كما تمنح هذه الأولوية المنهجية مُكْنَةَ اكتساب العقل الكلي لا الجزئي، ذلك العقل الذي يجعل التصورات جنسًا واحدًا، ونسقًا متكاملًا تخضع له الجزئيات غير المتناهية في نظام معرفي واحد، وتقتضي هذه الأولويات الاعتناء والتنبه للتذرع بالاستشرافية والنأي بالبحث العلمي عن الخطابية، والانحباس في القضايا النظرية المشهورة والمكررة، التركيز على جعل الرصيد المعرفي التراثي والإنساني خادمًا للبحث المستقبلي، باكتساب جملة المناهج المفيدة للدراسة. وتحضير الأجوبة الشرعية لكل مآل محتمل.

والحديث عن الأولوية المنهجية لا ينفك عن جملة من الأطر الحاكمة للعملية البحثية، وأولها ضرورة الاستناد إلى خطوات: التخطيط والأداء والتقويم، حيث يتم في مرحلة التخطيط تحديد المشكلة البحثية، وجمع البيانات المتعلقة بها وتحليلها وتفسيرها، والوصول – بعد ذلك – إلى جملة من القرارات المرتبطة بالأداء الذي ينفذ على الواقع، ومتابعة تأثيره من حيث مدى الفعالية في تحسين الواقع، مع استصحاب فعل الملاحظة والتفكير في جملة الممارسات والتعديلات الممكنة عليها.

إن الأساس المستند عليه في الأولوية المنهجية هو تصورنا الجديد عن البحث؛ وهو أن القائم على فرش البحث عليه أن يعي أن الهدف من عمله لا يتوقف عند تقديم مزيد من الأدلة والحجج تتمحض لتأكيد مصداقية نظرية أو فكرة ما، أو اختبار فعالية تلك النظرية في الواقع، أو ترجيح ذلك الاختيار المذهبي، أو الوصول إلى نتائج قابلة للتعميم، إنما هدفه الأساسي هو التعامل مع أزمة طارئة تؤرقه، وواقع كائن يشغله ويسعى إلى فهم حيثياته وتحسينه.

إن الباحث المنخرط في العملية التعليمية عليه أن يتمثّل أولوية العملية البحثية، فالممارسة المرتبطة بالواقع العام (في مقابل الواقع المهني) تجعلنا لا نضمن بحوثًا دقيقة فاعلة من خارج الدائرة التعليمية (Outside Researcher)، وعلى هذا الأساس فإن المسؤولية واضحة في متابعة وتلمّس المشكلات الحقيقية المرتبطة بالعملية التعليمية، بما فيها وعي الاختلالات المنهجية لدى المتعلمين والمتمثلة في صعوبة استصحاب ما يقع خارج قاعة الدرس. ومن ثم فإن العملية البحثية هي عملية تشاركية تجمع بين أقطاب (المعرفة، التعليم، المتعلم، المشكلة البحثية، الباحث، إجراء البحث، المتابعة).

والمعرفة المنسجمة هي المعرفة المنضبطة بإطار الرؤية الكونية التوحيدية، معرفة تجمع بين بنية التراث ومعطيات الواقع من غير اختلال منهجي، وهو العمل الذي يتأطر – أيضا – بوسائل أخرى من قبيل ترتيب المعارف، وتطوير الفهرسة والتبويب، وإزالة الغموض حول الاصطلاحات والمفاهيم الحادثة، وتوطين الجديد النافع في بابه العلمي المناسب، وتبيئة المعارف بحسب البنية الثقافية. كما تمكن هذه الأولوية المنهجية من أفضلية اكتساب العقل الكلي لا الجزئي، وهو العقل الذي يجعل التصورات جنسًا واحدًا ونسقًا متكاملًا تخضع له الجزئيات غير المتناهية في نظام معرفي واحد.

ثانيًا: الأولويات البحثية

رؤيتنا المعاصرة في البحث الشرعي العام تنخرط في سياق عالمي يتيح للمعارف نوعا من التواصل الدائم، ويدمج عددًا من التخصصات داخل الاشتغال البحثي، ومن الأولويات الضرورية في بحوثنا أولوية إدماج بعض البنيات من العلوم الطبيعية والإنسانية والاجتماعية والقانونية؛ للارتقاء بالعقل الباحث وتسديد تصوراته وتصويب أحكامه حول القضايا العامة والخاصة في مجالات: السياسة، الاقتصاد، العلاقات الدولية... وغيرها. فالعلوم الشرعية تتكامل مع غيرها من العلوم، واستمرار الفصل التخصصي بينها – في تكوين الباحث – دون الربط المعرفي ينبئ عن عيوب كبيرة على مستوى المخرجات العلمية، ولن نستطيع أن نصل إلى نتائج نستشرف بها المشكلات المعرفية دون تجسير للمعارف الشرعية مع غيرها من المعارف الاجتماعية والطبيعية ... وغيرها.

وفي التأكيد على البعد الاستشرافي في البحث العلمي الشرعي تظهر أولوية توسيع مساحات التناول داخل المتون البحثية؛ كون أن القضايا البحثية متشابكة، ولا نستطيع التوصل إلى نتائج قيمة ونحن نطرح بحوثًا وصفية لا تستبق الحلول للمعضلات الممكنة، كما أننا نسعى لتهيئة بحوث تنأى بالجهد البحثي عن الخطابية واحتباس البحث في القضايا النظرية المبحوثة والمكررة، عبر تدشين عملية بحثية متجاوزة لتلك المناطق البحثية الراكدة؛ حيث تُتهم المعرفة الشرعية والدينية عمومًا بأنها معرفة متكلسة لا تنتج قضايا جديدة، كما نسعى إلى تحصيل تَوَائم تخصصية نتمكن عبرها من تجنب الانغلاق على التخصص والاحتباس في مفرداته المنجزة، وفك الخصام بين تلك الثنائيات المعرفية (كالعقل والنقل، العلم والدين، الحداثة والتراث ... وغيرها)، كما نحاول ترشيد الإشكاليات البحثية حتى نتجنب من خلالها بحوث السجالات والماجريات، التي استهلكت جهدًا بحثيًا كبيرًا ومدونةً واسعةً من غير تأثير بالغ في معطيات الواقع.

تسعى خطتنا إلى تحديث منظومة الأسئلة البحثية بقدر تطور صور النوازل والواقعات وهو واجب البحث الشرعي، وأن نحرر العقل الشرعي العاكف على الفتاوى والقرارات والدراسات السابقة التي قد تكون تجليات لصورٍ واقعةٍ قديمة، أو أنها لا تفي باكتساب المدركات لقضايا مستجدة، وهي نفسها التي نبحث لها عن تأطير بحثي جاد مثل العلاقة بين الدين ونظريات الخلق، وتطور الإنسان، وما يدور حوله من إشكاليات تتعلق بنظام الأسرة، ومفهوم الحريات، وارتباط الأخلاق بالقانون والدين، والإيمان والإلحاد، وقضايا الجسد، والجندرية، وغيرها.

لا يمكن إقصاء الرصيد المعرفي التراثي والإنساني من مادة البحث أو من أدواته. واستثمار ذلك الرصيد باعتباره خادمًا للبحث المستقبلي من الأهمية بمكان، وكون الباحث المعاصر لا مناص له من اكتساب عُدة مناهجية ومعرفية تسهم في تقدم دراسته نحو أهدافها المنسجمة مع روح الدين وروح العصر، ومن أوكد الواجبات على الذات الباحثة الاتصال بالمحيط فحصًا واختبارًا وبالتاريخ نظرًا واعتبارًا وبالحاضر تمعنًا وإخبارًا، والتفاعل مع ما يخدم القضايا الفكرية الموصولة بحقائق الدين الشمولية.

كما لا يمكن للبحث الشرعي أن يتقدم في الإنجاز الحي والواقعي وهو يتأهب – في كل مرحلة زمنية – أو في كل طور من أطوار التحديات؛ لمجرد الدفاع عن القضايا الإسلامية والاستغراق في أتون مُستخرَجات نصية لا تلمس حقيقة التحديات والمشكلات المثارة، دون الانتباه إلى جوهر العمل الديني وهو إعادة بناء منظومة من الأجوبة الدينية على القضايا المعاصرة، وهي الأجوبة التي تستوعب حقائق الإسلام كدين حضاري يسهم في إنقاذ الإنسانية من تمزقاتها الراهنة.

والبحث الشرعي المتكامل هو البحث الذي يتطلع إلى تمثّل أبجديات الإنجاز المتين، من خلال استيعاب الروح العلمية المعاصرة استيعابًا دقيقًا، وإدراك الصورة العامة للعلوم إدراكًا عميقًا،

ورصد حركة المعرفة في مختلف التخصصات رصدًا وثيقًا، وهو الأمر الذي يلح علينا ويحيلنا إلى ضرورة إعادة تصنيف العلوم بما يتواءم مع وضع البحوث الشرعية في إطارها الصحيح؛ كبحوث تستجيب لتطلعات المسلم المعاصر الذي يسعى إلى فهم تحديات العصر والانخراط في الحراك العالمي بهوية إسلامية متزنة، متمكنة، وواعية.

ثالثًا: الأولويات العملية

تؤكد نصوصنا الشرعية على تأكيد مسألة الدافعية الرسالية في الإنتاج العلمي، ورؤيتنا الشرعية تنبع من فهمنا للفعل الحضاري، كما أن فاعلية النتائج البحثية من فاعلية الشخصية الإسلامية، وشخصية الباحث المسلم ذات أبعاد مقاصدية تتوسل بكل المستلزمات البحثية الجادة في سبيل سد الفجوات المعرفية، وبالتالي فإن تتبع المسالك الدقيقة في معالجة المشكلات البحثية هو عمل غاية في الطلب والتقصي.

كما يحتم الواجب اليوم تمتين الوعي والاهتمام بشكل واسع بطرائق التدريب، وهي ضرورة تمليها الحاجة الملحة اليوم؛ حيث نفتقد لعدد من حلقات الوصل بين الباحثين الناشئين وغيرهم من المحترفين ولن نصل إلى تخريج الباحث المؤهل إلا عبر تدشين فضاءات بحثية تجمع بين أصناف الباحثين في مشاريع متخصصة ومتعددة، يتم من خلالها تسفير الخبرات بين أقطاب العملية البحثية.

وفي هذا الإطار؛ تدعو الضرورة إلى فتح مشاريع بحثية جماعية مشتركة تتجمع فيها أقلام الباحثين من تخصصات مختلفة، وطرح مشكلات بحثية يتقاسم فيها المشاركون معارفهم المتنوعة، ويتثاقف فيها العقل الشرعي مع غيره من أفكار تخصصية مغايرة.

كما تدعو الضرورة إلى نشر البحوث الشرعية في منصات نظيراتها الاجتماعية والطبيعية في المنصات العلمية نفسها؛ من زاوية خلق نوع من المثاقفة التخصصية، فرسالة كلية الشريعة دعويةٌ فكرية تنفتح على غيرها من التخصصات وتسعى إلى ترسيخ مبدأ التعارف العلمي وتبادل الخبرات.

والبحوث الأصيلة اليوم هي البحوث التي تطرق قضايا الراهن وربط الأبحاث الشرعية بالقرارات والمواثيق التي تصدر عن المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية الفاعلة، ومثل هذا الربط يجعل البحث مواكبًا للاهتمامات المؤسسية، ويسهم في إبداع الطرائق والحلول، ويمد القرارات بمسانِد علمية تعمل على توسيع آفاق النظر وتدقيق التصورات.

لن نتحصل على نتائج بحثية منضبطة في بحوثنا التي تتناول القضايا المجتمعية مالم نتمكن من رصد دقيق ومرافقة للتحولات الاجتماعية، وهو الأمر الذي يتحقق في دائرة دعم المراكز البحثية بعمليات الإحصاء وآليات التحليل، والتمكن من مناهجها المعاصرة، والانخراط في المساهمات التقنية ضمنها، بروح علمية موسعة.

إن البحث العلمي الشرعي الجاد هو البحث الذي يتبنى خطابًا كونيًا، سواء كان ذلك الخطاب دعويًا إصلاحيًا أو مُسهمًا في سد فجوات معرفية، والخطاب العالمي يخرجنا من دائرة المحاورات الذاتية المغلقة إلى أفق الانفتاح العالمي، وهنا ننبه إلى ضرورة البحث باللغات العالمية واسعة الانتشار حسب مقاصد كل مشروع بحثي، كما نوجه النظر إلى أولوية الترجمة من اللغات الأخرى إلى اللغة العربية، ومن اللغة العربية إلى اللغات الأخرى؛ دفعًا لأفق النقاش المعرفي وتحصيلًا للتلاقح الثقافي بعيدًا عن توهمات التقليد والتزوير والتأثر والتأثير ... وغيرها.

والبحث الجاد هو البحث الذي يهدف إلى الانسجام مع المتطلبات المستجدة للبحث العلمي، وتدشين مشاريع بحثية تتواءم مع تطلعات الإنسان المعاصر، بروح إسلامية مؤصلة؛ روح مواكِبة للتقدم في مجالاته المتعددة، فنبحث بروح شرعية في مسائل من قبيل: التكنولوجيا والتأثيرات الأخلاقية والأخلاق المعاصرة وارتباطها بالمسألة الدينية، ومسائل تتعلق بتحديات الأسرة المعاصرة، مسائل هندسة الجينوم وتسليع الإنسان، الذكاء الاصطناعي وتأثيراته، التغيرات الاجتماعية والدولية والأزمات، القانون الدولي الإنساني المقارن، مستقبل العلمانية والليبرالية والدراسات المرتبطة بالاقتصاديات الجديدة وعلاقتها بالدين وحالة التدين الفردية والجماعية، حوار الحضارات وقضايا الاندماج والاختلاف، التربية ومستقبل التعليم الديني وربطه بمسارات التعليم العام والجامعي ... إلى غير ذلك من المواضيع والقضايا التي تستحق الوقوف عندها، بحسب خبرة كل فريق والاستعدادات المعرفية والمنهجية، إضافة إلى المهارات الممكنة لدى كل فريق بحثي.

وفوق ذلك؛ لا بد من وضع قواعد استشارية لكل هيئة تضبط الاحتياجات البحثية حسب البيئة المتوفرة، والتركيز في كل دورة بحثية على مشروع يتم الاتفاق على مواعيد إنجازه وتكاليفه ومتطلباته الموضوعية والبشرية والتقنية، وعدم تشتيت جهود الباحثين الفردية، حيث تنضبط بمسطرة توجيهية لا تُصادِم مبادئ الحرية الأكاديمية، بل تعمل على استثمارها في خدمة المصلحة العامة، ومتطلبات الماهية الأصلية للإنجاز البحثي.

المحور السادس

سمات الخطاب واللغة في المشاريع البحثية

إن حسن الخطاب من أهمّ ما جاءت به الشريعة الإسلامية، وتظاهرت عليه النصوص القرآنية والنبوية؛ إذ لا تقلُّ جُودة الخطاب أهميّةً في الإسلام عن مضمونه، قال تعالى: ﴿وَقُل لِّعِبَادِي يَقُولُواْ ٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾ [الإسراء: 53]، وقال: ﴿وَجَٰدِلۡهُم بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُۚ﴾[النحل: 125]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَقُولُواْ قَوۡلٗا سَدِيدٗا ٧٠﴾ [الأحزاب: 70]، فجعل سداد القول قرينًا لتقواه، قال القرطبي في معنى السداد: "هو مأخوذٌ من السهم ليُصاب به الغرض"[1]، فلم يكن القول سديدًا بمجرّد كونه حقًّا حتى يصيب الهدف، ويبلغ المستهدَف.

وحتّى يتحقق معنى السداد المُراد، فلا بد أن يتحلى البحث العلميّ الشرعيّ بخطابٍ عالي الأوصاف، ولغةٍ على مستوى مضمونه العظيم، وهذه محاولةٌ لصياغة أهم سمات الخطاب المنشود.

أولًا: التوحيدية

بتحقيق معنيي التوحيد المعروفَين، توحيد الله عزّ وجلّ، بتصحيح القصد إليه، واستحضار النيّة والإخلاص له، وبالتزام أوامره بالإتقان وأداء الأمانة، وتوحيد الأمّة الإسلامية، وتجنب الصراعات الجانبية، والمعارك الهامشيّة، بل وتأسيس مساحةٍ إنسانيّة مشتركة، تضعُ مصالح البشرية نُصب عينيها، من غير تنازلٍ عن الثوابت العقدية، ولا تفريط بخصوصيات الأمة.

ثانيًا: الرسالية

إذ ينبغي أن تكون لغة الخطاب انعكاسًا لمحتواه العظيم، متشرّبةً معاني الإسلام، متصلةً بعقيدته وقيمه وأخلاقه، ومستلهمةً روح الوحي، ملتزمةً بخطوطه الأساسية، دون إخلالٍ بواجبات الموضوعية، ومقتضيات البحث العلميّ الجادّ، ولا تحديدٍ لآفاق النظر والنقد.

ثالثًا: الأخلاقية

بأن يُراعي الخطاب الأخلاق مراعاةً تحيط بجوانب العمل كلّه، فتقتضي الالتزام بأدبيات البحث العلميّ؛ من أمانةٍ وموضوعية وتنويه بالفضل، والتزام حدود الإنصاف عند النقد، والبعُد عن الحِدّة إلا في مواضعها الضرورية، وتجنّب الاتهام والتجريح، ومناقشة الأفكار لا الأشخاص، ومحاكمة المعلومات لا ناقليها، وهذه المعاني أوجبتها الشريعة قبل أن يوجبها العُرف الأكاديميّ.

رابعًا: الأكاديميّة

تلتزم لغة المشاريع البحثية بالقواعد الأكاديمية الصارمة، والأعراف المعمول بها في صياغة

1 - شمس الدين محمد بن أحمد القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش (القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، 1964)، ج 14، ص353.

البحوث وإخراجها وتوثيقها، فيرى فيها القارئُ بوضوح الانطلاق من المقدمات إلى النتائج، ومن الأدلة إلى الحقائق، مع حسن ترتيب لأجزاء البحث، وربطٍ متسلسل بين الفصول والمباحث والمطالب، والأفكار داخل كل منها، في سلاسةٍ ويُسر، والتزام أسلوب متينٍ، يحفظ هيبة العلم، من غير تكلّف أو تزيّد أو مبالغة.

خامسًا: الاستقلالية

استقلالية الخطاب من خلال تأصيل القضايا وتجذيرها والبعد بها عن تأثير المعطيات والمؤثرات الأجنبية وتجنب التعامل مع مظاهر القضية وأعراضها دون البحث في جذورها؛ بما يضمنُ عمق الطرح وجدواه.

سادسًا: الموضوعية

تجنب التعميم في الخطاب وإطلاق الأحكام الكلية والتعامل مع الخريطة الحقيقية للواقع والقائمة على أسس علمية منهجية، والابتعاد عن المقاربات الجِّدية في الخطاب، واجتناب الوقوع في عمليات الاستقطاب، وضرورة دراسة الاتجاهات دراسة علمية منهجية بدون تحيز.

سابعًا: المتوازنة

والمقصود هو توازنٌ يجعلُ لغة الخطاب مزيجًا بين الحجاج والحوار، مسلّحةً بأدوات الجدال العلميّ المنطقيّ، مدعمةً بقوة الدليل والبرهان والتجربة، ومتحلّيةً بروح النقد والشجاعة العلمية، على أن تكون في الوقت ذاته لغة تقبل المخاطَب ولا تتعالى عليه أو تُلغيه بدعوى امتلاك الحقيقة وسيطرتها على طبيعة الخطاب.

ثامنًا: العصريّة

فكما ينبغي في أولويات البحث وغاياته مراعاة حاجات العصر وواقعه وبيئته، فإنّ لغة الخطاب لا بد أن تكون عصريّةً أيضًا، وليس القصد أن تكون ركيكةً خالية من جزالة العربية وطابع الكتابة الإسلامية، بل تحفظُ للبحث الشرعيّ رونقه، ولأسلوب الكتابة في القضايا الإسلامية والاجتماعية صدقه وحرارته، لكنّها في الوقت نفسه يسيرة الفهم، قريبة الفائدة، بعيدةٌ من موحش اللفظ، وغرابة الأسلوب، وعسر البناء.

تاسعًا: العالمية

وهي جزءٌ من انسجام الخطاب مع طبيعة الرسالة؛ إذ جاءت الرسالة الإسلامية عالمية، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَٰكَ إِلَّا رَحۡمَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]، ﴿إِنۡ هُوَ إِلَّا ذِكۡرٞ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [التكوير: 27]، فلا بد أن يراعي الخطابُ البشريةَ جمعاء، مراعاةً عامّةً تدرسُ وقع الخطاب على البشر كلهم، ومراعاةً خاصّة بأن يكون لكل مجتمع نصيبُه الوافي من اهتمام الخطاب العلميّ الإسلاميّ.

ومن متطلبات العالمية أن تصدر البحوث بإصدارات متعددة اللغات، وألا يقتصر ذلك على الإنجليزية والفرنسية كالعادة، بل يتعداه إلى اللغات الأخرى التي تنطق بها أممٌ مسلمة كالأردية والتركية، أو ذات الحضور القوي والأثر الكبير، كالصينية والهندية، والإسبانية والألمانية والروسية وغيرها، بحسب المشروع البحثيّ ونطاق الاحتياج إليه وتأثيره المتوقع، ولعلّ أهون الجهود وأقلّها كُلفةً تكون في ترجمة الأعمال، وأعسرها في ضمان إتقان الترجمة، وفي إيجاد منافذ النشر.

عاشرًا: الإبداعية

فتكون لغة الخطاب بليغةً مستوفيةً لمعايير الجمال اللغوي، جذابةً مغريةً بالقراءة والمناقشة والتفاعل، مستعملةً للأدوات الحديثة في البحث والشرح، كالاستبانات والجداول والأشكال التوضيحية، ميسّرةً للبناء عليها وإخراج صورٍ جديدةٍ للأفكار تساهم في فاعليتها.

حادي عشر: الفاعلية

فقيمة العلم الحقيقية في أثره على أرض الواقع، والفاعلية هي محصّلة الالتزام بالسمات السابقة كلّها، يُضافُ إليها التشبيكُ مع شركاء المصلحة لإنتاج متعدد الشكل والمستوى، يناسبُ الأمزجة المختلفة، والقدرات المتفاوتة، لتتحول الأفكار من صورتها الأولية الأكاديمية، إلى صورٍ لامتناهية، منها على سبيل المثال لا الحصر: الخطب الدعوية، الندوات الجماهيرية، الدورات التثقيفية، المقالات الإصدارات الفنية: القصائد، الروايات، المسرحيات، المسلسلات، الأفلام، وسائل الإعلام، وسائل الإعلام الجديد (مدونات، منشورات، تغريدات، تسجيلات صوتية أو بودكاست، مقاطع مرئية)، وغير ذلك.

المحور السابع

التبليغ والتفعيل والتحريك في المشاريع البحثية

توطئة:

يُعدّ محور التبليغ والتفعيل التحريك الانعكاس العملي للمحاور النظرية السالفة التفصيل، إذ هو التجسيد والتنزيل للمناظير السابقة في إعداد البحوث العلمية، والتبليغ إيصال الأفكار للجامعة والمجتمع والأمة، امتثالًا لقوله عليه الصلاة والسلام: "بَلِّغوا عَنّي ولو آية"[1]؛ إذ أن الوظيفة الرسالية تلزم أصحابها الوصول بالأفكار الهادية إلى المدى الأقصى ترشيدًا للأمة ونهضتها الحضارية، وأما التحريك فهو تحويل الأفكار إلى واقع وصورة مشخصة مجسدة يسهل تمثلها وتأثيثها، والإضافة والاستدراك عليها حتى تكون مؤثرة في الواقع القريب، والغاية من التبليغ والتحريك الوصول إلى التفعيل تأصيلًا وتنزيلًا، للوصول إلى التثوير لكل الطاقات الكامنة لتحقيق الريادة العلمية والسيادة الفعلية للأمة على كل المستويات، وباعتبار البحث العلمي ركيزة أساسية في كل هذا المسار فإن يتوجب تظافر الجهود لإحلاله المحل الأسمى في هذه المجال الجامعي ونقله إلى دائرة التأثير والفعالية في المجتمع بقناطر التبليغ والتحريك والتفعيل عبر خطط متفاوتة المراحل، تكون مجسدة مصممة سهلة التحقيق والتناول.

أولًا: الرؤية الكلية للتبليغ والتفعيل والتحريك

إنّ إعادة بعث الأمة الإسلامية وإحياء حركتها في التاريخ وتفاعلها مع الواقع البشري من الضرورات الكبرى المتعلقة بالتجديد والشهود الحضاري، فهو فريضة شرعية يتحملها أولًا العلماء والأكاديميون والباحثون.

ومن أهم وسائل الإحياء الإنساني والبعث الحضاري البحث العلمي؛ إذ لا حضارة من دون قلم، ولا فاعلية بدون فكرة، ولكن الأفكار لن تثمر إلا إذا تحولت إلى حركة، أي الانتقال الفاعل من عالم الأفكار إلى صياغة عالم الأشخاص وترشيد عالم الأشياء.

ولتحقيق ذلك فإنه يتوجب مراجعة حقلي الخطاب والتبليغ، وتلك المراجعة يجب أن تتوسل بعض الإمكانات (الإمكان الحضاري) من المتاح والمباح، لنقل الأفكار إلى عالم العيان، أو الانتقال من المنطوق إلى المحسوس، أو من النظري إلى التطبيقي، وباختصار الانتقال من الفكرة المجردة إلى الممارسة العملية. وكل ما سبق يشكل سندا إضافيا للربط المنظومي بين مناهج التفكير والتدبير؛ ومناهج البحث والدرس؛ ومناهج التسيير والتغيير؛ ومناهج الفاعلية والتأثير، أو ما سماه مالك بن نبي بالمنطق العملي، أو التوجيه العملي للفكر.

---

1 - محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، **صحيح البخاري**، تح: جماعة من العلماء، ط1 (بيروت: دار طوق النجاة، 1422ه)، **كتاب أحاديث الأنبياء، باب ما ذكر عن بني إسرائيل**، حديث: 3461، من حديث عبد الله بن عمرو ﷺ، ج4، ص170.

وهي الحلقة الأخيرة الأضعف في مد تأثير التفكير الشرعي في مناشط الحياة، فليست المعضلة الأكبر في التنظير والاجتهاد، بل في التنزيل والتطبيق والمواءمة، وتحريك الحياة وفقًا للمناظير الشرعية.

ثانيًا: من الفكر إلى الحركة .. التأصيل والضرورة والحاجة

إن أصالة ما سبق من التبليغ **والتحريك والتفعيل** أمور ثاوية في محكم الآيات وصحيح الأحاديث، ومتواتر الفعل للسلف الأكابر، ففي القرآن الكريم آيات جامعة بين العلم والعمل: ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ [الرعد: 29]، وفيها أمر بالعمل كقوله تعالى: ﴿وَقُلِ ٱعۡمَلُواْ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمۡ وَرَسُولُهُۥ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۖ﴾ [التوبة: 105]، وفيها نعي على التأخر والتثاقل عن الفعل كقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفۡعَلُونَ﴾ [الصف: 2]، وفي السُّنةِ أحاديث تفيضُ بهذه المعاني، روى أبو عبد الرحمن السّلميّ، قال: حدثنا من كان يقرئنا من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم: "أنهم كانوا يقترئون من رسول الله صلى الله عليه وسلم عشر آيات، ولا يأخذون في العشر الأخرى حتى يعلموا ما في هذه من العمل والعلم فإنا علمنا العمل والعلم"[2]، وجاء في الأثر: "العلم يهتف بالعمل، فإن أجابه وإلا ارتحل"[3].

ولأجل ذلك تضافر النقل على اقتضاء العلم العمل كما هو التأليف الماتع للخطيب البغدادي، وسارت الأمة الإسلامية على استثمار الوحي في العلم والعمل، وتجسدّ ذلك في عمل الأمة العريض ومخرجاته الكثيرة في الفتاوى والنوازل والقضاء والمؤسسات المختلفة والعمران والمنجزات الحضارية التي صدّرتها لكل البشرية.

واستثمارًا لفقه السلف الصالح في التركيز على" **ما تحته عمل**" وعدم إغفال الاستشراف والتوقع، فإن المتوخَى من هذا المحور هو نقل نتائج المشاريع البحثية وتوصياتها إلى إنتاج عملي تنتفع به الأمة كلها، ولا تقتصر على النخبة، أو تبقى حبيسة الأوراق والأدراج ورفوف المكتبات، كما هو المنظور في العالم الإسلامي من تأخير لطبقة العلماء عن الولوج الحقيقي للحياة الاجتماعية بإكراهات مختلفة منها ما يأتي:

- ضعف الدعم للبحث العلمي وانحساره.
- الخوف المتبادل بين صانع القرار والنخبة، بما يؤدي إلى عزلها وتخفيف تأثيرها.
- الطبيعة النفسية المتوارثة لدى عديد من النخب بالانكفاء والاهتمام بالجانب الوظيفي فقط.

2- أبو بكر محمد بن أبي شيبة، **المصنف**، تحقيق سعد الشثري (الرياض: دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، ط1، 2015)، كتاب فضائل القرآن، باب في تعليم القرآن كم آية؟، حديث: 29929، ج 6، ص117.

3- يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النمري القرطبي المالكي، **جامع بيان العلم وفضله** (السعودية: دار ابن الجوزي، ط1، 1414هـ/1994م)، ج1، ص706، من كلام سفيان الثوريّ رحمه الله.

- قلة الاستثمار وضعف المردودية من العمل العلمي والبحث، وعدم وجود مؤسسات أهلية داعمة.
- مشكلة تباعد الخطباء عن الفقهاء، وسيطرة السطحية والشعبوية على الواقع الإعلامي.
- مشكلة التسويق للمنتج الثقافي في المنافسة التجارية الكبيرة لغيرها من المجالات الاجتماعية.
- إغفال علوم الاتصال المعاصرة وضعف التمكن منها عند كثير من الباحثين بسبب عدم التخصص أو انحصار الطاقة.

ثالثًا: الأهداف القريبة والبعيدة للتبليغ والتفعيل والتحريك

1- تجاوز عوائق ضعف الثقة بين المؤسسات الأكاديمية والمجتمع والنخب وصناع القرار، الأمر الذي أدى إلى عزل المؤسسات الأكاديمية، وتخفيف تأثيرها وانحسار الدعم للبحث العلمي، وغياب الجسور الاتصالية التي تربط بين المشاريع البحثية للكلية ومؤسسات المجتمع خصوصًا الثقافية والدعوية منها، فضمر تسويق المنتج العلمي للكليات الشرعية ضمن فضاءات المجتمع ومؤسسات الدولة، فبقيت حبيسة العقول والأوراق والرفوف.

2- نشر ميثاق علمي جماعي تتحدد فيه كل القواعد العلمية وأعراف البحث داخل الكلية، وتسهر على متابعة تنزيله وتنفيذه وتقويمه لجنة مختصة، وصنع بنية مؤسسية علمية تتكون من مراكز ومختبرات وفرق بحث لها شراكات مع مؤسسات المجتمع، وتتشابك مع قضايا الدولة وأسئلة الواقع الاجتماعي، وتكون قادرة على تحريك مشاريعها صوب مؤسسات عالمية.

3- الاتفاقيات الجماعية: تقريب أفكار المشاريع البحثية للكلية وتسكينها في المجتمع وتقريبها من المؤسسات؛ حتى تسهم في مشروع التنمية الشاملة من خلال برامج مشتركة تكون فيها الكلية شريكًا لهذه المؤسسات في تقديم خدمة علمية سواء لأفراد المجتمع تأطيرًا وتكوينًا، أو للنخبة من خلال تقاسم مخرجات البحوث والدراسات.

4- تصميم ملاحق وصفية تصويرية تطبيقية للأفكار النظرية في البحوث، وتحويلها إلى برامج قابلة للتنفيذ والتخطيط والبناء على الأهداف، وهو ما يتلاءم مع الرؤية في مبدأ الواقعية بسدّ الفجوة بين مشاريع البحث العلمي وأسئلة الواقع.

5- توظيف كل وسائط إحياء البحث العلمي المتاحة التي تجمع في بوتقة واحدة بين الباحث والمنتج البحثي والتنزيل العملي. وفي هذا تنتظم الوسائط المؤسسية مثل مؤسسات المجتمع

المدني والهيئات الثقافية والاجتماعية والمراكز التربوية ... ووسائط عملية مثل الخطابة المستجدية، الإعلام المرئي والمسموع، التواصل الإلكتروني، الموسوعات الميسرة، الترجمات لمنتجات البحث الجامعي، والمطبوعات المنسقة، والمعارض الثقافية والملتقيات الرياضية العالمية.

6- الاهتمام بموضوع الوقف العلمي والتمويل والاستثمار وترسيم الأهداف الفاعلة والخطط القابلة للتنفيذ، وشحذ الهمم وتوفير الطاقات للوفاء بما سبق ذكره.

رابعًا: مميزات مبدأ التحريك والتفعيل والتبليغ

ولتنزيل ما سبق ذكره من رؤية وأهداف قريبة ومتوسطة وبعيدة، فإنه يتوجب في هذا المضمار العمل بأساليب فاعلة متحلية بما يأتي من مميزات:

1- **الجمالية:** الإخراج المتميز والإبداعي للأفكار والأبحاث والعرض، والبحث عن أحسن القوالب، والحرص على الترويج الهادف، واستثمار علوم الإعلام والإشهار في كل نواحي التحريك.

2- **التكاملية:** مبدأ يحكم استراتيجية صناعة المعرفة العلمية بين مختلف التخصصات الشرعية؛ وذلك بتعميق الجسور بينها، ودفعها لتكون ظهيرا في ميادين التحريك والتفعيل العلمي والمجتمعي.

3- **الامتدادية:** رؤية دافعة للإفادة من التخصصات الجامعية وتسخير معارفها ومنتجاتها لخدمة مناحي التفعيل ومجالات التبليغ.

4- **الأولوية:** الاهتمام البالغ والعاجل بالأولويات البحثية والحاجيات المجتمعية التي تستمدّ ضرورتها من الوقائع المعاصرة في حياة الأمة ونظمها الاجتماعية والسياسية، وهذه الأولويات ذات ثقل شرعي في ظلّ التخلّف الحضاريّ والتبعية المهينة التي تترهل فيها الأمة، مما يزيد من عبء الأمانة على النّخب العلمية ومن ورائها باقي الزوائد السياسية والفنية والرياضية؛ إذ الاهتمام بتنزيل المخرجات العلمية وتجسيرها مع الواقع المعيش من الحاجات العاجلة المتماهية مع الأبعاد المصلحية والمقاصدية.

5- **المآلية:** وذلك أن البحوث النظرية يجب أن تؤول إلى التطبيق والتحريك لمقدرات الأمة خدمةً لمشروع النهضة، وهو ما يوجب التقليل من البحوث التجريدية التي اشتغل عليها الأولون وليس فيها اليوم كبير نفع، باعتبار أن المذاهب والمنظومات المعرفية قد استقرت، وهو ما فقهه الأئمة الكبار من الأصوليين والمقاصديين الذي اهتموا بفقه التنزيل بجانب

اهتمامهم بفقه الاستنباط والتأويل، فدائرة ما تحته عمل تحوي كل ما دونها، وهي ما يعطي جوانب التفعيل والتحريك أهميتها في الصياغة الجديدة للبحوث العلمية.

6- **التجديدية:** في ربط البحوث النظرية بالواقع العملي، وتجنب الصياغات الخطابية، وتجاوز السجالات العقيمة، والجدل المفضي للتفرق والوهن، ومجاراة الماجريات المرهقة والمبددة للوقت والجهود، والاطلاع على الخبرات الإنسانية، والإفادة منها في ركوب سنن النهضة، ولا يتم ذلك إلا بشيءٍ من تجسير بعض مخرجات البحوث الشرعية مع المجالات الإنسانية والاقتصادية والإدارية، وإبداع معايير جديدة في التقييم والتقويم.

7- **الرؤية العالمية:** بوضع خارطة معرفية للعالم كله، وتخطيط الدوائر القابلة للتحريك والمنفعلة به والفاعلة له أو عليه، ورسم استراتيجيات وفق ذلك، وتقديم البحوث حسب الضروريات ثم الحاجيات، وأخيرًا التحسينات والمكملات، والإسهام في إبداع خطاب كوني أخلاقي يهيمن في رؤاه النظرية على الخطابات المشاكسة والمعاندة للرؤية الكونية الإسلامية.

خامسًا: عوائق التبليغ والتحريك والتفعيل

1- العوائق الذاتية الداخلية وآثارها:

- ضعف الفهم والتمثل لضرورات التبليغ والتحريك والتفعيل.
- التكوين السيء والمخرجات السلبية المرافقة لأنماط التفكير الانعزالي.
- قلة الوعي بتحديات المرحلة من مزاحمة المذاهب الفكرية المحادّة للشريعة وأهلها.
- غلبة الجانب التنظيري، وقلة التطبيقات وضمور المباشرة لشعاب الحياة.

2- العوائق الموضوعية الخارجية وآثارها:

- الصورة النمطية السائدة عن الأبحاث الإسلامية والتي يعتبرها البعض تراثية بحتة.
- ضعف الاهتمام المؤسسي بمخرجات وخريجي كليات الشريعة.
- غياب الوعي بتجسير العلوم والمؤسسات المختلفة للمجتمع.
- الانفصام بين صناعة القرار ومخرجات البحوث المتراكمة في رفوف الجامعات.
- ضعف الشروط الموضوعية من المجال الحيوي والاقتدار المالي وامتلاك التكنولوجيا.
- غياب الإرادة الواعية، وفصل النظري عن العملي في الحياة الأكاديمية.

سادسًا: الحقول الفقهية المرافقة للتبليغ والتحريك والتفعيل

- إحياء فقه الدعوة وتفعيل الاجتهاد فيه.

- إحياء قيم التراحم والأخوة والوحدة الإسلامية.
- الأخلاق والقيم الإسلامية تنظيرًا وتطبيقًا.
- فقه النوازل والقضايا الفقهية المعاصرة.
- فقه الإفتاء الدعوي.
- فقه الأقليات المسلمة.
- فقه التحضر.
- فقه العلاقات الدولية.

سابعًا: الوسائل الممكنة الآنية للتبليغ والتفعيل

- المطبوعات (رسائل، كتب، مطويات، بوستر، ... إلخ).
- ملاحق وصفية مختصرة للبحوث المنجزة (تصميمات، خلاصات، توصيات، آليات).
- الأفلام التصويرية والتشكيلية القصيرة، الفيديوهات القصيرة، لقطات إنستاغرامية وغيرها.
- الندوات والمحاضرات التي تستهدف قطاعات معينة.
- المناسبات الدينية والوطنية والعالمية.
- الدورات والورش التكوينية.
- المؤتمرات المباشرة وغير المباشرة، المؤقتة والدورية.
- الأيام الإعلامية المتميزة، والمستجيبة للموضوعية، والفاعلية، والمباشرة.
- الحملات الدعوية المنهجة ذات الحمولة الكثيفة والمستجيبة لمبدأ التبشير والتيسير.
- الاستبانة والدراسات الإحصائية لمعرفة الحاجات العاجلة والآجلة.
- الترجمات المختلفة البينية والعكسية في مختلف المجالات وخاصة الدينية منها.
- الجوائز الأدبية والعلمية والفنية التحفيزية والتشجيعية للمسابقات المرصودة لذلك.

القسم الثاني

ملاحـــق

المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية

الملحق الأول

الأوراق العلمية الأصلية

للمدخل التأسيسي للمشاريع البحثية التي قدمها الخبراء

الورقة الأولى
المعرفة الأكاديمية في مواجهة تحديات العصر
ملاحظات منهجية وبيداغوجية

أ. د. محمد طلابي

الورقة المقدَمة ليست بحثًا أكاديميًا، بل تقرير يجمل معرفة نظرية وعملية لتجربة شخصية قاربت أربعة عقود من الزمان. يبغي التقرير المقدم وصفًا مركزًا ومكثفًا لأهم التحديات التي تواجهها أوطاننا وأمتنا في القرن الواحد والعشرين. لكن يطمح أن يكون مقدمة لعلم نافع في شكل دراسات أكاديمية من طرف أساتذة الجامعة وبحوث الطلبة في سلك الدكتوراه الماستر. بحوث ودراسات تحاول فك مغالق إشكالاتنا في هذا القرن من أجل نهوض أمتنا وأوطاننا العزيزة؛ لنستأنف دورة الشهود الحضاري في دورته التاريخية الثانية.

ونظرًا للحيز الزماني الضيق المتاح لصياغة هذا التقرير، فقد اعتمدت أسلوب الكتابة الكثيف. فيه أقل ما يمكن من الجمل. وأقصر ما يمكن من الجمل. وأعمق ما يمكن من معاني الجمل. وبالتالي في أقل ما يمكن من الصفحات. مما يتطلب التفصيل للتوضيح عند التبليغ الشفوي.

1- التحديات عند الأمة من موقع سنن حركة التاريخ اليوم:

السنن ضوابط عامة تحكم وتوجه النشاط العام للخلق بشقيه الإنسان والطبيعة معًا مع الفارق. ومجالاتها ثلاث: سنن تكوينية جبرية عمياء تحكم الكون من الذرة إلى المجرة مرورًا بالخلية الحية. وسنن تدوينية تحكم عالم الوحي. وسنن إنسية تاريخية تحكم النشاط العام عند الإنسان في التاريخ والحضارة باعتباره: "كائن اجتماعي، مزدوج الطاقة – السالبة، الموجبة – ناطق، عاقل، حر وفنان، أخلاقي، مستخلف في الأرض، مسؤول عنه في الدارين".

في السنن التكوينية القوانين الحاكمة لنشاط المخلوقات بما فيها إنسان الطبيعة سنن جبرية مضطردة في جبريتها. فيها الكل منقاد. وفي السنن التاريخية الإنسية يختلف الأمر: في أول أمرها السنن التاريخية فعل تاريخي حر يقوم به الإنسان. فنظام الرق والعبودية في تاريخ البشرية فعل حر قام به المنتصرون في الحروب. وحولوا الأسرى إلى عبيد. ثم تحولت الفكرة والفعل هذا إلى قناعة عالمية ووجدان جمعي لألوف السنين. فأصبحت قانونًا تاريخيًا موضوعيًا وجبريًا إلى أن جاءت فكرة الحرية في العصر الحديث فألغته بفعل تاريخي جديد حر يمجد الحرية الشخصية والحرية السياسية. وتحول هو نفسه اليوم إلى سنة تاريخية جبرية تجري. فالسنة التاريخية هي (العرف). وهكذا. فالسنة التاريخية ليست أكثر من فكرةٍ ما أو قيمٍ ما أو رسالةٍ ما تتحول إلى وجدان جمعي

ووعي جمعي عند أمةٍ ما أو حضارةٍ ما؛ فيصعب زوالها إلا بعد مرحلة تاريخية طويلة المدى من عمر التاريخ. فهي التيار العميق لمحيط التاريخ.

والسنن التاريخية قد تكون عوامل دفع حضاري لأمة ما وقد تكون عوامل كبح حضاري لها. فما هي السنن التاريخية التي تمثل عوامل كبح حضاري لنهوض أوطاننا وأمتنا؟ وما هي السنن التاريخية التي تمثل عوامل دفع حضاري لنهضتنا؟

- **عوامل الكبح الحضاري للنهوض، ست تاءات: غزاة وطغاة وغلاة وشتات وموات وسبات:**

غزاة من الخارج لأمة الوسط في أربع موجات كبرى. مثلت الحروب الصليبية الموجة الأولى. بدءًا من القرن الحادي عشر الميلادي وانتهت بسقوط القدس. ومثَّل زحف المغول في القرن الثالث عشر الموجة الثانية التي انتهت بسقوط عاصمة الخلافة بغداد. وفي العصر الحديث كانت الموجة الاستعمارية الثالثة في القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين. انتهت بسيطرة الغرب الحديث على المنطقة العربية وتمزيق المشرق والمغرب إلى دويلات وغرز الكيان الصهيوني في البوابة الشرقية للوطن العربي؛ للحيلولة دون التواصل الجغرافي والسياسي بين جناحي العالم العربي. وانتهت بإسقاط الخلافة الإسلامية في اسطنبول.

وتتعرض الأمة للموجة الرابعة من الغزو منذ نهاية القرن العشرين إلى الآن. تعرضت فيها أفغانستان والعراق وبلاد الشام للغزو من غزاة الغرب. وانضاف لهم غزاة الشرق من إيران وروسيا. وقد تنتهي – لا قدر الله – بسايكس بيكو ثانية.

والطغاة في الداخل: عامل كبح عظيم. وعنوانه الاستبداد والفساد؛ مما يحول دون نهضة أمتنا العظيمة. فاسترجاع الأموال المنهوبة بسبب الفساد المالي كافية لتحقيق نهوض شامل لأمتنا. ولن أطيل في الموضوع؛ فهو معلوم. وعلاجه يوجب تجفيف منابع الاستبداد الذي يمارسه حكامنا. بإصلاح ديمقراطي شامل، لكن تحالف الغزاة من الخارج والطغاة من الداخل والغلاة الإسلاميين والعلمانيين جميعًا أحدث انكسارًا في ثورات الربيع الديمقراطي العربي السني الجاري اليوم. وإن كنت مستبشرًا خيرًا ببداية الموجة الثانية والثالثة والرابعة ... من الربيع الديمقراطي في أقطارنا العربية.

والغلاة كعامل كبح أقصد به المدرسة العربية العلمانية التي كفرت بالديمقراطية حينما أوصلت الإسلاميين إلى السلطة. والمدرسة الإسلامية المتطرفة القائمة على تكفير الفكر السياسي الغربي وآليات الحكم الجديدة التي جاءت بها الثورة والثروة الديمقراطية الغربية. فالديمقراطية كفر والانتخابات كفر والبرلمانات كفر. ومعارضة الحاكم بالطرق السلمية كفر وغيره كثير. فالغلاة عامل كبح حضاري كبير.

والعامل الرابع من عوامل الكبح الحضاري شتات الأمة إلى دويلات. والعصر اليوم عصر التكتلات الجهوية الكبرى.

والعامل الخامس من عوامل الكبح الموات: وأقصد به بداية التناقص السكاني في العالم العربي والإسلامي. فأمتنا قد تدخل عصر الشيخوخة السكانية في منتصف هذا القرن. وتتحول إلى أمة عجوز كأوروبا العجوز. وهذا التحدي إن أفلحت الجامعة بتوجيه البحوث لبناء نظريات في السكان تفيد في تعقيم هذا التحدي الخطير. فالقوة السكانية المؤهلة عامل حاسم اليوم في نهوض الشعوب. فمعدل الخصوبة عند المرأة المسلمة في تراجع سريع، ماعدا بعض دول إفريقيا المسلمة، وفلسطين، والعراق وافغانستان. لقد نجحت المخططات الخارجية للعقيم السكاني في بلادنا نجاحًا باهرًا.

والسبات عامل الكبح السادس: هذا العامل اقترحه أستاذنا الكريم سي أحمد جاب الله حفظه الله في ندوة فبراير السابق. وأقصد به سبات الصفوة في مجالات متعددة. أقصد به طغيان الوعي الشقي غير المطابق لروح العصر وروح الدين عند النخبة المفكرة والعالمة القائدة للأمة اليوم. وسأعود إليه عند الحديث عن الصفوة فيما سيأتي.

عوامل الكبح هاته يجب أن تقتل بحثًا أكاديميًا. وتذيل بمخططات استراتيجية للتعقيم التاريخي لها.

- **عوامل الدفع الحضاري لنهوض أمتنا هجرات أربع وهي:**

بداية هجرة البشرية نحو الله: أو الصحوة الدينية العالمية. بداية هجرة البشرية نحو الحرية السياسية. أو الصحوة الديمقراطية العالمية. بداية هجرة الدولة الوطنية نحو الدولة العابرة للأوطان. وأحسن مثال لها ميلاد الاتحاد الأوروبي. وبداية هجرة الحضارة المادية من الغرب نحو الشرق. والصين والهند آتيتان للقيادة الحضارية للعالم في أمد تاريخي قريب؛ إن لم تحدث عوارض تاريخية قوية.

سنة الصحوة الدينية العالمية: لقد سادت موجة من الإلحاد والتصور المادي للوجود مع الحداثة الغربية. وموجة الإلحاد هذه حصيلة منطقية كرد فعل تاريخي متطرف للحداثة في العصر الحديث على فعل تاريخي متطرف للكنيسة في العصر الوسيط.

فالكنيسة كفَّرت العقل بلا حدود. وهو تفريط. والتفريط تطرف. فجاء رد الحداثة عليها بتقديس العقل بلا حدود. وهو إفراط وتطرف أيضًا. فالكنيسة مسؤولة بدرجة كبيرة على التطرف الحداثي في باب العقل والعلم. وبالتالي فهي مسؤولة تاريخيًا عن انتشار موجات الإلحاد التي ضربت الغرب والعالم لمدة تقارب ثلاثة قرون من الزمان. علينا أخذ العبرة من هذا الدرس التاريخي لنحول دون انتشار الإلحاد وسط شبابنا المسلم. والدرس هو تفادي إحياء بعض من تراثنا المشبع بالخرافة والترويج له من طرف دعاة في سبات.

هذه سنن تاريخية تجري لصالح نهضة أوطاننا وأمتنا. علينا تسخيرها لهذه الغاية العظيمة.

عوامل دفع وكبح في آن واحد: أمة المواد النادرة:

- الجغرافية النادرة.
- المادة الاقتصادية النادرة.
- العقيدة النادرة.
- المقاومة النادرة.

2- التحديات عند الأمة من موقع رؤية الوجود وفقه الحضارة اليوم:

- التحدي المعرفي من موقع رؤيتنا للوجود: أس العقيدة المتجددة في أبعادها الأربع: (إرادة الله الكنية. إرادة الله التكوينية. إرادة الله الإنسية. وإرادة الله التدوينية).
- التحدي المعرفي من موقع رؤيتنا للإنسان المُستخلَف في الأرض: (إرادة الله الإنسية).
- التحدي المعرفي من موقع رؤيتنا للأدوات الإنتاج الحضاري لعصرنا اليوم: (الدولة. الأمة. الوطن. اللسان. الرسالة).

3- التحدي المعرفي من موقع التعامل المنهجي مع الوحي (إرادة الله التدوينية):

﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَٰرَبِّ إِنَّ قَوْمِى ٱتَّخَذُواْ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ مَهْجُورًا ﴿٣٠﴾﴾ [الفرقان: 30].

- تحدي التشويش الحاصل في وعي المسلم حول الفرق النوعي بين معجزة النبي محمد ﷺ وباقي معجزات الأنبياء السابقين.
- التحدي المعرفي في استكشاف الخريطة الجينية للنص القرآني: (المفاتيح السرية أو الكودات).
- التحدي المعرفي فهم مثاني الوحي العمودية ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِّنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: 87].
- وفهم تراتيله الأفقية (خرائط النص القرآني). ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمُزَّمِّلُ ﴿١﴾ قُمِ ٱلَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٢﴾ نِّصْفَهُۥٓ أَوِ ٱنقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا ﴿٣﴾ أَوْ زِدْ عَلَيْهِ وَرَتِّلِ ٱلْقُرْءَانَ تَرْتِيلًا ﴿٤﴾ إِنَّا سَنُلْقِى عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا ﴿٥﴾ إِنَّ نَاشِئَةَ ٱلَّيْلِ هِىَ أَشَدُّ وَطْـًٔا وَأَقْوَمُ قِيلًا ﴿٦﴾﴾ [المزمل: 7-1].

4- تحدي المصالحة المنهجية بين الوحي اليقين والعلم اليقين (في أبوابه الثلاثة) والمنطق اليقين:

- كل ما يقره الوحي اليقين يقره العلم اليقين. وكل ما يقره العلم اليقين يقره الوحي اليقين، منهجيًا.

- وكل ما يقره الوحي اليقين يقره المنطق اليقين. وكل ما يقره المنطق اليقين يقره الوحي اليقين. منهجيًا.
- وكل ما يقره العلم اليقن يقره المنطق اليقين. وكل ما يقره المنطق اليقن يقره العلم اليقن. منهجيًا.
- وكل ما هو قرآني فهو واقعي. وكل ما هو واقعي فهو قرآني. منهجيًا. (أهمية إدراك خرائط الوحي اليقين).
  - خريطة غايات النص القرآني.
  - خريطة التشريع القانوني: (الصراط المستقيم).
  - خريطة القيم القرآنية المهيمنة.
  - خريطة الجهاز المفاهيمي القرآني التدبري والتفكري.
  - خريطة السؤال القرآني الاستكشافي. تدبرًا وتفكرًا.
  - خريطة فلسفة تاريخ الأمم والأنبياء والرسل وفلسفة الآفاق.
  - خريطة حقوق الإنسان القرآنية في أجيالها الثلاثة وما بعد الثلاثة.
  - خريطة التوزيع الرقمي للصور والآيات كمثنية(مطوية) من مثاني الفهم والإعجاز في القرآن اليوم.
- التحدي المعرفي في التمييز بين المطلق والنسبي في إرادة الله التدوينية.
- التحدي المعرفي في عبادة الله بإرادته التكوينية.

5- التحديات عند الأمة من موقع الصفوة المفكرة القائدة:

- لا نهضة شاملة بدون صفوة عالمة وعاملة. (صياغة الرسالة).
- تحدي الوعي التاريخي عند الصفوة (المطابق والمفوت والمشوش). معضلتنا مع ضعف الوعي بالخط التاريخي التقدمي. ووعي خريطة إشكالياتنا اليوم.
- تحدي (الغربو فوبيا) عند الصفة المثقفة المسلمة في مجال المعرفة (الخوف المرضي من الحداثة الغربية والحب المرضي للتراث الإسلامي).
- الإصلاح القبلي لعقل الباحث قبل البحث:
  - وعي ما قبل منهج البحث.
  - مجسات الاستشعار في العقل الفطري عند الآدمي.
  - مجسات: الملاحظة. التحليل. التركيب. النقد. الحكم. الإدراك. الربط. التشابك. التفاعل

...

- الوعاء الإيديولوجي للعقل الفطري: الوعي باستحالة وجود العقل الفطري عند الآدمي الراشد.
- كل المجسات الفكرية مغلفة بغزل ثقافي.
- أهمية تجديد الغزل الذهني بنقده ونقضه وإعادة غزله بجهاز مفاهيمي سليم. يعين على إنتاج المعرفة العلمية السليمة. وهذا جوهر الإصلاح في طرائق التفكير السليم عند الصفوة.
- الجهاز المفاهيمي السليم: توليفة مما سلم من مفاهيم التراث الإسلامي والغربي في كل العلوم؛ لكن تحت إشراف وتوجيه الجهاز المفاهيمي القرآني.

- اعتماد المنهج الاستكشافي في البحث كمنهج إمام.
- تفعيل كل المناهج في التفكر والتدبر؛ الوصفي، الاستقرائي، الاستدلالي، الاستنباطي، التوليفي، ... لكن بروح استكشافية.
- أهمية تمسك الباحث بالحق في الحرية الفكرية في التفكير والتعبير والإبداع. لا إبداع وابتكار في جو الارهاب الفكري والسياسي والتعصب المذهبي.
- إعمال المنهج الاستكشافي في كل أبواب العلم الإسلامي:
  - في أبواب العلم الشرعي وأساسًا في الوحي والتراث.
  - في أبواب العلم الإنساني في كل علومه.
  - في أبواب العلم المادي. في كل علومه.

6- تحديات الأمة من موقع نظرية التدافع المبصر:

- تحدي التمييز بين النظرية الرومانسية والنظرية الواقعية في التدافع (مفهوم المقدار).
- تحدي التمييز بين الواقعية المصلحة والواقعية المفسدة.
- تحدي حساب ميزان القوة الدولي والإقليمي والمحلي.
- ميزان القوة وحجم المناعة الحضارية عند الأمة.
- ميزان القوة بين كيان الصفة وكيان الأمة.
- أشكال التدافع الكبرى والشكل المطلوب في ضوء ما سبق.

الورقة الثانية
الرؤية في مشروع البحث العلمي

أ. د. عبد المجيد النجار

جاء الدين الإسلامي بأحكام لتوجيه الحياة الإنسانية كلّها في جميع مجالاتها العملية الفردية والجماعية، وهي الخاصّية التي انفرد بها من بين الأديان التي جاءت في عمومها تكتفي بتوجيه الحياة العقدية والروحية والأخلاقية، غير أنّ هذه الأحكام جاءت في مجملها كلّية عامّة وليس فيها من المفصّل إلا القليل، وذلك لحكمة أن تكون صالحة في التوجيه لكلّ منقلبات الحياة عبر الزمان والمكان، فالحياة في وجوه تلك المنقلبات أعقد وأكثر من أن يحيط بها الحصر بالبيان المفصّل، والقرآن الكريم – وهو المصدر الأوّل للأحكام – هو كتاب هداية لا كتاب تفصيل إلا قليلًا كما في قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢﴾ [البقرة: 2]، وأمّا السنّة النبوية فهي وإن كانت أكثر تفصيلًا فإنها وردت فيها نماذج من الهدي العملي لا تحيط بكلّ تصاريف الحياة.

إنّ هذه الفجوة بين الهدي الكلّي العامّ وبين ما ينبغي أن تجري عليه الحياة العملية للمسلمين في تصاريف أوضاعها في كلّ زمان ومكان تُركت لاجتهاد العقل الذي هو مُطالب بأن يصوغ الحلول العملية التفصيلية لتلك التصاريف مُستهديًا بما ورد في الدين من الأحكام التفصيلية القليلة ومن الأحكام الكلّية العامّة ومن المبادئ والقواعد والمقاصد، فتجري الحياة إذن في تفاصيلها على مخرجات هذا الاجتهاد الذي هو في حقيقته صياغة عملية تفصيلية تناسب متغيّرات أوضاع الحياة؛ مستهديةً بالتوجيه الديني في أحكامه ذات الطابع الكلّي العامّ.

وحينما كان المسلمون يؤمنون بأنّ حياتهم الفردية والجماعية يجب أن تكون مُستهديةً بالهدى الديني في أوامره ونواهيه، كانت سوق الاجتهاد قائمة على قدم وساق، فما من وضع من الأوضاع يطرأ على حياة المسلمين الفردية والجماعية في جميع وجوهها إلا تجد المجتهدين قد أوجدوا له حكمًا تفصيليًا مُستخلَصًا من ذلك الهدي الكلّي، ومن هنا نشأت تلك الثروة الفقهية الواسعة الثرية التي لا نظير لها في أيّ دين آخر والتي هي مفخرة المسلمين باعتراف فقهاء القانون الوضعي في هذا العصر.

غير أنّه أتى على المسلمين زمن توقّف فيه الاجتهاد وأصبحت فيه أوضاع الحياة الطارئة تُعالَج باجتهادات سابقة كانت تُعالِج أوضاعًا غير متطابقة مع هذه الأوضاع الطارئة؛ فلم تكن ناجعةً في العلاج ولم تكن محقّقةً لمقاصد الدين التي هي تحقيق مصلحة الناس، ثمّ جاء على المسلمين طورٌ آخر مرّوا فيه من تقليد الاجتهادات السابقة إلى هجرانها أصلًا، واستعاضوا عن ذلك في ضبط حياتهم بقوانين وضعية من مخرجات ثقافة أخرى هي ثقافة الغرب؛ التي تقوم على فلسفة غير

فلسفة الإسلام ومقاصد غير مقاصده، واكتسحت هذه القوانين حياة المسلمين سوى دائرة ضيّقة هي دائرة العبادات وبعض من دائرة الأحوال الشخصية.

ولكنّ المسلمين مع هذا الانحراف العملي في توجيه الحياة بغير موجّهات الهدي الديني ظلوا – في معظمهم – يتوقون إلى تعديل هذا الوضع المختلّ بأن يعودوا في سيرورة حياتهم إلى توجيهها بالهدي الديني بدل توجيهها بالقانون الوضعي، فتراهم ينادون أفرادًا وجماعاتٍ بشعارات من مثل شعار العودة إلى الدين أو تطبيق الشريعة أو ما شابه ذلك من الشعارات، غير أنّهم مع هذه الرغبة المخلصة يجدون الشقّة قد بعدت كثيرًا بين أوضاع حياتهم التي توجّهت في تعقيداتها العميقة بالقانون الوضعي زمنًا طويلًا وبين أحكام الدين الهادية التي انقطع سندها في الهدي العملي التفصيلي بالاجتهاد قرونًا متطاولة، فوقفوا إزاء هذا الوضع يشهدون بُعد هذه الشقّة بين الطرفين، يتوقون إلى عبورها ولكنّهم لا يستطيعون، وإن حاولوا فمحاولاتهم لا تُكلّل بالنجاح إلا قليلًا كما نشهده اليوم من نجاح نسبي في الصيرفة الإسلامية، ولكنّ أسئلة كبيرة تظلّ قائمة تتطلّب الجواب، فإذا كان المسلمون يتوقون إلى أن تكون حياتهم مستهديةً بالهدي الديني فكيف يمكن أن يتحقّق ذلك بمشاريع عملية قادرة على معالجة الأوضاع الراهنة وقد بلغت من التعقيد مبلغًا كبيرًا في مجال التربية والسياسة والمجتمع والعلاقات الدولية وغيرها من المجالات الكثيرة؟

لعلّ مهمّة المسلمين في الطور الأوّل من حياتهم كانت في الإجابة على هذه الأسئلة أسهل من المهمّة الملقاة على عاتقهم اليوم؛ إذ هم قد شقّوا حياتهم على أساس الهدي الديني ابتداءً، ثمّ تراكمت اجتهاداتهم في ذلك تباعًا يبنى اللاحق منها على السابق لا يشوّش على مسيرتهم الاجتهادية انقطاع من تأثير أجنبي غالب بل كان اجتهادهم المهتدي بالهدي الديني هو المهيمن على كلّ الميراث الإنساني، يستوعب منه ما يناسب ذلك الهدي ويعرض عمّا سواه، ولم يكن يخامرهم شكّ في أنّ صيدلة الأحكام الدينية صالحة لأن يُشتقّ منها كلّ علاج لمستجدّات الأوضاع؛ فكان عبورهم من ضفّة الهدي العامّ إلى ضفّة المعالجة التفصيلية ميسورًا، وكانت عدّة العبور تلك الثروة الفقهية الرائعة. أمّا المسلمون اليوم فإن التقليد أوّلًا والقانون الوضعي ثانيًا قد قطع عليهم في حياتهم ما كان موصولًا عند المسلمين السابقين، بل إنّ بعضهم داخلته الشكوك في أنّ أحكام الدين بقيت صالحة لأن تعالج الحياة في أوضاعها الجديدة، ولكن مع ذلك لا بدّ من العبور بين الضفّتين: ضفّة الهدي الديني العامّ، وضفّة الحلول العملية الناجعة، ولكن كيف يكون ذلك العبور، ومن الذي يجب أن يقوم بهذه المهمّة؟

إنّ الجهة المخوّلة أكثر من أيّ جهة أخرى للقيام بهذه المهمّة هي الجهة المختصّة بالعلوم الشرعية، ولا جهة أعلى في درجة هذا الاختصاص من الجامعات والكلّيات الإسلامية، إذ من مهامّها الأساسية مهمّة القيام بالبحث العلمي بالإضافة إلى مهمّة التعليم، والبحث العلمي هو السفينة

التي يعبر بها الفكر الإسلامي من ضفّة الأحكام والمبادئ والمقاصد إلى ضفّة المشاريع التفصيلية التي تعالج الأوضاع الواقعية للمسلمين في تعيّناتها المكانية والزمانية، فتوجد إذن تلك الحلقة الرابطة بين الطرفين كما كان الفقه الإسلامي في عهود الاجتهاد هو الرابط بين تلك الأحكام والمبادئ وبين الواقع المتغيّر للمسلمين في ملابساته وتعقيداته.

في هذا الإطار يتنزّل مشروع البحث لكلّية الشريعة بجامعة قطر. إنّ هذا المشروع لكي يكون رائدًا ونافعًا ويحمل الإضافة ينبغي فيما نقدّر أن تنبني الرؤية الكلّية فيه على أساس اجتهاد بحثي تكون مخرجاته حلولًا تُنبني على أحكام الدين ومقاصده وتعالج أوضاع المسلمين؛ لينطلقوا في نهضة عمرانية إنسانية وطبيعية يمضون بها في إنجاز حضاري هو المطلوب منهم في الدين وفق قوله تعالى: ﴿هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا﴾ [هود: 61]. فإذا كان – على سبيل المثال – مطلوبًا من المسلمين في أحكام الدين أن يربّوا الناشئة على الاستقامة الدينية والفاعلية الحضارية فما هو المنهاج العملي الذي يؤدّي إلى تحقيق هذا الهدف في ضوء الوضع الذاتي والموضوعي الذي هم عليه الآن؟ وإذا كان مطلوبًا منهم دينًا أن يقيموا حكمًا عادلًا محفّزًا للبناء فما هو التفصيل العملي لهذا الحكم الذي يعالج ما عليه المسلمون من وضع في هذا الشأن في خضمّ التشابك العالمي بين الأمم والشعوب في علاقاتهم الداخلية وفي علاقاتهم الخارجية؟ وإذا كان مطلوبًا من المسلمين بحكم الدين أن يقيموا المجتمع المتكافل فما هي المسالك العملية التي تحقّق ذلك في ضوء الواقع الاجتماعي الراهن للمسلمين؟ وهلمّ جرا في سائر وجوه الحياة، لقد اهتدى أبو يوسف إلى نظام في الخراج بناه على أحكام الدين، ولكنّه عالج به وضعًا اقتصاديًا وإداريًا كان سائدًا على عهده، واهتدى محمد بن الحسن الشيباني إلى نظام في العلاقات الدولية عالج به وضع العلاقات بين المسلمين وغيرهم على عهده، وهكذا ينبغي أن تكون رؤية البحث العلمي المنشودة في هذا المشروع.

وإذ كان عهد المسلمين بفصل أحكام الدين عن أن تكون حاكمة على حياتهم الواقعية في كلّ شعاب الحياة قد تطاول في الزمن على عهد التقليد ثمّ على عهد غلبة القانون الوضعي فإنّ ذلك قد عاد بأثر سلبي على بعض المفاهيم الدينية من الأحكام والقيم بالخلل في الفهم؛ التباسًا ببعض الأوهام أو تأثّرًا ببعض الدّخَل الوافد من الثقافات القديمة أو الحديثة؛ ولذلك فإنّ أوّل ما ينبغي أن يكون مادّة للبحث العلمي في المشروع المبتغَى هو تصحيح هذه المفاهيم والعودة بها في تصحيحها إلى أصولها من آي القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية؛ حتى يكون تنزيلها في واقع الحياة مبنيًا على حقائقها لا على ما خالطها من أوهام.

ولمّا كان المُبتغَى في هذا المشروع البحثي هو تنزيل الأحكام الكلّية على الواقع الذي تجري به الحياة؛ فإنّ هذا التنزيل يقتضي التفقّه في هذا الواقع الذي يُراد تنزيل الأحكام عليه؛ ولذلك فإنّ من المحاور الأساسية في هذا المشروع الكشف عن هذا الواقع الذي يعيشه المسلمون في جميع

وجوه حياتهم وقد أصبح واقعا معقّدًا أشدّ تعقيد عموديًا بما شهده الإنسان من تطوّر في نفسه وعقله ومجتمعه ونمط حياته، وأفقيًا بما تشابكت فيه العلاقات بين الناس على وجه الأرض أشدّ تشابك، وتأثّر بعضها ببعض أشدّ تأثّر، وبما تقاصرت فيه مسافات المكان والزمان حتى أوشك أن يفقد التباعد فيها معناه، فلكي يُعالَج هذا الواقع في تعقيده بالهدي الديني ينبغي كشف حقائقه، وقد أصبحت وسائل الكشف من العلوم موفورة ليصادف ذلك العلاج محلّه كما لا يصادف الدواء الذي يصفه الطبيب للمريض محلّ الداء إلا بعد الكشف عنه، ولا يتمّ ذلك إلا البحث العلمي.

وإذا استُحضرت أحكام الدين مستوية على حقائقها، ووُصف الواقع الذي يُراد معالجته بها الوصف الصحيح فإنّ تنزيل تلك الحقائق على ذلك الواقع لا يكون بحال التنزيل الآلي؛ وإلا فإنّه قد لا يؤتي ثمرته في العلاج بل قد يبوء بعكس المطلوب، وإنما يحتاج الأمر إلى فقه في التنزيل يقوم على تحرّي مقاصد الأحكام أن تحصل ثمرتها المطلوبة وهي تحقيق مصالح الإنسان، فما جاء الدين كلّه إلا لتحقيق تلك المصالح، وفقه التنزيل مجال واسع للبحث العلمي لم يضرب فيه تراثنا الأصولي بسهم يتناسب مع أهمّيته؛ ولذلك فإنه سيكون محورًا أساسيًا من محاور البحث في هذا المشروع المبتغى.

إذا تأسّس هذا المشروع البحثي على هذه الرؤية القائمة على الدعائم الثلاث: تصحيح المفاهيم، والكشف عن الواقع، والتفقّه في التنزيل فإنّ ذلك يكون أساسًا متينًا لإنجاز البحوث التي تعالج أوضاع المسلمين في تفاصيلها سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها لتُوفّق هذه الأوضاع إلى الهدي الديني أحكامًا وقيمًا ومقاصدَ؛ إصلاحًا لما اختلّ منها، ودفعًا بها إلى الريادة لينطلق المسلمون في إنجاز العمران الذي من أجله خُلق الإنسان، وليكونوا شهداء على الناس كما جاء التكليف الديني بأن يكونوا في قوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة: 143].

والله ولي التوفيق

الورقة الثالثة
المنهجية الإسلامية
مقدمات التفكير ومقومات المنهج وتطبيقات التفعيل

أ. د. سيف الدين عبد الفتاح

مقدمة لا بد منها: بحوث "علوم الأمة والعمران" وعلوم المنهجية: نحو صياغة الوجهة والشخصية البحثية

من الأهمية بمكان ونحن بصدد الحديث عن توجيه البحوث لخدمة الأمة أن نسترجع المعاني التي تُطلق على تلك العلوم والبحث فيها "علوم الأمة"؛ لارتباطها بقضاياها وتحدياتها، و"علوم العمران" ارتباطًا بالكونية الإنسانية واستخلافها بقاءً وارتقاءً ونماءً.

إذ تعتبر الأمة هي المجال الحيوي لإرساء قواعد المثالية وبلوغ القيم التي تشكل أهم مقاصدها، كما أنها تعبير عن قمة التجانس الإدراكي والعقيدي والتأكيد على الجانب المعنوي والفكري.

إن كل ذلك يعني ضمن ما يعني أن نجعل من الأمة فاعلًا حاضرًا وحضاريًا الأصل فيه الحضور والشهود لا الغياب والمغيب.

الأمة وفق هذا التصور هي الفاعل الحضاري، فإذا أردنا أن نجعل من الفعل الحضاري "وحدة تحليل"؛ فإن الأمة هي أهم شرط للفاعلية التحليلية لمثل هذه الوحدة.

هذا التصور لا بد أن يولد "حالة بحثية" تتيح عن نموذج يولد رؤية كلية للعالم الذي حولنا، وإمكانات التفاعل معه والفاعلية فيه.

رؤية تحرك أصول إسهام النظام المعرفي الإسلامي في إطار ما يولده من نظرية "للوجود"، ونظرية للقيم، ونظرية للمعرفة على تفاعل فيما بينهما، تحاول أن تسير مع عناصر تفعيلها وتشغيلها في إدراك الحالة العالمية وحال الأمة والظواهر المرتبطة بهما.

إدراك الذات وقدراتها وإمكانات تعظيمها، وعي يتحول إلى سعي، يبدأ من وعي الذات إلى وعي الآخر إلى وعي الموقف الحضاري بكليته وإمكانات الفاعلية والحضور فيه. وهو ما يحدد جدول أعمال بحثية تتوافق وأصول فكرة الأمة الجامعة في بناء "الحضارة الفاعلة" بما يحقق أصول الشهود الحضاري بما يعني دراسة التحديات والكشف عن جذورها ودراسة الواقع في ضوء عناصر الذاكرة التاريخية والحضارية للأمة، ودراسة الواقع في إطار تدبر حال الأمة وإمكانياتها المستقبلية في الفاعلية في عالم شديد التشابك سريع التطور والتغيير.

الأمة وبما تمثله من قيمة وتضطلع به من وظيفة تشكل الفاعل الحضاري الأساسي، إنها مفهوم وفق عناصر الجامعية التي تشكل جوهره يجعل من عناصر تشكيل الأمة ومقتضياته، وعناصر فاعلية الأمة في الاستمرارية والقدرة والتأثير والقيام بالأدوار المنوطة بها.

كل هذا بدوره يفرض عناصر بحثية تشير إلى البحث في مستويات الفاعلية للأمة وآليات تحقيق هذه الفاعلية، والإمكانات والمعوقات، وتجليات الفاعلية من المجالات النظامية والمؤسسية والعلائقية. ويشكل "حديث القصعة والكثرة الغثائية"، إشارة إلى عناصر تفسيرية يحملها الحديث من الأهمية بمكان في البحث في مناط الفاعلية للأمة، بل ربما تحدد أصول مناطق البحث، وموضوعاته التي تسهم في فهم واقع الأمة وتحدياتها وإمكانات فاعليتها في ظل وضع التعدد في الوحدات والكيانات. والأمة بما تعنيه من أصل "الأم" و"القصد" في مبناها اللغوي تحرك إشكالاتٍ بحثية من نوع معين تتوجه إليها بالدراسة والبحث، إذ يتفرع عن معاني "الأم" أي القصد وتحديد وجهة البحث، ومنهج النظر فيه، وفهم أصول التعامل مع قضايا الأمة ومؤسساتها، ومنهج التفاعل مع الموضوعات المرتبطة بكيان الأمة وإشكالاتها.

إنها تعبر عن معنى لو استطعنا تأصيله وتحريكه أن يحدد "الوجهة البحثية" وبما تشكله من تمثيل "القبلة البحثية" في هذا المقام.

وهذه مهمة إذ ترتبط بالأمة لا تنفصل عن مهمة ارتقاء العالم والإنسانية بما تقومه من مراجعات نقدية منهجية تتسم بالعدل والاستقامة لكافة القابليات والإمكانات التي مكنت "النظام الغربي" من أن يبلور بواسطتها، صورة عن ذاته ويخلق بشكل مواز صورة مشوهة للآخر لتأكيد ذاته. ثم تبيان محاولته ليستقيم ذلك، رسم "مصير متعال" له ليجعل من نفسه "محورًا"، بل "مرجعًا" تاريخيًا عالميًا وحيدًا في معالجة مجتمعات "ما وراء البحار" وذلك من خلال منظومات فكرية متوخيًا من ورائها إجماعًا نسبيًا على رسالته التبشيرية "التحضيرية"؛ لكي يتسنى له تصديرها من خلال إغواء وتنشئة نخب في المجتمعات الأخرى؛ لتكون معابر لبسط سيطرته وترسيخها في جسم هذه المجتمعات.

والحقيقة أن ما يقصده النظام الغربي – في استراتيجيته هذه – هو تحويل تواريخ الشعوب في الأطراف إلى أصفار على هامش الحضارة. فبدلًا من النظر إلى ثقافات ما وراء البحار من زاوية تعبيرها عن ذاتها صار الاهتمام بها مرهونًا – لسبب أو لآخر – بقدر اندماجها في دائرة السوق العالمية من الموقع الأدنى المتمم لحاجات إنتاجية للمركز الأوروبي والحضارة الغربية الغالبة.

بناءً على ما تقدم فإن أية مقاربة لمكونات الصرح الإيديولوجي للنظام الغربي تستدعي التعرف على المفاهيم والأدوات الإجرائية التي اتبعها بدءًا من عصر النهضة الأوروبية.

بيد أن هذه النشاطات، لم تقم في المجتمع الأوروبي، عن سيطرة الإنسان على الطبيعة وإبداع مناهج جديدة للإنتاج وبناء الآلات والحصول على مستوى صحي لائق وحسب، إنما أقيمت أيضًا على مبادئ سيطرة البشر عن بعضهم على بعض، وذلك عبر شبكة مؤسسية من المعاني الجيوسياسية والاقتصادية والأيدلوجية.

إنه ليس أمامها إلا الامتثال لهجمة التحليل "العلمي" وأدواته المفاهيمية المسبقة الصنع كي يضمنها إسقاطاته؛ حينئذ تصبح قابلة للفهم إنسانيًا وتاريخيًا.

ضمن هذا السياق تبدو لنا أهمية مقولة توجيه البحوث بصدد "علوم الأمة" و"علوم العمران" للاستجابة لتحديات مركبة ترتبط بعالم:

- الذاكرة الحضارية (ودراسات التراث والفكر السياسي الإسلامي).
- المعضلة المنهجية (ودراسات المنهجية الإسلامية).
- والنظام المفاهيمي (وعمليات بناء المفاهيم والجهاز المفاهيمي).

وهو أمر يحدد أصول استخدام "البوصلة البحثية" في هذا المقام.

بين هذا وذاك تتم الترجمة المؤسسية لذلك النهج لعناصر وضع البرنامج البحثية وبرامج العمل فتكمن في الجامعات الحضارية وعلى وجه الخصوص كليات الشريعة وكذا مراكز البحوث التي تشكل رافعة حضارية وبحثية تتمثل في "مستودعات الأفكار" والقدرة على تأسيس خطة استراتيجية حضارية بحثية مستقبلية؛ أما الترجمة التي تتعلق ببرنامج العمل البحثي كأنما يتوجه إلى أولويات مهمة بصدد القضايا والمداخل والأدوات المنهجية وإحياء الذاكرة الحضارية وليس القطيعة معها، ضمن عمل منهجي ومعرفي منظم.

أولًا: المنهجية الإسلامية (المقدمات) فصل المقال فيما بين مناهج التفكير ومناهج البحث ومناهج التغيير والتأثير من اتصال:

كنت أتساءل بيني وبين نفسي من خلال تلك المسيرة العلمية والتدريسية والإشراف على البحوث والرسائل الجامعية فضلًا عن ممارستي العمل البحثي والتأليف، لماذا لا يتخذ غالب طلاب العلم والبحث مسألة المنهج ومناهج البحث بالاهتمام اللائق والفائق الذي تستحقه؛ ذلك أن العلم يقام على ساقين لا يمكنه التقدم إلا بهما، العلم يرتبط بساق يتمثل في الموضوع والمجال الذي يعمل فيه والاختصاص والتمكن المرتبط به، أما الساق الأخرى فإنها تتعلق بالمنهج الذي يشكل معرفة بالمجال وخرائطه وطرقه وطرائقه، وسبله الفاضلة وأساليبه الموصلة وأدواتها الناهضة بالأداء الفاعلة في التطبيق في كل مجالات البحث والفحص والدراسة والدرس، فلماذا قد يهتم الباحث بالموضوع ولا يهتم بالطرق المؤدية لفهمه والبحث فيه والدرس في إشكالاته.

على الرغم من أن التوقف أو الوقوف عند أو على ساق واحدة غالبًا ما يؤثر على حركة الباحث وتحصيله وعمله البحثي وعلى فهمه وتدبيره في شأن بحوثه وعمله فيها بما تستحق من اهتمام وعدة، واستخدام أدوات، وحسن أداء ومُكنة.

هذه الحالة مؤثرة في تعويقه، بل واهدار طاقته؛ ذلك أن من حسن الأداء في ميدان ما أو مجال معرفي بعينه معرفة طرقه وطرائقه وإشاراته وتنبيهاته وأساليب السير فيه وأدواته بلوغًا للمقصود وتحصيلًا للمنشود.

كان من بين الدواعي لتفسير ذلك الاختزال في العمل والإهمال لمسألة المنهج والتطبيقات المتعلقة به والإغفال لبعض معطيات المناهج وموجباتها والانفصال بين الموضوع وصاحبه (أي الباحث) والطريق الذي يسلكه والأدوات والعدة التي يتزود بها ليسير فيه من أقصر طريق وأوصل جهة وأوضح تطبيق وأداء، يكون من حيث معرفته بالطريق يرد الإبل من مواردها وتفتح مغاليق الأبواب البحثية له بمفاتيحها.

واهتديت إلى أننا قد نقوم بالتدريس والدرس بالدخول إلى الميدان والبيت البحثي مباشرة ونحاول في مساقات مناهج البحث أن نُطلع الطالب الباحث على مكونات البحث وتأسيساته وأثاثه، ولكننا نسينا بعد أن أغلقنا أبواب البيت وبعد التعرف على مكوناته والتعريف بها أن نعطيه مفاتيح الاغلاق والفتح مرة بعد مرة مع تكرار دخوله واستمرار فعل بحثه ودرسه؛ فالباحث الذي اتخذ من البحث مهنته يتقلب بين البحوث ومن بحث لآخر، نعم نسينا أن نعطيه (نسخًا من المفاتيح الفاتحة أبوابه المختلفة) للوصول إلى مكوناته المتنوعة والعيش فيه والمقام في جنباته واستخدام ما فيه من أدوات ووسائل للنفع والعيش والبحث والفحص والدرس.

فما كان من الباحث إلا أن ذكر بعض مكونات البيت من زيارته الأولى ما تذكر فيها وذكر منها من دون تذاكر أو تفاكر ومن دون بحثٍ أو تطبيق، فهو يحكي عن المنهج بالصورة أو بالهيئة على ما بقي في ذاكرته أو طاف على خياله؛ لا بالمادة والتطبيق الرشيد والسديد لإعمال مناهج البحث بمقتضياتها ومستلزماتها فظل الأمر على عهد ذاكرته الأولى لا مذاكرته المتكررة وبحثه المتراكم من تطبيقاته المتعددة والمبصرة.

غاية الأمر أننا لم نزوده بجملة المفاتيح لفتح أبواب المنزل أو البيت من خارجه ومداخله، ومن داخله وحجراته المختلفة ومرافقه الخادمة المتنوعة، كلٌ بمفتاحه وكلٌ بمدخله، فيقيم فيه ما أقام لاستثماره ويجيد اعتباره لكل ما يلزم من أدوات وأداء وإعداد وعدة، وإمكانات وقدرات ومُكنة، أول تلك المفاتيح مفتاح القراءة ومناهجها ومفتاح التلقي وأدواته ومفتاح الكتابة وأساليبها ومفتاح البناء العقلي وبنياته، ومفاتيح مناهج التفكير وقدراته ومهاراته، وعلى أهمية المفاتيح السابق ذكرها إلا أن المفتاح

الأساس في هذا المقام (Master Key)، إنما يتمثل في التعرف على مناهج التفكير قدرات ومهارات أدوات، خرائط وتنويعات وتصنيفات، فتعين الباحث في ممارسته البحثية وتطبيقاته العلمية مع تعدد مجالاتها وتكرار تجاربها وخبراتها، إن فعل التعقل والتفكر والتدبر إنما يشكل طاقة حقيقية للباحثين يجب أن لا يغفلوا عنها أو عن القدرات التي تتعلق بها؛ بحيث يكون استخدامها المرة تلو المرة وربط ذلك بالتطبيقات والممارسات البحثية معينًا في تكوين الملكة العلمية والبحثية وصقلها بعد كل ممارسة من خلال الوعد بضروراتها والسعي بموجباتها والقدرة على توصيفها، تأصيلًا ما أراد وتفعيلًا ما استطاع وتشغيلًا مبدعًا في أي مجال من المجالات.

ومن ثم في البداية يجب أن نتوقف عند التعريف وخرائط التصنيف وقدرات التوظيف لأن هذه الأمور والوصل والصلة فيما بين الأطر الكلية لمناهج التفكير التي تشكل المقدمات الأساسية ومناهج البحث التي تمثل الطرائق والأساليب في البحث والدرس كل ذلك من الأمور المهمة في تلك العمليات، وأن الوصل بين هذين الأمرين؛ مناهج التفكير ومناهج البحث من جهة أخرى يتطلب وصلًا بصيرًا لكل أدوات التفعيل بمناهج التغيير ومناهج الفاعلية والتأثير، رباعية في غاية الأهمية بينها عروة وثقى لا انفصام لها، مناهج التفكير ومناهج البحث ومناهج التغيير ومناهج الفاعلية والتأثير.

ضمن شبكة من التفاعل الإيجابي فيعطي لتطبيقات مناهج التفكير في البحث الثمرة المرتبطة بهما وتحقيق المقاصد المعقودة عليهما في إطار من التفعيل المتكامل لكل ذلك مع مناهج التغيير المثمرة ومناهج الفاعلية والتأثير المحكمة، إنها دورة التفاعل والتبادل والتكامل حينما تتم بأصولها وشروطها فتكون تلك الشجرة المنهاجية الطيبة التي تنتج أكلها كل حين بإذن ربها في عقد أمر يتعلق بالصلة والاتصال والتواصل والواصل والموصول فيتحرك كل ذلك ببصر وبصيرة إلى محطة المقصد والوصول.

وهو ما يجعل طبيعة النظر إلى تلك الرباعية ضمن منهج مأمون يتعلق ببلوغ المقصد والوصول ألا وهو النظر إلى حقيقة العلاقة؛ أي يكون ذلك باعتبارها رسالة اتصالية كاملة ومتكاملة فتمثل أصالة في أدوارها ومقصدها، وكما يقول الإمام "الطوفي": إن مغزى الأصل في أصله هو الوصل، فإن همزته قلبت (واوًا)، وهو أمر لعَمره يعقد الوصل المعقود لبلوغ الوصول المأمون أصول الغاية والمقصد المنشود.

وكذا من المهم -تأكيدًا على قاعدة أن الأصل هو الوصل- أن نتحرك صوب محاولة تأسيس جملة من القواعد المهمة التي ترتبط بمسألة الصلة والوصول (فصل المقال لما بين مناهج التفكير ومناهج البحث ومناهج التغيير ومناهج الفاعلية والتأثير من الاتصال). إن عملية التفسير بين الرباعية المنهاجية التفكير والبحث والتغيير والتأثير إنما تستند إلى دواعٍ عدة تقيم أواصل هذه العلاقة ووشائجها المتينة والرصينة، فتجعل الصلة طريقًا للتواصل والاتصال معبرًا للوصول إلى الهدف وبلوغ المقصود.

ولو أردنا أن نعدد تلك الجسور الواصلة بعرى وثيقة وروابط أكيدة وعمليات مهمة تشكل تلك الرؤية البنيوية فتشتد بها الأركان وتشد إليها الأعمدة من الاجتهاد والتجديد؛ والعلم النافع والعمل الصالح؛ ومن الواقع وموجباته؛ والوعي والسعي على ترابط بينهما والتحديات وارتباطها بالاستجابات؛ والسياقات المتعلقة بالفقه المتكامل: فقه الحكم وفقه الواقع وفقه التنزيل، كما أن من الأركان المهمة في هذا المقام السنة الماضية المتعلقة بضرورة الخروج من الأزمات ومواجهة التحديات ومتطلبات ذلك من إرادة موصولة بالعدة مقصودة وإدارة الإرادة والعدة معا ﴿وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً﴾ [التوبة: 46]؛ كما يرتبط ذلك أيضا بأركان متعلقة بتوصيف تلك العلوم في الرؤية الإسلامية بكونها علوم عمران قاصدة إليه، وعلوم أمة تتحرك نحوها البوصلة وتحدد الجهة والوجهة.

وأيضًا تتحرك مسألة التأثير تلك ضمن عمليات وصلة من التدبير الواجب والتسيير اللازم كل هذه الروابط والمسالك المهمة في الجمع التفاعلي بين التفكير والبحث والتغيير والتأثير يكون فاعلًا مؤصلًا استنادًا إلى رؤى مقاصدية عامة وكلية ورؤية سننية تحكم الأفعال وتحدد مسار الحركة بمدد من وعي شديد وسعي رشيد بفهم عميق وحركة فاعلة عادلة ويترافق مع هاتين الرؤيتين نموذج معرفي سفني؛ إذ تجعل من مناهج التفكير السفني ومناهج البحث المرتبطة بها وكذلك المناهج التفكير والبحث المتعلقة بتسيير السفينة وإدارتها؛ تجنبًا لعاقبة الهلاك وسلوك مسالك الإنقاذ بلوغًا لعاقبة الفلاح والنجاح.

إن تحريك وتنظيم وتأسيس تلك الروابط إنما يتجسد في فعل مؤسسي راشد وفاعل من مستودعات التفكير، ومؤسسات لتأسيس عقل استراتيجي للأمة، وجامعات، ومراكز بحث حضارية، كل ذلك يرتبط بطرفي متفاعليه؛ باحث مهموم بقضايا أمته، وعالم مسؤول ملتزم بوظيفته الكفاحية، في إطار رؤية جامعة تؤكد على رؤية تستلهم أدب العالِم والمتعلم، ضمن رؤية تنشد إلى منظور حضاري واعٍ بأصول فقه حضاري – بقواعده وموجباته – في سياق ممارسة واسعة وممتدة لشورى باهضه في قلبها الشورى البحثية، مستندًا في كل التركة برؤية واضحة رافعة دافعة ناهضة مُؤسَّسة على نموذج معرفي توحيدي مُستلهِمة رؤية منفتحة متسعة الأفق للكون والعالم، داعية وواعية بأن هذه الرؤى لا يمكن القيام بواجباتها في التأصيل والتفعيل والتشغيل إلا من خلال ممارسة تربوية ونشاطات تعليمية واسعة وخطة تدريبية ومهارتية ممتدة؛ تمكّن لتكوين شبكة ملكات ومكنات متعلقة بمناهج التفكير ومناهج البحث ومناهج التغيير ومناهج الفاعلية والتأثير في أرض الله الواسعة وميدان الحياة العامرة.

- **مناهج التفكير وتراث الإنسانية:**

من المسائل المهمة المتعلقة بمناهج التفكير التي أشرنا إليها أن هذه المناهج تعبر عن عمليات ذهنية بدهية وفطرية، يقوم هؤلاء من بعد بتطويرها في أشكال وأساليب ومناهج للتفكير تتعلق

بمستويات دنيا للتفكير ومستويات عليا. وحينما نرى مناهج التفكير في أبعادها الإنسانية سنجد أن التفكير يتخذ عدة تصنيفات على قاعدة من معايير متنوعة ومتعددة؛ ذلك أن عمليات التفكير بطبيعتها تتعلق بكل شيء في حياة الانسان، فالإشكال البحثي ليس بعيدًا عن أي مشكلة يمكن أن تواجه الانسان وليست بعيدةً عن عمليات التفكير الفطرية التي يقوم بها لمواجهة مشكلة ما، فالمشكلة لا بد أن تتعين وتُوصَف في إطار تحديد المشكلة، ثم يقوم الإنسان باستعراض عناصر المشكلة والمعلومات التي تحيط بها، ثم يفترض فروضًا عدة يستبعد بعضها ويستبقي بعضها، ثم يجتهد في وضع البدائل والحلول لتلك المشكلة، هذا شأن الإنسان وهو شأن الباحث لممارسة ما يسمى البحث العلمي، إلا أن الخطوات التي مورست من غير قصد وكيفما اتُفق تتحول إلى خطوات منظمة مرتبة متتالية وتتوسل أدوات وتجمع من مصادر ومن المراجع وتناقش افتراضات واحتمالات وتقدم بدائلَ وحلولًا.

ومن ثَمّ ليس من هدف بحث كهذا أن نعدد مناهج التفكير أو نشرح متضمناتها؛ لأن ذلك ليس عمل ذلك البحث ولكن من هدف ذلك البحث أن ينبه ويشير إلى أهمية مناهج التفكير على تنوعها وتصنيفاتها ضمن حزمة معايير متنوعة إلى تصنيفات لمناهج التفكير في فئات متعددة، ومن ثم سنأتي فقط على ذكرها إشارةً وقد نُعرِّف بعضها ولكن ذلك لا يُجزئ بأي حال عن ضرورة التعامل مع كل منها على حدة ضمن نماذج لمناهج التفكير الاعتيادية والعليا بما بنية أساسية لمناهج البحث والتغيير، والهدف من ذلك أن ندل أن مناهج التفكير والتعرف عليها والتطور والتطوير الذي طرأ على بنيتها هي أمور أساسية كمقدمات ضرورية للدخول إلى مناهج البحث واستنادها إليها كمقدمات لا يجوز بحال إغفالها أو الدخول إلى مناهج البحث مباشرة بدونها. تصنيف مناهج التفكير استنادًا إلى معايير متنوعة:

- **المهارات والعمليات والأدوات في مناهج التفكير:**

  - **مناهج التفكير في الرؤية الإسلامية**

يشيع لدى البعض أن مناهج التفكير هو تأليف غربي خالص؛ خاصة حينما يتحدثون عن صنوف التفكير المختلفة وعن علوم المنطق التي نشأت في الحضارة اليونانية، ولكننا نعتقد أن هذا يشكل تحيزًا كبيرًا حينما يُنظر إلى الفكر الإسلامي باعتباره فكر غير أصيل، أي أنه يستمد بعض عناصره المنطقية والعقلانية من أصول الحضارة الغربية، خاصةً حينما تجد في ذلك الاهتمام بالفلسفة اليونانية لدى سقراط وأفلاطون وأرسطو، وفي حقيقة الأمر فإنه من الواجب علينا أن لا نغمض حق هذا التفكير الغربي في الكتابة في هذا الشأن الذي يتعلق بمناهج التفكير وعلم المنطق، إلا أن ذلك لا يمكن أن يكون أو يمثل مصادرةً لإسهاماتٍ حضاريةٍ أخرى وعلى رأسها الحضارة الإسلامية، فعلى سبيل المثال نستطيع أن نقول أن القياس المنطقي لدى منطق أرسطو عبر عن

قياس شكلاني ولكنه في الحقيقة فإن التأليف الإسلامي كان عميقًا مثَّل إسهاما مركبًا وجديدًا في مفهوم القياس وتفعيله في إطار بابين، الباب المتعلق بالأسباب ومقدماتها وارتباطه بالأصول القيمية الأصولية، ذلك أن الإيمان بالأسباب لم يمنع المسلمين بأي حال من الأحوال من التأكيد على مساحات الإيمان والقيم فأخرجت القياس من أبعاده المنطقية الجافة إلى آفاقه المنهاجية والقيمية والإيمانية على حدٍ سواء.

إن الإمام ابن تيمية في نقده للمنطق كان يشير إلى هذا المعنى الإيماني وكان يشير إلى هؤلاء الذين يُولَعون بتفسير السببية الصلبة – على حد تعبيرنا – الأستاذ المرحوم الدكتور عبد الوهاب المسيري. ولكن السببية والبحث في العلل والوقوف عليها كان من المباحث المهمة في القياس الإسلامي، ومن هنا فإننا نؤكد على أن الايمان بالأسباب لم يكن مانعًا بأي حال من الأحوال من الإيمان بالغيب وبالتوحيد الإلهي وبالقدرة الإلهية ومشيئتها وبالقضاء والقدر وبأمور غاية في الأهمية تتعلق بالقيم حينما تجعل المنطق عملية منهاجية وعقلية وإيمانية، فالأخذ بالأسباب واجب والولع بها مرفوض وإثبات الاختيار الإنساني لا ينافي المقدرة الإلاهية والقدرة الإلاهية وقدر الله لا يمكن بأي حال من الأحوال أن يصادِر الأخذ بالأسباب وكذلك التعويل على الفعل الإنساني وعيًا وسعيًا واختيارًا، ومن هنا سنرى أن هناك إسهامات إسلامية في مناهج التفكير خاصة في مستوياته العليا نأتي على ذكر بعض هذه المناهج ثم نتناولها ببعض من الإشارة الإجمالية التي تستحق منا بعد ذلك دراسة متأنية للربط بين تلك المناهج والرباعية التي أشرنا لها سابقًا أي العلاقة بين مناهج التفكير ومناهج البحث ومناهج التغيير ومناهج الفاعليةوالتأثير.

وكان من ضمن تلك المناهج المهمة التي يجب أن نشير بها في هذا المقام تتعلق بالتفكير المقاصدي والتفكير المصلحي والتفكير السنني والتفكير بالضرورة والضرر والتفكير المناطي والتفكير المآلي والتفكير التنزيلي والتفكير السنني والتفكير السفوني، فضلًا عن كل العناصر التي تتعلق بضبط العلاقات بين رؤى معينة لمناهج تفكير من دون أن تفقد أفقها الإيماني والقيمي، وفي هذا الاطار فإن البحث في توليد أنماط الأفكار في الرؤية الإسلامية إنما يعتبر مدخلًا غاية في الأهمية، حينما نربط بين المدخل المقاصدي وتوليد أنماط تفكير والمدخل السنن والسفني وتوليد أنماط أخرى من مناهج التفكير وكذلك التفكير والمفاهيم البصرية من خلال الامثال القرآنية والنبوية، ومن هنا فإن تلك الأنماط من التفكير ترتبط لزومًا بمسالك من التربية وتحول من خلال مفاهيم معينة أن تربط بين المساحتين في رؤية منهاجية إيمانية تربوية قيمية. ولعله في هذا المقام نشير إلى إشارات مهمة وإلى إيحاءات وإيماءات غاية في الأهمية حينما نربط بين أنماط التفكير التوحيدي والتربوية التوحيدية، والتربية بالآيات والتربية بالعبرة والتربية بالحوار وإدارة الاختلاف والتنوع والتربية في سياق الانتماء المتنوع ودوائر الانتماء المتحاضنة، والتربية بالأمثال والتربية بالقصص والتربية بالمقاصد والتربية السفونية والتربية بالسنن والأخذ بالأسباب والتربية

بالتفاعل والتعامل مع الأزمات ومواجهة التحديات ومعرفة مصادر المنحة في المحنة والفرصة في الخطر والمواجهة الإيجابية للضرر وهو أمر يتعلق بسنن الخروج والتربية عليها ﴿وَلَوۡ أَرَادُواْ ٱلۡخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةٗ﴾ [التوبة: 46]؛ وكذلك فإن هناك التربية بالنداءات الحركية؛ خاصة أن الخطاب القرآني حافل بكثير من تلك النداءات والتربية بالنماذج والتربية بالمحاكاة والقدوة والتربية بالمواقف والأحداث والعبرة ﴿وَذَكِّرۡهُم بِأَيَّٰمِ ٱللَّهِۚ﴾ [إبراهيم: 5]؛ والتربية الكدحية ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلۡإِنسَٰنُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدۡحٗا فَمُلَٰقِيهِ ۝٦﴾ [الإنشقاق:6]، والتربية الاقتحامية ﴿فَلَا ٱقۡتَحَمَ ٱلۡعَقَبَةَ ۝١١ وَمَآ أَدۡرَىٰكَ مَا ٱلۡعَقَبَةُ ۝١٢﴾ [البلد: 11].

والتربية بالتكليف والتربية بالفرض العيني والكفائي والعمل الجماعي والتربية بالاجتهاد الواسع والتجديد الفاعل والتربية بالمسؤولية والمساءلة والفاعلية والتربية بالخطأ وحركة التوبة والتربية بالأمانة، مثلما أشار ابن تيمية في السياسة الشرعية في (إصلاح الراعي والرعية) والتربية بالنعمة مثلما أشار إلى ذلك السبكي في (معيد النعم ومبيد النقم) والتربية بين الفطرة والتقوى والتربية بالقيم والتربية على تهميش السلطة والقوة والتربية بالقراءة والتربية الابتلائية والتربية بالقابلية والتربية بالتدافعية والدافعية والتربية على الوعي بالإمكانية لبلوغ التمكين والتربية بالإصلاح والتربية المستقبلية والمآلية والتربية المؤسسية والتربية التعاونية والتربية الإدراكية والمفاهيمية والتربية بالتدبير والتدبر والتربية الإنمائية والإحسانية والتربية الرحمانية والتربية العبادية والتربية بالحفظ وتحري مسالكه والتربية بالحصانة والمناعة والتربية بالنقد وعلى النقد والمراجعة، والتربية الجهادية ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ﴾ [العنكبوت: 69]، والتربية الوقائية من القوم البور وقسوة القلوب وطول الأمد والإخلاد إلى الأرض، والتربية الجمالية والإتقانية والإحسانية والتربية بالمنهج والبحث والتحقق والتبيّن، أنماط عديدة من التربية تفوق الحصر والعد وهي من الأنماط التي يجب أن نهتم بها؛ حتى نربط بين مناهج التفكير فيها. ومناهج البحث منها مناهج التغيير الملازمة لها ومناهج الفاعلية والتأثير؛ حتى يكون لذلك ثورة تعبر عن حالة من حالات الإحسان والتمكين الحضاري.

وفي هذا المقام ربما نتوقف عند الرؤية المقاصدية في مسألة التفكير في إطار تلك العشرية التي أكدنا عليها والتي استُقيت من مدخل المقاصد الذي بلوره الإمام الشاطبي، فالتفكير لا بد له من مقدمات ومقومات كما أنه يرتبط بمجالات ونشاطات ويرتبط بحفظ وأوعية وأدوات ويرتبط أيضا بالتفكير في الأولويات وكذلك التفكير الموازيني والتفكير في المناطات والتفكير في الواقع وطرائق وصفه والتفاعل معه والتعرف على عناصره في إطار العلاقة بين الواجب والواقع كما أشار إلى ذلك الامام ابن القيم، والتفكير في المآلات والتفكير في الوسائل والآليات والتفكير في الوسط الحاضر والسياقات، والتفكير بالقيم السارية التي تشكل روحًا فاعلة للمقاصد ومن هنا وفي تلك العشرية

فإننا أمام مناهج تفكير عدة ومنظومات تفكير عليا وقدرات إيجابية في التفكير ومهارات كلية في التفكير، بل إن المسألة التي تتعلق بالتفكير في الواجب الكلي قد أشار إليها الإمام القرافي في الفروق، فربط في الواجب بكل الأدوات وحروف الجر المختلفة، فإن التفكير باعتباره وجوبًا يجب التفكير منه وفيه وإليه وله وعليه ومعه وعنده وبه.

إنّنا بذلك يمكن أن نؤكد أن المدخل المقاصدي بعشريته إنما يشكل استراتيجية عامة كلية في التفكير والتدبير ويمكن أن تفرز أدوات منهاجية ومسالك بحثية ويمكن أن تقدم دراسات علمية ومنهاجية للظواهر الإنسانية والاجتماعية، أما عن التفكير السنني والرؤية السننية له فإنها في حقيقة الأمر تشكل ضبطًا لقضايا التفكير في مسألتي السببية والبحث المستقبلي، وهو أمر في حاجة إلى أن نكتب فيه كتابة متأنية، نواجه فيها أنماط التفكير والتدبير التي تقوم على الخرافة أو التفسير المؤمراتي أو أنماط أخرى من أنماط التفكير العليلة والكليلة، كذلك تلك الرؤية السننية في مسألة التفكير، وهو أمر يعبر عن مداخل للتفكير المتكامل يبدأ بالسفينة عند صناعتها مرورًا بمهمتها وابحارها وصولًا إلى مينائها ومرفأ أمانها، ومن هنا فإن منطق التفكير السفني إنما يعبر عن مهارات للتفكير العليا نستطيع أن نُفصِّل فيها في هذا السياق. وأكثر من ذلك فإن من مهارات التفكير التي يمكن أن تأتي من خلال تلك الرؤية الإسلامية أمر يتعلق بنوع من التفكير النماذجي، هذا النوع من التفكير إنما يرتبط بالأمثال كنماذج، والنماذج المتعددة سواء كانت نماذج فكرية، أو مؤسسية، أو تاريخية أو تلك الأمثال التي تضرب في هذا المقام فتقدم رؤى منفتحة للتعامل مع تلك الظواهر، من خلال هذا التفكير والتفسير النماذجي، نظن أن حديث السفينة يشكل قاعدة مهمة في هذا المقام.

ومن ثَمّ سنشير إلى بعض هذه المناهج، بل ونؤكد أن الحضارة الإسلامية في نماذجها التفكيرية وأصولها المعرفية ورؤيتها للعالم تقدم بدورها، ويشتق من صياغتها مناهج تفكير على أرضية المعرفة الإسلامية وإسهامها في هذا المجال ومن ثَمّ من المهم أن نشير إلى حزمة من مناهج التفكير ترتبط بالرؤية الإسلامية، وهي ليست ببعيدة عن الإشارة إلى مداخلها منهاجية وبحثية مثل المدخل المقاصدي والمدخل السنني والمدخل السفني والمدخل الكفائي والمدخل الفروقي وأيضًا المدخل العمراني ومدخل القياس ضمن منظوره الإسلامي، هذه جميعًا تولد مناهج وأنماط للتفكير يمكن أن نشير إليها لا تقل أهمية عن مستويات التفكير العليا في هذا المقام.

- **المدخل المقاصدي بين بناء العلوم وتوليد مناهج تفكير:**

وتحري "المقاصد الشرعية" يكون بالنظر إلى قيمتها في ذاتها، وفق ترتيب معين على ما أشرنا، فما به يكون حفظ الدين مقدم على ما يكون به حفظ النفس عند تعارضهما، وما به يكون حفظ النفس مقدم على ما يكون به حفظ العقل، وهكذا ...، ثم إن رعاية كل الكليات الخمس يكون بوسائل

متدرجة حسب الأهمية من ثلاث مراتب: وهي الضروريات والحاجيات والتحسينات، وينضم إلى كل مرتبة منها ما هو مكمِّل لها، فهو مندرج معها في الرتبة؛ ذلك أن الضروري مقدم على الحاجي عند تعارضهما والحاجي مقدم على التحسيني عند التعارض وكل من هذه الثلاثة مقدم على ما هو مكمل له تعارضه معه، وسبب ذلك بين لا لبس فيه؛ فالضروري هو الأصل المقصود وأن ما سواه مبني عليه، وأن اختلاله، اختلال لكل ما يترتب عليه ويتفرع منه، أما إذا كانت المصلحتان المتعارضتان في رتبة واحدة كما لو كانت كلتاهما من الضروريات أو الحاجيات أو التحسينيات فإن كل منهما متعلق بكلي على حدة جعلت التفاوت في متعلقاتها، فيقدم الضروري المتعلق بحفظ النفس وهكذا ... أما إذا كانت المصلحتان المتعارضتان متعلقتين بكلي واحد كالدين أو النفس أو العقل ... فعلى المجتهد أن ينتقل إلى الجانب الثاني من النظر حيث ينظر إليهما من حيث مقدار شمولها.

ومن هنا كانت دعوة الطاهر بن عاشور من تدوين علم يسمى مقاصد الشريعة عملية مهمة ومكملة في فهم علم الأصول فضلًا عن فهم الواقعة وحكمها فهمًا صحيحًا وفق قاعدة رد الفروع إلى كليات الشريعة المعتبرة ومقاصدها الأساسية.

لا يماري أحد في أن كل شريعة شُرعت للناس ترمي بأحكامها إلى مقاصد مرادة لمشرِّعها الحكيم سبحانه، فشريعة الإسلام جاءت لما فيه صلاح البشر في العاجل والآجل أي في حاضر الأمور وعواقبها، وليس المراد بالآجل أمور الآخرة لأن الشرائع لا تحدد للناس سيرهم في الآخرة، ولكن الآخرة جعلها الله جزاء على الأحوال التي كانوا عليها في الدنيا.

وإذا كان هذا هو مقام اهتمام الشريعة بالمقاصد الأساسية. فإن اهتمام المجتهد بها أمر مقرر، فإنما "تحصل درجة الاجتهاد لمن اتصف بوصفين؛ أحدهما: فهم مقاصد الشريعة على كمالها، والثاني: التمكن من الاستنباط بناءً على فهمه فيها"[1].

خلاصة القول أن معرفة مقاصد الشريعة وتحريها مقدمة لازمة لعملية الاجتهاد، ولا يصح لمجتهد أن يقوم بها دون ذلك؛ لأنها تعينه على تمام فقه الحكم والواقعة والتنزيل جميعًا، كما أنها تحقق المقصود الكلي في ربط حركة الاجتهاد بالمقصود الأساسي وهو التوحيدي وتحقيق مطلق العبودية لله، وبالجملة تحقيق ما يمكن أن نسميه "حفظ الأمة، وكيانها وهويتها" من خلال حفظ الكليات الخمس من (دين ونفس ونسل، وعقل، ومال)، التي تشكل أعمدة الأمة ومجالات حركاتها؛ وذلك بفهم الرتب، والتدرج فيما بينها من ضروريات وحاجيات وتحسينيات، وفي إطار ربط ذلك بمجموعة من القيم الإسلامية الأساسية وهو ما يحقق الربط بين هذه العناصر جميعًا؛ لتحقيق

1- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، **الموافقات**، تحقيق أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان (دار ابن عفان، ط1، 1417هـ/1997م)، ج5، ص41.

مقتضى الأمانة للإنسان واستخلافه بحراسة الدين وسياسة الدنيا به، وهو أمر يضفي على عملية الاجتهاد أهمية فوق أهميتها، ودوره ووظيفته في حفظ الأمة؛ بلوغًا لمرضاة الله بالتزام شرعته ونهجه.

وأساس ربط الفكر بالواقع أن الفكر المقاصدي يبصر في المقام الخاص بما دق وجل، "... ويحمل فيه على الوسط الذي هو مجال العدل والاعتدال، ويأخذ بالمختلفين على طريق مستقيم من الاستصعاد والاستنزال ليخرجوا عن طرفي التشديد والانحلال"[2]؛ والصياغة الاجتهادية والبحثية نوع من الجهد المطلوب؛ إن المدخل المقاصدي بعشريته المقترحة يشير الى علوم يهتم بها ومناهج تفكير يجب الوقوف عليها والتدريب عليها:

- **المدخل السُنني وأنماط التفكير:**

السُنن قانون الله العادل في الخلق، المؤثر في حياة الناس لا يحابي أحدًا، فالأمم تدور مع فعلها الحضاري إن سلبًا وإن إيجابًا، إن قوةً وتمكينًا وإن وهنًا وهوانًا، فبمقدار فعلها ووعيها وتفاعلها وتفعلها للسنن بمقدار ما تعطيها السنن من نتائج تتناسب والفعل الحضاري ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: 46]، إنْ في الآخرة وفي سابقتها في الدنيا.

السنن وفق هذه المعاني جميعًا عملية تربوية تعليمية وتدريبية وتحصيلية، إن من أهم عناصر العملية التربوية في ساحات الفعل الحضاري هي التربية بالسنن، وهو أمر يستحق دراسة مستقلة، السنن كعملية معرفية وحركية ترتبط بعناصر فقه قضية السببية في أصولها وجوهرها؛ ذلك أن العامل الأساسي والتأسيسي في البناء الحضاري ... هو فقه سنن الله في الحياة والتزامها منهجًا وشريعةً في حياة الناس، وتواصل النتائج بالمقدمات بما يحقق عناصر الفاعلية الحضارية بالتزام سنن الوجود ولا مبدل لأمر الله ولا مغير لحكمه، والعلم بالسنن حقيقة تنصرف إلى الوعي بأسبابها الذي هو شرط للتفاعل بالنسبة ومعها، أما الجهل بها أو التقصير في التعامل مع عالم أسبابها لا يمنع إجراء السنن أو يوقفها أو يعطلها بمعنى النفاذ.

والسنن بهذا الاعتبار هي من كليات أصول الفقه الحضاري، والذي يجعلها من أهم أبوابه لفهم الأفعال الحضارية والمنتجة لعلاقات متعددة، على تنوع تلك الأفعال وتعدد تلك العلاقات وتداخلها وتفاعلها؛ والسنن من حيث مجالاتها التي تتعلق "بالفعل الحضاري"، فهي تشكل أحكامًا كلية تتحرك صوب افعل ولا تفعل، ولكن في الفعل الممتد المتراكم، فإذا كان الفقه يهتم بالأفعال الإنسانية الجزئية، فإن السنة تهتم بالأفعال الإنسانية الكلية الممتدة، وتظل العلاقة التراكمية، والتدرجية بين الفعل الجزئي والفعل الحضاري الممتد أكيدة تتطلب مزيدًا من البحث والتقصي؛ إن السنن تتعلق بالتحريك بالفعل الحضاري بكل التفاعلات فيها بين الساحة الحضارية الممتدة

2 - المرجع نفسه، ج1، ص26.

لتشمل الآفاق الكونية، والإنسان الفرد بكل دخائله ومكنوناته النفسية والسلوك المترتب عليها، والاجتماع والجماعة والمجتمع بما يمثله من مواقف ورؤى وممارسات، والتاريخ بما يمثله من ذاكرة للفعل الحضاري وامتداده لتحقيق معاني بالحدث، والاعتبار في الحركة، والعبور نحو عناصر الفاعلية والتمكين ...؛ إن الإنسان يستطيع، في حال قوته أن يتفاعل مع هذه السنن فيستثمر كل مكوناتها، بحيث يحدث فعلًا حضاريًا إيجابيًا، أما المسلم الواهن فيقف من هذه السنن مواقف متعددة هي في جملتها مواقف سلبية لا تحقق الفعل الحضاري الإيجابي.

ويوضح هذه المواقف السلبية للتعامل مع السنن الإلهية، أن المسلم المعاصر يجهل فعل السنن أحيانًا، وفي أحيان أخرى يغفل عن أثرها، وفي موقف ثالث يتعامل معها بضعف فلا تعطي له وفي موقف رابع يزيف هذه السنن؛ ويأتي تزييف السنن عندما يزيف الإنسان فهمه لها، يحدث ذلك في تعامله مع منتجات الحضارة المعاصرة حيث يتبنى فهمًا للسنن يؤدي به إلى الركون إلى استهلاك منتجات الحضارة لا إنتاجها، فيقول مثلًا: إن الله تعالى قد سخر لنا الغرب بتقنياته وعالم اشيائه فهو ينتج ونحن نستهلك هذا الانتاج، وهذا الفهم بالطبع لا يمت بأي صلة لسنة التسخير التي تعبر عن التفاعل الخلاق مع الطبيعة لإنتاج الحضارة أو التفاعل مع الجانب الحي منها...

- فكل المجالات الحضارية وحركات الفعل الحضاري خاضعة لحقائق السنن وفعلها.
- وللسنن جملة من الأهداف أهمها الهدف التربوي والتعلمي.
- والسنن في دراستها لا بد من البحث عن:
  - منظومة السنن (العلاقات المختلفة).
  - قدرات السنن (التفعيل الوعي والسعي).

مجالات السنن وفعلها (كل ما يستوعب عناصر الفعل الحضاري والقابلة للتفسير والتحليل والتقويم):

- السنن ترتبط أيضًا بالأصناف البشرية والنماذج، وأنماط التفكير، ومناهج التغيير والبحث في هذه السياقات إنما يعني البحث في استقرائها للعوالم المختلفة وباعتبارها مجالات ذات أهمية ضمن التعامل البحثي (عالم الأفكار – الأشخاص – والأهداف).
- السنن تقوم بدور تفسيري ضمن حقائق التباين في المستوى الحضاري، كما أنها توضح الأصول الدافعة لعملية الحراك الحضاري (سنة التداول)، بل إن الحراك هنا ليس إلا سنة في غاية الأهمية زمن الواجب الوقوف عند حدودها ودراسة متغيراتها، والبحث في مآلاتها وآثارها.
- السنن عملية منهجية تحرك كل عناصر التفكير المنهجي المنظم في الأمور والأحداث، وهي

تضاد عناصر أخرى مختلفة تحاول أن توهم على السنن وتعطل فعاليتها:

- الصدفة تفريغ للمفهوم السنني وقدراته وتوجيهاته العلمية والمنهجية.
- العبثية حركة تضاد مفهوم السنن، وتحيل العالم إلى تفسير عبثي.
- العدمية.
- الفوضوية.
- السنن ضد الحتميات الجبرية فهي لا تنافي عناصر الإرادة أو حركة الاختيار الإنساني.
- الأسطورية والخرافة ضد التفسير والتفكير السنني والتفكير بهما، وهما ليسا من العلم النافع، ولكنها ليست ضد الغيب الذي يحدد مساحة القصور الإنساني والتي تقع فيها دائرة قابلة للكشف، والاكتشاف الإنساني في حركة سننية لا بد من اعتبارها، الغيب كمفهوم ليس ضد السنن، بل هو حافز لها خاصة في جانب تحصيل الوعي والسعي.
- السنن ضد التفسير التجزيئي أو التفسيخي أو التشطيري أو الواحدي.

— المنظور الحضاري يجعل من السنن أهم مباحثه الكبرى التي تسهم في فهم كل القضايا المتعلقة بالحضارة أو التابعة لها: البناء الحضاري، البنية الحضارية، المسيرة الحضارية، القيم الحضارية، الدفع والتدافع الحضاري، التحدي الحضاري، الابتلاء الحضاري، التداول والحراك الحضاريين، الفساد الحضاري والترف العمراني، الطغيان والاستكبار الحضاري، الصراط الحضاري، العاقبة الحضارية، الدورة التاريخية، والتعاقب الحضاري، الفاعلية الحضارية، الإبدال الحضاري، وشروط الاستبدال، التمكين الحضاري، الحركة الحضارية، العقل الحضاري السلبي والإيجابي، العمارة الحضارية، الاستخلاف الحضاري والإنساني، التداول الحضاري والانهيار الحضاري، الإخفاق الحضاري، عناصر التجدد الحضاري، والقدرات الحضارية، الرموز الحضارية، الاستيعاب الحضاري، التواصل الحضاري، الحوار الحضاري، التأسيس الحضاري، الصراع الحضاري، صدام الحضارات، الحضارة الغالبة، الحضارة المنتصرة ... إلخ.

والسنن التحذيرية هنا هي في مقام السنن التي تقوم بجملة من الوظائف المتساندة والمتكافلة: فهي سنن مبيّنة، ومعرِّفة، وكاشفة لعناصر الذات الإنسانية، وأيضًا مُرشِدة إلى عناصر الفعل الإيجابي ضمن منظومة من الأفعال (ما ينبغي عمله)، كما أنها تلفت النظر إلى جملة السنة الدالة على إمكانات الانحراف وقابلياته.

وضمن هذا السياق، فإن السنن وضمن عناصر الحالات والعلاقات وتراكم الأفعال ضمن طريقٍ معينٍ يأتي ثباته في إطار "الجزاء من جنس العمل"، ولكن تظل هناك فرصة ضمن سنة

التغيير إلى تغيير الفعل فيتغير الجزاء، إلا أن الواقع أن منطوق القاعدة لا يزال ساريًا، ولكن في قاعدة سنة التغيير، ومن ثَمّ علينا دائمًا أن نرى السنن ضمن أفعالها ونتائجها ضمن منظومة من العلاقات بالسنن الأخرى (السنن المنظومة ومنظومة السنن)، والسنن ترتبط بالأفعال الحضارية سلبية كانت أم إيجابية:

سنن التحذير، سنن التأصيل، سنن التحريك، سنن التفعيل، سنن التشغيل، وفي هذا السياق إن جملة هذه العمليات، تؤصل عناصر الفعل الحضاري ومكناته، إنها تحاول ترتيب عناصر الفعل ضمن حركات متتابعة؛ بحيث يرتبط منها ما يرتبط بمناهج التفكير، وبعضها يرتبط بأصول عمليات التغيير والتأصيل والتسيير، والتدبير، والتأثير والتمكين.

قد يتصور البعض أن السنن حينما لا تؤتي أُكُلها من خلال التقصير الإنساني، فإن ذلك إنما يعود إلى السنن وعملية (الثبات والتغير)، فإن معرفة جهة الثبات في السنن مهمة، وكذلك معرفة جوانب التغيير، ومعرفة أهم العوامل الحاجبة للتفاعل مع السنن مثل تغييب السنن أو تزييف السنن أو التعويل على أشباه السنن، وغير ذلك من أمور قد لا تجعل الإنسان في تمام تفاعله مع السنة أو تمام إدراكه لأصول الوعي بها.

إن هذه الأطر الحاجبة يمكن أن نسميها آفات السنن، وهي غير الضغوط الحضارية التي من الممكن تحويلها إلى طاقات دافعة، آفات السنن والعبوديات المختلفة، تترك آثارها في حجب الوعي والسعي بالسنن.

إن الظواهر التي تحكمها السنن يجب ألَّا تختلط بالسنن أو فعلها، وهذه من الأمور المنهجية التي نعتبرها غاية في الأهمية ضمن التعرف على السنن والفعل المتعلق بها ونتائجها، (الظواهر السننية) غير السنن.

﴿قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَىٰ شَاكِلَتِهِۦ﴾ [الإسراء: 84]. إن هذه الأطر السننية، إنما هي تعبير عن السياقات السننية التي تشير إلى أصول ومنهج للتفكير، فيما يحدث ويتراكم من أفعال حضارية إيجابية أو سلبية. يكمل هذا السياق ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْ﴾ [آل عمران: 165]. إنه لفت للنظر إلى منهجية تحليل وتفسير وتقويم لعناصر الفعل الإنساني الحضاري، ويشير إلى مناطق بحثية يجب التوجه إليها، وتحكم عناصر الصلة بين الداخل والخارج، والذات والغير.

سنن القابليات هي أهم السنن التي يجب أن تظل في نسق تفكير لإنسان؛ إنها تحرك عناصر تفكير يبحث في القابليات قبل عناصر التأثير، والتي تعطي الأصول لبقاء جملة التأثيرات أو الأفعال غير المرغوبة، والتي تؤثر سلبيًا على الفعل الحضاري الإيجابي فتشله أو تحوله أو تعوقه، أو تؤثر جملة على الكيان الحضاري ذاته فتصيبه بالضعف والوهن المؤثر الذي يخلق بدوره عناصر قابليات جديدة تكون تعبير عن إحكام حلقة القابليات (القوم البور)، ترسخ جملة الأفعال السلبية، تحول الإيجابي لسلبي،

تحريك الإمكانات في سياق الهدر، كل ذلك يقع ضمن سنن القابليات، بما يعطي عناصر تحفظ حول (التفكير المؤامرة)، (وعناصر معادلة الخروج)...

من أهم العناصر التي تحجب السنة فعلًا وتفاعلًا مع الإنسان هو افتراض العبثية في الوجود أو في الفعل أو في كل متعلقات الوجود، ذلك أن هذا التصور يحرك "عمل بلا مبدأ" أو "عمل بلا منهج" أو "عمل بلا هدف" أو قد يجمع بين المستويات الثلاث، ليحرك كل أصول البيئة تصورًا وحركة.

ويعتبر ذروة العبث في التفكير وفي الفعل هو القضية الخاصة باختلال الموازين، وهي من أهم الآفات الحضارية التي تفسر حركة الذات الإنسانية فتفسر ما تصنعه أو تقيمه ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُم بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَٰلًا ۝١٠٣ ٱلَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا ۝١٠٤﴾ [الكهف: 103-104].

والسعي هنا حركة حضارية لا يمكن وصفها بالسلب والإيجاب إلا من خلال مقصودها. إلا أنها تشير وفق معانيها وأصولها المعجمية واللغوية أن السعي حركة تكرارية تراتبية، مقصودة يبدو ذلك في معنى الكلمة تمييزًا لها عن عناصر "العمل"، السعي دأب في الحركة وإصرار عليها، ودوام في الفعل، كما تؤكد أنها حركة إلى الأمام بقصد الحصول على شيء، أو بلوغه، أو اغتنامه أو تحقيق وجوده.

إن من أهم عناصر ارتباط السنن ارتباطها بسياق الإطار التفكيري، وما يؤكد تأثيرها ضمن البنية المعرفية.

- ذلك أن السنن تحقق أصول عملية التفكير والتدبير والنظر والاعتبار باعتبارها عمليات أولية تمكن لأصول هذه العمليات العقلية، وإعلاء شأنها، وفقًا لوظائفها وتأثيراتها.
- أن النهج السنني يعبر في مكنونه، ويستند في ابتدائه، ويحرك عناصر الفاعلية فيه ما يعكسه من تصور كلي للحياة، وهو نهج يقوم في هذا السياق على منهج تفكير وأصول معرفية ترتفع فيها العقل فوق الجزئيات، فهو من ثَمّ يختص بالظواهر الكلية للوجود ومنها الظواهر الطبيعية (الكونية) والفردية (النفسية) والاجتماعية (الاجتماع) ذات التأثير المصيري في حياة الوجود الإنساني.
- أن هذا النهج السنني ضمن عناصر صياغته وأصوله في تكوينه المنظومي يقوم على عمليات تدريبية وتربوية، ومن خلال النظر إلى الحياة (تفاعلات – علاقات – ظروف وحالات) من خلال الظواهر الكلية (الانتظام – الاطراد – العموم) البحث عن الجوهر الناموسي والقانوني، بما يدفع إلى ضرورة تبني نظرة شمولية منتظمة الدرجات متدرجة الأطوار.

ومعنى هذا أنه ضمن هذا النهج فإنه يعبر عن تدريب على كيفية التفكير المنظم والمنهجي سواء في البحث والتمحيص، أم في المقابلة بين النتائج لاستخلاص القاعدة، وإمكانات القياس بين

الأحداث وتواترها ضمن عناصر منهجية لإدراجها على صعيد واحد. إنها تفرض الجمع بين علوم الاشباه، والنظائر، وكذا علوم الفروق والخصائص وما يشير إليه ذلك من إمكانات للبحث في عناصر الأشباه الكلية والفروق الكلية.

- إن طريقة النهج السنني تسهم في بناء العقلية وإعادة تشكيلها بما يؤصل عناصر فاعلية حقيقية لا متوهمة، ومن ثم فإن ذلك النهج ينبه الوعي، فهو يجعله في حضور فكري متفتح وبذلك يستنقذه من غفلة اللامبالاة وجمود الإلف.
- إن هذا النهج السنني في رؤيته لجملة الظواهر الكلية إنما يصحح علاقة الإنسان بذاته فكرًا وشعورًا وإمكانات حضارية، وبذلك يصبح كائنًا حيًا شاعرًا بنفسه شعورًا حرًا، واعيًا لوجوده وعيًا نقَّادًا وممحِّصًا، إنه يكون أصول الأوابة المنهجية، ومناهج التحقيق المنهجي والبحثي، والتعرف على مفاصل النموذج وسماته الكلية والجوهرية.

إن هذا النهج السنني يؤصل عناصر قدرات التحرير للإنسان من عناصر الضغوط الحضارية المتعددة، الضغوط الحضارية قد تختلط بالآفات الحضارية الحاجبة لوعي وسعي التفاعل الإنساني مع السنن، الضغوط الحضارية على أنواع متعددة، ووفقًا لمعادلات الفعل والتفاعل الإنساني يمكن أن تؤثر هذه الضغوط ضمن مسارات سلبية (ضغوط المانعية) و(الضغوط المفجرة) و(الضغوط المفرغة) وجملة هذه الضغوط تشل الفعل الحضاري، أو تجعله شظايا متناثرة، أو تجعله خاويًا من المغزى والمعنى، والفعل والفاعلية، والغرض، والمقصود والمصلحة.

كما يمكن أن تؤثر هذه الضغوط ضمن مسارات إيجابية (الضغوط الدافعة) و(الضغوط الرافعة) و(الضغط الجامعة)، وجملة الضغوط تلك تؤدي ضمن مساراتها إلى الدافعية والتجدد في الفعل الحضاري، أو رافعة للفعل الحضاري ضمن مدارج الترقي والبناء والعمارة الحضارية، أو تحرك أصول الضغط نحو التجميع لا التفجير، والتلاحم والتماسك لا التجزؤ المفضي إلى حركة تشرذم وتشتت، هذا التلاحم هو حركة إيجابية إما تحرك المسار ضمن دفع الضغوط، أو مواجهة التحديات ضمن استجابات فاعلة.

في هذا السياق ما الذي يحرك وجهة الضغوط إلى مساراتها السلبية وما الذي يدفعها إلى هذه المسارات الإيجابية؟!

تساؤل يجد إجابة في حقيقة السنن والوعي بجوهرهًا، وعناصر فعلها، وإدراك حقائقها، وتوابعها ومآلاتها ومجالاتها وتأثيراتها المنظومة الشاملة، في استطراق الفعل السنني عملًا وتمامًا وسيرة ومسيرة وصيرورة، إن معادلة الوعي والسعي السنني هي التي توصل وتمكن من توجيه جملة الضغوط نحو الفعل الإيجابي، الفاعلية المبتغاة والمقاصد الأصلية والجوهرية، إن وجود الضغوط الحضارية هو أمر لا فكاك منه ضمن عناصر الساحة الحضارية وتفاعلاتها، وضمن المسيرة الحضارية بكل تنوعاتها وعلاقاتها وحالاتها وضمن تأثيراتها على الفاعلين الحضاريين وتفاوت عملية التأثير.

إن الضغوط الحضارية لازالت تفعل فعلها ضمن الظاهرة والقابليات لها (هذه السنة القاضية) التي لفت النظر لها "مالك بن نبي" ضمن مقولته الشهيرة المفتاحية (الاستعمار والقابلية للاستعمار)، القابليات إنما تكمن في عناصر طرائق التفكير وعمليات التغيير والتصور الإنساني لهذه العمليات وهذه القابليات، تولد أنماطًا سلوكية تشكل البيئة والوسط الملائم لعقليات متعددة تحرك الضغوط ضمن مساراتها السلبية، ولكن الوعي بالقابليات والسنن الكفيلة بالتحكم فيها، وتحريك القابليات نحو أصول الطاقات والقدرات إنما يرصد مسارات التحرك الإيجابي والفاعلية ﴿كُلًّا نُّمِدُّ هَٰٓؤُلَآءِ وَهَٰٓؤُلَآءِ مِنْ عَطَآءِ رَبِّكَۚ وَمَا كَانَ عَطَآءُ رَبِّكَ مَحْظُورًا ۝٢٠﴾ [الإسراء: 20]، والضغوط الحضارية ضمن هذا المسار كثيرة الفئات ومتنوعة التأثيرات منها ما يتعلق بالتاريخ والماضي، ومنها ما يتعلق بالحاضر والواقع، ومنها ما يتعلق بالتدبر والمستقبل.

وغالبًا ما تقترن هذه الضغوط بالتنازع بين أحوال القوة والضعف، العزة والوهن، الغثائية والتمكين، وفي ظل هذه الضغوط قد يتحرك الإنسان إلى إعفاء نفسه من التقصير؛ فيركن إلى هذه الضغوط التي تبرر عجزه عن الفعل وقعوده عن الحركة والفاعلية، إن التعرف منذ البداية أن لكل أمر وكل فعل حضاري سننه الشرطية القاضية والحاكمة هي من أوليات عناصر التفكير والتدبير، وأن أحوال الضعف والقوة هي أحوال نتيجة تحصيل البشر وتفاعلهم مع السنن ﴿قُلْ هُوَ مِنْ عِندِ أَنفُسِكُمْۗ﴾ [آل عمران: 165]. إن النظر إلى سنن الضعف والتجزئة والتدهور عمليات بعضها من بعض. والاعتبار والنظر إلى الساحة التاريخية الممتدة والتي تشتمل على أفعال حضارية متنوعة فنتعرف على سننها، خاصة أن اكتمال الحدث (وقائع ونتائج) يشكل بحق معملًا تجريبيًا مهما للتفكير والبحث والتدبير والاعتبار؛ باعتبارها جميعًا ضمن عناصر تفكير منهجي ممتد ومتراكم.

السنن بهذا تعبر عن نظرة شاملة كلية ممتدة تمتد عبر الزمن وعبر المكان وعبر عالم الأحداث المتنوع وتفاعلاته، وعبر العلاقات بأطرافها المختلفة ومستوياتها المتعددة، إن الوعي بالضغوط الحضارية يحرك عناصر حافزة لفهم السنن وتأثيراتها، وينفي كل العناصر التي تحجب فهم السنن والوعي بها والسعي من خلالها..

ومن الصور الأساسية التي هي موضع التبصر العقلي ووزنها بميزان التعقل، وتطبيق أصول الوعي السنني، هي جملة الظواهر التاريخية الرئيسية والمحددة تحديدًا كليًا، ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي الأَرْضِ فَيَنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَدَارُ الآخِرَةِ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ اتَّقَواْ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف: 109].

إن الوعي السنني يقوم بدوره في تأصيل أحد مستويات هذا الوعي، وهو الوعي التاريخي، فضرورات التدبر للظواهر الاجتماعية ومقومات البناء الحضاري تدبرًا علميًا يشير إلى وجوب تدبر التاريخ كذلك تدبرًا علميًا؛ فنخضعه للبحث العلمي حيث نستخلص من ظواهره وتتابع أطواره،

القوانين التي تتحكم في حركته وتدافع أحداثه، والتي يمكن بواسطتها – أي بواسطة هذه القوانين – ترجيح احتمالات الضرر وما قد يسفر عنه.

وعلى هذا فإن هذه الرؤية تسهم في تأصيل ثلاثة أمور عظيمة بالنسبة للإنسان ووجوده الحضاري وبالنسبة لتفسير التاريخ وفلسفة أحداثه ... وهي:

أولًا: تربية الوعي التاريخي وإذكاؤه في ضمير الإنسان وفكره.

ثانيًا: دعوة الإنسان إلى دراسة التاريخ دراسة علمية قائمة على أساس القواعد الرئيسية التي تتحكم في حركة التاريخ.

ثالثًا: دعوة الإنسان إلى معاناة الأحداث التاريخية معاناة وجودية كأنه يحياها، ويعالج أحداثها؛ حتى يتمكن من تصور التاريخ وفهمه وتفسيره.

والسنن كعملية منهجية تتعلق بعناصر تجريبية والنظر في التاريخ كمعمل تجارب يحقق مقصود الاعتبار والعبرة، فالسير سير غاية (التعرف على العاقبة) وسير عناية (النظر والفحص)، والنظر والفحص)، والنظر هنا عملية تجنب الفاعل الحضاري موقف الترقب والانتظار، فبين النظر كمنهج والانتظار كطريقة لمواجهة الأحداث بون واسع، فالوعي بالمحصلة أو العاقبة لا يعني انتظارها.

ومن أهم أصول التكوين المنهجي النابع عن السنن هو الشك النقدي والذي يتضمن بدوره أربعة أمور أساسية تتطلب من الإنسان المراجعة:

- أن هناك خللًا في البناء الكلي للفكرة.
- أن هناك سببًا أو مجموعة من الأسباب تضافرت على إحداث الخلل وإبعاد الفكرة (أو الوعي السنني) عن الصواب.
- أن الزاوية التي نظر منها صاحب الفكرة إلى فكرته كانت ذاتية مضللة.

وتكاد هذه الأسباب الأربعة تلخص الموقف النقدي العام الذي يصطنعه جمهرة الناس في ظل هذا التصور، فإن السنة – إذ تشير إلى أصول منهج نظر – فإنها في ذاتها تتطلب أو تستلزم منهجًا للنظر يتعرف عليها، ويستنبط أنواعها وغير ذلك من أمور حول السنن وطرائق التعامل معها.

ولكن نظن أن التفكير السنني فضلًا عن أنه يدرب من يتفهم عناصره وجواهره، ومكامن فعله وفعاليته، ومقاصد هذا النهج ومراميه، رابطًا بين سنن الوعي المتعلقة بهذا التفكير ذاته، وسنن السعي المترتبة على هذه السنن، فإنه كذلك يحرك مجمل عناصر التحليل والتفسير المشيرة إلى قدرات للتعامل المنهجي أهمها:

- الفهم الكلي للظواهر؛ ذلك أن للربط بين الكلي والجزئي سننًا من المهم التعرف عليها، الفهم الكلي ينفي عناصر تصور تشطير الظاهرة، أو تفسيخ لتكاملها، أو تجزئي في الفهم، أو الوصف، أو التحليل أو التفسير، وعمليات تسكين الجزء في سياق الكل واندراجه فيه وفعله من خلاله، كلها عمليات ترتبط بقوانين من المهم إدراكها والوعي بها.
- الفهم السببي للظواهر: إن السنن والتفكير من خلالها تدفع المتعامل دفعًا إلى نهج تفكير لا يهمل أصول التفكير السببي من غير إهمال لوجود دائرة الغيب من جهة، وعناصر التحريك الإيماني التي تردف الفهم السببي فتؤثر في العطاء الإيجابي للسنن لذلك الإنسان المؤمن.
- الفهم المتشابك للظواهر: السنن تشير إلى الإنسان، والأفعال الحضارية المتعلقة بها إلى أن تشابك الظاهرة لا يمكن معالجته عن طريق السنن إلا في سياق اعتبارها (المنظومي)، السنن منظومة من المفردات تتحرك في شكل علاقات متنوعة، تفعل في الواقع من خلال الوعي بسياقاتها وتأثيراتها وتفاعلاتها، تحريكها في سياق ربما يولد سنن محركة ودافعة، هذا التفكير السنني هو من أهم أنماط التفكير في التعامل مع الظواهر المعقدة على النحو اللائق بها.
- الفهم القياسي للسنن، إن السنن وفق تكويناتها ومنظوماتها وقدراتها التوليدية تحرك في التعامل معها عناصر فهم تبحث عن "الجوهري" في الفعل الحضاري، والعارض منه، عن الثابت المحرك في دائرة الفعل الحضاري، والمتغير الحادث فيه إنها تحرك البحث عن "مفاصل الفعل الحضاري" المؤثر فيه، إن هذا البحث الذي يعطي القيمة لما نعنيه بالشرط، الكامن والقاسم المشترك بين فعل الشرط وجواب الشرط، إنه نهج يبحث في الدائرة العميقة للفعل الحضاري (العلل والأسباب) وترابطها وتفاعلها على نحو يحرك كل عناصر الفاعلية الإيجابية.
- الفهم المنظومي للسنن: وهو ما يعني النظر الى السنن باعتبارها منظومة كلية تتساند وتتراتب وتتواقف وتتفاعل مع بعضها والعمل على التوازي والعمل على التوالي، وفي هذا المقام يمكننا الإشارة الى أن عدم فهم التكوينات البشرية والاجتماعات الإنسانية لحقائق ومقتضيات السنة وفعلها وأحكامها الشرطية الواجبة والفهم العميق لها وعيًا وسعيًا، والمآلات والآثار المترتبة عليها والنتائج المتحصلة على التفاعل بها ومعها سواء كان هذا التفاعل سلبيًا أو إيجابيًا، إن عدم الوعي والسعي الذي تفترضه سنة مثل التداول يمكن أن يوقع مع طول الأمد وحالة القساوة النفسية والسلوكية فترد عليهم سنة الاستبدال؛ ﴿يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [سُورَةُ مُحَمَّدٍ: 38].

- الفهم التقويمي للسنن: وتعد هذه السمة لوصف هذا النهج السنني من أهم السمات؛ فإن السنن من حيث تحركها نحو كل ما سبق، تملك قدرات في تقويم الأفعال الحضارية والسنن المرتبطة بها وفعل الإنسان بها ومعها ولها، إنها تشير إلى مناطق قصور وتقصير، وتحرك أصول مناهج نقدية للواقع وحركة للفاعلية بأفعالهم وعلاقاتهم وحالاتهم وسياساتهم، هذا التقويم من أصول التفكير السنني، وهو يتحرك بفعل الأمر القرآني بالتدبر والاعتبار والتفكير والنظر، كلها عناصر إذ تلفت إلى ضرورة رؤية الثابت والقانون العام في دائرة عالم الأحداث فإنها تعتبر هذا التفكير والنظر والتدبر ليس خلوًا من مقصد، أو يمارسه الإنسان باعتباره عملًا يقع في دائرة الرياضة الذهنية أو الترف الفكري، فإن هذا الربط الشرطي في التفكير السببي وتحديد أصول التعامل مع المفاصل، كل ذلك من الواجب أن يصب ضمن وظيفة أساسية ترتبط بكل هذه العمليات، مقصودها الاعتبار للعبور من الفعل وبه إلى دائرة أكثر فهمًا ووعيًا وسعيًا بمقتضى السنة والمنظومة المرتبطة بها.
- الفهم المستقبلي للسنن: ذلك أن مفهوم الاعتبار كما يشير إلى معاني التقويم والتأصيل والبحث الإنساني والنظر المدقق والتدبر العميق، فإنه يشير من ناحية أخرى إلى أصول التفكير ضمن دائرة النظر المستشرف إلى المستقبل، إن السنن في صيغتها الشرطية تتضمن كذلك وبفعل المقابلات والتفكير بدائرة الانعكاس الشرطي، إلى دائرة مهمة؛ إذ تلعب السنن دورًا تحذيريًا، هذا الدور التحذيري، لا بد أن يؤتي كل آثاره بفعل عناصر الرشد الإنساني، فيكون التدبر فعلًا مستقبليًا يقدر للفعل عواقبه، ويبحث عن سننه الفاعلة، سنن التأثير، وسنن التدبير كلها سنن تتحدد في ضوء عناصر العبرة والاعتبار، والمقاصد والأهداف فتحرك عناصر التفكير المستقبلي لا بشأن أنه يستند فقط على الإيمان بالغيب، ولكن باعتباره ضرورة إنسانية تعبر عن كمالات التفكير الإنساني لمقصود التفكير الراشد والتدبر والاعتبار، فإن النظر في (عواقب الأمور) (واعتبار المآل) (وأفعال التمكين) كلها عناصر تردف فكرة المستقبل.

كما أن هذا التصور السنني يتيح إمكانات لدراسة القرارات التأسيسية والاستراتيجية (القرارات الفاصلة والمفصلية) وتأثيراتها الفاعلة في مجال التعامل الدولي؛ بحيث يمكننا دراسة جملة هذه القرارات سواء تعلقت بسياقات تاريخية أو معاصرة ضمن أصول المنهج السنني.

تبقى بعد ذلك الإشارة إلى أن الضغوط الحضارية كفكرة محورية ضمن عناصر النهج السنني لا بد أن تترك تأثيراتها، وبما يشير أن حقل العلاقات الدولية تتجلى فيه جملة من الضغوط الحضارية التي ترتبط بهذا المجال مثل ضغوط: الضعف والقوة، وضغوط التجزئة والتشرذم، والضغوط المتعلقة بالنظرة التي تقوم على تزييف السنة في الوعي التاريخي والمعاصر، وباعتبار أن هذه العناصر الحاجبة من أهم مصادر الفعل الارتجالي غير المخطط.

ويبقى كواحد من أهم تأثيرات هذا النهج السنني أنه يشكل أهم عناصر تحفظ على كل التحليلات والتفسيرات والتقويمات القائمة على إعفاء التراث من المسؤولية عن حال الضعف والغياب، فإن هذا التحليل السنني يصد كل عناصر التحليل الذي يركن إليه البعض ضمن التضمينات السيئة "لنظرية المؤامرة"، والتي لا تهمل عناصر القابلية للمؤامرة من جهة، كما لا تغفل الإشارة إلى عدم الأخذ بأسباب المواجهة والتحدي من جهة أخرى.

كذلك فإن التحليل السنني يشير إلى إمكانات الخروج من دائرة المفعولية في حقل العلاقات الدولية إلى دائرة الفاعلية في إطار تحقيق أسس هذه المعادلة التي تستند في البدء على قاعدة من الإدارة السياسية والعدة ضمن تحويل إمكانات القوة إلى عناصر قدرة.

كذلك فإنها تشير ضمن هذا التحليل السنني إلى أن الظواهر السلبية التي تفت في عضد الكيان العربي والكيانية الإسلامية – خاصة التجزئة والتفرق – إنما تحركها عناصر فهم سنني يركز على أبعاد القابليات لهذه العمليات، وليس بإحالة ذلك على الاستعمار وسياساته الظاهرة والخفية في هذا السياق، والاستعمار في أشكاله الجديدة والقديمة، إن عناصر التجزئة البنيانية هي أهم قابليات الفعل الخارجي، من دون تحميل أو إحالة ومن دون إعفاء الآخر من القيام بجملة من السياسات التي تشير إلى عناصر تربص تحقق مصالحه المتنوعة على مر الزمن.

وأخيرًا فإن سياقات التبعية لا يمكن تفسيرها إلا ضمن عناصر تحكم حلقات التبعية وذلك ضمن البحث عن سنين التبعية والإبقاء عليها، والاستمرار ضمن دوائرها المتعددة، إن هذه التفسير السنني كما يشير إلى شروط البقاء، يشير إلى شروط الخروج، ولكن هذه الأمور ليست فقط على هذا النحو التبسيطي أو الاختزال، ولكن ضمن سنن الآليات التي ترتبط بدورها بهذه الأطر السننية الكلية.

عمليات شديدة التعقيد والتشابك تفرض أن تعتبر هذا النهج السنني بالاعتبار اللائق في علاقات تتعلق بحقل العلاقات الدولية وضمن عمليات تتعلق بالوصف، والتحليل، والتفسير والتقويم.

سنة التدافع وسنة التغيير: مدخل للفهم ومقدمة للحركة، هاتان السنتان هما ساقا السنن جامعة. إن حالة التدافع تدفع الى مسالك التغيير ومناهجه؛ وهو ما يؤدي إلى جملة علاقات "التدافع الحضاري"، التدافع الحضاري حركة فعل ممتد، إيجابية مانعة لكل أنماط التخريب الكوني والجماعي والفردي، ودافعة إلى تيسير وتحقيق كل الفاعليات الكونية بمقتضى التسخير للعمارة الحضارية الكونية والتيسير لها واستمرارها. وهي رافعة لكل عمل حضاري يشكل إضافة عمرانية إلى الكون فيه صلاحه وإصلاحه، التدافع الحضاري تحريك للقدرات الإيجابية للإنسان واستثمار للمكنونات الكونية التسخيرية للحفاظ على شرط العمارة الكونية، وهي التكريم الإنساني الذي يضمن لتلك القدرات الإيجابية عملًا عميقًا ممتدًا في الأزمات والمكان والإنسان، في عالم

الأفكار، والأشياء، والأشخاص والأحداث. والدفع عمل حضاري مفتوح للعودة بأطر التوازن الكوني والعدل في العمارة الكونية إلى حقيقته وجوهره، ﴿ٱدۡفَعۡ بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [سُورَةُ فُصِّلَتۡ: 34]، بحيث يجعل من حركة الدفع الحضارية غاية هادفة إلى الإحسان الحضاري بكل تنوعاته ومجالاته، ومن هنا تبدو حركة الدفع الحافظة لجملة العلاقات الدولية المتشابكة، وحركة التعامل الدولي المساندة، ووقائع العلاقات الخارجية المتفاعلة، هي الأساس في منع عناصر التخريب والخراب الحضاري، وفي المقابل تعمل على تشييد العمارة الكونية الحضارية كفعل إيجابي من جانب آخر.

معادلة العمران في مواجهة معادلة الطغيان، وفلا شك أن ترك معادلة الطغيان ضمن مجالات العلاقات الدولية والتعامل الدولي والعلاقات الخارجية تفعل فعلها وتراكم عملها من غير مجابهة يؤدي إلى نقيض العمران، ﴿لَهُدِّمَتۡ صَوَامِعُ وَبِيَعٞ وَصَلَوَاتٞ﴾ [الحج: 40]، ﴿لَّفَسَدَتِ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [البقرة: 251]، ويحرك جملة الحركة في هذه المجالات المتنوعة للحركة الحضارية في طريق سلبي، يشوه أصول هذه العلاقات وفروعها؛ بحيث يكمن الظلم في أشكالها وأساليبها، ويحرك عناصر القوة الطاغية في الحركة والعلاقات، ويدجن أسس المصالح الاستئثارية وفق علاقات قوة وتبعية، بما ينتج جملة من مظاهر الاستخفاف في العلاقات السياسية الدولية. إنها تنتج نفس عناصر المعادلة الفرعونية في التعامل الدولي من علاقات القوة والاستكبار. الرؤية العقدية تجعل من الاختلاف "سنة" ومن التعدد "حقيقة" ومن التعارف والتعايش "ضرورة" ومن التدافع "عملية"، والتدافع كعملية حضارية ممتدة ومستمرة تنتج جملة من الأفعال الحضارية هي في حقيقتها عملية جزئية، تشكل فروعًا لعملية التدافع إلا أنها بدورها تعبير عن سنن وأشكال من التعامل في نفس الوقت، واختلاف الأحوال الحضارية لا يمنع من معنى السنة الحاكم لها على اختلافها ونوعها، بل وتناقضها، الحرب والقتال شكل من أشكال التدافع يُحكَم جملة بالسنن الخاصة به. والتعاون والتعايش والتفاعل والعلائق التي يقتضيها حال السلك شكل من أشكال التدافع، وفي الحالتين تتداخل العلاقات وتتفاعل ضمن نماذج متنوعة يستغرقها الوصف القائل ﴿بِٱلَّتِي هِيَ أَحۡسَنُ﴾ [فصلت: 34]، وفق أصول وضوابط شرعية مرعية من جانب، وأحوال ونوازل وأحداث معتبرة من جانب آخر، والاعتبار المستثمر لعناصر القدرات والإمكانات المتاحة بما يكون عناصر القوة وفق منطق العصر وتحصيل أصول القوة فيه من جانب ثالث.

السنن تحرك عناصر التفكير، السببي المنظومي، بما يحرك السبب إلى السنة، ربما يشير إلى أكثر من حالة ومعنى، منظومة الأسباب توافق الأسباب، تساند الأسباب، تفاعل الأسباب، دائرة الأسباب، الأسباب وحراكها، الأسباب المقدمة، الأسباب النتائج، أوزان الأسباب، تراتب الأسباب، سبب الأسباب، هامش الحركة الإنسانية ومعرفة الأسباب، الوعي السببي وعملية التفسير، هضم السنن والأسباب والتنوع بتفسيرات "الجبرية – القدرية – المؤامرتية، الخرافية، والعبثية.

- **المدخل السفني بين بناء علوم ونماذج وتوليد مناهج تفكير:**

يأتي هذا المدخل السفني على قاعدتين مهمتين، من الممكن أن تفيدا في مسارات البحث، ضمن موضوعات وقضايا يمكن أن تثور في حقول معرفية عدة، على رأسها الاجتماع والسياسة والتربية.

القاعدة الأولى: أن الحديث النبوي بما يمثله من "جوامع الكلم" يمكن أن يشكّل مصدرًا مهمًا للمعرفة والقدرة على صياغة مؤشراتها ومؤثراتها، في تناول كثير من قضايا العلم الإنساني والاجتماعي، وهو أمر سبق تجريبه من خلال جهد بحثي سابق، ويشكل هذا البحث مواصلةً واستمرارًا له.

القاعدة الثانية: أن تأسيس رؤى منهجية على قاعدة من فكرة "المثل" وتفعيلها إنما تشكل واحدة من أهم الأدوات المنهجية المهمة، وهذا التعامل ليس "بدعًا" أو "خروجًا" على النشاط المنهجي للجماعة العلمية في حقول معرفية متنوعة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، إن فكرة "البناء والوظيفة" التي حملت مدخلًا مهمًا تفاعلت معه كثير من الدراسات، كان في واحد من استناداته ليس إلا استعارة من علوم البيولوجيا وعلوم وظائف الأعضاء. وإن فكرة "النظام" لم تكن إلا تأسيسًا على قاعدة من علوم الآلة ودراسة الميكانيكا. هذا الارتحال الفكري والعلمي من الأمور المهمة التي أنتجت بدورها ممارسات بحثية لا يمكن لأحد في سياقات الجماعة العلمية أن ينكر أهميتها، فضلًا عن إنكار تأثيراتها في ارتقاء البحث، على الرغم مما طال هذه المداخل المنهاجية من نقد أو تحفّظ هنا أو هناك.

من خلال هاتين القاعدتين (إحداهما معرفية والأخرى منهجية) ربما نصل إلى قاعدة ثالثة تنصرف إلى عملية تطبيق، تهدف إلى استخراج الصَّيغة من أصول الصَّبغة، والصياغة من رحم الصيغة، والتطبيق الذي يتجلى في إمكانات التوظيف والتفعيل والتشغيل ضمن قضايا بعينها.

إن هذا المدخل السفني استنادًا الى حديث النبي عليه الصلاة والسلام وهذا المثل النبوي في بيان كريم إنما يشير الى أنماط تفكير وتدبير خاصة في إطار يوحي بالمقارنة الدائبة بين أنماط تفكير سلبية وأخرى إيجابية، ويشير من طرف خفي إلى ارتباط ذلك بمناهج التغيير والفاعلية والتأثير فضلًا عما يؤشر عليه في مناهج البحث والدرس وإقامة مركز بحوث السفينة.

ثانيًا: حول المنهجية الإسلامية: المقومات

تستند المنهجية الإسلامية في التفكير والبحث والتغيير والفاعلية والتأثير على مقومات عدة تترافق مع المقدمات سالفة الذكر التي أثبتناها في صدر هذه الورقة المرجعية البحثية؛ وهي في هذا المقام تستند بدورها الى بيانات التأسيس وبينات حضارية في الوجود والمعرفة والقيم؛ ونداءات حركية قرآنية جامعة لمربع التفكير والبحث والتغيير والتأثير تستهدف إنسان التوحيد والتزكية؛

إنسان الاستخلاف والعمران؛ إنسان الرحمن؛ إنسان الفطرة والميزان؛ إنسان إحسان القراءة ومطلق الإحسان؛ كل تلك المرجعيات مدارها القراءة المنهجية وبناء النماذج.

إن بناء النماذج المعرفية من المسائل المهمة خاصة تلك التي تستند الى مرجعية التأسيس في القرآن والسنة وتمثل مادة الأمثال القرآنية والبيان النبوي طاقات معرفية هائلة.

إن الإشارة إلى سورة الكهف وما تضمنته من نماذج تعبر عن إمكانات توظيف واستثمار من الناحية المعرفية والمنهجية والبحثية لهو من الأمور الجديرة بالتفعيل والتشغيل؛ وكذا نموذج العلاقة الفرعونية السياسية واستناده للقصص القرآني من النماذج التي تستحق الفحص والبحث والدرس؛ كذلك فإن التوقف عند الأمثال النبوية خاصة حديث السفينة الذي يملك من الدلالات الفياضة معرفيًا وبحثيًا ومنهجيًا؛ كذلك الدراسة المتأنية للنماذج الحية في السيرة النبوية واستثمارها بحثيًا وعمليًا أمر سيكون مثمرًا وفعالًا.

وفي هذا السياق فمن المهم أن نؤكد في البداية أن الحلقات المترابطة بين النظام المعرفي والمنهاجية الإسلامية ومناهج التعامل مع مصادر التأسيس والمرجعية (القرآن والسنة) ومناهج التعامل مع التراث (الإسلامي والغربي) فضلًا عن منهاجية التعامل مع الواقع، هي من أهم الأمور التي تجعل من أحد أصول فاعلية النظام المعرفي أن يكون قادرًا على أن يولد رؤى وإمكانات منهجية على شاكلته.

ومن المهم كذلك أن نشير إلى أن النظام المعرفي والنماذج المعرفية المتولدة عنه يُعد واحدًا من حلقات موصولة بين النظام القيمي، والنظام العقدي، وأن لكل هذا تأثيرًا وتفاعلًا لا يمكن أن يُنكَر أو يُغفَل.

وفي إطار التمثيل لهذا الوصل فإن "الغيب" كمفهوم عقدي، ومن أهم أصول العقيدة، هو جزء لا يتجزأ من البنية المعرفية، له من الدلالات والتأثيرات على عالم المنهجية؛ ذلك أن مفهوم الغيب بما يتضمنه من غيب كلي مطلق، وغيب نسبي أصغر إنما شكل أحد عنصرين في تحقيق عدم تبديد الطاقات الذهنية في مناقشات فلسفية لا طائل من ورائها (الغيب الكلي الأكبر)، وهذا تكفل به الوحي والحكمة في تدبر المعاني والشعور بالقصور المستولي على جملة البشر.

أما العنصر الثاني فإن الغيب النسبي أو الأصغر هو من أهم موجهات ودافعيات المعرفة والعلم والتحصيل، وهنا تأتي الآيات ﴿وَقُل رَّبِّ زِدْنِي عِلْمًا ﴿١١٤﴾﴾ [سُورَةُ 114]، ﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [سُورَةُ الإِسْرَاءِ 85]، ﴿وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُن تَعْلَمُ ۚ وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا ﴿١١٣﴾﴾ [سُورَةُ النِّسَاءِ 113] للتعبير عن النسق المفتوح للمعرفة والعلم في إطار إدراك القصور واستمرار التحصيل وضرورات الاجتهاد، وإحداث التراكم، وحدوث الحوادث وتجدد الوقائع والأقضية، هذا كله يغني النسق المعرفي المفتوح وعملية إحسان القراءة.

إن البحث في دائرة بناء المنهجية الإسلامية هو نقلة معرفية مهمة تنقل دائرة تعامل العقل

المسلم من دائرة التكفير واللغة الاتهامية والسجالية، إلى دائرة التفكير بالظواهر والعوالم المختلفة (عالم الأفكار والأشخاص والأشياء والأحداث والنظم والرموز)، وهي منهجية تستلهم أصول التفكر والتدبر والنظر العميق والسير في الأرض؛ ذلك أن الجنوح للتكفير هو عمل سهل ويسير، أما الاتجاه صوب عمليات التفكير فهو نصب وكد واجتهاد.

وإذا كان تفكير التكفير يورث كثيرًا من المآسي والظواهر النكدة، فإن التفكير ينمي الطاقات الذهنية ويرقي الإمكانات المنهجية.

وكذلك فإن البحث في بناء المنهجية الإسلامية يمثل نقلة نوعية أخرى في عمليات التربية العقلية والبحثية، وتتمثل في الانتقال من دائرة الفكر الآبائي الآسر والارتكان إليه، إلى دائرة الفكر المستقل والمستمر والمتجدد في إطار من تربية العقلية الكاشفة، والناقدة، والفارقة، والواعية والبناءة البانية. وهي أمور تعين على استكشاف المنهجية وعمليات البناء المتعلقة بها.

ويحسن ونحن نشير إلى هذه المقدمات أن نذكّر بضرورة إرساء قواعد التفكير المنهجي من أجل اكتشاف السنن، باعتبار ذلك من أهم مقدمات التفكير الواعي الفعّال؛ فإن الهدف من السير "في" الأرض هو اكتشاف السنن ما دام الواقع المعاش لا يتيح للمرء أن يرى الصورة بكافة أبعادها أو كاملة الزوايا، وكذلك فإن السير "في" الأرض ليس سيرًا في المكان، ولكنه عبرة بالزمان والتعرف على سنن فاعليات الإنسان، فالسير وعي وسعي بكل عناصر الساحة الحضارية، وقانون "العاقبة" هو المهيمن على فاعليات البشر، وهي سنن عدل واستقامة.

السنن وفق هذا الاعتبار عمل منهجي يجسد عناصر الرؤية للعلاقة بين حلقات الزمن المترابطة (الماضي والحاضر والمستقبل)، واكتشاف السنَّة وتفعيلها في التفكير يعني يسر فهم الماضي وحسن فهم الحاضر، وعمق استشراف المستقبل والمآل، وهي كلها تتواصل في حلقات مناهج النظر والتفكير: التفكير بالحال والتفكير بالأفعال والتفكير بالمجال، والتفكير بالمستقبل والمآل، وهي كلها تولّد مناهج تفكير ومناهج تدبير ومناهج تسيير ومناهج تغيير، ومناهج تأثير، وفاعلية وتمكين.

والمنهاجية والمنهج[3] مفهومان متمايزان ومفصلان، فالمنهاجية هي علم دراسة الطرائق وتكوينها وبنائها وتفعيلها وتشغيلها، فهي منهج المناهج بهذا الاعتبار، أما المنهج أو المناهج ففيه مفردات هنا

3 - قارن بمفهوم المنهج العلمي: نجيب الحصادي، **نهج المنهج** (ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، 1991)، ص7 وما بعدها، ص113 وما بعدها؛ وقارن مفهوم مناهج البحث: فاروق السامرائي، **المنهج الحديث للبحث في العلوم الإنسانية** (عمّان: دار الفرقان للنشر، 1996). وقرب إلى هذا العمل الاستشراقي وهو مهم في كثير مما يشير إليه من معلومات في هذا الباب: فرانتز روزنتال، **مناهج العلماء المسلمين في البحث العلمي**، ترجمة: أنيس فريحة (بيروت: دار الثقافة، [د.ت]). وضمن إطار المقارنة بين مناهج البحث الإسلامي ومنهج البحث الغربي انظر: أكرم ضياء العمري، **مناهج البحث وتحقيق التراث** (المدينة المنورة: مكتبة العلوم والحكم، [د.ت])، ص7 وما بعدها؛ وفي تعريف المنهج وأقسامه من المعاجم اللغوية والفلسفية وهو أمر تحسن مطالعته والوقوف عند بعض مفرداته: عبد الهادي الفضلي، **أصول البحث** (بيروت: دار المؤرخ العربي، 1992)، ص49 وما بعدها؛ سعيد إسماعيل صيفي، **قواعد أساسية في البحث العلمي** (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994)، ص61 وما بعدها.

أو هناك، وأدوات ووسائل، وقواعد وخطوات وإجراءات هي من مكونات المنهاجية ولكن تستوعبها، ذلك أن علم المنهاجية يتواصل في رؤية فيما قبل المنهج وفيما بعد المنهج في سياق واصل ورابط بين هذه المنظومة والعناصر المنهاجية وعمليات التفعيل والتشغيل المرتبطة بها، ومن اليسير أن ندرك أن المنهاجية كتأسيس وبناء، وتفعيل وتشغيل، هي إمكانية وعقبة، "فلا اقتحم العقبة وما أدراك ما العقبة؟"، والعقبة المتعلقة ببناء المنهجية هي من أهم تحديات مناهج التفكير والتدبير وهي من العقبات والتحديات الكبار التي لا تستحق فقط الاهتمام بل ربما هي جديرة بالاقتحام.

وانطلاقًا من هذه المقدمات الأولى، والمقومات الكبرى يحسن في البداية أن نقرر أن مصادر التأسيس المرجعية – فضلًا عن كتابات – التراث يمكن أن تحرك عناصر منظومة معرفية متكاملة يتولد عنها (النظام المعرفي) و(علم المنهاجية) فضلًا عما يتركه ذلك من تأثير على الواقع البحثي من ناحية والواقع المعاش بكافة تنوعاته من ناحية أخرى[4].

ومن المهم أن نقرر كذلك أن عناصر النظام المعرفي الإسلامي، وبناء المنهاجية المتولدة عنه والمنبثقة منه عمليات لم تكتمل بعد، وربما لم يُبذَل فيها الجهد اللائق بها بحيث تؤصل قاعدة معرفية منهجية صلبة تناطح المتاح في حقل المناهج الغربية، والجاهز في سياق الأدوات البحثية والاقترابات المختلفة لمعالجة الظواهر المتنوعة وطرائق تناولها.

وتبدو لنا عناصر عدم الاكتمال في عدة مظاهر مختلفة أهمها:

- أن الموضوعين ربما كتب لهما بعض التأصيل، ولكن هذا التأصيل كان خاليًا من عناصر التفعيل وآليات التشغيل.
- أن الموضوعين كتبت فيهما كتابات متناثرة بحيث لم تحدث التراكم المطلوب والتنسيق بين الجزئيات على النحو المأمول.
- أن الاجتهادات في هذا المقام ظلت فردية، فرضها الاهتمام البحثي، وأحيانًا أخرى التحديات المنهاجية الغربية، إلا أن هذه الاجتهادات ظلت قاصرة بحكم فرديتها، مقصرةً بحكم طاقتها.
- أن هذه الموضوعات ذات الطبيعة النظرية تظل في حالة إهمال لطغيان الاهتمام بالحركي على حساب التنظيري، والاهتمام بحركة الواقع بآنياتها ووقائعها وتتابعاتها وتواقفها على حساب التأمل الفكري والتأصيل النظري، كما أن هناك بعض تصورات جعلت الحصيلة ضئيلة مقارنة بالحاجة الملحة لعملية التأصيل.

4 - انظر في هذا المقام محاولة تأصيل المجالات التي يجب أن تهتم بها عملية إسلامية المعرفة من (النظام المعرفي، المنهاجية الإسلامية، كيف نتعامل مع القرآن والسنة؟، كيف نتعامل مع التراث الإسلامي؟، كيف نتعامل مع التراث الإنساني؟): طه جابر فياض العلواني، **إسلامية المعرفة بين الأمس واليوم** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996).

- أن البعض تصور أن قوة المصادر التأسيسية تجعل الكلام بها وعنها، قوة لمن يتحدث بها، حتى لو تحدث بلغة غير منظمة أو غير منضبطة. هذا التساهل خلق حالة من البحث العائم على سطح الظواهر، والغائم بحيث لا تتبين عناصره الأساسية أو ملامحه الأصيلة.
- أن البعض رأى أنه لا فصل بين المصادر التأسيسية والمرجعية ومحاولات اجتهاده ورؤيته، فبدأ يتحدث عن أن ذلك رأي الإسلام وما عداه باطل، وهذا موقف الإسلام وما عداه ضلال، وبدت الاجتهادات لا في نطاق التداول والمشورة البحثية، بل في نطاق التقرير والأمر، والنفي لأي رؤى قد تتحفظ هنا أو تضيف هناك أو تعدل أو تطلب العرض للأمر على أشكال مختلفة وربما تقترح أنماطًا متنوعة في الصياغة.

وقد عنى ذلك – ضمن ما عنى – الحديث عن المنهج في إطار شعارات مرفوعة من غير تفعيل، على الرغم من صلاحيتها للتفعيل كنماذج، كما تصلح لنقلها للغير لمناقشتها، فضلًا عن إمكانيات محاكاتها بشكل واعٍ في نماذج أخرى.

إن الحديث في هذا المقام قد دار في نطاق العموميات والكليات من دون الانطلاق إلى البحث في العمليات والآليات والإجراءات.

وربما بناء على ذلك نظر البعض إلى الفلسفة الإجرائية نظرة احتقار؛ لاهتمامها بالتفصيلات، وإذا كان حديث الكليات هو من الأمور المهمة، فإن حديث الإجراءات بترجمة الكليات إلى إجراءات هو من الموضوعات الأهم. وليس معنى ذلك الاكتفاء بأحدهما عن الآخر.

إن نهج الصحابة (رضوان الله عليهم)، الذي عبر عنه أحدهم بقوله: كنا نحفظ الآية أو الآيتين فلا نغادرهما حتى نعمل بهما، يعني عناصر القراءة المتكاملة والتفكير المتوازن بين أصول الحفظ العقلي، والحفظ العملي بالتطبيق في الواقع. فكان العمل بهما تفكيرًا متواصلًا وتدبرًا للمعاني والمطلوبات والمنهيات وطرائق الالتزام وفهم الواقع وتقديراته، وفروض الوقت وما يقتضيه ذلك، وفقه الحال بكل مفاصله، وفقه المآل بكل استقبالاته وكل تأثيراته، والبحث في أصول الفاعلية والتمكن، وتحويل عناصر القدرة بالإرادة من عناصر الممكن إلى حيز الإمكان إلى فاعلية التمكين.

إنها العقلية الإجرائية[5] ذات الحجية العالية، والتي تترجم العلم إلى عمل يسهم في نجاح حركة العمل موصولة بالفاعلية بغض النظر عن محتوى العمل وغاياته ووسائله في تلك العقلية الإجرائية النفعية المحضة، التي تتحرك صوب التمكين الواقعي. أما أصول التمكين للحق والصواب فهي في الشجرة الطيبة: ذات الأصل الثابت، وفرعها في السماء، موصولة أرضها بسمائها، موصولة

5- في إطار العلاقة بين العلم والعمل، انظر: الخطيب البغدادي، **اقتضاء العلم والعمل**، تحقيق محمد ناصر الدين الألباني (بيروت - دمشق: المكتب الإسلامي، ط4، 1397هـ)، ص.15

قاعدتها بغاياتها، موصول تأسيسها بعلوها، وهي دائمة العطاء بالفعل الإنساني والإذن الإلهي، في حركة عطاء دائم متجدد ﴿تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذۡنِ رَبِّهَاۗ﴾ [إبراهيم: 25]، ﴿يُثَبِّتُ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡقَوۡلِ ٱلثَّابِتِ فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا وَفِي ٱلۡأٓخِرَةِۖ وَيُضِلُّ ٱللَّهُ ٱلظَّٰلِمِينَۚ وَيَفۡعَلُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ٢٧﴾ [إبراهيم: 27][6]، فما بين التمكين في الرؤية والتفكير في الرفعة بالعمل الصالح علاقة تنتج التمكين والتثبيت والتأصيل لعالم المؤمنين وعالم أفكارهم وأشخاصهم وأشيائهم وأحداثهم في الواقع الممتد زمانًا ومكانًا وإنسانًا.

ومن أصول الجمع بين القراءتين أن نقرأ الجزئي ضمن الكلي، أو نحول الكلي إلى إجرائي، وأن نسكن الإجرائي في الكلي. عمليات بعضها من بعض لا تنفصل ولا ينبغي لها ذلك[7]. هذا هو معنى العلاقة الحميمة بين الفكر والعمل، بين النظر والحركة، فأصل "الأصل" "الوصل" على ما يؤكد الطوفي[8].

- **الجمع بين القراءتين (قراءة الوحي وقراءة الكون):**

مدخل القراءة كفعل حضاري يؤصل الرؤية المعرفية، وتحقيق مقتضيات تأسيس النظام المعرفي، والنظم بين عناصر مكونة لوعي الأمة.

أمة القراءة بدأ تكوينها بكلمة "اقْرَأْ"، لا بكلمة قل، أو غيرها، كان البداية أمرًا بالقراءة ﴿ٱقۡرَأۡ بِٱسۡمِ رَبِّكَ ٱلَّذِي خَلَقَ ١ خَلَقَ ٱلۡإِنسَٰنَ مِنۡ عَلَقٍ ٢ ٱقۡرَأۡ وَرَبُّكَ ٱلۡأَكۡرَمُ ٣ ٱلَّذِي عَلَّمَ بِٱلۡقَلَمِ ٤ عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ ٥﴾ [العلق: 5-1]، قراءة موصلة بالمنهج الموصول بالوحي والخلق في سياق تعليم بالقلم، ونسق المعرفة المفتوح ﴿عَلَّمَ ٱلۡإِنسَٰنَ مَا لَمۡ يَعۡلَمۡ﴾ [العلق: 5].

وكذلك الحضارة الإسلامية التي صنعتها هذه الأمة حضارة كونية إنسانية عالمية أسسها وبناها، وكان أصل عمرانها الكتاب الكريم ولا شيء آخر، فإذا رثّت أو تقادم بها العهد أو طال على أهلها الأمد وقست القلوب واتخذت الأمة القرآن مهجورًا، فإن المدخل إلى تجديدها، وإصلاحها هو القراءة كذلك، استعادة القراءة الفاعلة للوحي موصولًا بالكون، والكون موصولًا بالوحي.

والقراءة حفظ لتراث النبوة، فكانت الأمة هي الأمة الجامعة الحافظة لتراث النبوات المؤتمنة عليه، ﴿وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ ٣١ ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ﴾ [فاطر: 31].

---

6 - وفي المعنى ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥۚ﴾ [فاطر: 10].

7 - انظر: طه جابر العلواني، **الجمع بين القراءتين، قراءة الوحي وقراءة في الكون** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996. والجمع بين القراءتين يجب أن يرتبط بوجهة القراءة، وفقه القراءة، وفنيات القراءة، قرب إلى هذا: محمد عدنان سالم، **القراءة أولًا** (بيروت: دار الفكر المعاصر، دمشق: دار الفكر، ط2، 1994)؛ عبد الكريم بكار، **القراءة المثمرة: مفاهيم وآليات** (دمشق: دار العلم، بيروت: الدار الشامية، 1999).

8 - سعد بن ناصر الشفري، **التفريق بين الفروع والأصول** (الرياض: دار المسلم، 1417هـ)، ص26. وقد قاله الطوفي: إن الأصل من معاني الوصل.

والقراءة هي قراءة التوحيد الخالص تكفل حفظ التراث التوحيدي، المؤكدة لقاعدة الاستخلاف، الذي لا يمكن تحقيقه إلا بقراءة استحلافيه في الوجود، وحمل الأمانة الذي لا يتم بدون علم ومعرفة، ومنهج واستقامة، وتوازن وعدالة، وأمانة وشريعة، وقراءة شاملة مستمرة متجددة للوحي والكون. إن القراءة المأمور بها قراءة محددة المعالم واضحة الاتجاه، فقد ورد الأمر بالقراءة مرتين:

القراءة الأولى قراءة باسم الله للوحي النازل، قراءة الكتاب يتعلم منه الحكمة والهداية والرشد فتزكوا النفوس وتُطهَّر الحياة (التزكية) ويهتدي به في أداء مهام الاستخلاف والقيام بواجب الائتمان وحق العمران (العمران) القراءة الثانية قراءة الخلق ودراسة الوجود.

فَهُمَا إذن كتابان تجب قراءتهما، قراءة كتاب الله المسطور (الوحي)، وقراءة كتاب الله المنظور (الكون) كمصدرين للمعرفة البشرية المتزنة الواعية، والتي يشير إليها تكرار الأمر بالقراءة، لا بد من قراءتهما معًا، قراءة متدبرة متكررة موصولة متواصلة لتوجد المعرفة الحضارية الكاملة التي تمكن الإنسان من القيام بمهام الاستخلاف وأداء حق الأمانة، والقيام بمقتضيات العمران.

وهي معرفة لا تقوم على التلقي وحده، بل على الأخذ عن الغير بالمراجعة والمطالعة وقراءة الكتب وكتابتها وتناقل الخبرات والمعارف بين البشر، واستعمال القلم –الذي عَلَّم الله به وجعله وسيلة للمعرفة وتبادلها وإنمائها وتناقلها، ليس عبثًا أن يشار إلى أصل التنوع في أصل الخلق والاختلاف، لضرورات "التعارف" وبين التعارف والمعرفة تعلق، معارف الشهود الحضاري والقيام بمهام العمران والاستخلاف في الكون.

تنفيذ الأمر بالقراءتين قراءة الوحي النازل المتمثل في الكتاب المحدد لغاية الحق من الخلق المنبه على السن الحاكمة لهذا الوجود، الموضح للمنهج والشرعة والحقائق الأساسية والتأسيسية، وقراءة كونية شاملة لآثار القدرة في خلق الإنسان وسائر الظواهر الكونية، والتفاعل في إطار استخلاف الإنسان وائتمانه على الكون، وندبه لإعماره وتسخيره.

ومن غير الجمع بين القراءتين في الوحي والكون يقع الخلل، فمن تجاوز القراءة الأولى واستغرق استغراقًا كليًا في القراءة الثانية التي تمثل علم الكون فقد العلاقة بالله وتجاهل الغيب، وقرأ قراءة منبتة عوراء قاصرة في مصدرها، ويتخذ الإنسان الغافل شكل المتأله المسيطر بالعلم على كل شيء، ويتخذ إلهه هواه، ويستمد قيمه من الطبيعة، بينما يعتبر الوجود ساحة لأشكال من القوى المتصارعة المتنابذة، فيحدث الطغيان والاستغناء﴿كَلَّآ إِنَّ ٱلۡإِنسَٰنَ لَيَطۡغَىٰٓ ۝٦ أَن رَّءَاهُ ٱسۡتَغۡنَىٰٓ ۝٧﴾ [العلق: 6 و7]، فيظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس، ويختل التوازن، ويتوارى أصل العمران في السعي في المعمورة، وتسود عناصر الظلم والتفاوت في علاقات تتسم بالصراعية والتحكم والإذعان والاستئثار والهيمنة والتبعية.

أما إهمال القراءة الثانية أي قراءة الوجود والكون والاقتصار على قراءة الوحي وحده منقطعًا متباعدًا عن الوجود، فإنه يؤدي إلى نفور من الدنيا، وشل الطاقات العمرانية والحضارية، وتصيب الإنسان حالة من العطالة والبطالة الحضارية عن أداء مهام الخلافة والأمانة والعمران ولا يقوم باستثمار عناصر التسخير الإلهي، ويعطل فكره وتدبيره، وينتقص من قيمه فعله ونشاطه وفعالياته.

إن الفصل بين القراءتين يقع بين تهوينٍ مُنافٍ لأصل التكريم الإلهي للإنسان وبين تضخيم مفتعل للذاتية البشرية؛ بما يحرك علاقات من الصراعات وتحصيل وتعظيم القوى، وتتحرك الشعوب نحو التصارع لا التعارف، وأصل العلة أن يرى الإنسان نفسه مستغنيًا عن كل شيء حتى عن الذي خلقه، والاستغناء مقدمة للطغيان في الأرض ... ولهذا تم الربط بين بدايات التنزيل في سورة العلق الداعية للجمع المتفاعل بين القراءتين وأزمة الطغيان والتطاول الإنساني للأنساق الحضارية المتعالية والمكتفية والمستغنية عن غيرها والمرتكزة حول ذاتها.

الجمع بين القراءتين مسألة منهجية في المعرفة تقود إلى نتيجة حضارية، إن قراءة الاستغناء تورث الاستبداد والعلو في الأرض وفساد المعمورة والطغيان في الكون، وقراءة الوهن والخنوع تورث الاستخفاف والخضوع.

إن المدخل الأساس للجمع بين القراءتين يبدأ باكتشاف العلاقة المنهجية بين الناظم المنهجي لآيات القرآن من ناحية وآيات الكون من ناحية أخرى التي تشير إلى السنن والقوانين المبثوثة في الوجود وحركته مع الناظم المنهجي الرابط بينهما، وبقدر ما تتسع المعرفة للاثنين معًا بقدر ما تتكون لدينا القدرة على الجمع بين القراءتين واكتشاف التداخل المنهجي بين الوحي والكون (منهجية القرآن هي منهجية الوجود)، وآيات الكون في خلق الله، كآيات القرآن في هدايتهم منهجًا ومسيرة ومقصدًا. إننا أمام ناظم معرفي وموضوعي يحاول النفاذ إلى المنهجية الكاملة الأبعاد المتكاملة الزوايا، القاصدة إلى تنوع المسالك ... وبدون فهم القرآن فهمًا منهجيًا واعيًا في إطار وحدته وبنياته الكاملة فهمًا يتصل وينعكس على فهمنا المنهجي المعاصر للظواهر الكونية وسنن حركتها في وحدتها البنائية، لا يمكن التفاعل مع الساحة الحضارية.

القراءتان تتكاملان وتتكافلان في اعتبارهما مصدرين للمعرفة، وتتكامل المصادر، وتتكامل المناهج، وتتكامل المقاصد؛ إذ تحرك في النهاية المعرفة والحركة، النظر والعمل، الوعي والسعي، نحو مقصد التزكية الإنساني والاستخلاف العمراني، والتوحيد الذي يعد المقصود الأعلى ﴿رَضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُۚ ذَٰلِكَ لِمَنۡ خَشِيَ رَبَّهُۥ﴾ [البينة: 8].

- **أصول الفقه الحضاري .. رؤية العالم والاجتهاد العمراني:**

إن أصول الفقه الحضاري يجعل من أهم أهدافه تضمين أهداف علمي الأصول والفقه ضمن منظومة أهدافه مع الحرص على صياغتهما ضمن قواعد التفعيل والتوظيف في حقول العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو يسير خطوة أبعد بإضافة موضوعات نظن جدارتها بأن تنضم في كيان

معرفي موحد، يمكن أن تُخرج على شاكلته قواعد أساسية لعلوم الأمة وعلوم العمران (العلوم الإنسانية والاجتماعية وتطبيقاتها) وتؤصل هذه العلوم حتى يمكن صياغة أصول الفقه العمراني والحضاري.

إن العملية الاجتهادية في أصل مقصودها تتحرك صوب "المصلحة" و"الإصلاح"، ومن ثم فإنه لا يمكن تحريكها إلى مناطق هي ضد هذا القصد الأصلي في العمران إلى عناصر "طغيان" أو "فساد" أو تخريب" أو "خلل" مفضٍ لتقويض الأصول العمرانية.

وهذا –بدوره – يولد سلسلة من القضايا البحثية على غرار مشروع مالك بن نبي حينما أسس مشروعه العمراني في "مشكلات في بناء الحضارة". إن هذا الملف لا يزال في حاجة إلى تأصيل في بعض مفاهيمه واستثمار كافة القدرات للتذكير ببعض مناطقه.

إن هذا الاجتهاد العمراني حري به أن يواصل تأسيس قواعد المدرسة العمرانية، هذه المدرسة التي تجعل من النظام المعرفي العمراني أساسًا لتعاملها مع مجمل القضايا المتعلقة بالمناح الحضارية المختلفة، وهذه المدرسة ستفرز حتمًا أجندة بحثية واهتمامات علمية مهمة، يجري إهمالها أو إغفالها أو تهميشها على أجندة البحث المعاصر.

كما أنها ستؤصل مداخل وصف ورصد، وتقدم وحدات تحليل عمرانية متجددة، وتصنيفات حضارية عميقة لا تختزل أو تبسط، وتقدم قواعد تحليل وقدرات منهج ومداخل تفسير، وتنسج أصولًا تنظيرية ضمن نسق تعميماتها ومداخل تقويم تظن أهميتها في هذا المقام.

الاجتهاد العمراني والتجديد العمراني حركتان متواصلتان تؤسسان دعوة المدرسة العمرانية ومواصلة جهودها.

وضمن هذا الاجتهاد –الحضارة، تبرز عناصر الاجتهاد السنني، إن اجتهاد الحضارة الفاعلة لا يمكن تحقيقه إلا في سياق الوعي بالسنن القاضية التي تحكم حالة العمليات الحضارية الكبرى، وتؤسس عناصر منهج تحليل وتفسير وتقويم، يشير إلى السنن كقدرات منهجية، هذا المنهج للتعامل يتحرك ضمن هذه العمليات من مثل: عمليات التغيير الحضاري، أصول التعامل والتفسير الحضاري، اعتبار المآل الحضاري، عناصر تقويم المسيرة الحضارية، عناصر الاجتهاد السنني؛ أي يجعل السنن موضوعًا للاجتهاد البحثي من ناحية وتفعيل عناصر هذا الاجتهاد السنني من ناحية أخرى ضمن دراسة الكثير من القضايا البحثية.

والاجتهاد هنا حركة ممتدة وعملية متواصلة متعددة المجالات، تسير في الأفق المتعدد، من أفق الكون إلى أفق الإنسان، إلى أفق المجتمع، إلى أفق التاريخ، ضمن عناصر ناظمة تجعل الاجتهاد عملية متسقة تشد بعضها بعضًا.

ويقع في الخاتمة اجتهاد المقاصد أو الاجتهاد المقاصدي ليتوج كل العناصر السابق الإشارة إليها، فالاجتهاد المقاصدي فكرة حاضنة لكل العناصر السابقة بحيث توفر لها عناصر الحيوية والفاعلية، وهي ذات مقصود يفضي إلى الرعاية والحفاظ والحماية والصيانة، هذا الاجتهاد يحرك عناصر أجندة بحثية وجهود علمية نظرية وتطبيقية.

إن أصول الفقه الحضاري تحدد الهدف الذي من أجله تحدثنا عن ضرورة آليات التشغيل. وأصول الفقه الحضاري هو تأصيل المنظور الحضاري بكل سعته وامتداده، وبكل سياقاته وتفاعلاته، بكل فعله وفاعلياته.

إذا كان علم أصول الفقه قد اهتم باستنباط الدليل وخدمة ذلك ضمن سياقات مهمة تتعلق بنظرية الحكم، والفقه الحكمي، فإن علم أصول الفقه الحضاري، إذًا يستوعب هذا وذاك ولا يهمله ولا ينبغي له ذلك، فإنه يحرك عناصر متعددة يصل فيما بينها؛ حتى يمكن صياغة أصول الفقه العمراني والحضاري.

الفقه الحضاري عناصر منظومة متفاعلة من الاستيعاب الحضاري والنظر الحضاري، والإدراك الحضاري والسلوك الحضاري.

هذا إذا ما جعلنا الفقه الحضاري مفهومًا نلحقه ببادئه يعنى بالأصول "أصول الفقه الحضاري"، والأصل في اشتقاقه اللغوي كما يقول الطوفي "وأما من حيث اشتقاقه اللغوي فلم أرَ فيه شيئًا فيما وقفت عليه، غير أنني أحسب أنه من الوصل ضد القطع، وأن همزته منقلبة عن واو لما في الأصل من معنى الوصل وهو اتصال فروعه كاتصال الغصن بالشجرة حسًا، والولد بوالده نسبًا وحكمًا، والحكم الشرعي بدليله عقلًا، وهذا من الاشتقاق الأكبر، فالأصل هو الأساس، وهو القاعدة، فأصل الجبل أسفله، وهو منشأ الشيء الذي ينبت فيه.

فبين الأساس والقاعدة والمنشأ والمبتدأ، والوصل والاتصال، وبين الفقه الحضاري تعلق يشير إلى معاني أصول الفقه الحضاري وأهميته وفائدته وثمرته وموضوعاته ومسائله ومناهجه، وهدفه وغايته ومقصده، كما أن كل ذلك يشير إلى مصادر استمداده، وأصول مرجعيته، ونسبه ونسبته.

فتحدد هذه المعاني له المنطلقات، وتعين له المبادئ وتنظم له المسارات وتشكل له المناهج؛ إذ من الضروري النظر إلى عناصر ثلاثة نظرة تكامل وتكافل (النص/ الفعل/ الواقع)، أو (الوحي/ الإنسان الفاعل/ المكان. الزمان. الساحة الحضارية).

إن مقاصد الأمور والوظائف هي التي تحدد قيمة الفعل وإمكانية تطويره ضمن مدارج الإحسان الحضاري.

إن تأسيس رؤية كلية فيما يتعلق بالإسلام والمسلمين من اهتمامات معاصرة أو قضايا تراثية وبما يؤدي إلى التمكين من الأصول العقدية الإسلامية والرؤية الحضارية القادرة على التواصل مع كل نتاج هذه الحضارة وما تقدمه الحضارات الأخرى من معارف متنوعة في سياق عملية التعارف الحضاري التي تشكل جوهر التواصل الإنساني والعمراني للحضارة الإسلامية؛ بما يشكل قاعدة للوعي الحضاري.

وتشكل هذه المنظومة أهم متطلبات الفاعلية الحضارية من خلال إرساء فكر ينهل من تعددية تراثية وفكرية ويعلي قدرة المسلمين فهمًا وممارسة على مواجهة التحديات المعاصرة، ربطًا بالعصر لا انفصامًا عنه، ملتمسًا الحكمة خاصةً في الحكم وأنظمته ومنظوماته بما يمكنه من الإسهام الفعَّال في تراث الإنسانية ونهضتها وعمرانها.

- **سباعية القيم: إطار مرجعي في قلب مسألة المنهجية:**

إن مدخل القيم في هذا السياق يشكله "مدخلًا سباعيًا" تتكامل عناصره في بيان حقيقة الرؤية العمرانية والاستخلافية وأدوارها المكينة في صياغة وتشييد رؤية العالم من هذا المنظور متكاملةً عناصره منفتحةً آفاقه في حركة الوعي والسعي والنهوض والتغيير:

عناصر العقيدة الدافعة، وحقائق الشرعة الرافعة، وأصول القيم الحاكمة، وسياقات الأمة الجامعة، وشروط الحضارة الفاعلة، وارتباطها بقوانين السنن القاضية التي تشكل الوعي وجملة عناصره، وأخيرًا سياق المقاصد الحافظة للفعل وقيمته وحركته والحاضنة لإمكانات وقدرات الفاعلية، إننا هنا أمام عناصر قيمة المنهج وحجيته، وقيم الأصول ووظيفتها التأسيسية والمعيارية، وقيمة التاريخ عمرانيته وحضارته وعبرته، وقيمة الفكر في فاعليته، إننا أمام عناصر ذات أربعة أركان تشكل مجالات اهتمام (المنهج القيمة وقيمة المنهج)، (قيمة الأصول وأصول القيمة)، (قيمة التاريخ وحضارية القيمة)، (قيمة الفكر، وفكر القيمة)، إنها جملة من الأركان والمجالات التي تحقق عناصر التأصيل والتفعيل والتحريك والتشغيل.

وفي سياق آليات تفعيلها ونماذج تشغيلها كخطوات وعمليات ضرورية تحرك كل معاني العقيدة الدافعة، أما العقيدة التي لا تدفع فهي ليست من العقيدة في شيء، والشرعة الرافعة، فأما الشرعة التي لا ترفع فهي ليست من الشرعة أو بنيانها في شيء والقيمة التأسيسية الحاكمة، فأما القيم التي لا تحكم فهي ليس لها من معنى القيم شيء، والأمة الجامعة، أما الأمة التي لا تجمع أو تفرق ليس لها من معنى الأم والقصد أو جوهر الأمة شيء، والحضارة الفاعلة أما الحضارة التي لا تفعل أو تؤثر فليس لها من اسم الحضارة والحضور والعمران والشهود من شيء، والسنن القاضية والشرطية، فأما السنن التي لا تقضي وفق شروطها فهي أشباه سنن لا تقوم بوظيفة في تحريك الفعل الحضاري نحو غاية واضحة أو هدف محدد، أو هي سنن زائفة تزيف في الفهم والإدراك والوعي وكذلك الحركة

والسعي، والمقاصد الحافظة، وأما المقاصد التي لا تحفظ أو تضيع أو تدمر أو تخرب من غير تعمير أو تدبير فهي ليست من المقاصد في شيء.

رؤية المفردات ضمن هذا التصنيف المقترح إلى قيم التأسيس (العقيدة – الشرعة – القيم المؤسسة) التي تكون أصول الوعي، وقيم التحريك والمقصد التي تشكل تنظير (أصول السعي) والتي تعبر عن كيفيات مهمة للتعامل مع الواقع وحركته، بحيث تحول الوعي إلى سعي من خلال تفاعل قيم التحريك التي تتعلق (بالسنن) وقيم المقصد المتعلقة (بالمقاصد)، إلا أن أصول الوعي وكذا أصول السعي لا يفعلان من غير فاعل من ناحية أو وسط متحرك فيه يمثل مجال فعله الحضاري والحيوي بما يمكن تسميته قيم الفاعلية ومجالها، (الأمة) تمثل الفاعل الحضاري و(الحضارة) مجال العمارة والعمران.

قيم التأسيس تؤصل رؤية عقدية "دافعة" وشرعة رافعة وقيم "مؤسسة" إن وضوح هذه العناصر الثلاثة تكون أصول الوعي الدافع والرافع والمؤسس لحركة السعي المرتبط به، المترجم له المحقق لفاعلياته، المستثمر لإمكاناته. وقيم السعي بعضها يتعلق برؤية الحركة والفعل الحضاري والأخرى تتعلق بمقاصد الحركة ومجالاتها الكلية، السعي الواعي هو الهدف الرابط بين معاني السنن الحاكمة والقاضية، والفعل الحضاري والمقاصد الكلية الحاضنة للفعل والحافظة له والمحافظة عليه، ومجال الفاعلية يرتبط بأصول الحضارة الشاهدة بما يحقق الأصول العمرانية وفق قواعد الاستخلاف وما يرتبط به من مسارات تتحرى أصوله وتتقصى قيمه الكامنة والمحركة في آن، إنها المجال الذي تتحرك فيه الفاعلية (الحضارة العمرانية)، وضمن مجال الفعالية يأتي الفاعل الحضاري المتمثل في (الأمة الخيرية) لا الكثرة العددية الغثائية"، الأمة قيمة وحركة وفاعلية، عناصر كلها تتحرك لبناء الحضارة العمرانية وعمارة الحضارة **الاستخلافية**.

- **الاستخلاف وتصنيف العلوم ومسألة المنهجية:**

من أهم القضايا التي تتعلق بالعلوم عامة – وبالعلوم الإسلامية على وجه الخصوص – تلك القضية التي ترتبط بالتصنيف، ومن الأهمية في هذا المقام أن نؤكد أن عملية التصنيف باعتبارها واحدة من العمليات المنهجية تشكل ضلعًا في مربع الاهتمام والذي يتعلق بهذه العلوم تعريفًا؛ يحدد جامعية هذه العلوم وموضوعاتها ومناهجها، وتوصيفًا؛ يعين مجال اهتمامها، وتصنيفًا؛ يميز بين أدوارها، وتوظيفًا؛ يمكِّن لآثارها في الوعي والسعي، هذه الرباعية كانت تشكل وضوحًا في المدركات المعرفية لهؤلاء الذين يقومون على مؤسسية هذه العلوم الإسلامية وتحديد مناطق تخصصها ومسارات التراكم فيها وأصول الفاعلية لمقولاتها لتحقيق الوصل الكامل والمتكامل بين العلم والعمل، وهو أمر حدا بالخطيب البغدادي ليؤلف الكتيب المهم الذي عنونه "باقتضاء العلم العمل"، هذه المدركات المعرفية جعلت لكل ضلع من هذا المربع مقامه في تصور العلوم وشجرة

المعرفة المتكاملة التي تؤتي أكلها كل حين بإذن ربها، وباجتهاد هؤلاء الذين اختصوا بمساحات هذه العلوم وفضاءاتها.

وظل التصنيف ضمن هذه الرباعية يشكل أفقًا معرفيًا تُصنف فيه العلوم بين علوم نظرية وعملية، وبين علوم نقلية وعقلية، وبين علوم شرعية ومدنية، وبين علوم الدين وعلوم الدنيا، وبين علوم المقاصد وعلوم الوسائل، وبدت المعايير واضحة تشكل أفقًا معرفيًا للتراكم في هذه العلوم واهتمام المختصين فيها بتكثيف الجهود في تفعيل تلك الطاقات القادرة على تأصيل هذه العلوم وتفعيلها وتشغيلها، كان ذلك في الوقت الذي أدرك فيه العقل المسلم إبان قوته وازدهاره، وصحته وعافيته، ليؤكد أن معنى التصنيف لم يكن إلا تمييزًا للدراسة والبحث ولم يكن من ناحية أخرى إلا تكثيفًا للجهد والتراكم، فتعرف أن ذلك التمييز يعني في آن واحد فصل ووصل؛ فصل يحرك عناصر الجهد والاجتهاد بما لا مزيد عليه، ويؤكد المعنى الذي يتعلق بأهل الذكر والاختصاص بما يقدموه من رؤية رصينة ومكينة في علوم التخصص والفنون المختلفة، إلا أن هذا التصنيف لم يكن بأي حال من الأحوال مانعًا من إدراكهم لحال الفصل بين العلوم في إطار تقسيم العمل وإسناد الأدوار، واختلاف التخصصات وتنوع الملكات والأهليات، بل جعلوا من هذا التصنيف مقدمة للوصل بين تلك العلوم جميعًا في شأن الحياة ليجعل من كل بنى العلوم مرتبطة متصلة، وكأنها تمثل شجرة معرفية وارفة الظلال متفرعة إلى فروعها منتجةً لثمارها في الوعي والسعي.

إلا أن العقل المسلم حينما اعتل وضعف وفقد كثيرًا من عوامل توهجه فإنه تلقى عملية التصنيف على نحو مرضي، خرج به من حالة تكثيف الجهد وتراكمه إلى حال تكتيف السعي وشل كثير من طاقاته؛ فبينما كان يمثل التصنيف أفقًا ممتدًا يجمع بين الفصل والوصل بحيث يحقق ذلك عملًا إيجابيًا متراكمًا تحول إلى تصنيف حابس ضمن مستوطنات تخصص وبدت ثنائيات التصنيف الزوجية المتراحمة، إلى ثنائيات طلاق متباعدة، تفصل فصلًا تعسفيًا ويحتدم بين هذه التصنيفات صراعًا متناميًا بين علوم الدنيا وعلوم الدين، وبين كل التصنيفات التي سبق أن نوهنا عنها، وصارت هذه الثنائيات التصنيفية المتصارعة تشكل ما يمكن تسميته بمستوطنات التخصص التي خاضت من خلالها كل طائفة تناجز وتدافع على حدود علمها وتخصصها، فلم تحدث فقط فصلا للتمييز بل أحدثت انفصالًا بائنًا بين طرفي المعادلة التصنيفية بحيث يستعصي شأن هذه العلوم على التكامل والتكافل والتواقف والتساند، فلم يعد التصنيف حالة معرفية وعملية منهجية ونشاط دراسي وبحثي يسهم في نمو العلم وارتقائه بل فقد كل معانيه الوظيفية مؤشرًا على خلل في الإدراك، مغفلًا كل العناصر التي تؤكد على معنى الجمع والنظم في التصنيف.

ومن ثم وضمن هذه الرؤية لمربع العلوم الجامع بين تعريف العلوم وتوصيف مجالها وتصنيف إمكاناتها وتوظيف طاقاتها، وجب علينا وضمن ذلك الهدف الأكبر المتمثل في ضرورة أن يطلع علماء

الأمة باستئناف حال النهوض الحضاري لهذه الأمة، ومن أهم علاماته النهضة بتلك السياقات المعرفية والعلمية أن نعيد النظر في عمليات التصنيف وضروراتها وارتباطها بالواقع ومعطياته فتكون من خلال ذلك ساقين من الدواعي يمكن أن تُقام عليهما أصول النهوض الحضاري، أما الساق الأولى فهي تلك التي تحاول معالجة ذلك النظر السلبي للتصنيف الذي أخرجه من حالته التكاملية القائمة على الفصل والوصل معًا لهذه المدركات والتصورات العليلة لعملية التصنيف وخروجها عن مساراتها الوظيفية والتوظيفية، وإذا كانت هذه الساق تشكل مسارًا يواجه كل تلك التضمينات السلبية التي تتعلق بعملية التصنيف فإن الساق الأخرى تخطو خطوة إيجابية وبنائية ترى في علوم النهوض الحضاري من ضرورة ليس فقط الوصل بين العلوم في شجرة معرفية واحدة ولكن في سياق يتفاعل فيه النظر مع الواقع والفكر مع التطبيق والوسائل مع المقاصد لتشكل وحدة تخرج بهذه العلوم من حال انفصالها إلى حال تكاملها وبنائيتها.

ومن هنا كانت هذه الرؤية الأولية لإعادة النظر في تصنيف العلوم وفقًا لقضايا أساسية تقع في عملية النهوض وتؤصل لمعنى الارتباط بين النظر والعمل والوصل بين بنية هذه العلوم وخرائطها، بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية والاجتماعية، بين العلوم الطبيعية والتطبيقية والتقنية والمعارف الإنسانية، بين هذه العلوم وواقع الحياة وضروراته ومتطلباته، وفي هذا المقام كان من المهم أن نشير إلى نماذج ثلاث، تشكل سياقات معرفية مهمة يمكن النظر إلى تصنيف العلوم وإعادة صياغتها محتوًى ومقصدًا من خلالها، النموذج الأول يرتبط بتأصيل الوعي الاستخلافي في النظر للإنسان طبيعةً ودورًا ورسالةً، والنموذج الثاني يعنى ببناء التكوينات الجمعية وصياغتها في سياق يشير إلى النموذج السفني، الذي يسهم بدوره في بناء الأمة وعمران الإنسانية في إطار حركة جماعية ومجتمعية وحضارية، والنموذج الثالث يؤسس لصياغة الاستراتيجيات المتعلقة بدائرة العلوم من منظور مقاصدي يستشرف أصول السعي والتدبير حتى تكتمل حلقات التفاعل بين الإنسان في الحياة وفي الكون ضمن رؤية توحيدية استخلافية عمرانية.

- **المنهجية والعملية الاجتهادية: الاجتهاد والتجديد آلية لعناصر التوليد الفكري والتجدد الذاتي:**

إن أهم الآليات التي تحقق الوصل بين القراءتين (قراءة الوحي وقراءة الكون) هي عمليات الاجتهاد البحثي والتجديد الفكري؛ ذلك أن تلك العمليات توفر إمكانيات لا حد لها في توليد قضايا فكرية جديدة، كما تملك قدرات يمكن استثمارها في مواجهة مسائل وقضايا متجددة.

في هذا المقام يحسن أن نشير إلى أن ما نقصده بالاجتهاد البحثي ليس هو الاجتهاد بالمعنى الاصطلاحي المتجه إلى السياق الفقهي المتعارف عليه، ولكن الاجتهاد البحثي هو إشارة إلى تحريك الاهتمامات والطاقات البحثية صوب الاهتمام بالمناهج لا المسائل.

كيف لنا أن نعتبر عناصر الاجتهاد البحثي والتجديد الفكري من أهم آليات التفعيل؟ إن علينا في البداية أن نحرك كل العناصر التي تؤكد أن العملية الاجتهادية والمسيرة التجديدية من الأمور المعقدة التي يجب ألا تؤخذ باستسهال شديد، أو اختزال بسيط. الأمر يختلف عن هذا السياق، إنها عملية تفرض نفسها على كل من يحاول دراسة كثير من الموضوعات الإسلامية (القديم المراد له أن يتجدد)، و(المعاصر المراد له أن يتحدد) ضمن نسق الشريعة العام، إنها عناصر آلية واصلة لتؤصل المفاهيم الإسلامية النابعة من نسق الشريعة فتفعل ضمن حياتها الفاعلة، فتجعل هذه المفاهيم حية تحرك عناصر الفعل الحضاري وفاعليته، إنها عناصر آليات واصلة حين تحاول أن ترى الواقع بكل تنوعاته وترى منه ضمن منظومة القيم في الرؤية الإسلامية القابلة للتفعيل، والقابل للتمكين، والقابل للتحجيم والمواجهة لكل عناصر الانحرافات حتى ولو تسمت باسم جديد.

الاجتهاد والتجديد ليسا عمليتين فقهيتين – وفق هذا التصور –إنهما أبعد من ذلك فيما تشيرات إليه من ضرورات تنوع التخصصات ضمن هاتين العمليتين؛ ذلك أن هذه الأمور تحرك عناصر فهم ووعي ضمن آليات تفعيل أخرى.

الباحث المتخصص عليه أن يضع لبنة ضمن عملية الاجتهاد الكلية بكل سعاتها الحضارية، إن عليه أن يؤصل عناصر الجدية البحثية في سياق اجتهاد بحثي متواصل، يبذل فيه الجهد في سياق موضوعات المجال السياسي والدولي، بحيث لا يكون هناك مزيد عليه، الاجتهاد هنا تفاعل بين الباحث وبحثه، بحيث تتحرك تلك الموضوعات والقضايا الإسلامية من المعالجة الباردة إلى تأصيل وتفعيل وتشغيل لها، في سياق على الأقل يعتبر إحدى الخطوات في العملية الاجتهادية الكبرى وعملية الاجتهاد البحثي مقرونة بعملية التجديد الفكري، بحيث تحقق أسلوبًا متجددًا في عرض الموضوعات والقضايا بما يفي بعناصر الوعي والفهم الدقيق، كل من هاتين العمليتين تسهمان عند القيام عليهما بعمليات توليد وتحريك لهذه الموضوعات. إن هذه الوظيفة التوليدية هي واحدة من أهم الآليات التي تربط بين هذه العمليات ومدخل القيم كإطار مرجعي.

أما عن المنهج فإن الصياغة الاجتهادية والبحثية نوع من الجهد المطلوب؛ ها هو ابن القيم في مقولة ذهبية يحدد أصول الارتباط ويعبر عما نحن فيه من ارتباط المدخل المقاصدي بفقه الواقع، هده المقولة الذهبية يجب تحويلها إلى سياقات بحثية ومنهجية في إطار التعامل مع جملة الظواهر الإنسانية والاجتماعية والحضارية. يقول ابن القيم:

"... فهنا نوعان من الفقه، لا بد منهما: فقه في أحكام الحوادث الكلية وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس يميز به بين الصادق والكاذب، والمحق والمبطل ثم يطابق بين هذا وذاك. فيعطي الواقع حكمه من الواجب، ولا يجعل الواجب مخالفًا للواقع"[9].

9 - محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، **الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق نايف بن أحمد الحمد** (بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1440هـ/2019م)، ج1، ص7..

إن ما يطالبنا به ابن القيم ليس باليسير، وما يرتبط به من توجهات وعمليات ومساقات بحثية ليس بالقليل:

- الفقه في أحكام الحوادث الكلية، وهو أمر أرشدنا إلى إمكانية تسميته بالفقه الحضاري وما يرتبط به من أصول الفقه الحضاري ومتطلباته.
- الفقه من نفس الواقع وأحوال الناس، وهو أمر يتعلق بفقه الواقع والظواهر الاجتماعية والإنسانية التي تعمل فيه وتستحق الدراسة والتحليل والتقويم.
- الفقه الذي يشكل عناصر العقلية الكاشفة والعقلية الناقدة، والعقلية الفارقة، والانطلاق بها إلى العقلية الإيجابية البانية.
- إعطاء الواقع حكمه وحقه من الواجب تقويمًا وتغييرًا أو تأثيرًا.
- إعطاء الواجب حقه من الواقع، اعتبارًا وفقهًا ولوازمًا، بحيث لا يجعل الواجب مخالفًا للواقع.

إنه الفقه الذي يتفاعل فيه الفقه الحكمي بعناصر التربية والترقية، والتخلية والتحلية، والواقع والواجب من سياق لا ينفلت فيه الواقع من الواجب، ولا يهمل الواجب فيه الواقع.

إذا ما ربطنا هذا كله بما نحن فيه وجب علينا أن نتعرف كيف أهملنا تراثنا حينما لم نصله بالواقع ولم نفعله في سياقاته، ولم نوظفه في مساراتنا البحثية أو المنهجية، فضلًا عن طرائقنا السلوكية والتربوية والتدبيرية.

- **الإطار المنهجي: بين الإمكانات المنهاجية الغربية المتاحة والمنهاجية الأصيلة والبديلة**

إن الحالة البحثية والمنهجية قد تشير إلى بعض عناصر عدم الاكتمال تلك، وحال التشوش البحثي والمنهجي التي تشكل في واقع الأمر الحالة الداعية الواعية الساعية إلى التفكير بعملية البناء المنهجي في منظورها الإسلامي، بإسهاماته المتراكمة في هذا المقام وتحديد أصول ذلك البناء، وإمكانات تفعيله، وقدرات تشغيله فضلًا عن علاقته بالأنساق المنهجية المغايرة وإمكاناته . ضمن شروط متعددة؛ وذلك بالتعامل معها وتناولها وفق أصول:

1- المنهج النقدي.
2- المنهج المقارن.
3- المنهج الاصطفائي.

وفي إطار هذه الرؤية الكلية والتكاملية وفق أوزانها العدل تتأسس لبنات البناء.

1- مفهوم المنهج:

﴿لِكُلّٖ جَعَلۡنَا مِنكُمۡ شِرۡعَةٗ وَمِنۡهَاجٗاۚ﴾ [المائدة: 48]، فالمنهاج هو الطريق الموصل للمقصد، وبقدر اكتمال المقصد وبيانه يكون المنهاج المؤدي إليه كذلك[10]، والمنهج ودراسته لا يمكن أن يكتمل إلا بالفطنة لما يمكن تسميته بما قبل المنهج، أي الأساس الذي لا يقوم المنهج إلا عليه، فالمنهج ينقسم إلى شطرين: شطر في تناول المادة وشطر في معالجة التطبيق"[11].

فالمنهاجية تعتبر علم بيان الطريق والوقوف على الخطوات أو الوسائط والوسائل التي يتحقق بها الوصول إلى الغاية والمقصد على أفضل وأكمل ما تقتضيه الأصول والأحوال[12]، وأهم خصائصها الوضوح والنظامية والضبط والعمق في التحليل والتفسير، وفقدان أي وظيفة من تلك يفقد المنهاجية جوهرها ومعناها.

2- الوعي المنهجي:

من الضروري الإشارة إلى الوعي المنهجي؛ ذلك أن افتقاد هذا الوعي يجعلنا ننحرف بالمنهاجية ووظيفتها، بل قد يتطرق بنا الأمر إلى الإطلاق على بعض منها اسم المنهج، رغم أنها لا تمت لهذه التسمية بصلة. فالمنهاجية في حقيقتها تعد مصدرًا لابتغاء الرشد وتحقيق الوعي، فإذا كان المنهج هو الطريق الموصل إلى المقصد فإنه يفرض علم الطريق وبيان الوصول، وبقدر صحة منطلقاته وسلامة وجهته يكون قيامه مقام المرشد الأمين الذي يبين معالم الطريق[13].

وتفرض الدراسات الإسلامية ذلك التأصيل للفكر المنهجي لتحقيق التحصين الثقافي والتميز الحضاري، وضرورة العودة إلى الجذور والينابيع الأساسية والتمكن من العلوم الأصيلة لتراثنا، واستئناف البناء على الأصول الحضارية والثقافية الإسلامية، ليأتي التجديد من مواضع صحيحة، مبنيًّا على أصول سليمة، وتحكم حركته ضوابط شرعية، ويقف على أرض صلبة في مواجهة كل ما يحاصره أو يطارده ليرده عن دينه إن استطاع، ويتحقق به الصلاح المطلوب لعمارة الأرض والقيام بأعباء الاستخلاف الإنساني عن جدارة وأهلية واستحقاق.

ومن الحقائق التي هي في حاجة إلى التأكيد الدائم والتنبيه المستمر أن غياب المنهج وفقدان الضوابط الشرعية يؤديان إلى الفوضى الفكرية في الحياة العلمية والثقافية وهو ما يتمثل في ضياع

10- انظر المعاجم اللغوية مادة "نهج". وأيضًا: فارس أشقر، "مدخل إلى المنهجية في العلوم الاجتماعية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، معهد العلوم الاجتماعية، الجامعة اللبنانية، ع1 (1991)، ص33-47.

11 - محمود شاكر، **رسالة في الطريق إلى ثقافتنا** (القاهرة: دار الهلال، أكتوبر 1987)، ص34 وما بعدها.

12 - منى أبو الفضل، "نحو منهاجية للتعامل مع مصادر التنظير الإسلامي بين المقدمات والمقومات"، بحث ضمن **اللقاء العالمي الرابع**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الخرطوم، يناير 1987، ص12.

13 - السابق نفسه، ص12؛ وانظر وقارن في مفهوم المنهج والمنهاجية: نصر محمد عارف، **نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية** (واشنطن: جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية، 1998)، ص73 وما بعدها.

المقاييس وكثرة التكرار والاجترار والتبعثر وضياع الرؤية الشاملة، وعدم إبصار الأولويات، وتوالي النكسات الفكرية والسياسية، والتجاوز في دخول الساحة الفكرية ومحاولة المساهمة فيها ممن يحسن ذلك وممن لا يحسنه، والاجتراء على القول في الدين وتفسير مقولاته ونصوصه بلا فقه ولا علم. فلكل علم منهجه وأهله وضوابطه؛ لذلك تبقى الحاجة ماسة إلى الكتابات المكثفة في المنهج، بعد هذه الفوضى الفكرية التي تسود حياة المسلمين الثقافية، والتي تشكل بحق أزمة في المنهج.[14]

ويبقى المطلوب دائمًا إشاعة علوم المنهج في الأمة بشكل عام، واستمرار تناولها بالبحث والدرس والنقد والموازنة والترجيح، حتى يشكل البحث في المنهج مناخًا عامًّا ينشأ عليه عقل الأمة ويشكل جوهر وعيها بالمنهج والشرعة. ولا خيار ونحن نحاول إصلاح ما فسد وتقويم ما انحرف وإحياء ما غُيِّب أو اندرس وتجديد الأمة بدينها، إلا بالعودة لتمثل العلوم الأصيلة، واكتساب المناهج التي قامت عليها حضارتنا وتراثنا (الوعي بالمادة).

إلا أن هذا التمثل لا تكتمل عناصره ولا مكنات تفاعله إلا (بفقه عملية التطبيق) والتي تعني الوعي بأمرين:

الأول: أنه من المطلوب أن نقف مع العلوم الأصيلة لوصلها بواقع الحياة بعد أن توقفت وأصبحت تجريدات بعيدة عن الواقع، ومقولات نظرية ومنظومات محفوظة لا تلد فقهًا ولا تدخل واقعًا، ولا شك أن هذه الدراسات المنهجية ليست مقدسة لذاتها، وإنما تكتسب قيمتها بما تقدمه من نتائج تنعكس حضاريًّا وثقافيًّا على حياة الأمة؛ لأنها في نهاية المطاف من علوم الآلة التي تُكتسب للاستخدام، ومن المؤسف حقًّا أن الكثير من هذه العلوم التي تشكل المنهج الأساسي للعقل المسلم لم يبق لها في حياتنا إلا القيمة التاريخية، أما القدرة على الاستفادة من الماضي وصناعة الحضارة فلا تكاد تذكر، خاصة على مستوى المنهاجية[15]. إن هذه الخطوة الإيجابية التي تشكل جوهر التجديد على المستوى الفكري والمنهجي إنما تقود إلى الوعي بالأمر الآخر.

الثاني: أن مناهجية التلفيق، والتجديد من الخارج، إنما تعبر عن إخفاق على المستوى المنهجيّ ساهم في تكريس التخلف وتنميته؛ لأن هذه المناهجية أخطأت جوهر المنهج ذاته بينما قاست الواقع الحضاري للأمة بغير مقياسه الصحيح، وقومت البناء على غير أسسه ودرست ظواهره بغير

14- عمر عبيد حسنة (مقدمة)، في همام عبد الرحيم سعيد، **الفكر المنهجي عند المحدثين**، كتاب الأمة (قطر: رئاسة المحاكم الشرعية، المحرم 1408هـ)، ص7-12؛ نصر محمد عارف (تحرير وتقديم)، **قضايا المنهجية في العلوم الإسلامية والاجتماعية** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ص. 7-14

15 - همام عبد الرحيم، **الفكر المنهجي عند المحدثين**، مرجع سابق، ص15 وما بعدها؛ وانظر حول الدواعي والضرورات خاصة في إطار سيادة المناهج الغربية: محمد محمد أمزيان، **منهج البحث الاجتماعي بين الوضعية والمعيارية** (واشنطن: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1991). وفي إطار البحث في الإمكانية التراثية لتأسيس مناهج بحث انظر: علي سامي النشار، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي** (بيروت: دار النهضة العربية، ط3، 1984)..

أبجدياته وعناصر خصوصياته، واعتبرت الحضارة الغربية وعلومها هي المقياس لكل حضارة، وهو أمر آن الأوان لمراجعته، بل ومواجهته.

ومن هنا تبدو عملية الوعي المنهجي ذات عناصر متعددة متفاعلة[16]:

أ- الوعي بالمادة ومصادر التنظير المنهجي الإسلامي.

ب- الوعي بالإمكانات المنهاجية الغربية المتاحة ومراجعتها.

ج- الوعي بالتطبيق المنهجي والتعامل مع مصادر التنظير الإسلامي.

د- الوعي بالصعوبات.

هـ- القدرة على ترجمة ذلك الوعي في عملية بناء منهاجية متكاملة تتعلق بالحديث عن الكليات والإجراءات في عملية متصلة غير مقطوعة عن النظام المعرفي ولا ممنوعة من عمليات التفصيل والتشغيل.

3- منهاجية التغريب والتراجع إلى مواقف الفكر الدفاعي:

إن الحديث عن منهجية التغريب هو أمر من قبيل التجاوز، وهي في جوهرها – أي المنهجية-تجد مصادرها وأسسها ومظاهرها في كتابات الاستشراق، ومؤلفات التنمية، والكتابات الغربية المتعددة في الوطن العربي والشرق الأوسط، فضلًا عن ذلك كتابات معظم المتغربين الذين احتذوا بالفكر الغربي حذو القذة بالقذة، وانحشروا معهم في جُحر الضب، وهي منهاجية تتعامل مع مختلف الظواهر المتعلقة بالمسلمين والإسلام والواقع العربي خاصة، وفق منظومة المفاهيم الغربية وقياسًا عليها، ولا تحسن إلا بالاستعانة بالمناهج الغربية من دون نقد أو مراجعة[17]، وهي حتما تعتمد في ذلك على مصادر غربية تجعل مقولاتها ومفاهيمها المعيار. وهي لا تقف عند هذا الحد، بل تنطلق في سبيل تحقيق الإحلال لهذه المفاهيم والمناهج والمقولات والمصادر وتكريس وجودها، والتعامل معها على أنها العلم المعاصر وكل ما عداها ليس بعلم، وتسعى إلى تهميش كل منهج أو مفهوم أو مصدر ينبع من حضارة غير حضارة الغرب، وتؤكد تخلفه وعدم صلاحيته وفقدانه للفاعلية. وكل هذه الكتابات ما زالت ترث منهاجية الاستشراق .قديمها وحديثها .في معالجة كل فكر مغاير أو مناقض.

وليس من قبيل المصادفة أن يبدأ الاستشراق بالهجوم على العقيدة في البداية، ثم تشويه النظم التي ارتبطت بالخبرة الإسلامية، وأخيرًا الانتقال إلى رسم سياسات للحركة وعملية الإنماء؛ حتى تكون عملية الإحلال راسخة، وعلى هذا تعد معظم الكتابات الغربية في التنمية السياسية

16 - الدين عبد الفتاح، **النظرية السياسية من منظور إسلامي: منهجية التجديد السياسي وخبرة الواقع العربي المعاص** سيف ر (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1998)، ص71 وما بعدها.

17 - المرجع نفسه، ص47 وما بعدها، ص40 وما بعدها.

والشرق الأوسط ليست إلا استشراقًا جديدًا اتبعت نفس أصول منهاجية الاستشراق، وإن اختلفت أساليبها وأشكالها وأدواتها المنهاجية.

وتشترك هذه الكتابات في الغالب الأعم في سمة أساسية هي عرض الحجة ونقيضها في دراسة الإسلام والمسلمين، ومن ثم تشير إلى مجموعة الحجج ونقيضها في دراسة الإسلام وعدم قدرته على مواجهة قضايا العصر، كما لم تترك بابًا إلا وطرقته من أجل تحقيق مقاصدها[18]، هذا الوضع ربما استدعى موقف الدفاع من جانب الباحثين المسلمين، دون الفطنة إلى أن الاستغراق في هذا الموقف ليس إلا تبديدًا للطاقة الذهنية، والتي تجعل من رد الفعل محور حركتها الفكرية، ويتخذ هذا الموقف الدفاعي[19] أكثر من شكل:

أ- اتجاه التفاخر، الذي يحاول إثبات أن الغرب بنى أصول حضارته على أسس المعرفة الإسلامية آنذاك.

ب- اتجاه التبرير والاعتذار، الذي يجهد في الدفاع عن شبهة هنا أو هناك، دون أن يدري أن هذا أحد أهداف منهاجية التغريب والاستشراق.

ج- اتجاه افتراض التشابه بين عناصر أو مفاهيم في الفكر الغربي والرؤية الإسلامية من دون دراسة متعمقة في عالم المفاهيم وإجراء المقارنة بينها على أسس علمية ومنهجية رصينة، وهو توجه قد يجهد فكره وتفكيره في إحداث عملية تلفيق قد لا تقوم على أساس منهجي.

وهذه الاتجاهات قد يكون لها ما يبرر قيامها بهذا العمل، وقد تكون أدت أهدافها في حينها، لكنها ظلت الطرف السلبي، القابل والمفعول به لا الفاعل، وقد آن لها ألا تغفل عن الخطورة وتنتقل من موقف ردود الأفعال إلى عملية البناء الفكري والمعرفي والمنهجي.

- **قضايا حول المنهاجية والمقومات في المنهجية الإسلامية:**

تتناول هذه النقطة الحديث عن المنهاجية وصعوبات تطبيقها. وتُثار بهذا الصدد مجموعة من الملاحظات الخاصة بتطبيق المنهاجية وطبيعة النظر إليها، ومجموعة أخرى من الملاحظات تتعلق بقضايا نظرية مهمة.

فأما عن الملاحظات الخاصة بتطبيق المنهاجية في الدراسات الاجتماعية عمومًا يمكن القول:

1- إن كافة المناهج المتاحة والمسيطرة والغالبة لدراسة أي قضية، أو ظاهرة من ظواهر العلوم الإنسانية والاجتماعية إنما تعود إلى نتاج الفكر الغربي في تطوره؛ حيث تستخدم هذه المناهج بلا أدنى مراجعة أو فحص.

18 - انظر في ذلك: منير شفيق، "الحجة ونقيضها في محاربة الإسلام"، **جريدة الشعب**، أول يوليو 1986، 8 يوليو 1986.

19 - قارن وقرّب إلى هذا: عمر عبيد حسنة، **نظرات في مسيرة العمل الإسلامي**، كتاب الأمة (قطر: رئاسة المحاكم الشرعية، المحرم 1405هـ)، ص58- 70.

2- إن معظم الدراسات الاجتماعية المعاصرة شأنها في ذلك شأن معظم الدراسات الإنسانية تنظر إلى المنهاجية . على أهميتها . من حيث تطبيقها البحثي بنوع من التساهل الشديد والتبسيط المخل؛ إذ لا تعالج هذه القضية في إطارها الكلي من فقه المعرفة، والذي يشمل (تاريخ العلم وتطوره . نظرية المعرفة . فلسفة العلم وأطره المرجعية، علم اجتماع المعرفة والمنهاجية). ومن ثم أصبحت قضية "اللياقة المنهاجية" و"صلاحية المنهاجية" وتكافؤ المنهج مع الظاهرة المراد دراستها بعيدة عن تفكيرها. وظل التطبيق المنهجي . رغم ادعاء كل دراسة أنها ستستخدم مجموعة المناهج والأدوات البحثية . هامشيًّا، بل ربما لا تستخدم المنهجيات المشار إليها في بداية الدراسة مطلقًا، ولا يكون لها أدنى تأثير في مجرى الدراسات الإنسانية والاجتماعية، وصار التعرض لها في بداية البحث ليس إلا نوعًا من الاستكمال، أو "سد الخانة".

3- وفي هذا السياق ظل تطبيق المنهاجية الغربية بتنوعاتها في العلوم الإنسانية والاجتماعية لا باعتبارها مناهج بحثية قابلة للنقد والمراجعة، بل طبقت باعتبارها مسلمات لا يرقى إليها شك غير قابلة للنقد.

4- رغم أن هناك محاولات، على ندرتها، قد أخذت على عاتقها النقد لهذه المناهج، فإنها في جوهرها ظلت تمارس هذا النقد الجزئي من على أرضية الغرب ذاته، وما تبع ذلك من تعديلات جزئية على المنهاجية ذاتها، وتناست هذه الدراسات جميعًا الرؤية الكلية للمنهاجية وبحثها في إطار "فقه المعرفة"، ولم تطرح مجموعة من التساؤلات التي تشكل في جوهرها مضمون الملاحظات الخاصة بقضايا من طبيعة نظرية تؤثر بدورها على عملية التطبيق المنهجي لها، هذه الرؤى غير مانعة من القدرة على الاستفادة من المنهجية الغربية بما تقدمه من أدوات يمكن انتخاب واصطفاء ما يمكن منها أن يشكل أدوات فاعلة في الدراسة للظواهر المختلفة، على أن يتم تسكينها بل وتمثلها في سياق أنساق المنهاجية الإسلامية وانسجامها في أصول النظام المعرفي الإسلامي.

هذه الملاحظات النظرية يمكن صياغتها في مجموعة من التساؤلات المهمة[20]:

- هل يمكن الفصل في المنهاجية بين فلسفتها وأصولها، وبين طريقة البحث، وأدواتها ووسائلها؟
- ويتبع التساؤل السابق: هل من الجائز في ظل الاختلافات الواضحة بين الاستنادات الفلسفية لمناهج متعددة، تحقيق ما يمكن تسميته "بالتكامل المنهجي" بين مناهج

20 - انظر في جملة هذه الأسئلة وغيرها، سيف الدين عبد الفتاح، **في النظرية السياسية**، ص.43-44.

متنافرة ومتناقضة، أم أن قضية التكامل المنهجي تصير بذلك غير ذات معنى أو مضمون؟

- هل من الجائز نظريًّا وتطبيقيًّا تجزؤ المنهاجية؟ أو بعبارة أدق: هل يمكن تحويل المنهاجية. بإدخال تعديل شكلي عليها. عن أصولها واستناداتها الفلسفية؟ وإذا كان الأمر ممكنًا فهل المنهج يظل هو هو، أم لا يصح أن يطلق عليه حتى اسمه السابق؟
- وكذلك هل من المقبول علميًّا استخدام المنهاجية الغربية، في حين تعاني معظم مفاهيمها الأساسية التي تشكل أهم مكوناتها. من الغموض. أو التعدد في المعاني إلى حد التعارض والتناقض مثل: الطبقة، الوظيفة ... الخ؟

5- إنه من البين أن المنهج لا يجوز أن يبرز مجردًا من مقولاته ونماذجه ومفاهيمه الأساسية لأنه تشكل فيها ومن خلالها. ومن ثم فإن المنهج الذي تكون عبر دراسة النمط الحضاري الغربي أو النمط الرأسمالي يحمل لا محالة هذا النمط فيحاول إعادة إنتاجه بصورة مباشرة أو غير مباشرة، إذا ما تدخل في دراسة نمط آخر أو حالات تنتسب لحضارة مختلفة، أو بعبارة أخرى يصبح النمط الغربي معياره في رؤية الأنماط الأخرى، ويظل مقياسه فيما يصدره من أحكام عليها، كما أن المقولات التي يكون المنهج قد أنتجها وسميت باسمه تصبح كالطوق في عنقه فلا يستطيع أن يتحرر منها أو يتحرك في أية دراسة إلا من خلالها أو بتأثيرها. وكل منهج يحمل في مكنوناته موضوعات ومفاهيم حول: الدين والأمة والفكر والثقافة والاقتصاد والاجتماع والكون والطبيعة والأخلاق والقيم وما إلى ذلك. فهل يمكن استخدام هذه المقولات والمفاهيم المشتقة من تجربة المجتمعات الإسلامية؟ وهل يمكن تعديتها تلقائيًّا وآليًا وبصورة عفوية دون فحص التميز والاختلاف والفروق بين رؤية الإسلام لهذه المفاهيم وبين الرؤية الغربية لها؟ وأخيرًا هل يمكن فهم الإسلام من خلال ما تحمل مناهج الغرب من مقولات حول الدين مثلًا، وكذا النمط المجتمعي الإسلامي؟ أم أن قراءة النمط المجتمعي الحضاري يجب أن تكون ضمن منطقه الخاص، منهج لا يقرأ النمط المجتمعي الحضاري المحدد إلا من خلال منطقه الخاص النابع من آليات حركته ومختلف مكوناته، فضلًا عما يلزم ذلك من تفهم وتطبيق أبجدياته[21].

كل هذه القضايا تزكي ضرورة نقد أصول المنهاجية الغربية المتاحة وفق منهج كلي، لا جزئي ينتقد الفروع متغافلًا عن الأصول، وهذه القضايا تعد أهم دواعي بناء منهاجية بديلة وأصيلة للدراسات

21 - في سياق ارتباط المنهاجية بالنمط الحضاري والمجتمعي في شق التطبيق، انظر: منير شفيق، **الإسلام في معركة الحضارة** (بيروت: دار الكلمة للنشر، 1984)، ص95-99، ومواضع أخرى متفرقة.

السياسية الإسلامية، وتظل عملية الاستفادة من بعض مفردات المنهجية الغربية (خاصة في مجال الأدوات) أمرًا مهمًا، ولكن في سياق هذه الرؤية الكلية والشاملة لا تفقد معها المنهاجية اللياقة في التناول أو الفاعلية في التطبيق.

- **المنهاجية الإسلامية الأصيلة والبديلة:**

تأسيسًا على تلك الرؤية النقدية للنماذج الغربية المنهاجية المتاحة لدراسة الظواهر المختلفة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، وتجدر الإشارة إلى أهم عناصر المنهاجية البديلة:

أ- المبادئ الأساسية للمنهاجية الإسلامية:

من المهم أن نؤكد أن بلورة النظام المعرفي من خلال استخراج الدلالات الحضارية المترتبة عليها هي الركيزة الأساسية ونقطة الانطلاق المهمة؛ لأي تنظير مجدٍ في مجال منهاجية البحث المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية وتفعيل العقلية يعني ضمن ما يعني أنه لا بد من "إبعاد منهاجية الفكر الإسلامية عن مناهج الجدل والفلسفة الفاسدة وانغماساتها النظيرة في أمر التفسيرات العقيمة بشأن الكليات الإلهية ... التي أفسدت على الأمة حياتها ومسؤولية سعيها في هذه الحياة، وأدت إلى عجزها عن القيام بدورها في الهداية والقيادة ومجابهة التحديات ... ومن أهم هذه المبادئ الأساسية التي يجب تفهمها وتمثلها ومراعاتها إطارًا ومنطلقًا وأساسًا للفكر الإسلامي والمنهجية الإسلامية وللعمل والممارسة الإسلامية الحياتية: "التوحيد. وحدة الخلق (النظام الكوني، الخليقة، تسخير الخليقة للإنسان). المعرفة ووحدة الحقيقة. وحدة الحياة (الأمانة الإلهية، الخلافة، الشمولية). وحدة الإنسانية. تكامل الوحي والعقل. الشمولية في المنهج والوسائل"[22].

ب- بناء المفاهيم الإسلامية والتأصيل المنهجي:

إذا كانت المفاهيم تشكل اللبنات التي منها تؤسس المنهاجية فإنه ما من عمل منهاجي إلا ويكون قوامه عملية التأصيل للمفاهيم[23].

إلا أن التأصيل للمفاهيم لا يمكن أن يكون شتاتًا لا جامع بينها، وفرقة لا رابط لها، وفوضى وتعددًا لا ضابط عليها. فهي منظومة يشكل الإطار المرجعي أهم روابطها وضوابطها؛ حيث يتيح وضع المفاهيم في مواضعها وإخراجها من قوالبها المستقلة لتوصل فيما بينها، وتشغيلها في تشكيلاتها

22 - انظر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، **إسلامية المعرفة: خطة العمل – الإنجازات** (واشنطن - القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1986)، ص27 وما بعدها؛ إسماعيل راجي الفاروقي، **أسلمة المعرفة: المبادئ العامة وخطة العمل**، ترجمة: عبد الوارث سعيد، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، (الكويت: دار البحوث العلمية، 1984)، ص51-91.

23 - انظر: علي جمعة، سيف الدين عبد الفتاح (محرران)، **بناء المفاهيم: رؤية معرفية ونماذج تطبيقية** (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ج1، ص2؛ عبد القادر هاشم رمزي، **الدراسات الإنسانية في ميزان الرؤية الإسلامية: دراسة مقارنة** (الدوحة: دار الثقافة، 1984)، ص5.

المتباينة في اتجاه معلوم، في سبيل تحقيق القصد من المنهجية، فالأطر المرجعية هي الكفيلة بتأكيد فعالية المنهجية؛ إذ يتوقف عليها ضبط وتحريك الوحدات الجزئية وإقامة العلاقات الارتباطية بينها، وتمييز المستويات وترتيب الأولويات في ضوء المنظومة القيمية التي تنطوي عليها هذه الأطر ... فالعلاقة وثيقة بين الأطر والمفاهيم؛ فحيث يقدم الإطار الضابط الناظم للمفاهيم، فإن دعائم الإطار تقدمها المفاهيم.

وعلى هذا تبدو عملية التكامل المنهجي والمعرفي لا تتخذ نفس مسار الفكر الغربي الذي بدأ يهتم بهذه القضية محاولا الجمع بين المناهج بعد اكتمالها، وهذا النهج في حقيقته إنما يعبر عن محاولة تلفيق شديدة تخفق غالبًا في نتائجها لعدم توافر أهم مكونات التكامل المنهجي؛ نظرًا لاختلاف القيم الأساسية والفلسفة الكامنة خلف المناهج المتناقضة. ولكن الرؤية الإسلامية تختلف في مسارها؛ فهي تعتبر منذ البداية أن التكامل في مجال المفاهيم هو قاعدة الأساس في التكامل المنهجي. ومن الجدير بالإشارة أن تكامل المفاهيم يطرح من جانب الرؤية الإسلامية على مستويات أربعة: الأول: يشير إلى التكامل داخل المفهوم الواحد (عناصره ومستوياته)، والثاني: يشير إلى تكامله مع منظومة المفاهيم الإسلامية الأخرى بشكل تفرضه طبيعة هذه الرؤية، والثالث: يشير إلى أن المفهوم الواحد يصلح كأساس للتعبير عن منظومة من المفاهيم بمفرده، فمفهوم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يشمل كل معروف أو منكر في الشرع؛ حتى يدخل فيه نسق الشريعة كلها ومفاهيمها، والرابع: يشير إلى ارتباط كل منظومة المفاهيم بقصد أساسي وهو "التوحيد"[24].

ويعد بناء المفاهيم الإسلامية ضرورة منهجية على المستويين التنظيري والحركي في آن واحد . انطلاقًا من أن الإسلام بوصفه منهج حياة شاملًا يلعب دورًا جوهريًّا في حركة الإنسان الحضارية. وترجع هذه الضرورة إلى كون المنهج – في جوهره – مجموعة من مفاهيم يوظفها الباحث في معالجة موضوعه، ويستعين بها على تتبعه وتحليله وتفسيره، بل وتقويمه، الأمر الذي يعني أن أي خطأ أو عدم وضوح في بناء المفاهيم ينعكس في النهاية على البناء المنهجي في ذاته فيحد من صلاحيته ويقلل من فاعليته ويبدد من إمكاناته في الدراسة والتحليل[25].

فالمنهج لغة هو الطريق الواضح والسلوك المبين والسبيل المستقيم، يُقال: نهج الطريق أبانه وأوضحه ونهج – أيضًا – سلكه. وبمقارنة هذا المعنى بالكتابات الغربية التي تميل إلى حصر مفهوم المنهج ودلالاته في نطاق النشاط الذهني أو الفكري للإنسان وتستبعده من مجال الممارسة والحياة

24 - عبد الفتاح، النظرية السياسية، ص13 (الهامش).

25 - انظر تفاصيل ذلك: شاكر، ص34 وما بعدها؛ أبو الفضل، ص12؛

Buchler, *The concept of Method* (New York: Columbia University Press, 1952), pp. 6-10; Charles Hills Kaiser, *An Essay on Method* (New Burn - Swich, Rutagers University).

اليومية، بينما يعبر عن الأخيرة باصطلاح آخر غيرMethod هوWay of Life ؛ لذا غالبًا ما توضع دراسات المنهج في إطار الدراسات النظرية أو الكتابات الفلسفية. بينما تؤكد معظم الكتابات في التراث الإسلامي التي ترد كلمة منهج أو منهاج في تسميتها، الشمول لجانبي التنظير والحركة[26]. وبين المفاهيم والمنهج علاقة أكيدة فكما يقول الجابري فإن: "المنهج أولًا وقبل كل شيء مسألة مفاهيم، فالمنهج لا يضع قواعد ولا جملة خطوات إلا في النصوص التي تتحدث عن المناهج، أي في الخطاب الذي يريد التنظير للمنهجية". أما في الواقع .أي في الممارسة العملية للبحث ..."، فالمنهج هو أساسًا المفاهيم التي وظفها الباحث في معالجة موضوعه والطريقة التي يوظفها بها.

ومن هنا فإن المنهاجية وباعتبارها علم "بناء المناهج" ليست بأي حال منبتة الصلة عن نظام الإسلام (الصبغة)، وليست منقطعة عن النظام المعرفي الإسلامي (الصيغة). وابتناؤها على هذه وتلك إنما يفترض أن تنبثق (الصياغة) من مشكاتهما في علوم مستجدة واجتهادات بحثية مستمرة.

وعملية الصياغة للمنهاجية ليست إلا مكونًا ضمن مكونات متنوعة مترابطة متفاعلة، والمنهج موصول بين قاعدته النظرية ومقاصده التطبيقية، وهو من أهم نماذج الجمع بين القراءتين: قراءة كتاب الوحي المسطور وقراءة كتاب الكون المنظور، فإذا كان الجمع التفاعلي بين القراءتين من أهم شروط إحسان القراءة وانفتاحها، فإن "منهج القراءة" هو جوهر عملية بناء المنهاجية وصياغتها.

وهذه الأشكال اللاحقة التي نقدمها ليست إلا تنويعات نظن أهميتها لعملية الوصل بين القراءتين وما يولده ذلك من سياقات منهجية تسهم في تأسيس علم بناء المنهاجية، وهي في هذا المقام ترجمة لمجموعة من القواعد والأصول، المقدمات والمقومات التي لا تنظر إلى هذه العملية إلا باعتبارها لبنة أو لبنات في بناء أكبر وأرسخ، فمثل هذه العناصر التي تقدمها المنهجيات المختلفة والأدوات والمصادر كالبنيان يشد بعضه بعضًا، وهي توضح بهذا الاعتبار:

1- العلاقة بين الصبغة والصيغة والصياغة في بناء المنهاجية الإسلامية وتأثير ذلك في رؤية العالم من المنظور الإسلامي.

2- العلاقة بين المصادر التي تمثل التأسيس والمرجعية بالمجالات الجامعة للقراءتين (قراءة الوحي) و(القراءة الكونية) وما يمثله ذلك من إحسان القراءة في بناء أسس وقواعد وإجراءات، ومناهج للنظر، والتعامل والتناول.

3- النظام المعرفي وما يمثله من صيغة دافعة لعملية الصياغة إنما هو الحجر الأساسي في بناء رؤية منهجية متكاملة ومتكافلة ومتضافرة، تربط بين عناصر المنهجيات المختلفة

26 - عائشة عبد الرحمن، **مقدمة في المنهج** (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات العربية واللغوية، جامعة الدول العربية، 1971)، ص9 وما بعدها.

ضمن بناء منهاجية قادرة على استيعاب واستخدام وتطبيق المناهج المتعددة على الظواهر المتنوعة.

4- أن المنهاجية وباعتبار مستوياتها المتكاملة (الفلسفة والرؤية، الطرائق والوسائل، الأدوات والإجراءات) ليست مطلوبة لأغراض البناء النظري أو التنظيري، بل هي موصولة بعمليات منهجية متراتبة، ومناهج تسيير وتدبير وتغيير وتأثير وتمكين، وبين هندسة البناء المنهجي والعمارة الحضارية علاقة حميمة ومتكاملة. فإن خلل عناصر التنظير والتفكير في المنهاجية مؤذٍ بالضرورة إلى خلل من كل مناهج السعي من تسيير وتمكين. ومن هنا فإن منهاجية البحث ليست مفصولة (لا مقطوعة ولا ممنوعة) عن منهج الحياة وعمرانها. فمناهج علوم الأمة مقِدمة لا يمكن إغفالها لعمارة الأمة وتحقيق شروط شهودها الحضاري.

5- أن هذه العلاقات التأسيسية لا بد أن تولّد أجندة (برنامج عمل) وإشكالات أجدر بالتناول على شاكلتها تفّعل عملية التأصيل المنهجي في هذا المقام.

- **المنهاجية معمار العلاقات بين مصادر النظام المعرفي الإسلامي ومجالاته وأدواته:**

تطورت فكرة إسلامية المعرفة بين أطوار عدة وعلامات فارقة وواصلة في آن واحد، فعند بداية هذه الفكرة صار التركيز فيها على برامج سبقتها مواقف (من التراث، الفكر الغربي)، وجعلت هذه البرامج أهم أهدافها. ولو على المدى الطويل. إمكانية بناء مداخل للعلوم الاجتماعية والإنسانية.

إلا أن المواقف ولدت إشكالات إضافية خاصة في البحث المتعلق بالدائرة المعرفية والفكرية والثقافية، ومن هناك كان التفكير بتشخيص الداء، وبدا ذلك ضمن دواعٍ تقتضي إعادة تشكيل العقل المسلم، والحديث عن أزمة العقل المسلم، وأخيرًا الحديث عن الأزمة الفكرية والحضارية، وأسفر هذا التشخيص عن تحديد الداء المتمثل في الأزمة الفكرية، وتحديد الدواء في إسلامية المعرفة.

ومن ثم انتقل التفكير من هذه الرؤية الهادفة إلى بلورة الفكرة، إلى المواقف، ومحاولة تشخيص الداء إلى جهد بنائي يتحرك صوب ضرورة تحديد مقدمات ومقومات البناء، فضلًا عن تحديد مجالاته وقيمه ووسائله وتوفير الأدوات الموصلة لمقاصد التأسيس والبناء، وتمثل ذلك في تحديد مستويات خمسة من المهم التوجه إليها بالتأليف والتراكم؛ لأنها تستوعب كل الإمكانات والقدرات البنائية وتحدّد مناهج استمدادها من المصادر وبنائها على قواعد منها، فضلًا عن تحديد المجالات والأدوات، وأهم هذه المستويات:

1- النظام المعرفي ومدى ارتباطه بالنظام العقدي والنظام القيمي في إطار يولد الصيغة (المعرفية) من الصبغة (التوحيدية)، في إطار يستهدف صياغة (الحضارة) وصياغة علوم الأمة وعلوم العمران.

2- المنهاجية الإسلامية واشتقاقها من أصول النظام المعرفي، وأهم عناصره ومفاصله الكبرى، وما تعنيه من اهتمام بشق التنظير وشق التطبيق في إطار جامع للقواعد المنهجية الكبرى القادرة على تحديد أصول منهج النظر كمقدمة لمناهج التعامل والتناول.

3- بناء النظام المعرفي وكذا منظومة المنهجية الإسلامية عملية لا تدور في فراغ، بل هي لا بد وأن تستند إلى مصادر تأسيس مرجعية (القرآن والسنة)، وهو أمر يؤسس على قاعدة منه نظرية للمعرفة؛ ومن ثم وجب الحديث عن منهجية التعامل مع القرآن والسنة كمصدر تأسيسي في عملية البناء، ومرجعي في عملية قياس ما يراد تقويمه بدقة على الوحدة المرجعية المتمثلة في القرآن والسنة والعلاقة بينهما في تكامل يؤسس نظام المعايير والمرجع القادر على عمليات التقويم المستمرة والمتجددة. منهجية التعامل هنا تنصرف إلى مصادر التأسيس تلك باعتبارها مصادر للنظام المعرفي وبناء المنهاجية المشتقة عنه والمولدة منه.

4- أما المستوى الرابع فهو يهتم بمنهاجية التعامل مع التراث الإسلامي الممتد والمتنوع، والذي يشكل نماذج من عمليات التفاعل بين البشر ومصادر التأسيس المرجعية فضلا عن الواقع الحضاري للذين تفاعلوا معه، وفي إطار هذا الجدل تكونت نظرة للمعرفة والعلوم وتصنيفها ونتجت علوم أحدثوا فيها تراكمًا، هذا التراث الممتد والمتنوع افترض ضرورة بناء منهاجية للتعامل معه، وذلك ضمن منظومة أبجديات منهجية في إطار يفترض إحسان قراءة ذلك التراث والاستفادة منه وإمكانية استثماره ضمن عملية البناء، إلا أن هذا التراث الإسلامي لم يعد منفردًا في الساحة الحضارية، بل أنتجت الإنسانية تراثًا إنسانيًّا أصبح يفرض على العقل المسلم ضرورات التعامل معه، وأفرزت هذه الضرورة ضرورة أخرى ملحة في بناء منهاجية للتعامل مع التراث الإنساني، خاصة مع الفكر الغربي الذي مثل الحضارة الغالبة، وبدا الخروج من فوضى المواقف تجاه هذا التراث . الذي لا يقل تنوعًا أو تعددا أو تراكمًا عن التراث الإسلامي .رهينًا ببناء أصول منهاجية (للنظر والتعامل والتناول) لهذا التراث ضمن سياقات تحرك القدرة على بناء منظومة من العمل النافع (من التراث الإسلامي والتراث الإنساني) ليس ضمن توفيقية مختزلة أو مبسطة، بل باجتهاد واعٍ يستثمر كل إمكانيات البناء والنماء والارتقاء.

إنها مساءلات حول تعريف التراث ما يدخل فيه وما يخرج منه وتأثير ذلك على منهاجية تناول التراث والتعامل معه.

إنها مساءلات توصيف التراث بالأوصاف القادحة أو المادحة، وكأن الأوصاف تطلق هكذا بالجملة، ولا تدور مع نفع الإنسان والإنسانية، والقدرة على الحكم ووزن التراث بدقة وحكمة.

إن توزيع الأوصاف جزافًا على التراث لم يكن إلا ضمن عملية عقلية المساجلة الفكرية والتي لم تكن المساجلة التراثية إلا واحدة من معاركها وميادينها، وهي في النهاية لم يكن لها من ضحية إلا اغتيال العقل كما ذكر أستاذنا الدكتور برهان غليون.

إنها مساءلات تصنيف التراث التي أهدرت قراءات الاستثمار الواجبة والخروج من دائرة قراءات الاجترار والافتخار، إنها فقط ستدل على إمكانية مدخل واحد لو فعلت لكان له من الآثار الإيجابية الدافقة والدافعة والفائقة.

إن التصنيفات الحابسة والمسجونة لعبت دورا سلبيا في عدم تحريك خريطة العلوم واستيعاب المعطيات الجديدة على الرغم من أن نسق المعرفة الإسلامية نسقًا مفتوحًا إحسانيًا فياضًا يملك القابلية للعطاء والفيضان بخير النعم بما يتوافق مع تنوع الأمم وتعدد التخصصات والهمم. إن تصنيفات العطاء والفيض غير تصنيفات الحبس والسجن وحصار العلوم حتى أفاق ما يمكن تسميته بمستوطنات العلوم التي لم يعد يفيد هذه الحال مع كل هذه التعقيدات والمعطيات.

- **التوظيف وما أدراك ما التوظيف؟**

جعل التراث محنطًا يعرض ضمن معارض تدل على الحضارة الغابرة والثقافة التي توارت ولم يبق لها من أثر إلا الحجر، إن هذه الرؤية الحجرية للتراث لم تترك مجالًا للتعرف على تواصل البشر في حركة التراث؛ التراث الحي فينا ولنا وبنا، فالتراث بين القراءة الغابرة وإحسان القراءة، وكذا فانه بين حفظين حفظ التجميد وحفظ التجديد.

ذلك أن القراءة الحجرية مارست عملها في القراءة بإلقاء الحجارة على البناء التراثي لتنال منه ولم تتعرف على أصول القراءات العالمة والفاعلة، ومن هنا لا بد أن تقترن المساءلة التراثية بالتعرف على ما هو التراث وما هي المعاصرة، ومن ثم لنا أن نتساءل عن؛ ما علاقة التراث بالحداثة؟

- **المساءلة التراثية لا بد وأن تقترن بمقدمات أربع، تفهم بميزان الحكمة:**

المقدمة الأولى: الذاكرة الحضارية الممتدة.

المقدمة الثانية: قراءة التراث عبر الحداثة، وقراءة الحداثة عبر التراث.

المقدمة الثالثة: قراءات قد تشير إلى التحيز القافل والتحيز الناقل.

المقدمة الرابعة: القراءة البصيرة في إطار الجدل الفكري القائم على ميزان النفع والحكمة والتي

نؤكد أنها الأصل الذي يجمع بين التراث والعصر من دون افتعال أو اعتساف أو تحكيم لأحدهما في الآخر، إن علم الموازين الحضارية ليس الميزان (القباني) ولكنه ميزان (الذهب) الحساس؛ لأن الخطأ فيه خلل في الحضارة وخطيئة في حق البشر، وخطأ في حق الإنسانية بموازين الفطرة النافعة والحكمة السامية.

إن الموقف المركب والمعقد هو النافي لحدي التبسيط والاختزال، لا يقف عند حدود التجني أو التبني للتراث أو العصر، بل يقف في موقف الباحث البصير والموقف المستنير في العلاقة بين الواجب والواقع مقومًا ومقدمًا، يعطي الواجب حقه من الواقع، ويعطي الواقع حقه من الواجب، وإلا ظلا مفترقين منفصلين منفصمين هذا الفصام النكد، ﴿وَٱلۡبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخۡرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذۡنِ رَبِّهِۦۖ وَٱلَّذِي خَبُثَ لَا يَخۡرُجُ إِلَّا نَكِدٗاۚ كَذَٰلِكَ نُصَرِّفُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَشۡكُرُونَ ٥٨﴾ [الأعراف: 58].

وبدلًا من القراءات العليلة أو الكليلة فإن قراءة منهجية نماذجية أمر لا يحتمل التأجيل:

- الرؤية التراثية جزء لا يتجزأ من رؤية العالم في إطار النظر للمفاهيم الحضارية الكبرى التي تشكل مفاصل أي بناء حضاري.
- الإطار المفاهيمي للتراث والتعامل معه، خرائط المفاهيم التراثية وإمكانات تفعيلها وتشغيلها، وما يطرحه ذلك من إشكاليات القاموس التراثي واللغة الوسيطة والمفاهيم ذات الطبيعة المنهجية للتعامل مع التراث.
- الإطار التحليلي للتراث بين خرائط التحليل وأدواته ومستوياته، وقدرات التحليل فيما يتعلق بالذاكرة الحضارية وإمكانات تحليلها، إشارة الى رأس المال الرمزي والديني والفكري كلها رؤوس أموال وجب استثمارها من كل طريق باعتبارها قيم مضافة غير قابلة للإهدار أو التبديد.

ويدخل في هذا مداخل تحليل الخطاب التراثي من جملة أبنية الخطاب المستحقة للتحليل من جهة والتوظيف من جهة أخرى. وكذلك الإمكانات المنهجية لتحليل النصوص الحضارية خاصة الحرة منها التي تسهم في عمليات البناء والنهوض والإحياء.

ويترافق مع عملية التحليل عمليات التفسير للمادة التراثية ومكوناتها ومكنوناتها، المسألة التراثية لا تنفصل بحال عن المساءلة المنهجية العدل للتراث، والعملية التراثية ترتبط بالفهم المتعمق للبناء التراثي وقدراته على العطاء الفياض المتجدد، وهذا كله مقدمات واجبة للفاعلية التراثية في حركة بحثية دائبة للإحياء والتجديد.

وتكتمل هذه الخماسية المطروحة في نموذج "كون" المعرفي بالإشكالات الأجدر بالتناول ضمن منظومة معايير واضحة تضع أولويات التعامل التراثي، من خرائط ومناهج وأدوات وآليات ومقاصد هادفة للإحياء والتجديد في التراث وبه وله: رأس مال فكري يجب استثماره.

أما المستوى الخامس فقد اقترح لتجسير الفجوة بين العلم النافع والفاعل وإمكانات تفعيله، ذلك أن من إحسان القراءة أن تولد عناصر قراءة فاعلة تفرض بدورها ما يمكن تسميته ببناء منهاجية للتعامل مع الواقع، والواقع هو القاسم المشترك ضمن كل المستويات السابقة، وهو الساحة الحضارية المقصودة بالوعي بها والسعي فيها، إن الواقع صار يستحق من الباحثين مزيد اهتمام في إطار فرض الوقت والقدرة على التعامل معه ضمن متطلبات عناصر الفقه الحضاري.

هذه هي المستويات الخمسة التي استقر الرأي على أن تكون من مناطق تأليف وبحث وتراكم معرفي، يتحقق من خلاله إمكانات البناء لها وقدرات البناء عليها.

هذا التطوير شكل نقلة نوعية ضمن الخطوات البنائية التي يهدف إليها مشروع فكري وحضاري مثل إسلامية المعرفة. ويبدو أن هذا الاهتمام قد بدأ يؤتي بعض أكله في تأليفات وكتابات وبحوث ودورات بحثية وتدريبية وحلقات نقاشية وندوات ومنتديات وورش عمل وأوراق عمل وحلقات نقاشية مفتوحة أو محدودة، إلا أنه قبل الاسترسال في هذا الجهد البنائي، والذي نظن أنه يترجم هذه النقلة النوعية إلى إمكانات تأسيس وتأصيل وتفعيل وتشغيل، من الواجب التنبه إلى بعض مسارات عامة تستلهم بدورها رؤية، من خلال الحصاد في التأليف أو النقاش ضمن دائرة المستويات الخمس وأهمها:

أولًا: أن التمييز بين هذه المستويات المتعددة والمتنوعة وتقسيمها وتصنيفها ليس إلا تصنيفًا "مدرسيًّا أو تدريسيًّا"، ومن هنا فإنه في التأليف البحثي وكذا النقاش حول هذه المستويات لا بد من استحضار الرؤية الكلية الواصلة بين هذه المستويات جميعًا، قد يكون التصنيف إلى هذه المستويات مفيدًا – وهو لا شك كذلك – إلا أن ذلك يجب ألا يصرفنا بعد هذا التقسيم والتمييز عن فقه العلاقات والتفاعلات البينية المتبادلة بين هذه المستويات، سواء كانت هذه العلاقات ثنائية أم ما يزيد على ذلك.

ثانيًا: أن هذا التفكير يوحي بضرورة النظر إلى هذه المستويات كمنظومة تتكامل فيها المصادر مع العناصر، مع المجالات، مع الأدوات والوسائل، هذا التفكير المنظوري يرى تلك العلاقات البينية من زوايا مختلفة، واقتفاء هذه الرؤية سيجعل تناول هذه المستويات كمفردات ضمن أرضية أسئلة قديمة لم تعد تغطي المتطلبات المعرفية والمنهجية لهذا الزمان، إن الأسئلة المتجددة والتي قد تُطرح بإلحاح امتدت إلى دائرة هذه العلاقات البينية، العلاقة ما بين النظام المعرفي والنظام العقدي والقيمي، العلاقة بين هذه الأنظمة وبناء المنهجية الإسلامية المولدة على شاكلتها، العلاقة بين المنهجية الإسلامية (ومناهج التعامل مع القرآن والسنة كمصادر تأسيس مرجعية) و(مناهج التعامل مع التراث الإسلامي والإنساني كخبرات معرفية تفاعلية بشرية) و(مناهج التعامل مع الواقع باعتباره مجال

الفاعلية الحضارية ومجال الصياغات المعرفية). الأدوار التي يمكن أن تقوم بها وعليها مصادر التأسيس المرجعية في بناء رؤية للتراث الإسلامي والإنساني من جهة، وبناء رؤية للتعامل مع الواقع، فضلًا عن إمكاناتها في تأسيس وتأصيل وتنظير النظام المعرفي والمنهجية، وتصورات العلاقات البينية ومحتملاتها كثيرة نظن أنها تستحق مزيدًا من الاهتمام؛ لأن التعامل مع هذه المستويات كمفردات لا كمنظومة قد يعرض مجالات فقه العلاقات إلى مزيد من الإهمال والإغفال، وهذا الإهمال والإغفال غالبًا ما يزيد اتجاهات المعالجة التي تتميز تارة بالانفعال، وتارة بالافتعال، وتارة بالانفصال، وهي جميعًا تخرج عن حد الأداء المعرفي الرصين والوعي المنهجي العميق.

ثالثًا: إن الاهتمام بفقه العلاقات البينية سيجعل المشروع وبرنامج العمل الذي برز في ضرورة تأسيس مداخل للعلوم الإنسانية والاجتماعية أمرًا ذاتيًا، ذلك أن أحد عناصر هذا الاهتمام في الفقه البيني للعلاقات بين هذه المستويات إنما يتمثل في وصل هذه المستويات بالمجالات المعرفية المختلفة فضلا عن الحقول المعرفية المتنوعة، سواء ما قدمته الخبرة التراثية أو العلوم الإنسانية والاجتماعية أو استحداث علوم جديدة وفق فلسفة تصنيف العلوم والمعارف وفق رؤية إسلامية ناضجة وواعية وواعدة فضلًا عن قابليتها للتفعيل والتشغيل.

إن أحد أسباب محدودية الخبرات في بناء مداخل العلوم الإنسانية والاجتماعية -على أهمية ذلك في التدريس والتفعيل – إنما يعود إلى عدم توافر الآليات وتنظيمها واستثمارها، وهذا كله مرهون ليس فقط ببناء هذه المفردات بل برؤيتها كمنظومة تهتم بفقه العلاقات البينية بينها جميعا فضلًا عن مد خطوط اتصال بين هذه المنظومة، وهذه المداخل؛ للبدء والشروع في بنائها على نحو يتفهم مقتضيات الصبغة التوحيدية وضرورات الصيغة المعرفية والمنهجية والمقدمات والمقومات المتمثلة في منهاجيات التعامل مع مصادر التأسيس المرجعية، والخبرات التراثية البشرية ومنهج النظر للتعامل مع الواقع، وهي كلها أمور تسهم في عمليات الصياغة وأهمها بل وأولاها صياغة مداخل للعلوم تستلهم كل ذلك وتستثمر إمكاناته وقدراته.

رابعًا: إن فقه العلاقات البينية بين هذه المستويات هو الكفيل بتوفير إمكانات تسكين مشروعات متعددة ضمن هذه المنظومة الكلية الهادفة والقاصدة إلى الامتداد إلى مساحات مثل: اتجاهات الخريطة الفكرية، مشروعات الخريطة المتعلقة بمدارس واتجاهات الإصلاح، القدرة على التعامل مع الثنائيات الصراعية الوافدة تعاملًا واعيًا قادرًا على تحويلها إلى أزواج ذات علاقات حميمة، تؤصل معاني الرحم فيما بينها والتراحم بين عناصرها، والتكافل، والتفاعل والتساند. إن النظر إلى هذه الثنائيات أو الاتجاهات الفكرية أو المشاريع الإصلاحية استقلالًا عن الرؤية المعرفية وإسهامات هذه

المناطق وتسكينها ضمن هذا المشروع؛ يجعل متابعة هذه الأمور ليس إلا تكرارًا واجترارًا لاهتمامات سابقة نظن أنها لم تحسن استثمار هذه المناطق فضلًا عن أنها في معظمها ظلت ضمن دائرة قراءة الإهدار لا قراءة الاستثمار والاعتبار، أو ضمن رؤية معرفية هادفة، ورؤية منهجية، واعية وقاصدة.

خامسًا: إن الاهتمام بهذه العلاقات البينية يجعل من التفكير في آليات الربط بين هذه المستويات داعيًا إضافيًا للاهتمام بهذه الروابط المختلفة والتأصيل لها وإمكانات تفعيلها وتشكيلها، ومن أهم هذه الروابط:

- تفعيل نظام القيم كإطار مهم لتشغيل هذه الروابط في سياق هذه المستويات الخمسة.
- تفعيل المقاصد الكلية للربط بين هذه المستويات المختلفة.
- تفعيل التكامل الفقهي (فقه النظر والحكم، فقه الواقع، فقه التنزيل) في إطار يجمع بينها جميعًا في إطار فقه المنهج.
- تفعيل هذه الروابط ضمن العوالم المختلفة: عالم الأحداث والأشياء، والأفكار، والأشخاص والنظم.
- تأصيل معادلة الفاعلية: الفاعل (الأمة)، ومجال الفاعلية (الحضارة)، وهو ما يحفظ البحث في موضوعات معينة والمراكمة فيها بما يحدث إمكانات الشهود الحضاري في التفكير والتدبير.
- الخروج عن إطار الأسئلة التقليدية في التعامل مع المصادر المختلفة، والتي تمثل بعض هذه المستويات، ومحاولة إعادة النظر في الأسئلة المطروحة والاتجاه صوب الأسئلة الصائبة والفاعلة في مقام تعميق وتأصيل هذه المستويات والعلاقات فيما بينها. وهو أمر قد يسهم في عملية فرز الإشكاليات كأحد متطلبات هذه الروابط الكلية، وبما يؤدي إلى نفي عناصر الافتعال، والانفعال، والإغفال والانفصال.
- إن إشكالات التعامل المعرفي مع هذه المستويات غير إشكالات التعامل الفني (التخصصي)، وهي أمور من الأهمية إدراكها لإحداث التراكم المطلوب بالنوعية المقصودة.
- الاستدراك على نقصان عمليات التأصيل والتفعيل والتشغيل، ذلك أن هذه العلاقات البينية واقعة بحكم الإشكاليات المتجددة التي تولدها باقي هذه الممارسات البحثية والمنهجية.

إن الاهتمام بهذه العلاقات يولد مساحات بحثية وبرنامج عمل بالغ الأهمية وربما دراسة هذه الموضوعات، استثناء . فضلًا عن منهاجية التعامل معها . يكون ضعيفًا ومكرورًا لو تعاملنا مع هذه المستويات كمفردات، أما التعامل معها كمنظومة فإنه فضلا عن تحقيقه للمقصود في الرؤية الشاملة، فإنه يحرك إمكانات اجتهادية وتجديدية موصولة ومتواصلة، فضلًا عن أنها تجعل الاجتهاد الجماعي كفريضة بحثية ضرورية في هذا المقام، وكذا تأصيل قيم الشورى البحثية وتفعيل آلية أهل الذكر واستثمار مساحة التداخل بن التخصصات والعلاقات البينية بين العلوم المختلفة.

سادسًا: إن تفعيل الجمع بين القراءتين وإتيان ذلك بثمرته المرجوة لا يمكن أن يؤتي أُكله إلا في سياق فقه العلاقات بين هذه المستويات المختلفة، خاصة حينما تجعل من فقه الواقع ومنهاجية التعامل معه القاسم المشترك بين هذه المستويات جميعًا، هذا التكامل غالبًا ما يُحدث فهمًا أعمق وأدق وأكثر تنظيمًا ووضوحا للواقع وما يتعلق به من ظواهر اجتماعية وإنسانية.

سابعًا: إن فقه هذه العلاقات البينية غالبًا ما يؤصل لمعاني "النفوس البصيرة" فتاوى الأمة التي يجب أن تخرج من سياقات الفتوى الحكمية الشائعة في الشأن الفردي إلى فتاوى بحثية تفترض القيام بها كعملية بحثية في دراسة الظواهر... عناصرها ومفاصلها وعوامل تكونها، وأسباب تغيرها، والقدرة على تقويمها ... إلخ، وهي أمور جميعًا يجب رؤيتها ضمن فقه الحال وفقه المجال وفقه المآل، فضلًا عن ضرورات فقه الأولويات. التربية والتغيير بالفتوى أداة مهمة في عمليات التفكير والتسيير، والتدبير، والتغيير والتأثير.

ولعل إشارة ابن القيم لها دلالة في هذا المقام من أن هناك نوعين من الفقه لا بد منهما: فقه في أحكام الحوادث الكلية، وفقه في نفس الواقع وأحوال الناس، يميز به بين الصادق والكاذب، والمحق والمبطل، ثم يطابق بين هذا وذاك، فيعطي الواقع حكمه من الواجب ولا يجعل الواجب مخالفًا للواقع.

نظن أن ما نحن فيه وما نشير إليه من فقه العلاقات البينية بين هذه المستويات الخمسة هو مما يدخل تحت هذه العبارة الذهبية (يعطي الواقع حكمه من الواجب، ولا يجعل الواجب مخالفًا للواقع). ونظن أن ذلك والتنبيه إليه من البيان الذي لا يؤخر عن وقت الحاجة، وربما هو ضمن اهتمامات الجماعة البحثية والعلمية هو من جملة فروض الوقت؛ ذلك أن واجب الوقت يتعين جمع الهمم كلها عليه فالعارف ابن وقته، فإن أضاعه ضاعت عليه مصالحه كلها، فجميع المصالح إنما تنشأ من الوقت، وإن ضيعه لم يستدركه أبدًا.

في هذا المقام فنحن أقرب لتحديد هذا الموضوع وأهم مفاصله من خلال مجموعة من

الفرضيات المهمة، والتي تحمل معنى المقولات التي يستند إليها في هذا المقام وهي في مجموعها ليست في حاجة إلى مزيد من برهان وأهمها:

أن المنهج أكثر المناطق التي ترتبط بالتفكير العلمي والمنهجي، وهو بهذا الاعتبار يتكون من منظومة مهمة من العناصر أهمها:

1- المنهج يرتبط بعناصر فلسفة كامنة، وهذه الفلسفة الكامنة تظل تمسك بخناق المنهج، وتظل كالطوق المحيط بالعنق، وهو بهذا المعنى منطقة بحثية تتفهم الأصول الفلسفية التي يستند إليها المنهج، فإن الوعي بها مقدمة أساسية للتعرف على كثير من تحيزات المنهج الكامنة فيه والظاهرة منه. كما أن ذلك من الخطوات التي يتأكد من خلالها إمكانية تحديد معايير الاستفادة من أنساق معرفية أخرى وما ينبثق عنها من مناهج.

2- المنهج بهذا الاعتبار يمثل الوسائل الموصلة، وهو الدابة التي تمتطي فتتحرك صوب الغاية أو المقصد، فاعلية الوسيلة تكمن في قطعها الطريق بين نقطة البداية (المشكلة البحثية) ونقطة المقصد (تقويم الظاهرة موضع البحث)، بكفاءة في أقصى درجاتها، قطع المسافة من أقصر خط بين نقطتين. إن الوسيلة التي لا تكافئ الظاهرة أو تحرك عناصر الفاعلية في التعامل البحثي ليست من المنهج في شيء، وإن بدت في كل المنهج من خطوات وترتيبات (الوعي المنهجي واللياقة المنهجية).

3- المنهج ثالثًا أدوات بحثية، الأدوات هنا هي بمثابة إعداد العدة للراحلة السفر المنهجي، وهي أدوات تعين البحث والباحث في قطع "رحلة السفر المنهاجية" على أفضل ما يكون ومن أقصر طريق وبأفضل الطرائق وأحسن الوسائل.

4- المنهج رابعًا قواعد، إن المعلومة تفرض مصدرها، والمصدر يفرض أبجديات التعامل معه، والأبجديات يجب أن تنتظم في نسق منهجي على صعيد واحد، وتتكامل في أداء المهمة البحثية والمنهجية.

إن معلومة بلا مصدر لا يليق بها إلا أن تقع في دائرة الخطأ، وهي على أحسن الفروض تعاني من قصور في الاستناد، والثقة. إن الحقيقة الكبرى تعني أن بين التوثيق والثقة صلة لغوية، فهما من جذر لغوي واحد، والإسناد من الدين، ومن بركة القول إسناده إلى أصحابه.

5- المنهج خامسًا تطبيق وتنظير، فعلى ما يقول الأستاذ محمود شاكر موضحًا للفظ المنهج ومبينًا له "... ولفظ المنهج يحتاج مني هنا إلى بعض الإبانة، وإن كنت لا أريد به ما اصطلح عليه المتكلمون في مثل هذا الشأن، بل أريد به "ما قبل المنهج" أي الأساس الذي لا يقوم المنهج إلا عليه" فهذا الذي يسمى "منهاجًا" ينقسم إلى شطرين: شطر في تناول المادة، وشطر في معالجة التطبيق.

ثالثًا: المنهجية الإسلامية: تطبيقات

فشطر المادة يتطلب قبل كل شيء جمعها من مظانها على وجه الاستيعاب المتيسر، ثم تصنيف هذا المجموع، ثم تمحيص مفرداته تمحيصًا دقيقًا، وذلك بتحليل أجزائها بدقة متناهية، وبمهارة وحذق وحذر، حتى يتيسر للدارس أن يرى ما هو زيف جليًا واضحًا، وما هو صحيح مستبينًا ظاهرًا بلا غفلة وبلا هوى وبلا تسرع.

أما شطر التطبيق فيقتضي ترتيب المادة بعد نفي زيفها وتمحيص جيدها باستيعاب؛ لاحتمال الخطأ أو الهوى أو التسرع. ثم على الدارس أن يتحرى لكل حقيقة من الحقائق موضعًا، هو حق موضعها؛ لأن إساءة في وضع إحدى الحقائق في غير موضعها، خليق أن يشوه عمود الصورة تشويهًا بالغ القبح والشناعة[27].

وفي إطار الجمع بين الشطرين يقع المنهج بكل كمالاته، نستطيع أن نوضح هذه المقدمات المنهجية في الشكل التالي:

27 - شاكر، ص34 وما بعدها.

نماذج التشغيل

(1) الدائرة المفاهيمية

- **كيف تبنى المفاهيم:** المفاهيم الإسلامية ومفاهيم الموقف: مفهوم المنهاجية الإسلامية.
- **التحيز والدائرة المفاهيمية:** دراسة التحيز في عالم المفاهيم.
- **المفاهيم الحضارية الكبرى:** المفاهيم الخاصة بالتجديد والمعاصرة (البشرى): الحضارة/ المدنية/ الثقافة وآثارها.
- **المفاهيم العملاقة شديدة الانتشار وشديدة الانفجار:** مفهوم العولمة: متابعة ومراجعة.
- **المفاهيم والأجندة:** (هجرة العقول): اختفاء المفهوم واستمرار الظاهرة.
- **مفاهيم العلاقة:** الإسلام والتنمية نموذجًا (المفاهيم المقترنة): ضرورة ضبط مفاهيم العلاقات وتأثيراتها المختلفة؛ النقد – المقارنة - إعادة بناء العلاقة
- **مفاهيم العلاقة:** العولمة وعالمية الإسلام (المفاهيم المقارنة): عالميتان؛ عولمة الاستئثار والتنميط، وعالمية الاستخلاف والتعارف.

(2) الدائرة المتعلقة بالخطاب

- الخطاب الأكاديمي والدراسات السابقة، والخطاب الثقافي في دراسة التحديات السياسية في العالم الإسلامي. ضرورة وصف واقع المسلمين وخرائط الضعف.
- الخطاب الثقافي وتحليل بنياته وطرائقه ومفرداته (العولمة نموذجًا).
- الخطاب المتعلق بحالة (الأفكار): الخطاب السجالي والعولمة، و(الأحداث) (حرب الكلمات والأحداث) (حرب الكلمات وأحداث الخليج): حروب الفتاوي والبيانات والمواقف: فتنة الخطاب.
- الخطاب المتعلق بالتراث: خطاب حول التراث وعمليته
- تحليل النصوص:

إحسان القراءة والقراءة المفتوحة (إشكالية التعامل مع السلطة).

القراءة المنهجية للنصوص السياسية التراثية، أصول القراءة وتنوع مستوياتها:

- القراءة العالمة بالنص
- القراءة المقارنة: الجمع بين ا لنصو ص
- القواعد الفاعلة: تفعيل النص والتراث ووصلة بالواقع المعاصر.

(3) الدائرة المتعلقة بالمقولات: التفسيرية والتحليلية والتقويمية

1- عقلية الوهن والقدرة التحليلية والتفسيرية والتقويمية لحرب الخليج الثانية:

- مدخل الحديث النبوي «تتداعي عليكم الأمم...»، واتخاذه مدخلًا للتحليل والتفسير والتقويم.
- وصف الواقع: مؤشرات الوهن: حب الدنيا وعقلية الترف واستدعاء الضرر لا النفع.
- كراهية الموت ومؤشراته المختلفة والتراخي والتثاقل عن معاني الجهاد المختلفة (انظر كتاب عقلية الوهن)
- مقارنة عقلية العزة. (الانتفاضة - المقاومة اللبنانية).

2- فقه السفينة والثقافة الجامعة في الأمة:

- استخدام حديث السفينة «كمثل قوم استهموا على سفينة ...».
- في عناصر تحليل الاجتماع الإنساني والسياسي ومعنى جامعية الأمة وما يعنيه ذلك من ضرورة التعرف على سنن الاجتماع البشري وحقائق الطفو الاجتماعي والوصول بالسفينة إلى المرفأ والمرسى.
- خرق السفينة الحاضنة للاجتماع يعني كما قال مصطفى صادق الرافعي: إن أصغر خرق يعني أوسع قبر.
- حماية السفينة من الخرق الاجتماعي.
- المدخل المقاصدي وإمكانيات التفعيل.

- **المنهجية الإسلامية وتطبيقاتها: أهم نماذج التشغيل اقتراح أجندة للمشروعات البحثية:**

البحث عن القواعد المنهجية في التراث الإسلامي وإمكانات تفعيلها، وتحويلها إلى خطوات وإجراءات.

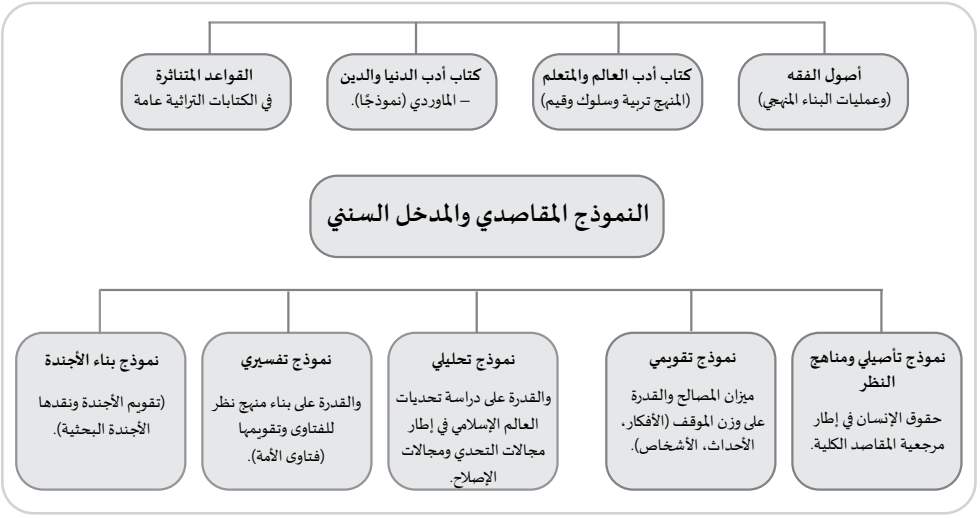

- **الدائرة المفاهيمية:**

في إطار ما حددناه للتعامل مع "المنهاجية" سواء بناء المنهاجية ذاتها من ناحية أو طرائق استخدمها وتفعيلها وتشغيلها من ناحية أخرى كنماذج للتطبيق، وفي إطار الجمع المتفاعل بين شق التنظير في المنهج وشق التطبيق، فإنه يمكن الحديث في هذا المقام عن:

1- بناء المفاهيم الإسلامية: ضرورة منهاجية[28].

2- تصنيف البناء المفاهيمي والخريطة الكلية: الجهاز المفاهيمي النابع من إطار المنهجية الإسلامية[29].

3- المفاهيم الحضارية الكبرى ومفاهيم الموقف الناشئة منها وعنها: استكمال عناصر الرؤية الكلية لعالم المفاهيم (المعاصرة، الحضارة والثقافة والمدنية)[30].

4- التحيز في مفهوم النظام عالم المفاهيم (دراسات للتعامل مع المفاهيم)[31].

28- عبد الفتاح، **النظرية السياسية**، ص81 وما بعدها.

29- سيف الدين عبد الفتاح، **محاضرات في مادة النظرية السياسية ألقيت على طلبة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1998.

30 - انظر ذلك في: سيف الدين عبد الفتاح، "مقدمات أساسية حول التحيز في التحليل السياسي"، ضمن: **إشكالية التحيز من منظور معرفي**، تحرير عبد الوهاب المسيري (المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1992)، ص675 وما بعدها.

31- سيف الدين عبد الفتاح، "حول التحيز في مفهوم النظام العالمي الجديد"، **مستقبل العالم الإسلامي**، مركز دراسات

5- المفاهيم العملاقة وصناعة العلم: مفهوم العولمة وعولمة المفاهيم.

6- وفي هذا المقام يحسن أن يكون هناك أطر للمفاهيم المقارنة ونماذج تشغيل، مثل المقارنة بين عالميتين: عالمية العولمة، وعالمية الإسلام[32].

7- المفاهيم المقترنة ومفاهيم العلاقات، من مثل إشكالية العلاقة بين الإسلام والتنمية[33].

هذه النماذج المختلفة تحمل عناصر مهمة في هذا المقام يحسن التأكيد عليها في إطار التنظير لعملية بناء المفاهيم:

وهي محاولات متعددة يحسن تجريب وتشغيل خريطة المفاهيم فيها، هذه الخريطة التي يمكن تطبيقها ضمن أشكال متنوعة تفرضها "حالة المفهوم" وهو ما يعني إمكانية تطبيق هذه الخطوات أو بعضها.

دراسة عالم المفاهيم ضمن أصول المنهجية الإسلامية هي من الموضوعات المهمة في هذا المقام، الأمر الذي لو أردنا أن نمثل له لطال بنا المقام، ولكن غاية الأمر أن نشير إلى تلك النماذج بما يوفر إمكانات مهمة يمكن التفصيل في بعضها في إطار المحاضرة، فهذه النماذج لا يفهم محتواها ومخها المنهجي وشبكتها العصبية المنهجية إلا بمعرفة بعض هذه النماذج تفصيلًا. والإشارة قد لا تغني عن مطالعة هذه المحاولات للتعرف على معنى المنهجية الإسلامية الظاهر فيها والكامن داخلها.

- **الدائرة المتعلقة بالخطاب الثقافي: (دراسات في تحليل الخطاب وتحليل النصوص):**

أما هذه الدائرة فهي الخاصة بالتعامل المنهجي مع الدراسات الأكاديمية والخطاب الثقافي. إن التعامل مع هذه الرؤى السابقة بالرصد والتحليل والتعليق والنقد والتقويم يوفر كثيرًا من الجهد ويحرك أصول الفاعلية البحثية والمنهجية، وهذا يعني ضمن ما يعني:

1- إحداث قدر من التراكم البحثي والمعرفي في حقل التأليفات الإسلامية، خاصة في إطار البحث في القضايا والتعرف على مناهجها (مناهج النظر والتعامل والتناول).

2- التعامل مع هذا الإنتاج العلمي بالنقد والتقويم في ضوء إمكانية إسهامها في المجال المعرفي الإسلامي وخاصة صياغة الأطر المنهجية، وذلك في إطار الممارسة الحقلية.

3- التجريب البحثي المتكرر للمداخل المنهجية في حقول معرفة مختلفة وبطرائق بحثية ومنهجية متنوعة بما يليق بالظاهرة موضع البحث وخصوصيتها.

العالم الإسلامي، مالطا، السنة الثانية، ع8 (خريف 1992)، ص8 وما بعدها.

32- انظر وقارن: علي الشامي، **الحضارة والنظام العالمي: أصول العالمية في حضارتي الإسلام والغرب** (بيروت: دار الإنسانية، 1995).

33- انظر: سيف الدين عبد الفتاح، **إشكالية العلاقة بين الإسلام والتنمية مع إشارة إلى خصوصيتها في آسيا** (جامعة القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999).

4- اقتراح إمكانات منهاجية يمكن أن تسد الثغرات والفجوات التي تتضح من خلال الدراسات الفعلية، ومحاولات التطبيق والتجريب لبعض الأدوات المنهاجية بما يتيح تطويرها أو الإضافة إليها أو تعديلها، بما يحقق أقصى درجات الفاعلية المنهجية وأفضل عناصر اللياقة المنهجية وتكافؤ المنهج مع الظاهرة موضع البحث.

ونشير هنا إلى دراسات الخطاب حول:

1- الدراسات الأكاديمية.

2- الخطاب الثقافي.

ويمكن أن نتخذ نماذج لذلك من:

1- خطاب التحديات للعالم الإسلامي[34].

2- خطاب العولمة في العالم العربي لدى المثقفين.[35]

3- الخطاب الإسلامي وإمكانات تجديده.

4- والخطاب الإعلامي نقده وإمكانات تطويره في الأحداث الثائرة مثل: حرب الكلمات في أزمة الخليج الثانية[36].

ويمكننا أن نتحرك من الخطابات المعاصرة إلى الخطابات التراثية وإمكانات تحليلها، سواء ما تعلق عنها بمجالات معينة للخطاب، أو دراسة نصوص بعينها للقيام على تحليلها.

في هذا المقام قد نشير إلى:

1- الخطاب القرآني وبناء النماذج الكلية والمعرفية: سورة الكهف وبناء النماذج المعرفية.

2- الخطاب القرآني وصياغة النماذج الكلية: نموذج العلاقة الفرعونية السياسية.

3- البيان النبوي: حديث السفينة وبناء المجتمعات.

4- الخطابات المتعلقة بالفتاوى سواء التراثية أو المعاصرة حول موضوعات معينة[37].

---

34 - أجريت بالمشاركة بحثًا عن التحديات في العالم الإسلامي ودراسة خريطة الخطاب والإدراكات، في عمل مشترك مع أ. د. نادية مصطفى، حول التحديات السياسية الحضارية للعالم الإسلامي، الداخلية والخارجية.

35 - انظر في هذا كم الندوات والمقالات التي كتبت في هذا المقام وإمكانات تصنيف هذا الخطاب، بحث غير منشور، حول علم كلام العولمة وعلم عمل العولمة.

36 - انظر: سيف الدين عبد الفتاح، "حرب الكلمات في أزمة الخليج الثانية: أزمة الإعلام وإعلام الأزمة"، القاهرة: مركز الدراسات السياسية، تحرير مصطفى كامل السيد، أعمال **المؤتمر السنوي الخامس للبحوث السياسية**، 1992.

37- انظر: سيف الدين عبد الفتاح، مدخل القيم: إطار مرجعي لدراسة العلاقات الدولية في الإسلام، ضمن مشروع: **العلاقات الدولية في الإسلام**، إشراف: نادية مصطفى (القاهرة: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1996)، ج 2، ص500 وما بعدها؛ عبد العزيز شادي، **الانتماء والسياسة في مصر** ...، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 1999.

5- حجج الأوقاف مدخل من مداخل التحليل السياسي الاجتماعي[38].

6- الخطاب حول فكرة وفقه التغلب ومحاولات تحليله[39].

7- الخطاب حول القراءة وإشكالية التعامل مع السلطة وأصول القراءة العالمة والجامعة والفاعلة[40].

8- النصوص العمرانية والمدرسة الخلدونية.

9- النصوص المقاصدية.

تحليل الخطاب وتحليل النصوص عمل منهجي يمكن أن تسهم فيه عناصر المنهجية الإسلامية بنصيب وافر يستثمر الإمكانات المختلفة والقدرات الكامنة فيه. هذا التفصيل والتشغيل عمليات يحسن التعرف على تفاصيلها المنهجية.

- **الدائرة المتعلقة بالمقولات المنهجية التي تستخدم في التحليل والتفسير والتقويم:**

المنهجية الإسلامية تحمل منظومة من المقولات التحليلية والتفسيرية والتقويمية من المهم أن نقوم على تفعيلها وتجريبها وتشغيلها في الحقول المعرفية المختلفة والمحاولات البحثية المتنوعة والممتدة.

نحن هنا أمام محاولات نشير إليها في هذا المقام أهمها:

- "عقلية الوهن": مقولة تحليلية وتفسيرية مستقاة من الحديث النبوي "تتداعى عليكم الأمم..."، استخدامها في حرب الخليج الثانية ومكانة العرب في النظام الدولي والعلاقات العربية – العربية ومساراتها الصراعية، وتلك القائمة على التربص[41].
- "فقه السفينة": مقولة تحليلية وتفسيرية وتقويمية مستقاة من الحديث النبوي "كمثل قوم استهموا على سفينة..."، استخدامها في تحليل الخطابات الثقافية حول قضايا تؤثر على تماسك الأمة وشبكة علاقاتها الاجتماعية والمجتمعية[42].

38- انظر: إبراهيم البيومي غانم، **الأوقاف والسياسة في مصر** (القاهرة: دار الشروق، 1999)، وأصل هذا العمل رسالة علمية من إشرافي وإشراف أ.د. كمال المنوفي، وقد تحدث فيه عن إمكانية تحليل حجج الأوقاف المختلفة كفئة مهمة لها دلالاتها المؤثرة في هذا المقام.

39- انظر: عبد اللطيف المتدين، **إمارة التغلب في الفكر الإسلامي**، رسالة ماجستير من إشرافي، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1999.

40- سيف الدين عبد الفتاح، **إشكالية التعامل مع السلطة: تحليل نصوص سياسية تراثية ومنهاجية مقترحة**، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، إبريل 1998.

41- انظر: سيف الدين عبد الفتاح، **عقلية الوهن** (القاهرة: دار القارئ العربي، 1991).

42- انظر فقه السفينة وثقافة السفينة كمفهوم تضاعف يؤسس لشبكة العلاقات الاجتماعية والسياسية في الأمة والوطن في: سيف الدين عبد الفتاح، "حوار النخبة المثقفة حول العنف والإرهاب: مراجعة نقدية"، في: كمال المنوفي، حسنين توفيق

- "المدخل السنني"[43]: مدخل مهم في دراسة كثير من القضايا، سواء أكانت تاريخية أو معاصرة، السنن هي منظومة من القوانين الكلية الكافية إذا تفهمنا آثارها، ودراسة التاريخ والحال، والمآل، (والاستقبال) يؤكد عناصر التعامل السنني باعتباره "المنهج العدل" الذي يعطي بمقدار الوعي بها والسعي لها.
- "المدخل المقاصدي"[44]: من المداخل التي يمكن تفعيلها في أكثر من مجال، إن التعرف على إمكانات هذا المدخل هي أولى الخطوات لتفعيله وتشغيله ضمن قضايا بحثية. والبحث عن إمكاناته الوصفية، والتحليلية، والتفسيرية والتقويمية. إنما يحمل فئات لوصف الواقع بدرجاته، ودراسة العملية الإفتائية وتقويمها، وتنظير حقوق الإنسان وميزان المصالح، والقدرة على تحديد عناصر وأهداف البرامج البحثية، وتقويم كثير مما يقع في عالم الأحداث والسياسات. مقولات من الأهمية أن نفهم إمكاناتها، وأن نتعرف على تفصيل تفعيلها وتشغيلها.

- **خطة مقترحة لتجميع المقولات المنهاجية من التراث الإسلامي والبحث في إمكانات تفعيلها وتشغيلها:**

إن هذا التراث يحمل في طياته وعلى تنوع مصادره إمكانات منهجية لم يتم اكتشافها بعد أو الكشف عن أصول تفعيلها وتشغيلها منهجيًّا، وهذا الأمر يحتاج إلى:

1- رصد المصادر المحتملة في التراث التي تحمل هذه الإمكانات المنهجية.

2- جمع هذه المقولات والمباحث المنهجية والتأليف فيما بينها وتصنيفها.

3- القدرة على التعرف على مضمونها، وتأثيراتها المنهجية في البحث والدراسة.

4- تقديم آليات تفعيل ونماذج تشغيل تؤكد على تلك الإمكانات واستخدامها، بما يؤكد من خلال تجريبها، جدواها المنهجية والبحثية.

كل ذلك يمكن أن يتوصل إليه من خلال خطة بحثية، ومن خلال تفعيلها في المجالات المعرفية والبحثية المختلفة[45].

(محرران)، **الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير**، أعمال المؤتمر السنوي السابع للبحوث السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مركز البحوث والدراسات السياسية، 1994.

43- انظر في أصول المنهج السنني: عبد الفتاح، مدخل القيم، ص186 وما بعدها، ص589 وما بعدها.

44- في إطار المدخل المقاصدي انظر: المرجع السابق، ص447 وما بعدها.

45- جدير بالذكر أن كتب التراث المشار إليها في قواعد الأصول، والتصوف، وأدب العالم والمتعلم، وعلم الوضع، وعلم أصول البحث والمناظرة، وأدب الدنيا والدين، وكتابات أخرى كثيرة تشتمل على قواعد منهجية مهمة يحسن جمعها وتصنيفها والتعليق عليها ونظمها ضمن نسق منهجي وكيان بحثي يمكن تفعيله في الدراسات المختلفة انظر في إشارة لبعض من هذا: محمد عبد المنعم القيعي، **قانون الفكر الإسلامي** (القاهرة: دار الطباعة المحمدية)؛ وانظر تجميعًا لبعض تلك المقولات

- **خاتمة فاتحة:**

نماذج التأصيل والتفعيل والتشغيل كثيرة ومتعددة، وهي ستتنوع وفقًا للظاهرة موضع البحث فضلًا عن التخصص في الحقول المعرفية المختلفة، وغاية أمرنا في هذا المقام أن أشرنا إلى إشارات لا تغني عن التفصيل فيها، والاستدراك عليها، وهي محاولات تقع في إطار عمليات الاجتهاد البحثي، وهو أمر يتطلب نوعًا من الشورى البحثية، والتي تمكننا من تحويل المقدمات المنهجية إلى قواعد عملية وإجراءات بحثية وأدوات منهجية وآليات يمكن تطبيقها، وهذا الأمر يعبر عن رؤية معينة يطولها التقصير أو القصور، إلا أنها في النهاية خطوة على طريق يجب أن نسير فيه لتأسيس واستكشاف أصول "منهجية إسلامية" أو منهجيات تتحرك صوب التفعيل والتشغيل.

هذا هو شأن الأوراق المرجعية التي تهدف الى رسم الاستراتيجيات الكبرى؛ وأوراق المشاريع البحثية المستندة الى رؤية واضحة للشخصية البحثية المحددة لبوصلتها وقبلتها ووجهتها؛ والتي تفتح المجال واسعًا الى ترجمة كل ذلك الى خطط تفصيلية ومشروعات عمل جزئية ونوعية وتخصصية؛ وخطط تطبيقية وحياة علمية وبحثية واسعة لا ترتبط فقط بالمناهج البحثية كمنطقة اهتمام أساسية؛ ولكنها ترتبط بالمنهج ضمن مفهوم شامل فيتسع أفقًا وتنفتح ميادينه؛ فيرتبط بالمناهج التدريسية والتعليمية والتربوية في ارتباطها الأكيد بمناهج التأليف والبحث والتفكير والمداخل والمنظورات فضلا عن التنظيرات.

كما أن ذلك يرتبط بالمعنى الواسع المتعلق برؤية العلم والرؤية الكونية الكلية وتطبيقها وانسيابها في شئون الحياة الخاصة والعامة المحلية والدولية، بما يرتبط بأنماط الحياة وأساليبها ومعاش الناس وصياغة علاقاتهم وتحديد مواقفهم وتوجهاتهم وسياساتهم؛ إن هذه الإشارة تشكل سندًا إضافيًا للربط المنظومي بين مناهج التفكير والتدبير؛ ومناهج البحث والدرس؛ ومناهج التسيير والتغيير؛ ومناهج الفاعلية والتأثير، ومن هنا كانت هذه الورقة بمثابة فاتحة لعمل ممتد ومتجدد بما قدمته تلك الورقة من إشارات وتنبيهات في موضوع المنهجية الإسلامية تتعلق بالبحث في المقدمات، والوقوف على مفاصل المقومات؛ وفتح الباب للشروع في الممارسات البحثية وبرامج عمل أكاديمية ومشروعات بحثية جماعية.

﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلۡعِلۡمِ إِلَّا قَلِيلٗا ٨٥﴾[الإسراء: 85].

في: محمد زيعور، **المنهجية في الأطروحة الجامعية** (بيروت، مؤسسة عز الدين، 1993)، ص130 وما بعدها.

الورقة الرابعة

الخيط الناظم للمشاريع البحثية والتكامل المعرفي

أ. د. أحمد جاب الله

الخيط الناظم للمشاريع البحثية:

إن العمل البحثي الكبير الذي تعتزم إنجازه بعون الله تعالى كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بقطر، ينطلق من رؤية استراتيجية للدولة وللجامعة وللكلية، في إطار منظومة من القيم مستهدفًا تحقيق أهداف علمية وعملية تعكس رسالة الكلية الإسلامية والحضارية.

ولقد تمّ تنظيم مدارسة واسعة في أقسام الكلية المختلفة للقضايا والمواضيع التي يجب العمل عليها في مجال البحث، ثم عُقدت ورشة بحثية جمعت عددًا من الكفاءات العلمية من داخل الكلية ومن خارجها للوصول إلى بلورة عناوين المشاريع التي ستشكّل برنامج العمل البحثي المأمول.

إن القضايا البحثية التي تم تحديدها بعناية وتَروّي تشمل مجالات متعددة ومتنوعة، وهي تحتاج إلى تظافر جهود الباحثين في اختصاصات عدة لتحقيق إنجاز علمي نوعي يكون إضافة حقيقية لرصيد المعرفة الإسلامية والإنسانية.

وقد تمّ اعتماد مجموعة من القيم الموجّهة لهذا العمل البحثي تقوم على تحقيق المبادئ التالية: الجدّة، والجدوى، والجدية، والجودة.

وإنه من الضروري أن يكون للمشاريع البحثية التي تم اعتمادها خيط ناظم يجمعها في ضوء رؤية كلية شمولية.

ما هو الخيط الناظم، وما أهميته في مجال البحث العلمي؟

الخيط الناظم هو بمثابة رؤية كلية تحاول جمع شتات القضايا البحثية في رابط فكري يرمي إلى تحقيق نسق عام يوجّه جهود الباحثين في بوتقة واحدة تبتغي الوصول إلى مقاصد جامعة للعمل البحثي.

وأما أهمية وجود هذا الخيط الناظم في مجال البحث العلمي فتتمثل في الجوانب التالية:

- الخيط الناظم، في إطار مشروع بحثي، هو بمثابة الروح العامة التي تسري في خلفية

التناول العلمي للمشاريع والقضايا البحثية، مما يحقق انسجامًا وترابطًا وتكاملًا في تناول المواضيع الجزئية ويجعلها تلتقي في سياق فكري عام، وإن تعددت تلك المواضيع في مضامينها واختلفت في مُقارباتها.

- الخيط الناظم هو الذي يساعد على تحقيق الأهداف العامة للمشروع البحثي؛ إذ أن الأهداف في البحث العلمي يمكن تقسيمها إلى أهداف جزئية مرسومة لكل مشروع بحثي، وأهداف كلية لمجموع المشاريع البحثية.

- الخيط الناظم هو الذي يساعد أيضا على تنسيق جهود الباحثين وتكاملها، فلا تكون مسيرة الباحث في معزل عن مسيرة غيره من الباحثين مهما تعددت مجالاتهم واختصاصاتهم؛ وهو بالتالي يساعد على اعتماد منهجية تُحقّق تفاعل الاختصاصات وتواصلها.

- وجود الخيط الناظم للقضايا البحثية في مشروع بحثي عام يُقيم كما ذكرنا جسر التواصل بين الباحثين، ويُحقّق التكامل بينهم؛ وبالتالي فإنه يساعد على منع التداخل بين المواضيع البحثية ويدفع الباحثين إلى الالتزام الدقيق لكل واحد منهم بدائرة البحث الذي يتناوله مما يُحقّق عمق التناول العلمي، ويُجنّب آفة السطحية.

وإنه من خلال النظر في قائمة المشاريع البحثية التي تمّ إقرارها، يمكننا أن نوزّعها ضمن رؤية كلية على ثلاثة محاور بحثية، وأن نضع تحت كل محور منها المواضيع المتصلة به، مع ملاحظة الترابط والتسلسل بين المحاور الثلاثة وبين قضايا كل محور منها في داخله؛ وهذا التصنيف الموضوعي للمشاريع البحثية من شأنه أن يرسم خارطة عامة لها تُعبّر عن الروابط التي تجمع بين محاورها، وبين القضايا البحثية المندرجة تحت كل محور.

من خلال النظر في عناوين المشاريع البحثية يمكننا إذن توزيعها على محاور ثلاثة:

الأول: قضايا في المنهج الشرعي تأصيلًا وتنزيلًا:

الثاني: قضايا في المنهج الفكري الإسلامي.

الثالث: قضايا في الواقع المعاصر.

ونقترح أن يكون التوزيع على النحو التالي:

جدول التصنيف الموضوعي للمشاريع

قضايا في المنهج الشرعي تأصيلًا وتنزيلًا	قضايا في المنهجية الفكرية الإسلامية	قضايا في الواقع المعاصر
أ. تأصيلًا:	1. فلسفة الأخلاق والقيم	1. الدين والأديان والتدين في الواقع المعاصر
1. القراءات التأويلية للقرآن الكريم – منهج تجديد قراءة القرآن الكريم – أو القراءات المعاصرة للقرآن الكريم*	2. فقه الحضارة والتحضر	2. الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية
2. البيان الموضوعي للسنة النبوية	3. علم السنن	3. البيئة في المنظور الإسلامي
3. العقيدة والسلوك	4. منهج قراءة التاريخ الإسلامي	4. الاقتصاد والمفاهيم المالية الإسلامية، رؤية تجديدية
4. مقاصد الشريعة لمجالات جديدة	5. التراث والهوية، فقه دوائر الانتماء	5. السياسة وقضايا الدولة المعاصرة في الرؤية الإسلامية
5. تاريخ المصطلحات والمفاهيم الشرعية		6. فقه الإعلام
ب. تنزيلًا:		7. فقه الفنون
6. موسوعة الفقه الإسلامي الوظيفي المعاصر		8. التعارف الحضاري بأبعاد جديدة
7. قضايا الأقليات الإسلامية: رؤية تأصيلية فقهية		9. الاستشراق الجديد: الاتجاهات والقضايا
8. الإفتاء بأبعاد جديدة		

من خلال مناقشة الورقة كان هناك اقتراحان على تصنيف المحاور الثلاثة للمشاريع البحثية، مقترح أول يرى تقديم المنهج الفكري على المنهج الشرعي من حيث الترتيب، باعتبار أن المنهج الفكري هو المدخل لما بعده، واقتراح ثانٍ يرى دمج المحور الأول والمحور الثاني في محور واحد، ويكون التقسيم بناء على ذلك إلى محورين؛ ولم يحسم الحوار في الأخذ بهذين المقترحين.

الرؤية التجميعية للمشاريع البحثية:

يمكننا أن نرسم من خلال المحاور الثلاثة وما اشتملت عليه من المشاريع البحثية رؤية كُلية لهذا العمل البحثي الكبير يمكن التعبير عنها بما يلي:

تحرير معالم المنهج الشرعي العام انطلاقًا من المرجعية النصية مُنزّلة على الواقع، وتأصيل أسس المنهج الفكري الإسلامي من أجل فهم عددٍ من القضايا الجوهرية في حياة الإنسان المعاصر في ضوء رؤية إسلامية مقاصدية تجديدية، في سياق إنساني كوني.

وأما الصلة الرابطة بين هذه المحاور الثلاثة، فإنها تقوم على الاعتبارات التالية:

* المكتوب بالخط الأحمر في عناوين المشاريع مقترحات مُقدمة من صاحب الورقة بتعديل العنوان لمزيد من الضبط.

1- إن الانطلاق من المنهج الشرعي تأصيلًا وتنزيلًا يُعتبر البداية الطبيعية في كل بحث إسلامي يريد أن يقوم على أساس مرجعي يعود إلى مصادر الدين الأصلية؛ ولا بد أن يكون المدخل الأول لهذا المنهج الشرعي مدخلا تأصيليًا لتحرير الأسس التي يقوم عليها البحث؛ ويُلحق بهذا التأصيل النظري الجانب التنزيلي التطبيقي الذي يتناول قضايا كلية في ضوء المبادئ التأصيلية؛ وهذا المسلك يُعبّر في ذاته عن الصلة الوثيقة بين التأصيل والتنزيل في مجال الفكر والتصور والبحث.

2- بعد تحديد معالم المنهج الشرعي المرجعي يمكننا أن نبني على ذلك صياغة علمية لعدد من القضايا الفكرية التي تُغطّي مجالات جوهرية، وتّشكّل معالم المنهج الفكري الإسلامي؛ وبذلك يكون هذا المنهج الفكري هو الذي يُؤطّر البحث في القضايا الجزئية من خلال ردّها إلى معالم المنهج الفكري العام؛ ويكون التناول في هذا المستوى جامعًا للتأصيل الشرعي من جانب، مع الانفتاح الفكري على التراث الإنساني في مختلف مجالاته من جانب آخر.

3- بعد التأصيل الشرعي والتأصيل الفكري يُمكن عندها تناول عدد من القضايا البحثية المتعلقة بالواقع المعاصر، وهي قضايا تمّ اختيارها بناء على اعتبارات عدّة: لأنها مُلحّة في ساحة الفكر الإنساني اليوم؛ ولأنه يُنتظر من الفكر الإسلامي المعاصر أن يُقدّم فيها رؤيته في سياق كوني يخاطب فيه البشرية على اختلاف عقائدها وثقافاتها.

وبالنظر إلى المشاريع البحثية في كل محور من المحاور الثلاثة المذكورة فإنه من المُهمّ أن نكشف عن الروابط التي تجمعها؛ تحقيقًا لمقصد التكامل المعرفي والانسجام الفكري.

أولًا: قضايا في المنهج الشرعي تأصيلًا وتطبيقًا

أما **الجانب التأصيلي** فيتناول المشاريع التالية:

1- القراءات التأويلية للقرآن الكريم*:

باعتبار أن القرآن هو المصدر الأول الذي يعود إليه كل بحث إسلامي؛ والعناية بالقراءات التأويلية يُسلّط الضوء على قضية جوهرية تتعلق بالقرآن الكريم وهو تأصيل وإحياء وتجديد مناهج الاستمداد والاستثمار للقرآن الكريم، باعتباره كتاب الهداية الربانية الذي هو كفيل بتوجيه المسيرة الإنسانية في كل المجالات؛ وينبني على ذلك الأخذ بمُقاربات جديدة في تناول النص القرآني تناولًا علميًا يجمع بين الوفاء بأدوات البحث العلمي التي خدمتها علوم القرآن ومناهج المفسرين مع كسب العلوم الكونية والإنسانية الحديثة، وبين التدبّر العميق الذي يربط بين النصّ والواقع، بين الحاضر والمستقبل، بين عالم الشهادة وعالم الغيب.

2- البحث الموضوعي للسنةّ:

* سبقت الإشارة إلى مقترح بتعديل عنوان هذا المشروع.

بالتوازي مع العناية بالقراءات التأويلية للقرآن الكريم يأتي البحث في البيان الموضوعي للسنة النبوية، باعتبارها المصدر الثاني للوحي بعد القرآن الكريم؛ مع الاستفادة أيضا من علوم الحديث بكل اختصاصاتها، يكون التركيز على الجانب الدلالي للسنة النبوية من خلال العناية بالبيان الموضوعي لنصوصها، بيانا يُلبي حاجة العصر في القضايا التي نحتاج فيها أن نستلهم هدي السنة؛ ويُمثّل هذا البيان الموضوعي خدمة جليلة تُقدّم إلى كل باحث في الهدي النبوي؛ ولا شك أن من ثمرات ذلك توسيع دائرة الانتفاع بالسنة والخروج بها عن الاقتصار على الجزئيات الفقهية إلى ملامسة القضايا الجوهرية التي يحتاجها الإنسان المعاصر.

3- العقيدة والسلوك:

ثم يأتي مشروع العقيدة والسلوك ليُعيد إحياء البحث في مجال مُهمّ من مجالات الفكر الإسلامي هو مجال الاعتقاد من حيث التصورات والأسس التي يقوم عليها المنهج العقدي في الإسلام مع استصحاب الإشكالات الفكرية التي تُثار في عصرنا الحاضر؛ وذلك من خلال بحث يستلهم أساسًا القرآن الكريم والسنة النبوية ويصوغ عرضًا معاصرًا للعقيدة يمكن أن يخاطب الإنسان على وجه العموم؛ مع الاهتمام بالمردود السلوكي للعقيدة وبحث أسباب الفجوة الناشئة في الواقع لدى المؤمنين بين المثال والواقع المعيش.

4- مقاصد الشريعة لمجالات جديدة:

وإذا كان مشروع العقيدة والسلوك يتناول الجانب الاعتقادي ويؤصّل له، فإننا في حاجة كذلك إلى تأصيلٍ آخر في الجانب العملي التشريعي من خلال تجديد البحث في مقاصد الشريعة لمجالات جديدة، بحثا ينطلق من الرصيد التنظيري في هذا المجال، ولكنه يفتح أبعادًا جديدة في توسيع دائرة النظر إلى المقاصد لتشمل البُعد الفردي والبُعد الجماعي، ولتتناول مختلف القضايا في المجالات الفكرية والعملية، مع العناية بتفعيل المقاصد وتنزيلها تنزيلًا عمليًا في الواقع.

5- تاريخ المصطلحات والمفاهيم الشرعية:

وأما مشروع تاريخ المصطلحات والمفاهيم الشرعية، فهو مشروع منهجي يخدم البحث العلمي الإسلامي في ميادينه المختلفة،ويساعد الباحثين على حسن استخدام المصطلحات وإدراك الفروق فيما بينها، وملاحظة الاختلاف والتطور الذي يتعلق بها؛ ولا شك أن الدقّة العلمية في استعمال المصطلحات يُوفّر على الباحثين كثيرًا من الاختلافات اللفظية الشكلية التي تبعد بهم عن جوهر البحث.

وأما **الجانب التنزيلي** في هذا المحور الأول فيركّز على ثلاثة مشاريع جوهرية:

6- موسوعة الفقه الإسلامي الوظيفي المعاصر:

وهي موسوعة تطمح إلى إعادة النظر في التبويب الفقهي بما يجعله أقرب إلى حاجة الإنسان المعاصر، وتجديد منطق العرض للمسائل الفقهية بتجنب كثرة التفريع النظري، مع تحديث الأمثلة الفقهية، وتناول القضايا المستجدة، وطيّ المباحث التي لم تعد الحاجة تدعو إليها، والعودة بالفقه إلى النصّ أولًا من حيث الاستمداد والاستدلال ومن حيث ربط الأحكام العملية بالبُعد العقدي والأثر الروحي والتربوي، واستصحاب المقاصد الشرعية في تناول المسائل الفقهية؛ مع مدّ الجسور مع العلوم الإنسانية والكونية والقانونية بما يجعل العطاء الفقهي متفاعلًا مع الواقع المعاصر.

7- قضايا الأقليات الإسلامية، رؤية تأصيلية فقهية:

وهو مشروع يرنو إلى التصدي إلى شؤون الأقليات المسلمة التي تُمثّل عدديًا ثلث المسلمين في العالم، وكثير منها تواجه تحديات كبيرة تحتاج إلى بحث؛ خصوصًا وأن المدونة الفقهية القديمة قد تعرّضت بالدراسة لأوضاع الأقليات غير المسلمة في المجتمع الإسلامي، ولكنها لم تبحث شؤون الأقليات المسلمة في المجتمعات غير الإسلامية؛ لأن هذه القضية لم تصبح ظاهرة ملحوظة إلا في العقود الأخيرة؛ وبذلك يكون بحث قضايا الأقليات الإسلامية من المشاريع التجديدية التي تُكمّل مشروع موسوعة الفقه الإسلامي الوظيفي المعاصر، من خلال التركيز على خصوصيات الأقليات الإسلامية، ومحاولة تأصيل التناول الفقهي والشرعي والفكري في بحث قضاياها.

8- الإفتاء بأبعاد جديدة:

يتناول هذا المشروع قضية مُهمة، وهي قضية الفتوى التي تعتبر المجال الأوسع لتعليم الدين وإيصاله إلى الناس؛ وأهمية الفتوى أنها إجابة على أسئلة المستفتين العملية التي يعيشونها ويحتاجون فيها إلى توجيه، وهي تعكس بذلك قضايا الواقع المعيش للمسلم؛ مما يدفع المفتي الحاذق الخبير بالواقع إلى أن يجتهد في استيعاب القضايا المطروحة وحسن تنزيل الأحكام على الوقائع؛ وهذا من أهم الموجهات التي يجب العناية بها في البحث.

ويهتم هذا المشروع بقواعد الإفتاء المعاصر وأدواته، مع منهج تأهيل المفتين، وتأصيل قواعد العمل الإفتائي الجماعي في القضايا الكبرى، والحاجة إلى التواصل مع الاختصاصات المختلفة في إصدار الفتوى عن طريق التكامل المعرفي؛ مع النظر إلى العمل الإفتائي القائم وتقييم أدائه.

ثانيًا: قضايا في المنهج الفكري الإسلامي

المنهج الفكري الإسلامي هو الذي يمثّل الرؤية الكلية (Paradigm) والإطار العام الذي يسير في ضوئه البحث الإسلامي، ويُوجّه المقاربة الفكرية العامة في دراسة القضايا.

والمنهج الفكري يرتكز بدوره على المنهج الشرعي؛ وإذا كان المنهج الشرعي يتعامل أساسًا مع قضايا العلوم الشرعية، فإن المنهج الفكري يتعامل في دائرة أوسع من دائرة العلوم الشرعية البحتة

لينظر من عدسة الفكر الإسلامي إلى القضايا الفكرية المختلفة نظرة شمولية.

وليس المطلوب في هذا المجال البحثي الإحاطة بجميع القضايا الفكرية، وهو أمر من المُحال تحقيقه، وإنما الاقتصار على مجموعة من القضايا الكبرى التي هي بمثابة أصول لقضايا تتفرع عنها أو ترتبط بها؛ وقد تمّ تحديد جملة من القضايا الجوهرية لتكون كل قضية منها مشروعًا بحثيًا قائمًا.

والمشاريع البحثية الخمسة التي تم اعتمادها في هذا المجال هي:

1- فلسفة الأخلاق والقيم:

وهي قضية كبرى تُمثّل المكوّن الثالث للدين الإسلامي عند من اعتبره قائمًا على مكونات ثلاثة وهي: العقيدة والشريعة والأخلاق؛ وتُعدّ قضية الأخلاق والقيم من القضايا التي شغلت الفكر الديني والفلسفي منذ القدم وإلى عصرنا الحاضر؛ بل قد أصبحت اليوم هذه القضية، مع طغيان النزعة المادية في عالمنا المعاصر، من أهمّ القضايا التي تستقطب اهتمام المفكرين والباحثين؛

فما هو جوهر الأخلاق والقيم في المنظور الإسلامي؛ وما منطلقاتها المرجعية ومقاصدها العامة؛ وكيف يُمكن إبراز البُعد الكوني في منظومة الأخلاق والقيم في الإسلام في عصرنا الحاضر؛ وما هي مساحة التثاقف مع الأفكار والفلسفات في هذا المجال؛ وكيف يمكن للفكر الإسلامي أن يتصدّى لمعالجة القضايا المعاصرة المتصلة بالأخلاق والقيم؟ وكيف يمكن أن يكون للأخلاق والقيم حضور وتأثير في واقع الحياة الفردية والجماعية للناس اليوم؟

هذه بعض القضايا التي يمكن أن تندرج في هذا المشروع البحثي مع ما يمكن تحديده في تفصيل محاور المشروع.

2- فلسفة الحضارة الإسلامية:

إذا كانت الحضارة الإسلامية هي من حيث الأساس نتاج للمنهج الشرعي والمنهج الفكري، مع تفاعلها في عطاءاتها مع خصائص الشعوب والثقافات والبيئات المتنوعة، فإنها تعكس فلسفة عامة يمكن بلورتها وإظهارها لتكون مدخلًا مُهما في فهم التراث الحضاري للأمة الإسلامية وإسهاماته في الحضارة الإنسانية؛ ومن ثمّ الدور الذي يمكن أن ينشأ من الرؤية الحضارية الإسلامية في معالجة قضايا الواقع المعاصر على الصعيد الإسلامي والصعيد الإنساني.

3- علم السنن:

كما أن للكون سنن منضبطة يسير عليها فإن للحياة في مختلف مجالاتها سنن أخرى ينبغي الكشف عنها للانتفاع بها في السير بالحياة نحو ما يخدم الإنسان ويُعلي من شأن الأخلاق والقيم ويُحقّق السعادة للبشرية.

إن غياب المعرفة بالسنن يجعل الإنسان يسير في حياته على غير هدى، ولا ينتفع بتجارب

السابقين ولا يستطيع توظيف ما يصل إليه العلم من الحقائق؛ وإذا كان محور القصص القرآني يُعدّ من أهمّ محاور القرآن الكريم الكبرى، فإن ذلك يحمل في ذاته توجيهًا مباشرًا لضرورة الاعتبار من تجارب الكسب الإنساني، بما يساعد على النظر المستقبلي الاستشرافي، ويُمكّن البشرية من مراكمة خبراتها وحسن التعامل مع التحديات التي تعترضها.

4- منهج قراءة التاريخ الإسلامي:

إن إدراك السنن يساعد على حسن قراءة التاريخ، وحسن قراءة التاريخ شرط لازم لكل نهضة فكرية وحضارية؛ وقد غلب على مدونات التاريخ الإسلامي المنطق السردي للحوادث وطغى فيها الاهتمام بأخبار الحكام والساسة على حساب الاهتمام ببقية جوانب الحياة الأخرى الفكرية والاجتماعية والثقافية، فكان ذلك عائقًا عن تقديم صورة متكاملة عن هذا التاريخ بما يحمله من صفحات ناصعة وأخرى غير ذلك.

إن حسن قراءة التاريخ يحتاج إليها المفسّر والمحدّث والفقيه من أجل إدراك الواقع التاريخي المحيط بالنصوص تنزيلًا وتأويلًا، وإدراك أثر العوامل التاريخية في التعامل مع التراث فيساعد ذلك على تمحيصه وحسن الاستفادة منه.

5- التراث والهوية، فقه دوائر الانتماء:

قضية التراث والهوية قضية كلية جوهرية لها امتداداتها في جوانب عدّة في علاقة المسلم الذاتية بالدين والتدين، وعلاقته بالمسلمين في إطار التدين الجماعي، وعلاقته بغيره في المجتمع في إطار عقد المواطنة، وعلاقته بالبشرية في إطار المشترك الإنساني.

ولهذا المشروع البحثي علاقة وثيقة بالمشاريع الأخرى خصوصا المنضوية تحت محور قضايا المنهج الفكري الإسلامي، فلا يمكن بحث إشكالية التراث والهوية بمنأى عن فلسفة الأخلاق والقيم، وعن فلسفة الحضارة الإسلامية، وكذلك عن علم السنن، وعن منهج قراءة التاريخ الإسلامي؛ وهذا المسلك التكاملي يُعضّد مبدأ الأخذ بالمنهج المتعدد التخصصات في البحث.

ثالثًا: قضايا في الواقع المعاصر

إن القضايا التي سيتمّ تناولها في هذا المحور الثالث، هي من أهمّ المواضيع الجوهرية التي تشغل الإنسان المعاصر، والتي اعتنى بها الباحثون والدارسون من مشارب فكرية وعقدية مختلفة؛ وهي في ذات الوقت قضايا ذات أهمية في ساحة الفكر الإسلامي المعاصر، ونظرًا لمكانتها وتعدّد المقاربات الفكرية والفلسفية حولها، وما يكتنفها من المسائل الجدلية والأسئلة العديدة المطروحة بشأنها، ونظرًا لتأثيرها في مجريات الواقع المعاصر على أصعدة مختلفة، فإنه يجب التصدي لها بالبحث

مع إرادة إثراء الفكر الإسلامي والفكر الإنساني بمقاربات جديدة تساعد على تسديد النظر لهذه القضايا.

والبحث فيها لا يمكن أن يكون إلا على صلة وثيقة بالمنهج الشرعي والمنهج الفكري الإسلامي، مع الانفتاح والاستفادة من المعرفة الإنسانية باختلاف تخصصاتها؛ والخطاب في هذا القسم ينبغي أن يكون خطابا كونيا يمكن أن يستوعبه كل إنسان مهما كانت خلفيته العقدية أو الفكرية.

والمتأمّل في المشاريع البحثية الواردة في هذا المحور يقف على حقيقة أن القضايا الكبرى التي تمّ اختيارها للدراسة تمسّ مفاصل مهمة في حياتنا المعاصرة تشمل الدين، والأسرة، والبيئة، والاقتصاد، والسياسة، والإعلام، والفنون، والتعارف الحضاري، والاستشراق الجديد؛ وهي تُلخّص أهمّ العناصر التي تصوغ حياة المجتمعات البشرية وتبني علاقاتها فيما بينها ومع غيرها؛ وبحث هذه القضايا سيُمكّن الفكر الإسلامي المعاصر من القيام بدوره المطلوب في تهيئة عوامل النهضة الإسلامية المعاصرة، والقيام بوظيفة الإشهاد الحضاري في عالم أحوج ما يكون لإسهام إسلامي راشد.

ويضم هذا المحور مجموعة من المواضيع، وهي:

1- الدين والأديان والتدين في الواقع المعاصر:

إن الموقف من الدين وبيان حاجة الإنسان إليه من أهمّ القضايا الكونية التي شغلت الإنسانية ولا تزال تشغلها، وهي قضية كبرى تحتاج إلى بحث علمي يتعامل مع الإشكالات الجديدة المطروحة ليُقدّم للإنسان إجابات شافية تجعله يدرك حاجته للدين؛ باعتباره هديًا من الله تعالى لعباده يحقق لهم الخير في الدنيا والآخرة.

وتزداد الحاجة لدراسة هذه القضية بالنظر إلى واقع البشرية الذي يشهد من جانبٍ انتشارًا لأفكار إلحادية، ومن جانب آخر يشهد تعددًا في الانتماءات الدينية بين أديان سماوية وأخرى وضعيه؛ بحيث يجد الإنسان نفسه أمام عروض دينية مختلفة كلها تحاول أن تُقدّم للإنسان إجابات عن أسئلته الوجودية؛ فما هي حقيقة الإشكالات العقدية التي تعترض الإنسان المعاصر اليوم؟

وأما التدين فإنه الجانب العملي التطبيقي الذي يعكس الاعتقادات والتصورات في ساحة الواقع؛ وكثيرًا ما تكون هناك فجوة بين المبادئ النظرية وبين التطبيق العملي ناشئة إما عن سوء فهم، أو عن خلل في الالتزام، فكيف يمكن ردم هذه الفجوة؟ وهل التديّن الإسلامي كما نراه في واقع المسلمين يعكس مبادئ الدين وأولوياته ويُعبّر عن مقاصده ومراميه أم أنه تدين يغلب عليه الطابع الشكلي؟

لبحث هذه القضايا وغيرها يأتي هذا المشروع البحثي الذي له صلة وثيقة بمشروع "العقيدة

والسلوك" الذي سبق عرضه في المحور الأول، كما أن له صلة بمشروع "الأخلاق والقيم" المندرج تحت المحور الثاني.

2- الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية:

لا يخفى على أحد الأهمية البالغة للأسرة في البناء الاجتماعي عمومًا في سائر المجتمعات البشرية، وعناية الإسلام بها باعتبارها حجر الزاوية في إقامة أي مجتمع متوازن يحقق سعادة الفرد، وتوازنه، واستقرار المجتمع وسلامته.

ولكن على الرغم من هذه المكانة التي تحتلها الأسرة، فإنها تتعرض في عالمنا المعاصر إلى اهتزازات عنيفة تمسّ أركانها بدءًا من ركن الزوجية، باعتباره ركنًا مُؤسسًا لها، إلى غير ذلك من الإشكالات التي تُثار اليوم بشأنها؛ وبحث هذه الإشكالات يقتضي النظر إلى المرجعيات المختلفة، المرجعية الإسلامية وأيضا المرجعية الوطنية والمرجعية الدولية، حتى يكون البحث عمليًا يجيب على ما هو محلّ جدل ونقاش اليوم؛ وينبغي أن يكون منهج البحث في هذا الميدان مقاصديًا فلسفيًا اجتماعيًا، تتكامل بشأنه اختصاصات علمية متعددة.

3- البيئة في المنظور الإسلامي:

لقد غدا من المجمع عليه اليوم دون أدنى خلاف أن قضية البيئة هي من أوكد القضايا في عالمنا اليوم وألحّها في سلّم الاهتمامات الإنسانية، وقد أصبح الخلل الناشئ عن انعدام التوازن والتنوع البيئي عاملا مُهدّدا للحياة الإنسانية على كوكب الأرض؛ وقد نفر لمعالجة هذه القضية الكبرى العديد من الباحثين والعلماء والسياسيين، وعقدت الدول المؤتمرات والقمم العالمية لاتخاذ التدابير التي تخفف من وطأة الإشكالات البيئية القائمة.

ولكن البحث في قضية البيئة لا يقتصر على الجوانب العملية الإجرائية، وإنما يتأسس أولًا على رؤية فلسفية مرجعية وثقافة منبثقة عنها؛ والإسلام بنصوصه القرآنية والحديثية يتضمن ثروة معرفية كبيرة يمكن أن تكون منطلقًا لتأسيس مقاربة إسلامية جديدة تسهم في الحراك الفكري الإنساني بهذا الصدد؛ وبذلك يكون الفكر الإسلامي من خلال هذا المشروع البحثي حاضرًا على صعيد الاهتمامات الإنسانية المعاصرة.

والبحث في مشروع البيئة له صلة وثيقة بمشروع "علم السنن" الذي سبق ذكره في المحور الثاني، وكذلك بمشروع "مقاصد الشريعة بأبعاد جديدة" المنتمي إلى المحور الأول، مما يقتضي تواصلًا في البحث بين هذه المشاريع يحقق التكامل المطلوب.

4- الاقتصاد والمفاهيم المالية الإسلامية، رؤية تجديدية:

إن الاقتصاد من ركائز الحياة في كل مجتمع إنساني؛ وقد أصبح العامل الاقتصادي عاملًا

مهيمنًا في عالمنا المعاصر، خصوصًا مع امتداد هذه العولمة التي جعلت اقتصاديات العالم شديدة الارتباط؛ وإن تعددت المذاهب الاقتصادية وتعددت مناهجها وحلولها، إلا أن البشرية لا تزال تعاني من خلل في تأسيس اقتصاد عادل يحقق حاجات الناس ويؤمّن التكافل بينهم، ويُقيم التوازن المطلوب بين تشجيع الإنتاج النافع وترشيد التوزيع.

وقد اهتم المفكرون والاقتصاديون المسلمون بجانب الاقتصاد حتى أصبح موضوع المالية الإسلامية من الاختصاصات العلمية التي تُدرّس في كليات الاقتصاد في العديد من الجامعات الإسلامية والغربية، ونشأت مؤسسات مالية وبنكية إسلامية تتعامل مع كل الناس بمقاربة جديدة.

ولكن مع هذا الإنجاز الإيجابي للفكر المالي الإسلامي، فإن هناك العديد من القضايا التي تُطرح اليوم بشأن التجربة الإسلامية في المجال المالي، وخصوصًا فيما يُعرف بتجربة البنوك الإسلامية، والتساؤل عما إذا كان الذي تقدمه هذه البنوك هو رؤية جديدة في التعامل المالي أم أنها تُجاري المؤسسات المالية التقليدية في منتجاتها البنكية، من ذلك ما يُطرح بخصوص طغيان المرابحة في معاملات البنوك الإسلامية مما يُفقدها واحدًا من أهم خصوصياتها وهو البُعد التشاركي الإنتاجي.

كما أن من اهتمامات هذا المشروع التصدي لبحث فلسفة الاقتصاد الإسلامي التي لم تأخذ حظها من الدراسة العميقة، وما يمكن أن يقدمه هذا المنهج الاقتصادي الإسلامي من حلول للمعضلات الاقتصادية الراهنة في ضوء مقاصد الشريعة وفي إطار رعاية البيئة وحفظها؛ إذ أن التشجيع على التنمية يجب أن يستصحب التوازن البيئي.

5- السياسة وقضايا الدولة المعاصرة في الرؤية الإسلامية:

هذا المشروع البحثي يتناول قضية كبرى شغلت المجتمعات البشرية ولا تزال، وهي القضية السياسية وما يتصل بها من شؤون الدولة وإدارة الحكم؛ وللبشرية تجاربها التاريخية والحاضرة في هذا المجال؛ ومع تعدد التجارب تظل هناك مقاصد عامة للسياسة في حياة المجتمعات البشرية؛ ولقد كان للمسلمين سبق في وضع قواعد عامة لإدارة الشأن السياسي في المجتمع، ثم كانت لهم تجارب اقتربت حينًا وابتعدت حينًا آخر عن القيم الإسلامية الضابطة.

إن البحث في هذا المشروع مدعوّ إلى مراجعة التراث السياسي الإسلامي وتقييمه ونقده؛ وكذلك التصدي للقضايا المستجدة في هذا المجال لتقديم رؤية تعالج الإشكالات المطروحة في عصرنا، من ذلك أساليب ممارسة الشورى والديمقراطية في العصر الحاضر، ومسألة الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية، ومسألة صلة العمل السياسي بالبُعد الأخلاقي إلى غير ذلك من القضايا التي تُثار في الساحة الفكرية والسياسية اليوم.

ولهذا المشروع البحثي صلة بمشروعين في المحور الثاني: مشروع "فلسفة الأخلاق والقيم"،

و"منهج قراءة التاريخ الإسلامي"، بالإضافة إلى مشروع "مقاصد الشريعة لمجالات جديدة" الوارد في المحور الأول.

6- فقه الإعلام:

تُوصف المجتمعات الحديثة بأنها مجتمعات تعيش على نبض الإعلام؛ إذ أصبح الإعلام بتعدد وسائله وتطورها، وانتشار وسائطه، حاضرًا في حياة الناس وفي كل المجالات، بل إن الإعلام بقوّة تأثيره أصبح هو الذي يُشكّل القناعات ويصوغ الرأي العام ويؤثّر على أصحاب القرار؛ والإعلام في كل مجتمع، رغم إعلان القائمين عليه تمسكهم بالاستقلالية والحيادية، فإنه لا يمكنه في واقع الأمر أن يتحرر من ربقة الممولين ومجموعات الضغط في المجتمع؛ فكيف يمكن للإعلام أن يقترب أكثر من الموضوعية؟ وإلى أي مدى يمكنه أن يراعي القيم الأخلاقية؟ وكيف يمكن الاستفادة من الإعلام لتقديم رسالة الإسلام اليوم؟

هذه القضايا وغيرها هي التي تتناولها الدراسة في هذا المشروع البحثي.

7- فقه الفنون:

لقد أصبح الفنّ سمة حاضرة ولازمة في حياة جميع المجتمعات البشرية على تفاوت في الاهتمام بينها في ذلك؛ وقد تعدّدت أساليب الفن وأدوات التعبير فيه، وهي دائما محلّ إبداع وتجديد مستمرّ؛ وباعتبار أن الفنّ يتعامل مع الحاسة الطبيعية لدى الإنسان في تذوّق الجمال وحبّ الإبداع، فإنه يملك قدرة عجيبة على تحريك المشاعر والتأثير في الأفكار والاتجاهات؛ وهناك حديث عن الفنّ الملتزم الذي لا يكتفي بدور الترفيه والتثقيف وإنما يعكس أيضًا من خلال أدائه رسالة ويبلّغ فكرة.

لقد كان للمسلمين عناية بعدد من الفنون في حضارتهم الإسلامية كفن العمارة والخط والموسيقى، ثم تراجع الاهتمام وأصبح أهل الفنّ في المجتمعات الإسلامية أقرب إلى التقليد والمحاكاة لغيرهم منهم إلى الإبداع الأصيل.

وفي غالب الأوساط المتدينة هناك قطيعة مع الفنّ تحتاج إلى دراسة أسبابها؛ وكيف يمكن تربية الحاسّة الجمالية عند الناشئة وتهذيبها؟ وكيف يمكن للفن أن يظل ملتزمًا بالقيم والأخلاق؟

هذه القضايا وغيرها مما يتعرض له هذا المشروع البحثي، مع ربطها بمشروع "فلسفة الحضارة الإسلامية"، و"فلسفة الأخلاق والقيم"، الواردين في المحور الثاني.

8- التعارف الحضاري بأبعاد جديدة:

لقد جاء الإسلام داعيا البشرية للتعارف، باعتباره هو أداة التعامل الإيجابي مع التعددية والاختلاف، قال تعالى: ﴿وَجَعَلْنَٰكُمْ شُعُوبًا وَقَبَآئِلَ لِتَعَارَفُوٓاْ﴾ [الحجرات: 13]، ولا يمكن لحضارة

بشرية مهما بلغت من الإنجاز والتقدم أن تستغني عن الاستفادة والاقتباس من غيرها، ولكن هذه الحقيقة البديهية تعترضها في الواقع عوائق وصعوبات تعود إلى منطق الاستحواذ والهيمنة في العلاقات الإنسانية لذوي القوّة، وما ينشأ عنه من إرادة استضعافٍ لغيرهم ممن لا يتوفرون على أسباب القوة المادية؛ ومن هنا تنشأ الصراعات والحروب وتتوالى الأزمات، ويظل كل العقلاء يُدركون أن مصير البشرية لا يُسعده إلا التواصل والتعاون؛ ومن هنا تنطلق الدعوات من العقلاء والحكماء إلى ضرورة بناء العيش المشترك بين الأمم والشعوب.

ولكن ما هي مبادئ هذا العيش المشترك؟ وما هو دور الأديان في بنائه؟ وكيف يمكن الوصول إليه؟ وكيف يمكن إيجاد التوازن المطلوب بين الاعتزاز بالذات والانفتاح على الآخر والانتفاع بما عنده؟ وكيف يمكن اليوم الحفاظ على التعدّد الثقافي في عصر أصبحت فيه الثقافة صناعة تسندها رؤوس أموال ضخمة ليكون لها الانتشار الواسع في سوق الثقافة، الذي يُباع فيه الإنتاج الثقافي السينمائي وغيره بأثمان باهظة، في حين تعجز الثقافات المنتمية لمجتمعات ضعيفة حتى على المحافظة على تراثها الثقافي فضلًا عن أنها تستطيع التعريف به؟

هذه قضايا وغيرها مما يمكن دراسته في هذا المشروع البحثي.

9- الاستشراق الجديد: الاتجاهات والقضايا:

حركة الاستشراق حركة عريقة في المجتمعات الغربية، ولكنها تطورت في اهتماماتها ومناهجها، مما جعلنا نتحدّث اليوم عن الاستشراق الجديد، الذي قلّص اهتمامه بالقضايا المتصلة بالتراث والفكر، واتجه إلى دراسة الشأن الإسلامي في سياقه الاجتماعي والسياسي؛ ويلاحظ المراقب لهذا الاستشراق الجديد ضعف الاطلاع لدى المستشرقين المعاصرين على العلوم الشرعية واهتمامهم بالظاهرة الإسلامية المعاصرة؛ ويتفاوت هؤلاء المستشرقون الجدد في مقارباتهم ومنطلقاتهم، بين من يلتزم بمنهج أقرب إلى الموضوعية والعلمية، وبين من يعكس اتجاهات ناشئة عن قناعات خاصة، أو قناعات خادمة للجهات التي تُموّل البحث، فقد أصبحت العديد من مراكز البحث المرتبط بتمويلات خاصة في الغرب تُشغّل باحثين في الشأن الإسلامي لإنتاج ما يحتاجونه من بحوث تندرج ضمن سياسة يُراد تبنيها في التعامل مع الإسلام والمسلمين.

ولكن مهما كان نقدنا لبعض الاتجاهات الاستشراقية الحديثة فإن الساحة لا تخلو من باحثين جادين منصفين؛ وحتى أولئك الذين يبتعدون عن الإنصاف والتجرد العلمي فمن المهم الاطلاع على إنتاجهم ومناقشته والاستفادة منه والتفاعل معه؛ وهذه القضايا وغيرها تُشكّل مادة للدراسة في هذا المشروع البحثي.

التكامل المعرفي في إنجاز المشاريع البحثية:

إن منهجية التكامل المعرفي في مجال البحث العلمي تعني وجود تواصل فكري بين تخصصات عدة في بحث موضوع واحد؛ وقد أصبحت هذه المنهجية ضرورية بسبب تَعقّد الظواهر المدروسة وتداخل عناصر التأثير في صياغتها؛ بحيث لا يكون البحث مكتملا إذا كان التناول له جزئيا، أو يُنظر فيه إلى القضايا المدروسة من زاوية واحدة، وهذا المنهج التكاملي يشمل كذلك كل القضايا التي تتعلق بجوانب جزئية في اختصاص محدّد.

ويتمثّل التكامل المعرفي الذي ندعو إليه في مستويين اثنين: داخلي وخارجي؛

- أما **المستوى الداخلي للتكامل المعرفي** فيكون بين مختلف التخصصات الإسلامية؛ ويمكننا أن نزعم أن كل القضايا التي تُدرس ضمن علوم متخصصة كالتفسير، والحديث، والفقه، والأصول ... لا يمكن أن تدرس في إطار الاختصاص الدقيق دون إيجاد وصل مع بقية العلوم الشرعية الأخرى؛ فعلم التفسير مثلًا يحتاج للخوض فيه المعرفة بفنون كثيرة يجب إعمالها في التفسير؛ وعلم الحديث وفقهه يحتاج كذلك إلى علوم عدة؛ وأما الفقه فهو أحوج ما يكون إلى العلوم الأخرى، وهكذا الأمر لسائر الاختصاصات؛ وتظل الصعوبة العملية لتحقيق ذلك هو عدم القدرة على توفّر الباحث الواحد على الكفاءة العالية في فنون عدّة وهذا يقتضي التواصل والتكامل بين الباحثين المنتمين إلى تخصصات عدّة.
- وأما **المستوى الخارجي من التكامل المعرفي** فيشمل مدّ الجسور بين العلوم الشرعية والعلوم الإنسانية والكونية من أجل تحقيق أهداف عدّة منها:

  - الاستفادة من تنويع زوايا النظر للموضوع الواحد من خلال الاطلاع عليه في إطار علوم متعددة.
  - الاستفادة من آليات العلوم الإنسانية في دراسة بعض القضايا الشرعية التي تعالج مسائل واقعية، فقد يتعرض الفقيه المعاصر لدراسة موضوع الطلاق مثلًا فيحتاج أن يكون مُطلعًا على أسبابه الاجتماعية والإحصاءات الواردة في هذا الباب، حتى يستطيع أن يكون مُلمًا بالموضوع ويتمكن من بحثه بحثًا واقعيًا.
  - امتلاك القدرة على تنزيل البحث النظري في العلوم الشرعية على الوقائع العملية من خلال معالجة الإشكالات والنوازل الحاصلة.

وتظل الصعوبة أكبر في تحقيق التكامل المعرفي في هذا المستوى الثاني؛ لأنه يحتاج إلى حيازة علوم كثيرة أصبح من المتعذّر على الباحث الواحد الجمع بينها لسعة نطاقها، فضلا على القدرة على التمحيص والنقد لمعطيات ونتائج علوم هي ليست من صلب اختصاص الباحث؛ ومن هنا تتأكّد مرة أخرى ضرورة التكامل بين الباحثين متعددي الاختصاصات؛ ولكن هذا التواصل بين هؤلاء الباحثين يحتاج منهم إلى حدّ أدنى من استيعاب مشترك للقضايا المعنية بالدراسة؛ حتى تتمّ الاستفادة المرجوة في موضعها وتُعرف

مظان البحث المتصلة بالموضوع في كل اختصاص فيستفاد منها.

وقد تزايد الاهتمام اليوم في الساحة الفكرية والبحثية بقضية التكامل المعرفي، وتُذكر في هذا الجانب عدّة مناهج في مجال البحث العلمي للتكامل المعرفي يمكن أن نستفيد منها في دراسة مشاريعنا البحثية، ومن هذه المناهج:

- **منهجية تعدّد الاختصاصات (Multidisciplinarity):**

وهي منهجية تقوم على دراسة موضوع محدّد في اختصاص علمي مُعيّن، ولكن مع الاستفادة من الرصيد المعرفي لاختصاصات أخرى لإثراء البحث في الموضوع في مجال الاختصاص الدقيق.

والهدف من إعمال هذه المنهجية هو تعميق دراسة الموضوع في الاختصاص، من خلال ما تضيفه الاختصاصات الأخرى من إضافات علمية لكنها تظل دائمًا خادمة للاختصاص العائد إليه موضوع الدراسة؛ ومن الأمثلة التي تُضرب على ذلك مثال دراسة موضوع في تاريخ الفن وتعميق البحث فيه من خلال الاستفادة من اختصاص آخر وهو فلسفة الفن.

ومما يدعو إلى الحاجة لهذه المنهجية هو أن تطور العلوم أدّى إلى توسيع مجالات البحث فيها بما يتقاطع مع اختصاصات موازية؛ فمثلا من فروع علم النفس: علم النفس الاجتماعي، الذي يتقاطع فيه علم النفس مع علم الاجتماع، وعلم الاقتصاد السياسي الذي يتقاطع فيه علم الاقتصاد مع علم السياسة، وهكذا.

وفي مجال العلوم الشرعية هناك قضايا تُدرس من خلال تخصصات شرعية متعددة مثل دراسة موضوع ما دراسة فقهية حديثية يجمع فيها الباحث بين منهج الفقهاء ومنهج المحدثين.

- **المنهجية البينية (Interdisciplinarity):**

وهو منهج يُطبّق في دراسة موضوع ما في اختصاص علمي محدّد، ولكن من خلال استعارة منهج لاختصاص علمي آخر؛ ومن الأمثلة على ذلك في مجال العلوم الإنسانية استخدام منهج علم المنطق في دراسة علم القانون، وفي مجال العلوم الشرعية مثل إجراء دراسة حديثية للسيرة يستخدم فيها الباحث المنهج الحديثي في دراسة أحداث السيرة.

- **المنهجية العابرة للتخصصات (Transdisciplinarity):**

وهي منهجية تختلف عن المنهجيتين السابقتين من حيث النتيجة البحثية المرجوّة؛ وهي منهجية تتناول موضوعًا ما، ليس في إطار اختصاص محدد وإنما من خلال إعمال اختصاصات متعددة بشكل موازي، والهدف من ذلك هو دراسة الموضوع في ذات الوقت من زوايا متعددة؛ ومن فوائد هذه المنهجية البحثية أنها تساعد على إثارة أسئلة جديدة بشأن الموضوع المدروس والوصول فيه

إلى أجوبة جديدة؛ وتُعتبر هذه المنهجية مُكمّلة لمنهجية التخصصات الفرعية، بمعنى ليست بديلًا عن دراسة الموضوع في مجال اختصاص محدّد؛ وهي منهجية تُوفّر للباحث أدوات بحثية واسعة ومتعددة؛ ولكنها لا تخلو من صعوبات من أهمّها: إثبات الباحث حاجة موضوعه للدراسة بهذه المنهجية، وقدرته على الالتزام الصارم بموضوعه مع استخدام هذه المنهجية التعددية.

ومن الأمثلة على استخدام هذه المنهجية دراسة موضوع البيئة مثلًا، فهو موضوع ينبغي أن يدرس من زوايا مختلفة وانطلاقًا من تخصصات متعددة؛ لأن له أبعادًا متشعبة تشمل جوانب عدة: طبيعية، فلسفية، فكرية، دينية، اقتصادية، اجتماعية، سياسية.

ملاحظات عامة:

- إن المحاور الثلاثة التي تنتظم المشاريع البحثية المعتمدة يحتاج كل محور منها إلى فريق بحثي يقوم عليه، ويكون بين الباحثين تواصل علمي يحقّق التكامل فيما بينهم ويوفّر الجهد البحثي في الالتزام بنطاق كل مشروع في مجاله وعدم التداخل مع هو ما قريب منه؛ وبذلك يتحقق التواصل والتكامل مع ضمان الدقة العلمية في دراسة كل مشروع وتجنب الوقوع في التعميم والسطحية.
- إن الباحثين العاملين في كل محور يحتاجون إلى ندوات علمية دورية يستعرضون فيها تقدمهم في إنجاز مشاريعهم وخصوصا في المرحلة التأسيسية في تحديد الإشكاليات ووضع الخطط ورسم المناهج المعتمدة؛ كما أن القائمين على كل محور، أي رؤساء الفرق البحثية يحتاجون إلى تواصل وتنسيق مستمر، ومن المهم أن يكون لمجموع الباحثين في كل المشاريع مؤتمر علمي سنوي يستعرضون فيه إنتاجهم العلمي لمزيد من التنسيق والإنضاج المشترك.
- إن الأسئلة المثارة في هذا العرض الموجز لكل مشروع بحثي هي مدخل تعريفي عام ينبغي إثراؤه وتفصيله في خطة علمية؛ حتى يكون للباحثين في كل مشروع خارطة طريق واضحة.

قد يكون من المهمّ، بعد اعتماد التصنيف الموضوعي للمشاريع، أن يُبدأ في الإنجاز أولًا بالمحور الأول "قضايا في المنهج الشرعي تأصيلًا وتنزيلًا"؛ لأن رسم معالم المنهج الشرعي هو الذي سيكون قاعدة الانطلاق لإنجاز بقية المشاريع الأخرى، أو أن يتم الانطلاق الموازي في المحاور الثلاثة على أن يكون التواصل والتفاعل قائمًا بين الباحثين في كل محور.

الورقة الخامسة
الأولويات ومعايير الترتيب

أ. د. محمد قورماز

تأتي هذه الورقة تلبية لمتطلبات ورشة العمل السابقة حول البحث العلمي من حيث رؤيته وتحدياته وأولوياته، وسيكون تركيزنا في هذا الورقة حول الموضوع الذي أُسند إلينا وهو المحور الرابع: حول أولويات العمل وترتيبه.

مقدمة تأسيسية:

لقد كان للتعليم عبر الأجيال أهداف مختلفة، تفاوتت واختلفت بتفاوت واختلاف المجتمعات التي أنتجتها، لكن أساس النظام التعليمي كان على مدى العصور تحميل المعلومات للطلبة ونقل الخبرات من جيل إلى جيل، حتى وصلنا إلى عصر سرعة المعلومة وسهولتها؛ حيث سُجّلت معظم المعرفة البشرية وسهُل الوصول إليها حتى أصبحت على مرمى زر أو لمسة، وأصبحت فكرة "تحميل" المعلومة للطلبة فكرة عفى عليها الزمن وتجاوزها عقلاء البشرية.

والبحث العلمي اليوم بحاجة إلى نقلة حقيقية في مجالات الأولويات وترتيب الأعمال والموضوعات والاهتمامات فالأمة اليوم تعاني من حركة بحثية بطيئة وتقليدية لا تواكب التطورات والحوادث، ولا توازي السرعة التي أحدثتها مجالات العلوم أو التقنية وما ترتب عليها من نوازل ووقائع تعرض للفرد المسلم والمجتمع المؤمن والدولة الراشدة.

ولذلك كان من اللازم على أهل التخصص أن يرسموا خريطة طريق للباحثين الجدد والحاليين، يضعون فيها أولوياتنا كأمة في المجال البحثي؛ حتى يختصروا الكثير من البحوث التي لا طائل تحتها ويوجهوا الجهود نحو المنتج والنافع والضروري لنا كأمة أولًا ثم للبشرية جمعاء.

ولربما يكون من أهم الأولويات التي ينبغي علينا التنبه إليها هي الأولوية العائدة للغاية من البحث والتعلم من حيث الأصل، فما هي أولوية العلوم الشرعية لدينا تعلمًا أو تعليمًا؟ فهل نتغيا من بحثنا العلمي وعمليتنا الأكاديمية أن ننتج المزيد من حملة الدكتوراه والأستاذية؟ أم أن الموضوع مرتبط بأمور أَولى مثل استمرار الأمة الإسلامية استمرارًا فاعلًا في الحركة العلمية أو معالجة ما ينزل بها من محدثات؟ ولا بد لنا في هذا السياق من الإشارة إلى مشروع "تقصيد العلوم" والذي يقوم عليه الأستاذ الدكتور أحمد الريسوني مشكورًا، وما له من أهمية في إعادة العملية التعليمية والبحثية إلى غاياتها ومقاصدها الشرعية. وإذا ضبطنا الغاية والمقصد، فإن ما ينبغي فعله تاليًا هو

النظر نحو المستقبل للوصول إلى قمة هرم البحث العلمي، ألا وهي البحوث الاستشرافية التي تلقي نظرة على مستقبل الأمة بشريًا وفقهيًا وسياسيًا واقتصاديًا، لكن الوصول إلى تلك الغاية العالية يحتاج منا التركيز على أولوياتنا في الحاضر.

ويمكننا من باب التفصيل المطلوب في هذا السياق أن نلقي الضوء على ثلاثة أصناف من الأولويات في العملية العلمية؛ الأولويات المنهجية، والأولويات البحثية، والأولويات العملية.

أولًا: الأولويات المنهجية

إن الوفرة الوافرة من المعلومات في هذا العصر تحتاج منا إلى نوع آخر من التعليم، نوعٍ يضمن استمرار الهوية المعرفية الإسلامية بأصالتها المعروفة، دون أن يعلق بنا في الطرائق التقليدية التي تعمل على تعبئة الطالب بالمعلومات فقط، وهذه الطريقة لا بد – دون أدنى شك – أن تتمحور حول طريقة فهم وتصنيف المعلومات، والبناء عليها والتفريع منها، وهو ما جرت تسميته في تراثنا بالمنهج.

إن التعليم المنهجي هو أس أي عملية تعليمية ناجحة في هذا الزمان، والأمة التي تتقدم اليوم هي الأمة التي تنجح في نقل منهجها المعرفي إلى أبنائها ليتمكنوا به من تمييز الصحيح من الخاطئ، الثقافي من الديني، الحقيقي من المجازي ... وغيرها من الثنائيات المشكلة. والأهم من هذا أن يتمكن أبناؤنا من خلال هذه التربية المنهجية من استلال ما يناسب بيئاتهم وشعوبهم وبلادهم وثقافاتهم من بين ذلك الكم الهائل من المعلومات؛ لتعود المنهجية الإسلامية رافعة حضارية كما كانت، لا ثقلًا تاريخيًا كما تجسدت في بعض النماذج المتأخرة.

إن اكتساب المنهجية الصحيحة هو حجر الأساس في فك الإشكال بين متخاصمات عصرنا الحديث؛ كالمعرفة والحياة، العقل والنقل، العلم والإنسان، الدين والعلم، الحداثي والتراثي، وغيرها من المساحات التي عانت من غياب المنهجية لدينا أشد المعاناة.

إننا في سياق حديثنا عن الأولويات نحتاج إلى التركيز على حاجات مجتمعاتنا المعاصرة، والتي تعيش ضمن أزمات عالمية معاصرة، ليس آخرها أزمة كوفيد19 الذي أشعل النقاش الأخلاقي والفلسفي والديني والعلمي حول العالم، وأثار الأسئلة الوجودية، وزعزع الثوابت الأكاديمية والعملية على حد سواء، وهذه الأزمات لا تخترع السنن أو تكسرها، بل هي جزء منها، وهي تعمل كمحرقة للمراحل، تسرع عمليات التغيير في المجتمعات نحو الأسوء أو الأفضل، والأمثلة في التاريخ أكثر من أن تُحصى.

وبالتالي فإنه بإمكاننا تلخيص أولوياتنا المنهجية بالنقاط الثلاث التالية:

1- **منح الأولوية المطلقة لكليات العلوم وكليات المناهج**: فإننا في مواجهة أزمات "كلية" لا بد لنا من الكلام حول "الكليات" وأقصد بها كليات العلوم وكليات المناهج، تلك التي تنتظم خلالها شمولية الكون والإنسان، الآيات النصية والآيات الكونية، الوحي المكتوب والوحي المنظور. فكليات العلوم – والتي نقصد بها هنا العلوم الأمهات لباقي العلوم في كل المجالات – هي جبال المعلومات وميدانها الذي ينبغي أن يشتغل فيه، والمنهجيات الكلية هي الطريقة والأسلوب الذي ينبغي أن يعمل به ليكون لبحوثنا وجهودنا فائدة مرجوة. والجمع بين هذين هو الوسيلة الوحيدة للتميز بين الجزئيات والكليات، الغايات والوسائل، الآليات والمقاصد، والتي يمنحنا التمييزَ بينها طريقًا واضحًا نحو الإنجاز البحثي بعيدًا عن المهاترات والسجالات والـ"ماجريات" التي تستهلك الكثير من الأوقات والبحوث في عالمنا الإسلامي.

2- **التعامل مع العلوم باعتبارها كلًا متجانسًا**: لقد أمضينا وقتًا طويلًا نبني العلوم كجزر منفصلة لا كقارة واحدة، تعاملنا معها باعتبارها أجزاء لا علاقة لها بالكلّ، وهذا جعلنا نغرق في تقديس التخصص الذي لا ينبغي أن يكون إلا لمن استوعب الصورة العامة للعلوم بمجملها. وهذه يشمل العلوم الشرعية والطبيعية والإنسانية وغيرها، فهي في النهاية روايات مختلفة تروي قصة واحدة. فكيف لمن لم يفهم الطبيعة أن يفهم ما وراء الطبيعة، أو لمن لم يفهم الحقيقة أن يفهم المجاز؟!

يقول الإمام الغزالي: "إن العلوم العقلية كالأغذية، والعلوم الشرعية كالأدوية".

ولا يعيش الإنسان دون عذاء ولا يصح مريض دون دواء، إلا أن المشكلة تكمن في أننا جعلنا الغذاء مكان الدواء، فكيف يكون حال الإنسان الذي يتغذى على الأدوية؟!

للإمام الغزالي أيضًا لفتات شديدة الأهمية فيما يتعلق بموضعنا اليوم –أولويات البحث – فهو يركز على تراتبية العلوم قائلًا:

"على المتعلِم ألا يخوض في فنون العلوم دفعة، بل يراعي الترتيب: فيبدأ بالأهم فالأهم ولا يخوض في فن حتى يستوفي الفن الذي قبله، فإن العلوم مترتبة ترتيباً ضروريًا وبعضها طريق إلى بعض، والموفق مراعي ذلك الترتيب".

وهذا النص ربما يفهم منه البعض أنه يدعو إلى ذات فكرة التخصص والجزر المنفصلة التي ذكرناها آنفًا، لكننا نرى تركيزه على أولوية التركيز على كلية العلوم قبل الدخول في خصوصياته ودقائقه في نص لا حق حيث يقول:

"فعلى المتعلم ألا يدع فنًا من فنون العلم ونوعًا من أنواعه إلا وينظر فيه نظرًا، يطلع بها على غايته ومقصده وطريقته، ثم إن ساعده العمر وواتته الأسباب طلب التبحر فيه، فإن العلوم كلها

متعاونة مترابطة بعضها ببعض ويستفيد منه في الحال؛ حتى لا يكون معاديًا لذلك العلم بسبب جهله به".

ويذكر ابن حزم في نص مماثل "العلوم كلها متعلق بعضها ببعض ومحتاج بعضها إلى بعض".

3- **إصلاح مناهج التدريب العملي البحثي:** حيث نحتاج إعطاء أولوية قصوى لمناهج التدريب البحثي والعملي في جامعاتنا ومؤسساتنا العلمية بحيث تركز على الأصول والمقاصد ومبادئ الفهم بدلًا من التركيز على الفرعيات أو الشكليات، والتركيز على تعليم طريقة فهم المسائل بدلًا من المسائل نفسها، ليقف الباحث على أرضية صلبة في مواجهة النوازل.

ثانيًا: الأولويات البحثية

وفي هذا السياق ننتقل من أولوياتنا في المنهج الكلي إلى أولوياتنا المتعلقة بالمواضيع والتصنيفات البحثية العامة، ويمكننا هنا ترتيب المطلوب حسب النقاط التالية:

1- الانتقال من الخطاب الدفاعي والعاطفي نحو الخطاب البنائي: حيث سادت خلال الفترة السابقة العمليات البحثية التي يمكننا اعتبارها ردودًا للأفعال، ومع حاجتنا إلى ردود الأفعال أحيانًا، إلا أن أولويتنا يجب أن تتمحور حول البناء المعرفي الرصين.

2- الاهتمام بالمشاريع البحثية: بدلًا من التركيز على الأبحاث المفردة ذات الهدف الواحد، بل يجب أن يكون كل بحث لنا بمثابة لبنة قوية ضمن بناء قوي ليتم العمران المعرفي على أكمل وجه.

3- التركيز على الأبحاث الاستشرافية: فقد قمنا بشكل مستمر بقراءة الماضي وحان الوقت لتوجيه جهودنا البحثية نحو المستقبل، ليكون في هذه الأبحاث عون لمسلمي الأجيال القادمة.

4- استعادة الخطاب الإنساني في العملية البحثية: بحيث نتوقف عن الإنتاج المستمر للمسلمين فقط، ونتوجه نحو الإنتاج المعرفي الذي يخاطب الإنسانية جميعها، ومن هذا أيضًا الاهتمام بالأبحاث الشرعية المرتبطة بالمجالات الإنسانية كعلوم النفس وعلوم الاجتماع والآداب وغيرها.

5- العناية الشديدة بالموضوعات والمشروعات البحثية المتعلقة بارتباط الأخلاق بالدين والقانون: فهذه الثلاثية (ثلاثية توجيه الإنسان المعاصر) أساسية للغاية في منظومة التأثير البشري على المستوى السياسي والاجتماعي والفردي، وإهمالها سيؤدي في المستقبل إلى ثغرة كبيرة في بنائنا المعرفي.

6- تعميق البحث في الموضوعات المرتبطة بالموجة الإلحادية الحديثة: مثل علاقة الدين بالعلوم، وانعدام التعارض الفعلي بين النقل والعقل، وحاجة الإنسانية للدين والعلم على حدٍّ سواء.

7- التركيز على قضية الجندر والجنسانوية: مثل قضايا الهوية الجنسية والميول الجنسي وغيرها من المواضيع المهمة والتي ستكون الشغل الشاغل للعلوم الإنسانية خلال العقود القادمة.

ثالثًا: الأولويات العملية

وننتقل هنا إلى المستوى العملي، فبعد أن نضع المنهج الكلي، ثم المشاريع البحثية الكلية، ينبغي علينا أن نضع أولوياتنا على أرض الوقع لنترجم السابق إلى حالة عملية، وأستطيع تلخيص أهم الأولويات التي ينبغي التركيز عليها الفترة القادمة بالنقاط التالية:

1- التركيز على مواكبة التقدم: سواء في المجالات العلمية والتقنية وإنشاء المشاريع البحثية الشرعية المرتبطة بالتعامل مع المشكلات الأخلاقية الناتجة عن ذلك.

2- البحث باللغات العالمية: حيث يساهم هذا في قدرتنا على الوصول إلى جميع البيئات العلمية، بالإضافة إلى ترجمة أمهات البحوث الجديدة العربية إلى لغات الأمم المتحدة الستة.

3- إنشاء مراكز بحثية (Think Tanks): حيث تكون على النمط المعاصر والتي تركز على جمع المعلومات الكمية والكيفية وإجراء العمليات الإحصائية والرصد والتحليل وتزويد مراكز القرار بها، بالإضافة إلى البحوث العملية الشرعية العملية المركزة.

4- ربط الأبحاث الشرعية بمواثيق وقرارات الأمم المتحدة: وإرسال مشاريع بحثية أو نتائج بحثية ليتم النقاش حولها في أروقة الأمم المتحدة بهدف إحداث صدى عالمي حولها.

5- إنشاء مراكز ومشروعات بحثية في المواضيع التالية:

- بحوث ما الاستشراق وما بعد الاستشراق.
- تطور ونمو الدول الآسيوية البوذية والقضايا المتعلقة بها.
- مستقبل الأسرة في عالم الأنانية والطمع الفردي وانتشار الفردانية.
- مجال الأخلاق المعاصرة وارتباطها بالدين ونسبية الأخلاق.
- مستقبل التعليم الديني وربطه بمسارات التعليم العام والجامعي.

- مستقبل العلمانية واللبرالية والدراسات المرتبطة بالاقتصاديات الجديدة وعلاقتها بالدين وحالة التدين الفردية والجماعية.
- المجالات العلمية المعاصرة مثل تغيير المناخ، الحفاظ على الطبيعة، مواجهة نقص الموارد. التعامل مع إشكاليات الذكاء الصناعي، وهندسة الجينات، والتدخل في "تصميم" الإنسان... إلخ.
- العلاقات بين الحضارات من حيث التوازن والتعايش والتصادم وما الضوابط الشرعية التي تحكم مستقبل تلك العلاقات؟
- التغييرات الاجتماعية والدولية فيما بعد الجائحات والحاجة إلى فهم تطور الإنسانية بعد الأوبئة والكوراث.

وبالله التوفيق.

الورقة السادسة
مستويات الخطاب واللغة

أ. د. محمد خليفة حسن

مقدمة

حددت كلية الشريعة الإطار المرجعي للمشروعات البحثية، ومنظومة القيم الحاكمة للبحث العلمي، والإطار المنهجي الذي يشتمل على الأسس المنهجية ومعايير الجودة. وقد تم تحديد معايير الجودة في الالتزام بالإطار المرجعي والأسس المنهجية للشخصية البحثية، والأصالة، والجِدَّة، وسلامة المنهجية، والرصانة العلمية، واللغة وسلامة التعبير.

وقد تم تحديد ستة محاور رئيسية. يدور المحور الأول حول الرؤية والتحديات، والمحور الثاني حول الأساس المنهجي، والمحور الثالث حول الخيط الناظم والتكامل المعرفي، والمحور الرابع حول أولويات العمل والترتيب، والمحور الخامس عن مستويات الخطاب، والمحور السادس حول التبليغ والتفعيل والتحريك. وتعتبر هذه المحاور القاعدة الأساسية الكلية الموجهة للمدخل المرجعي وللمشاريع البحثية.

وفي هذه الورقة نناقش المحور الخامس الخاص بمستويات الخطاب واللغة. وقد استقرت المناقشات على ضرورة التفرقة بين مستويين متكاملين من مستويات الخطاب: الأول هو مستوى الاستكشاف الذي يقوم على أساس من منهجية علمية صارمة أكاديميًا. والمستوى الثاني هو مستوى التبسيط الذي يأخذ من البحوث الحقائق التي تم التوصل إليها وصياغتها صياغة بسيطة ويسيرة للمثقفين والقراء العاديين غير المتخصصين مع إعطاء الأهمية للأجيال الجديدة والشباب الباحث عن المعرفة.

وقد تم تحديد مُكونات الخطاب في ثلاثة عناصر: المُرسِل (المخاطِب)، والمُرسَل (الخطاب) والمرسَل إليه (المخاطَب). واستقر الأمر على أن مستوى الصّفوة يجب أن يُخاطَب بلغة عالمة متخصصة صارمة. ويتغير شكل تقديم المُرسَل مع المستويات الأخرى بحيث يكون بسيطًا ميسَّرا تتعدد فيه الأوعية والأشكال والأساليب الفنية في الخطاب مع إمكانية الترجمة إلى لغتين أو أكثر.

مستويات الخطاب واللغة:

ينقسم الخطاب عادة إلى عدة مستويات مرتبطة بطبيعة المتلقي أو المخاطب الذي يمكن تصنيفه إلى مخاطَبْ عالم أكاديمي، ومخاطب مثقف، ومخاطب أُمّي. ومع كل مستوى من هذه المستويات تحتاج إلى خطاب من نوع خاص يتناسب مع كل فئة من هذه الفئات. فالكتابة للعلماء

الأكاديميين، تختلف عن الكتابة للمثقف العام، وتختلف عن الكتابة للأميِّ الذي لا يعرف القراءة والكتابة. ومع هذا الصنف الأخير الكتابة لا تُجدي بسبب عدم معرفة الكتابة والقراءة ولا بد من تطوير وسائل أخرى لتوصيل المعرفة أو رسالة المخاطِب إلى المخاطَبْ الأمِّي.

1- اللغة التي يخاطب بها العالم الأكاديمي هي اللغة العلمية الأكاديمية المتخصصة.

2- اللغة التي يخاطب بها المثقف العام تتمثل في عملية تبسيط المعرفة الأكاديمية العلمية وتقديمها في لغة مبسطة غير معقدة ويسيرة على الفهم وتتبع نظام تبسيط العلوم أو المعرفة المتبع على المستوى العالمي حيث تصدر طبعة مبسِّطة للقارئ غير المتَخصص تُبسط فيها النظريات، وتُقدم في لغة غير معقدة من خلال شرح المصطلحات وتبسيطها.

3- اللغة التي يخاطب بها الأمِّي الذي لا يقرأ ولا يكتب. وتنطبق عليها معرفة تبسيط المعرفة، ولكن بدرجة أكبر من عملية التبسيط المقدمة للمثقف العام. ويمكن أن نطلق عليها عملية تبسيط التبسيط. وهي عملية لا تستخدم الكتابة لأن المخاطَب لا يقرأ، ولكنها تستخدم وسائل أخرى مناسبة مثل الحكاية المروية، أو القصة الشعبية أو التمثيلية، أو الفيلم، أو أي وسيلة مرئية تعتمد على السرد والحكاية. وطبعًا الحل الأمثل لهذه الفئة هو محو الأمّيّة.

أمة اقرأ لا تقرأ:

هذه الفئة الأخيرة هي أخطر الفئات بسبب حجمها الضخم، وتجذرها، وضعف الجهود المبذولة لمحو أميتها. وكما هو معروف تختلف نسبة الأميّة من بلد عربي إلى آخر، ومن بلد مسلم إلى آخر. ولكنها نسبة ضخمة ربما تصل إلى نسبة 50% من تعداد السكان. وقد فشلت الحكومات العربية والإسلامية في علاج مشكلة الأميّة، إما بسبب ضعف الإمكانات المادية، أو بسبب رغبة بعض الحكومات في إبقاء الأميّة وعدم حلها لأسباب سياسية، أو عدم وجود استراتيجيات وطنية، أو غياب الخطط العلمية الجيدة، أو بسبب عدم الشعور بأهمية المشكلة وخطورتها، أو بسبب فساد القائمين على مشروعات محو الأميّة، أو بسبب كل هذه الأسباب مجتمعة.

وبسبب فشل الحكومات يجب أن يقوم المجتمع المدني بدور أساسي في العلاج مع ضرورة توفير الإمكانات اللازمة. وهناك طرق غير تقليدية تساهم في العلاج منها على سبيل المثال فرض محو أميّة عشرة أشخاص على كل خريج جامعي كشرط من شروط التخرج. ومنها تكليف كل مجند خريج جامعة بمحو أميّة عشرة من المجندين الأميين كشرط من شروط إنهاء الخدمة العسكرية. ومنها توظيف الدافع الشخصي في محو الأميّة بأن يقوم كل خريج جامعة بالمساعدة في محو أمّية أقاربه وأبناء قريته، أو مدينته داخل إطار العمل التطوعي. ولنذكر قديمًا المبدأ الإسلامي الذي طُبِّق على أسرى الجيوش الإسلامية وتكليف المتعلمين منهم بتعليم القراءة والكتابة للأميين من أبناء المسلمين ونتخذ من هذا نموذجًا صالحًا للتطبيق على فئات أخرى غير الأسرى.

الفئات العمرية المخاطبة:

ويمكن تحديد مستويات الخطاب حسب الفئات العمرية المعروفة وهي فئة الأطفال، وفئة الشباب وفئة الكبار. وعلى هذا الأساس من الممكن تطوير ثلاثة مستويات للخطاب: المخاطِب فيها واحد والمخاطَب فيها يختلف حسب الفئة العمرية. فكل فئة عمرية تحتاج إلى لغة خطاب مناسبة.

ومن الطبيعي أن يتداخل هذا التصنيف أو يتقاطع مع التصنيف السابق إلى علماء متخصصين ومثقفين وأمّيّين فإذا استثنينا فئة الأطفال سنجد من فئتي الشباب والكبار من هم علماء ومثقفين وأمّيّين.

وفي كل الأحوال سيكون اللجوء إلى عملية التبسيط مطلوبًا على مستوى الشباب والكبار المثقفين، وعملية تبسيط التبسيط مطلوبة على مستوى فئة الأمّيّين من الشباب والكبار. ولا يجب إهمال هذه الفئة الأخيرة أو استبعادها إذا كان الخطاب ورسالة خطابًا جماهيريًا موجهًا إلى كل الأمة.

فمن العار على أمة "اقرأ" أن تكون الأمّية مسيطرة على غالبية المسلمين في العالم، والعار الأكبر يمكن في استبعاد هذه الفئة وحرمانها من هذا الخطاب المحتوي على رسالة تهدف إلى المساهمة في تحقيق النهضة الإسلامية في العصر الحديث.

عمليات تبسيط الخطاب:

لا شك في أن حجم الهوة بين المجتمع العلمي المتخصص وبقية المجتمع بمختلف فئاته حجم كبير يكشف مدى الحاجة لجعل الإنجازات العلمية والتكنولوجية أكثر بساطة، وأكثر قربًا لأسلوب القارئ العام غير المتخصص. وموضوع التبسيط يتجاوز حدود الفهم إلى وضع استراتيجيات التحول نحو المستقبل، خاصة وأن إنجازات العلوم أصبحت جزءًا من حياتنا واستعمالاتنا اليومية، وتوفر القدرات في شتى المجالات الحياتية للفئات غير المتخصصة.

وقد وفر الغرب لمجتمعاته العديد من وسائل تبسيط العلوم الهادفة إلى الارتقاء بمستوى الثقافة العلمية للجمهور غير المتخصص. فهناك إصدارات يومية في الصحافة وأسبوعية أو شهرية في المجالات والدوريات التي تُعنى بنقل العلوم المختلفة باستخدام لغة وأساليب وتشبيهات وأمثلة يستطيع القارئ غير المتخصص استيعابها والاستفادة منها. هذا بالإضافة إلى إنشاء المراكز والمتاحف العلمية التي تُعنى بالعرض المبسَّط للأفكار والنظريات العلمية وللاكتشافات والابتكارات والاختراعات العلمية.

الهدف من تبسيط العلوم خلق أسس من التفكير العلمي لدى القارئ العام يُحصِّنه ضد الجهل والشعوذة والدجل، ويرفع من المستوى الثقافي للمجتمع. فالثقافة العلمية الناتجة عن تبسيط العلوم تساعد الدولة والمجتمع في تنفيذ خططه واستراتيجياته العامة فضلًا عن دورها

في عملية التخطيط لبناء شخصية إنسانية عصرية تفهم روح العصر، وتتمتع بالآفاق الفكرية والعلمية التي تتيحها العلوم المعاصرة.

تبسيط الخطاب الإسلامي:

لا شك في أن توصيل أفكار المشاريع البحثية للجمهور المسلم بكامله يستدعي تطبيق التصنيف السابق وصفه. فالمخاطَب برسالة هذه المشاريع إما عالم متخصص يخاطب بالأسلوب المتخصص وباللغة الأكاديمية المتعارف عليها، أو أنه مسلم مثقف ثقافة عامة، ويحتاج الخطاب معه إلى لغة بسيطة سهلة ميسورة ومفهومة، أو أنه في النهاية المسلم الأمّي الذي لا يقرأ ولا يكتب، وهذا يحتاج إلى ما سميناه بتبسيط التبسيط وبالوسائل والأدوات التي لا تستخدم الكتابة، بل تعتمد الحكاية والقصة والرواية ووسائل التعبير الشعبي القريبة إلى عقله ووجدانه.

ولا شك في أن عمليات التبسيط في العلوم الإسلامية، وبالتالي لأفكار المشروعات البحثية المتفق عليها، يمارسها الفكر الإسلامي في مجال الدعوة الإسلامية التي تخاطب كل المستويات الفكرية من المتخصص إلى المثقف إلى الأمّي. والمطلوب نقل هذه التجربة الدعوية في تبسيط الفكر الإسلامي المستمدة من العلوم الإسلامية، وإخضاع تجربة التبسيط هذه للمنهجية العلمية، وضوابط التبسيط العلمي، وآليات وأدوات التبسيط فضلًا عن استخدام لغة التبسيط المناسبة لكل فئة من فئات المخاطبين.

طبيعة الخطاب في ضوء ثورة المعلومات:

أدى التقدم السريع في وسائل المعلومات إلى تغيير أساسي في طبيعة الخطاب الذي تحول من الخطاب التقليدي المحددة أطرافه، والمعروف فيه المخاطِب والمخاطَب وتنوعت، وحدث خلل في العلاقة بين من يصنع الخطاب ومن يتلقاه حيث أصبح أي إنسان قادرًا على أن يتحول إلى صانع خطاب، يضع رسالته على شبكة المعلومات، ويدخل في حوار حول هذه الرسالة مع آخرين.

لقد ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصال الرقمي على ربط التواصل بين الشعوب بمختلف توجهاتها الحضارية متجاوزة الحدود السياسية والجغرافية، وقضت على العزلة الحضارية، وأمدت الإنسان بالكثير من المعلومات والمواقف والاتجاهات، وساهمت في تشكيل وعي الإنسان وجعله أكثر قدرة على التأثير في الآخرين. وقد امتازت وسائل التواصل بين الشباب، وإزالة الفوارق الحضارية، وتحقيق التشاركية والتفاعلية والحضور الدائم غير المادي[1]. وأصبح في مقدور الإنسان أن يُرسل، ويستقبل، ويتفاعل، ويعقب، ويستفسر، ويعلق، ويعبر عن رأيه بكل حرية وبسرعة

1- رقية أهجو، "وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على زعزعة الأمن الفكري"، في أعمال **مؤتمر الدوحة الثاني عشر لحوار الأديان: الأمن الروحي والفكري في ضوء التعاليم الدينية**، تحرير: أحمد عبد الرحيم، (الدوحة: مركز الدوحة الدولي لحوار الأديان، 2016)، ص216.

فائقة. ولقيت شبكات التواصل الاجتماعي إقبالًا من جميع الفئات العمرية والاجتماعية، وبخاصة فئة الشباب. فقد سمحت لهم بتبادل الأفكار والآراء حول القضايا الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية والثقافية. وقد بدأت الدول والحكومات أيضًا استخدام هذه الوسائل التواصلية الأمر الذي أعطاها مصداقية وشرعية.

ولقد أدت وسائل التواصل الاجتماعي إلى تغيير جذري في الخطاب حيث انتهى أو تغير الشكل التقليدي في التواصل بين مخاطِب لديه رسالة، ومخاطَب متلقي لهذه الرسالة. فقد تعددت وسائل الاتصال مثل الفيس بوك، وواتس آب، وتويتر، وإنستغرام، واليوتيوب، وجوجل... وغيرها.

فهي خدمة متوفرة عبر الإنترنت تعمل على ربط المستخدمين وتمكينهم من مناقشة قضايا مشتركة متمتعين بخدمات الأخبار، والمحادثة الفورية والبريد الالكتروني، ومشاركة الملفات النصية والمصورة، وملفات الفيديو والصوتيات. وتعرف وسائل التواصل الاجتماعي أيضًا بأنها مجموعة من المواقع تتيح التواصل بين الأفراد في بنية مجتمع افتراضي يجمع بين أفرادها اهتمامات مشتركة لم يعد المخاطِب فيها واحدًا ولا المخاطِب واحدًا ولا الرسالة واحدة فالكل مخاطِبين ومخاطَبين وأصحاب رسائل.

مرجعية تحليل الخطاب:

المقصود بالمرجعية الأصول الفكرية والمعرفية للخطاب. ويفرض الخطاب وجود مخاطِب، ومخاطَب، وخطاب، أو بمعنى آخر وجود مُرسِل، ومُرسَل إليه، ورسالة. وبين هذه العناصر أداة نقل وإعلام وهي اللغة أو نظام الإشارات، حيث إن اللغة وجدت للتعبير عن أغراض المتكلمين، وتبليغ مقاصدهم للمخاطَب[2].

وعملية التخاطب لا تتم إلا من خلال اتفاق وتواطؤ الجماعة من الناس على لغة، أو لسان مشترك، أو لديها معرفة بها، مدركة لمعاني الألفاظ الملقاة على مسمعها. فلا بد من لغة مشتركة بين المتخاطبين يفهم معانيها كل طرف حتى تتحقق الفائدة من عملية التخاطب. وحصول فهم الخطاب يقع على عاتق المخاطِب الذي ينبغي عليه تحري الدقة في إيصاله بانتقائه للفظ السهل، واجتناب الألفاظ الصعبة، مراعيًا فيه مقامات وطبقات الناس محددًا مقاصده من الخطاب ومعانيه، فالقصد يُعد من الأسس التي ينبني عليها الخطاب[3].

هذا وقد فسَّر الفارابي عملية التخاطب التي تقع بين المُخاطِب والمخاطَب بأنها تمثل جملة الأشياء التي تحضر بالفعل في ذهن المخاطَب من طريق القوة أي قوة المخاطَب على أن يسمع ويكتب

2- فاتح زيوان، "أثر المرجعية الفكرية في تحليل الخطاب اللغوي"، كتاب **المجلة العربية**، الرياض، ع164 (1431هـ)، ص8.
3- المرجع نفسه، ص36.

أو يخطب انطلاقًا من القوة المعرفية والحصيلة اللغوية التي يمتلكها، ومن طريق الفعل أي مدى مقدرة المخاطِب على استثمار ما يمتلكه بالقوة بالفعل في واقع الاستعمال[4].

وحسب الفارابي، لا يمكن أن يتم التواصل بين المتخاطبين إلا إذا كانت لغة التواصل بينهما مشتركة يفهمها كل طرف منهما من خلال الرصيد اللغوي المشترك بين المتخاطبين[5].

أما عملية الإفهام فيقوم بها المخاطِب ويكون الفهم من المخاطب أو كما عبَّر عنه الصَّاحبي في باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع[6].

وقد يؤخذ بالتأويل منهجًا في فهم الخطاب، وترتبط قدرة التأويل بمستوى كفاءة المخاطَب الجيدة على استجلاء مكنونات الخطاب ومعانيه. وهذا الصنف من ذوي التحصيل والكفاءة المتميزة قليل[7].

وعند القاضي عبد الجبار، الخطاب يحصل بناءً على القصد حسب إرادة المخاطِب ما دام الناس هم الذين تواضعوا عليه وهو المنفذ الأساسي في تأويل الخطاب؛ لأن الخطاب يقع حسب قصد المتكلم وإرادته ودواعيه. وهناك ركيزتان أساسيتان في بناء الخطاب وهما القصد والعقل"[8].

إشكاليات الخطاب:

1- الحفاظ علة الجوهر الرسالي للخطاب، وعدم تأثر رسالة الخطاب بالأيديولوجيات والمصالح السياسية.

2- استقلالية الخطاب: من خلال تأصيل القضايا وتجذيرها والبعد بها عن تأثير المعطيات والمؤثرات الأجنبية وتجنب التعامل مع مظاهر القضية وأعراضها دون البحث في جذورها.

ضرورة الوصول إلى خطاب فعَّال في التعامل مع القضايا، قادر على فهم هذه القضايا ووصفها وتحليلها وتفسيرها، وأن يتوفر لها القبول عند المخاطَب والتفاعل معها من طرفه.

الخطاب عملية متواصلة من التعاطي المستمر بين طرفين أحدهما مُرسِل والآخر مستقبل، او بين ذات وموضوع أو بين فكر وواقع إنساني. فالخطاب ليس هو النص، وإنما هو النص مضافًا إليه سلسلة من التفاعلات بين مرسِل الخطاب ومصدره، وبين مستقبل الخطاب والمتفاعل معه.

هذا يؤدي في النهاية إلى إحداث تعديل وتطوير وإضافة أو حذف من ذلك النص الذي يبدأ

4 - بشر إبرير، **دلائل اكتساب اللغة في التراث اللساني العربي** (الجزائر: مطبعة المعارف، [د.ت])، ص60.

5- المرجع السابق، ص45.

6- ابن فارس الصاحبي، **في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها** تح: مصطفى الشويمي (بيروت: بدران للطباعة والنشر، 1963)، ص191.

7- التوحيدي، **الإمتاع والمؤانسة** تح: غريد الشيخ وإيمان الشيخ، (بيروت: دار الكتاب العربي، 2014)، ص219.

8- القاضي عبد الجبار، **المغني في أبواب التوحيد والعدل** تح: أمين الخولي (القاهرة: مطبعة دار الكتاب، 1960)، ج7، ص48.

الخطاب وسيصبح في النهاية صفة أخرى.

إن محور التركيز هو العملية الفكرية الشاملة التي تشتمل على مصدر الخطاب والمتعاطي معه، وتشتمل على الأفكار ومدى تعلقها بالواقع واستجابة الواقع لها وردوده عليها[9].

الأسس المعرفية للخطاب:

لكي يكون الخطاب فعالًا يجب أن يقوم على بعض الأسس أو المنطلقات من أهمها:

1- أن تكون لغة الخطاب لغة تقبل المخاطَب ولا تتعالى عليه أو تُلغيه بدعوى امتلاك الحقيقة وسيطرتها على طبيعة الخطاب.

2- ألا يتحوَّل الخطاب إلى عمليات متواصلة من الحجاج الأيديولوجي بعيدًا عن الحوار الفكري، والانفتاح المعرفي والتبادل الثقافي النافع لأطراف الخطاب[10].

3- أن يُعطَي للعلم وللبحث المكانة اللائقة بهما في الخطاب؛ وذلك من أجل تجنب انفصام العلاقة بين طرفي الخطاب، أو بين الواقع والفكر.

4- أن يتصف الخطاب بالوسطية، فلا يكون خطابًا جِديًا خاضعًا للثنائيات الحادة وللطبيعة الاستقطابية لتلك الثنائيات (مثل ثنائية الماضي والحداثي وغيرها).

المحددات المنهجية للخطاب:

1- تجنب الانحياز للنظرية على حساب الواقع، وضرورة التجاوب مع حقائق الواقع الاجتماعي والديني والسياسي. ويجب الاعتراف بأن الواقع مختلط ومتعدد الأبعاد ومتداخل الثقافات، ومن الضروري التعامل مع هذه الحقائق التي أصبحت واقعًا معاصرًا يتطلب الاعتراف به والتعامل معه في الخطاب المعاصر.

2- تجنب التعميم في الخطاب وإطلاق الأحكام الكلية والتعامل مع الخريطة الحقيقية للواقع والقائمة على أسس علمية منهجية.

3- تجنب المقاربات الجِدية في الخطاب وذلك من خلال عدم الوقوع في عمليات الاستقطاب، وضرورة دراسة الاتجاهات دراسة علمية منهجية بدون تحيز.

4- أن يتوسط الخطاب بين الاهتمام بالتقليد وعدم إهمال الإبداع والتجديد؛ فالتقليد الخالص لا يعطي اعتبارًا لمتغيرات الزمان والمكان، كما أن تقليد الآخر (الغرب مثلًا في حالة

9 - نصر محمد عارف وكمال عبد اللطيف، **إشكاليات الخطاب العربي المعاصر** (دمشق: دار الفكر، 2001)، ص66.
10 - المرجع السابق، ص72.

المسلمين) يتجاهل آثار المكان والاجتماع والثقافة والسياق الحضاري في تشكيل الإنسان ونمط حياته وإطاره الاجتماعي. إن الواقع يحتاج في التعبير عنه إلى خطاب يساعد على فهم الواقع وصحة إدراكه وتحليله، وإحسان التعامل معه[11].

5- تجنب دوران الخطاب على أساس من ردود الأفعال الظاهرة التي سيطرت على اتجاهات الفكر الإسلامي من خلال القرنين الأخيرين.

6- أن يلتزم الخطاب بأخلاقيات الخطاب وقواعد الاختلاف.

7- أن يكون الخطاب عصريًا ونتيجة عملية تفاعلية بين طرفين أحدهما منتج الخطاب والآخر العقل المتلقي للخطاب والمتفاعل معه. الخطاب ظاهرة ثقافية اجتماعية، وهو عملية فكرية واقعية تحددها احتياجات الإنسان المكانية والزمانية متعاطيةً مع قضايا العصر والواقع. ولا بد من تحديد مدى معاصرة الخطاب واهتمامه بالواقع المجتمعي والمتغيرات الإقليمية والعالمية، وبخاصةٍ الثقافية والحضارية منها مع ضرورة التعامل الإيجابي مع هذا الواقع ومستقبله.

8- أن يتجنب الخطاب المعاصر الصراعات الجانبية الملازمة لمعظم القضايا والمعارك الناتجة عنها، والخالية من المضمون والمحتوى والهدف، ولا تُسهم في تكوين رؤية أو تحقيق استفادة.

11 - المرجع نفسه، ص84.

تعليقات وتتمات

أ. د. أحمد الريسوني

1- بخصوص مدخل المشاريع البحثية، أرى أن البداية الطبيعية فيه تكون بذكر المنطلقات والمقاصد والأمور التأسيسية، وليس المشكلات والتحديات ... وهذا مجرد تأكيد لما ذهب إليه عدد من السادة الأساتذة في لقائنا السابق.

2- ذَكرَ عدد من الزملاء المواصفات – أو الشروط – المعيارية للموضوعات والبحوث، وهي: الجدة، والجدوى، والجودة، والجدية. وأرى أن شرط "الجدية" حاصلٌ ومُضمَّنٌ في كل واحد من الشروط الثلاثة الأخرى، فلا حاجة إلى ذكره مستقلًا. هذا فضلًا عن كون "الجدية" مسألة نفسية أولًا.

3- **الجدة والجدوى**، لا بد من إظهارهما عند اختيار الموضوع وعند اعتماده، ثم في النهاية. أما **الجودة** فهي إنما تُراعى وتُقدر عند إنجاز البحث وعند تقييمه وإجازته.

4- قضايا التراث، تحقيقًا ودراسةً واستثمارًا، لا ينبغي استبعادها أو الزهد في نفائسها ومكتنزاتها، ولكن ذلك يكون بمعايير الجدة والجدوى والجودة.

5- ومن ذلك بعض الجوانب والقضايا اللغوية، وخاصة ما يتعلق بالدلالات والمصطلحات؛ فاللغة العربية هي لغة الوحي، وهي المعبِّر عن إرادة الشرع ومقصودة، وفق معانيها وأساليبها التعبيرية. كما أنها اللغة الأولى للتراث الإسلامي، فبها جرى التعبيرُ عن مقاصد العلماء، وهي السبيل إلى سلامة الفهم عنهم. فلا بد من الدراسات التي تصحح وتسدد الفهم، وتقرب الشقة فيه، سواء بين المدارس المختلفة من جهة، أو بين الأجيال والعصور المتعاقبة من جهة أخرى.

6- ومن القضايا التي سبق لي ذكرها، وأكدها بعض الزملاء الكرام، قضية (**تاريخ الدعوة الإسلامية**). وأعني بتاريخ الدعوة: تدوين الجهود والمسارات والمسالك والأساليب الفعلية للدعوة إلى الإسلام، في كافة الأقطار، بمدنها وقراها، وبمختلف عقائدها السابقة ... كيف دُعي الناس إلى الإسلام؟ وكيف تقبَّله مَن تقبَّله، أو ردَّه من رده؟ وكيف تحول الإسلام إلى مجتمع وثقافة وسلوك، لدى مختلف الشعوب والمجموعات المسلمة؟

فنحن نَدْرس ونُدرِّس: السيرة النبوية ومحطاتها الكبرى، وتاريخ الغزوات، وتاريخ الفتوحات، وتاريخ الملوك والدول، قيامًا وسقوطًا، وتاريخَ الحروب الصليبية وغيرها من المعارك ... وعندنا في

كل ذلك ما لا يحصى من المصادر، ولكن ليس عندنا من (**تاريخ الدعوة الإسلامية**) سوى شذرات مغمورة هنا وهناك[12]. وحتى في السيرة النبوية، إنما يبرز المسار الدعوي والطابع الدعوي – أكثر ما يبرز – في المرحلة المكية من كتب السيرة، ثم يتوارى – أو يتقلص – بعد ذلك، في غمرة رصد الوقائع والتطورات السياسية والحربية.

إن الحاجة ماسّة، والوجوب مؤكد، لتعريف المسلمين وغير المسلمين، بتاريخ الدعوة الإسلامية عبر مختلف العصور: بمساراتها، ومؤسساتها، وطرائقها، وأعلامها، رجالًا ونساءً. **وهذا هو "تاريخ الإسلام" حقًا وصدقًا.**

وهذه القضية يمكن جعلها مادة دراسية، ولكن قبل ذلك يجب إنجاز البحوث والدراسات التي تسد الفراغ العلمي المرجعي. ومن الطبيعي، وفي المقام الأول، أن يقوم أهل كل بلد أو منطقة بكتابة "**التاريخ الدعوي**" لبلدانهم ومناطقهم. ولكن الباب يبقى مفتوحًا – على العموم – لكل الباحثين، ولكل المؤسسات البحثية، بدون تقييد زمني أو مكاني.

7- الدراسات المقارنة... وأعني بها المقارنة بين ما في الإسلام والتراث الإسلامي والدراسات الإسلامية، وما يماثله أو يقابله في الديانات الأخرى، والثقافات الأخرى، والعلوم الأخرى، والتشريعات الأخرى.

فهذا اللون من الدراسات:

- أولًا كما قيل: بضدها تتميز الأشياء،
- وثانيًا: يعطي انفتاحًا وتلاقحًا علميًا وفكريًا،
- وثالثًا: يعطي للدارسين المقارنين وعيًا وخبرةً بالواقع المعرفي الذي يحيط بهم، وما له وما عليه، وما يعتمل فيه.

وهذا التوجه في الدراسات الإسلامية ليس منعدمًا، هو أمرٌ قائمٌ وجارٍ بالفعل، ولكني فقط أردت التنبيه على أهميته وفائدته، وعلى أهمية المضي فيه، على بصيرة وقصد، وتحت الرعاية والترشيد للمؤسسات الجامعية وعلمائها.

12 - من أكثر العلماء اهتماما بهذا المجال – فيما عرفت – العلامة الهندي أبو الحسن الندوي رحمه الله. انظر مؤلفاته:
- رجال الفكر والدعوة في الإسلام.
- من أعلام المسلمين ومشاهيرهم.
- المسلمون في الهند.
- قصص من التاريخ الإسلامي.
- الداعية الكبير الشيخ محمد إلياس الكاندهلوي.

الملحق الثاني

وثيقة الشخصية البحثية

المفهوم:

هي مجموعة السمات المميزة للكلية في مجال البحث العلمي. وتتمثل في:

أولًا: الإطار المرجعي، ويشمل:

1- المنطلقات النظرية؛

- **كيف نتعامل مع الوحي قرآنًا وسنةً؟**
  - الوحي (القرآن والسنة الثابتة) مصدر معصوم للمعرفة.
  - تعدد الأفهام لنصوص الوحي مقبول وفق القواعد الكلية في الاجتهاد والاستنباط.
- **كيف نتعامل مع التراث؟**
  - التراث (علوم الأمة الموروثة واجتهاداتها المتنوعة) مصدر معتبر للمعرفة.
  - تعدد الآراء في تحقيق التراث وتمحيصه وفهمه مقبول بالضوابط المنهجية العلمية.
- **ما الموقف من المرجعيات الأخرى** (الدستورية، القانونية، الدولية، القيم الكونية)؟
  - الخبرة البشرية وما أنتجته من علوم وقوانين وأنظمة حياة مصدر معتبر للمعرفة؛ ما لم يتعارض مع الوحي.
- **ما الموقف من العقل؟**
  - العقل مصدر أساس للمعرفة، وأداة أساس لفهم الوحي والمصادر الأخرى.
- **ما الموقف من الكشوفات العلمية؟**
  - الكشوفات العلمية مصدر معتبر للمعرفة، مع أهمية التمييز بين الحقائق العلمية الثابتة والنظريات المحتملة.

2- منظومة القيم الحاكمة؛

- **ما المقصود بمنظومة القيم؟**
  - مجموعة المعايير المترابطة التي تحكم النشاط البحثي في الكلية.
- **ما القيم الحاكمة للبحث العلمي في الكلية؟**
  - النزاهة (الالتزام بالمعايير الأخلاقية من الصدق والعدل والأمانة العلمية).

- المسؤولية المجتمعية (المشاركة الإيجابية والمبادرة بالمساهمة الفاعلة في تطوير المجتمع باستشعار احتياجاته وتطلعاته).
- الحرية الأكاديمية (حرية الاستقصاء والبحث عن الحقيقة والتعبير عنها بحكمة ومسؤولية).
- التميز (تحقيق أعلى مستويات الجودة والمهنية في البحث).
- الإبداع (التفكير المستقل في جو من الحرية للوصول إلى بدائلَ وحلولٍ مبتكرة تذلل العقبات وتتجاوز التحديات).

– ما أخلاق البحث العلمي؟

- تقدير الجهود السابقة.
- احترام الرموز العلمية والتراثية.
- الالتزام بآداب البحث والنقد والنقاش العلمي.

ثانيًا: الإطار المنهجي، ويشمل:

1- الأسس المنهجية؛

– ما المراد بالمنهجية؟

- خطوات علمية مترابطة لمعالجة إشكالية البحث.

– ما المقصود بالإشكالية البحثية؟

- سؤال في قضية يرى الباحث أن الحاجة قائمة لمعالجته معالجة منهجية وافية.

2- معايير الجودة؛

– ما معايير الجودة؟

- الالتزام بالإطار المرجعي والأسس المنهجية للشخصية البحثية.
- الأصالة (ظهور الشخصية العلمية للباحث).
- الجدّة (تقديم معالجة جديدة).
- سلامة المنهجية (الخطوات العلمية المتبعة وافية بمعالجة الإشكالية).

- الرصانة العلمية.
- اللغة (سلامة التعبير).

ثالثًا: الإطار التنظيمي، ويشمل:

1- معايير التحكيم؛

– ما معايير التحكيم؟

- مدى تمثل الباحث للإطار المرجعي والإطار المنهجي للشخصية البحثية للكلية.

2- الأولويات؛

– كيف نحدّد الأولويات؟

- مدى الأثر المجتمعي.
- مدى معالجة الإشكالات العلمية الملحة.
- مدى الاستجابة للتحديات التي توجهها الأمة.
- مدى الانفتاح على المجالات والتخصصات الأخرى.
- مدى الاستفادة من المصادر العلمية للأمم الأخرى.
- مدى مواكبة المستجدات العلمية والفكرية.
- مدى الاستفادة من الخبرات البحثية المتنوعة.

الملحق الثالث

الدليل المرجعي للمشروع البحثي

تعنى هذه الورقة التأطيرية للمشروع البحثي بمجموع الموجهات النظرية والإجراءات العملية للمشروع البحثي النوعي في جميع مراحله؛ من حيث تكامل أبعاده وجوانبه، واستجابته لحاجياته وتحدياته وفوائده الحقيقية، وفتحه لأبواب البحث العلمي وآفاقه في أكثر من مجال، ودعمه للشخصية البحثية للكلية وتحقيقه لركائز مشروعها التأسيسي. وهي بمثابة الآلية المقترحة لخطوات منهجية لإنضاج مشروع بحثي، يتسم بالرقابة المنهجية، ويعالج تحديات حيوية ويشمل إضافة نوعية... **ينتج عنه ما يمكن أن يُسمَّى "الدليل المرجعي للمشروع البحثي"**.

على أن يمر بالأطوار الثمانية التالية:

الطور الأول: تعيين فريق المشروع البحثي

يتم تعيين الفريق في بدايات عمل المشروع؛ من أجل تشرب القيام بسائر متطلبات أطواره ومراحله. ويتكون من (3-5 باحثين) حسب حجم المشروع وطبيعته وحاجته:

مدير للمشروع (أستاذ، أستاذ مشارك، أستاذ مساعد)، والأفضل أن يكون من القسم العلمي الذي ينتمي إليه المشروع البحثي. (2-4) باحثين مساعدين للمشروع.

الطور الثاني: جمع المادة العلمية للمشروع البحثي: ببليوغرافيا المشروع

أ- قائمة المصادر والمراجع الأصلية للمشروع البحثي.

ب- قائمة الكتب والمؤلفات والرسائل والبحوث والمقالات المتعلقة بالمشروع، وأن يُراعَى في ذلك ما يلي:

- أن يجمع أهم وأحدث ما كُتب. مع تحديد الآماد الزمنية للدراسات السابقة.
- أن يشمل التوجهات المختلفة للموضوع (بالتركيز على المصادر المباشرة، الطرح الإسلامي الحديث والمعاصر بتوجهاته، الطرح الغربي والأوروبي... إلخ).

ج- إشراك طلبة الدراسات العليا في جمع المادة وحصر المؤلفات، والانطلاق من المقررات الدراسية للكلية.

الطور الثالث: جمع المجالات العلمية المشتركة للمشروع البحثي

أ- مجالات العلوم والمعارف التي ينتمي إليها المشروع: (المجال القانوني، الطبي، التاريخي... إلخ).

ب- حصر جهات الاستشارة والشراكة المحلية والإقليمية والعالمية، التي ستشارك معنا في إنتاج المعرفة في المشروع البحثي، وهي تتمثل في جامعات، كليات، مجامع فقهية، مراكز بحوث، مؤسسات، جمعيات، شخصيات.

ج- حصر الجهات المستفيدة من أبحاث المشروع البحثي، التي سيكون لها دور في دعم المشروع البحثي وتمويله والتطبيق العملي والاستثمار الوظيفي لمخرجات المشروع، وهي تتمثل في جهات رسمية وهيئات مدنية إنسانية ومؤسسات بنكية واقتصادية وإعلامية ومراكز بحوث ومكتبات ومواقع شبكية، فضلًا عن منظمات حكومية وغير حكومية ذات الاختصاص بالموضوع البحثي.

د- تحديد أهم الرموز الفكرية والعلمية التي أسهمت في مجال المشروع البحثي.

الطور الرابع: تحليل المادة العلمية المجمعة في طور الببليوغرافيا

ويعنى بالتأمل في المادة العلمية المجمعة، ويُراعى في ذلك:

- أوجه الاشتراك والتميز في المنجز البحثي السابق.
- الإسهامات الموجودة بالفعل في الساحة والتي تعالج جزئيًا هذه الإشكالات
- إسهامات العلوم المختلفة في حل الإشكالات الموجودة.
- الفراغات العلمية التي مازالت تحتاج إلى فحص. بما فيها المعالجات القاصرة والمعالجات الخاطئة والتحيزات الفكرية.
- ما يُتوقع إنجازه في المستقبل.

الطور الخامس: تكييف المشروع وتأصيله بالمدخل التأسيسي والشخصية البحثية والدليل المرجعي، ووضع آلية في ذلك للإنجاز

- وضع الأسئلة المفتاحية للمشروع البحثي ومباحثه: الإشكاليات العامة والحاجيات، والتحديات، والفرص والأولويات.
- إشكال واحد مركب للمشروع.
- إشكالات فرعية متعددة للمشروع.
- تحديد المفاصل والمحاور الكبرى للمشروع البحثي، تستوفي الجوانب الناقصة الحالية والمجالية الحالية وتستشرف مستقبليات الموضوع.
- مقترحات موضوعات الماجستير والدكتوراه.
- مقترحات لندوات ومؤتمرات.
- مقترحات لفرق بحثية تخصصية وبينية.
- استحداث كراسي بحثية مواكبة للمشاريع المقترحة.

- مقترحات لمشاريع بحوث شخصية في أعداد المجلة أو في ملفات متخصصة يستكتب فيها متخصصون..
- مقترحات لجهات شريكة مثل وزارات: الأوقاف، التعليم، الثقافة والرياضة، الإعلام... إلخ.

الطور السادس: التخطيط الموضوعي للمشروع البحثي

ويعنى بوضع خطة المشروع البحثي وأبحاثه من حيث:

- التخطيط لموضوعات الماجستير والدكتوراه والندوات والمؤتمرات والورش والأعمال الجماعية التخصصية والبينية.
- تحديد إشكال واحد مركب للمشروع.
- تحديد إشكالات فرعية متعددة للمشروع.
- تحديد المحاور والأبواب والتفاصيل الممكنة في المشروع.

الطور السابع: رصد مسالك الدعم للمشروع

يعنى برصد إمكانيات دعم المشروع وتمويله (تمويل الجامعة أو صندوق قطر أو أي جهات تمويلية مستقبلية وقفية أو خيرية أو تعاقدية ...، أو التقديم لرسالة ماجستير أو دكتوراه). مع ضرورة الاعتناء بالأطر المنهجية والشكلية والإجرائية التي تطلبها الجهات المانحة دون الإخلال بتوجهات الشخصية البحثية للمشروع.

الطور الثامن: الدليل الإجرائي للمشروع البحثي

يعنى بمجموع سير العمليات الإجرائية والإدارية بالتحقيب الزمني والمتطلبات الفنية ونحوها، التي تتطلبها جميع الأطوار المذكورة، والتي تضبط سائر عمليات وكيفيات تقديم المشروع وإنجازه وتطوراته ومستجداته، ويخضع لمراقبة مستمرة من الجهة المعنية بالإجراء داخل الكلية.

ويحكم الدليل عدد من الضوابط أهمها:

- التوافق العام على حيثيات الدليل الإجرائي، وتفصيلاته الموضوعية، والشكلية والزمنية.
- الالتزام بنصوص الدليل الإجرائي مع إمكانية التعديل النسبي بالتوافق، وفق الظروف المستجدة.
- الانضباط بمتطلبات وتوصيات الدليل الإجرائي وعدم إهمال أجزائه الضرورية.
- مراعاة الترتيب الموضوعي والزمني لمتطلبات الدليل الإجرائي.

الملحق الرابع

المشروع البحثي الأول

(الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية)

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على المعلم الأول المبعوث رحمة للعالمين، محمد صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..

استجابةً لتحقيق أهداف الخطة الاستراتيجية لجامعة قطر، ورغبةً في زيادة الإنتاجية البحثية لأعضاء هيئة التدريس ذات الصبغة التطبيقية والمتصلة بقضايا ذات أولوية للمجتمع، حرصت كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر على وضع الإطار المرجعي لمشاريعها البحثية التي تعد بحق المشهد العملي للصورة المنشودة للشخصية البحثية للكلية، وتعبر عن إسهامها الحضاري في بعثة التجديد المقبلة، ويكون بمثابة ميثاق أو دليل إرشادي يحتكم إليه كل باحث ينتمي إلى الكلية.

وقد ابتدأ بورشة عمل دُعيَ إليها خبراء من خارج قطر وهم د. سيف الدين عبد الفتاح ود. محمد طلابي ود. محمد كورماز ود. عبد المجيد النجار إضافة إلى الفريق القيادي في الكلية واللجنة العلمية وعددٍ من الأساتذة من داخل الكلية، واستمرت ثلاثة أيام في الفترة ما بين: 3-1 فبراير 2020 وكان الهدف من هذه الورشة وضع خطة جامعة للبحث في الكلية، وتجنّب الفردية والعشوائية في اختيار موضوعات البحث على مستوى الدراسات العليا وأساتذة الكلية، واتُّفِق على ان يكون هناك مدخل تأسيسي يضم الحراك البحثي في الكلية ويحدد أغراض البحث، واختيار عناوين لمشاريع بحثية كبرى.

حيث تم اختيار 22 عنوانًا بحثيًّا ضُمِّنت في المحور الرابع من المدخل التأسيسي وفق نسق يحكم مفاصل المشاريع البحثية ويمنحها روح الانسجام والتكامل، ويوجه جهود الباحثين عمليًا نحو تحقيق الأهداف العامة للمشروع البحثي، والالتزام بالرؤية العامة ومقومات المنهجية المعتمدة.

وتم الاتفاق على أن يكون المشروع البحثي الأول في الكلية" الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية" للمسوغات التالية:

أ- لكونه مشروعًا متعدد التخصصات العلمية.

ب- لكونه مشروعًا متعدد المجالات الوظيفية والعملية.

ج- لكونه مشروعًا متعدد الفلسفات والسياسات والمقاربات.

سير تأثيث الدليل المرجعي للمشروع البحثي الأول "الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية"

- إعداد ورقة تأطيرية بأسئلة العصف الذهني والتي بُنيت عليها محاور الورشات الأربعة.
- إعداد جدول تنظيمي لأهم مصادر ومراجع المشروع البحثي ويشتمل على نوع المصدر أو

الدراسة وتاريخها وملخصها.

- الاعتماد على الدراسات الحديثة في الموضوع من (2001-2021)، وبلغ عددها ما يقارب 70 دراسة ما بين رسائل جامعية وكتب ومؤتمرات وندوات ومواقع والبحث مستمر.
- العمل على عقد اجتماعات ولقاءات – مركز الاستشارات الأسرية، رابطة المرأة القطرية – معهد الأسرة الدولي، وزارة التنمية الاجتماعية والأسرة؛ من أجل تحقيق شراكات بحثية في الموضوع.
- إعداد قاعدة بينات للمشروع تشتمل على أسماء المشاركين في الورشات الأربعة من أساتذة الجامعات والباحثين والمهتمين ورؤساء المؤسسات والجمعيات والمراكز الأسرية العاملة في مجال الأسرة، والتنسيق معهم من أجل المشاركة في فعاليات مستقبلية.
- إعداد وتنظيم ورشات العصف الذهني الأربعة والتي تعتبر ركائز المشروع:
  - الأولى: 16 أكتوبر، ومقرها قطر، قاعة الشيخ عبد الله الأنصاري رحمه الله تعالى.
  - الثانية: 27 نوفمبر، عن بعد عبر برنامج الزووم.
  - الثالثة: 24 ديسمبر، في كلية الإلهيات جامعة مرمرة.
  - الرابعة: 26 ديسمبر، في جامعة صباح الدين زعيم.
- جمع مخرجات ورشات العصف الذهني الأربعة وتنسيقها، وتصنيفها ضمن عناوين ومشاريع بحثية.
- عقد عدة ندوات مع طلبة الدراسات العليا بالتنسيق مع عمادة الدراسات العليا في الكلية:
  - الندوة الأولى يوم الاثنين 21 جمادى الآخرة 1443هـ/ 24 يناير 2022م.
  - ندوة علمية طلابية بعنوان: (قضايا وإشكالات بحثية في مجال الأسرة)، يوم الأربعاء 1 ربيع الثاني 1444هـ/ 26 أكتوبر 2022.
  - التنسيق لعقد ملتقى علمي دولي لطلبة الدراسات العليا في تخصص الفقه وأصوله، والشريعة والقانون، الموسوم بـ"**الاتجاهات البحثية في فقه الأسرة والمرجعيات الوطنية والدولية المؤثرة**" مستقبلًا.
- عقد لقاءات تعريفية وجلسات حوارية مع طلبة الدراسات العليا للتشاور معهم حول اختيار مواضيع بحثية لمرحلتي الماجستير والدكتوراه.
  - تخصيص جلسات خاصة مع الطلبة لمتابعة التعديلات على الخطط البحثية ذات الصلة بمشروع الأسرة، في حال أُحيلت للتعديل.

ملاحق المشروع

ملحق (1)*

ورقة تمهيدية: الحاجة إلى مشروع بحث[1]

(الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية)

توطئة:

يواجه الأسرة المسلمة اليوم شكلٌ جديد من التحديات المؤثرة على طابع هويتها المنضبط بإطار القيم الإسلامية؛ حيث طرأ على الساحة نمط جديد من التفاعلات المجتمعية التي تسللت إلى عمق النسيج الأسري؛ وهو الأمر الذي جعل الأسرة تتماهى مع التحولات الكبرى والاتجاهات العامة للمجتمع سياسيًا واقتصاديًا وثقافيًا وقانونيًا، واقتضى هذا الاندماج الجديد في الحراك الاجتماعي انكماشًا للمؤثرات التقليدية للأسرة في المجتمع، وانعكس الدور الطبيعي لذلك التأثير فأصبحت سلطة المجتمع بحمولتها الثقافية والسياسية والاقتصادية تلعب دورًا حاسمًا في تأطير نمط العلاقات الأسرية الداخلية.

إن انقلاب عوامل التنشئة الأسرية وتصدع قيمها الأساسية لصالح تنشئة عالمية جديدة قد أدى إلى اختلال في الأدوار الوظيفية داخل الأسرة؛ حيث برزت تشكيلات ثقافية تغذي اتجاهات التحرر من الرقابة الأخلاقية الاعتبارية للأسرة، صاحبها توجيه مقصود لتضخيم نزعة التفرّد Individualism؛ وهو ما نتج عنه ترهلًا واضحًا في عناصر الوئام الأسري كعناصر مركزية وفطرية.

إزاء هذا الدور؛ لعبت أوساط إعلامية ومنظمات حقوقية ليبرالية دورًا آخرًا في تدويل الهوية الجديدة للأسرة ودمجها في الصورة الإنسانية الجديدة، بادعاء مركزية الإنسان الكونية واستعادة دوره وتحريره من كل السلطات "المتوهمة"، تلاها نوع من التأطير الرأسمالي للأخلاق الذي انحسرت بسببه أشكال التعاون والتكافل والتكامل الضرورية لكل حالة أسرية، واستُبدلت تلك الضروريات بقيم الصراع والتنافس والتمركز حول الذات وهي نفسها مقدمات لمشروع ما بعد حداثي ناسف لكل مركز وقيمة.

لقد أسهمت ثورة الاتصالات والمعلوماتية وبروز أشكال التواصل غير التقليدية في مجال الميديا إلى تغير في الأنماط التواصلية والسلوكية. وفي السنوات الأخيرة بدأت بعض السلوكيات الغربية

---

* هذا الملحق وما يليه عن فريق مشروع بحث (الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية).

تأخذ طابعًا عالميًا يتجاوز الحدود الجغرافية، مما يؤثر سلبًا في المجتمعات الوطنية وفي تماسكها وتقاليدها، وهو ما يؤدي حدوث صدام بين الحداثة والتقاليد[1]. والأسرة – كوعاء تربوي فريد – قد تخلت في عدد من الأمكنة والأزمنة عن مهمتها الأساسية وهي الحفاظ على الحد الأدنى من التنشئة الوالدية وممارسة دورها الرقابي على النمو الفكري والبناء الثقافي للأبناء، وهو الأمر الذي أدى إلى تشوه معالم الانسجام بين أجيال الأسرة الواحدة.

إن تربية الطفل وتهيئته لظروف الحياة وتنشئته وفق الإطار التربوي الملائم والفعَّال، وبذل الجهد في صقل معالم شخصيته الذهنية والعلمية والدينية، هو من لوازم وجود الأسرة وأول بند في دستورها الأصيل، ولا يتخلى عن هذا الركن طوعيّا سوى من حاد عن أصله الفطري وفكره البشري وتكوينه الشرعي الإسلامي.

لقد أذكت روح العالم المعاصر روح الانفصال لدى كثير من شباب اليوم بفعل صياغة ممنهجة خارج الأسرة أدت إلى توليد مسلكين متناقضين لديهم وهما: التسارع نحو المسرح الكوني وتبني مظاهره وآفاته المتعددة، ومحاولة إثبات الجذور وانتزاع الاعتراف بالهوية، هذا التناقض ذهلت عنه الأسرة المسلمة في تنشئة أبنائها حول مفهوم الهوية ومعنى الانتماء، دون أن ننكر مسؤولية الدولة في الحفاظ على روح الانتماء ومعناه وسلطتها الضابطة للألفة والوحدة الثقافية والسياسية للمجتمع.

في المقابل؛ تبرز مظاهر أخرى لتنشئة أسرية صلبة حول هوية ضيقة يتصدرها "مفهوم القبيلة" في مقابل "مفهوم الدولة"، والانكفاء على الحدود الإثنية داخل المجتمع الواحد، وهو الأمر الذي يتهدد المجتمع كبنية تواصلية وتعارفية واسعة، كما يتهدد عملية التربية نفسها باعتبار التربية "ترقية لجميع أوجه الكمال التي يمكن ترقيتها بالفرد... كما أن نجعل من الفرد أو الأفراد أداة سعادة للنفس وللغير"[2].

وبالعودة إلى أدوار الأسرة وشكلها في الإسلام؛ فإن الدستور القرآني قد عبّر عن إطارين فريدين لها: الإطار الإنساني والإطار الرباني، بما فيهما من خَلق ومودة وفق مقصد رباني محمود وهو التعايش، والتعايش يقتضي التراحم والتشارك الإيجابي وبذل الود والتعاطف واللين وتقديم أسباب السكينة والاطمئنان. ولم يحدد الإسلام شكلًا محددًا للأسرة، فهي نووية صغيرة وهي كبيرة

---

1 - اقتُرح أن يضاف ضمن هذه المبادرة ما يلي:
- الأدوار الأسرية في ظل التحولات الدّيموغرافية.
- أثر عمل المرأة على القوامة، في الأسر التي يعمل فيها الزوج والزوجة؛ الأسر

2 - عبد الله عبد الدايم، **دور التربية والثقافة في بناء حضارة إنسانية جديدة: الثقافة العربية الإسلامية بين صدام الثقافات وتفاعلها**، ط1 (بيروت: دار الطليعة، 1988)، ص39.

واسعة، وهذا الأمر يستدعي تحصين الوعي الإسلامي بمفهوم الأسرة؛ لما للمفاهيم الحديثة لها من ضرر على هذا الوعي بسبب السياقات الحداثية والظروف التي تنزّلت فيها محاولات إعادة التعريف للأسرة.

إن النقاشات الحداثية الطارئة حول جدوى الأسرة لا تشكل خطرًا فقط على التناسل الضروري لاستمرار الحياة وإنما على الحياة الشعورية والصحة النفسية للإنسان المعاصر، وتحويل الفطرة عن مساراتها ومقتضياتها الجبليّة، وتحريض شباب اليوم على اجتثاث مؤسسة الزواج لا يمكن التعبير عنه إلا بمحاولات تفكيك الإنسانية وتفجير مقوماتها الأساسية، وإفقاد الإنسان دوره الأساسي واستنزافه بسبب شعوره بالاغتراب النفسي والاجتماعي وتبنيه لقوى العبثية والعدمية.

كما أن دعوات التحرر الجنسي وتشجيع المثلية ومختلف قضايا الجندر والتي أخذت أبعادًا قانونية في أروقة المنظمات الحقوقية الدولية تبعث على استشعار الخطر بمستقبل وشكل الأسرة على المدى القريب والبعيد، وقد أخذت تلك المنظمات على عاتقها الدفاع عن قضايا "السلطة الأبوية" ومساواة الرجل بالمرأة واتهام الإسلام وبعض الأديان بقهر المرأة واستخدام قضايا "زواج القاصرات" و"الولاية في الزواج" و"قضايا الميراث الإسلامي" و"حرية الإجهاض" كوثائق داعمة لخطها الدفاعي المزعوم عن حقوق المرأة وحريتها.

من أجل هذه الأسباب، وحول تلك المقدمات؛ اقتضت الضرورة الملحّة ببحث كل الممكنات والقضايا المتصلة بواقع الأسرة المسلمة اليوم، ومن أجل استشراف أفضل المعالجات وتقديم أجود الحلول لمعضلات الأسرة المسلمة المعاصرة جاءت دعوتنا للمهتمين والباحثين والخبراء لعقد عدة جلسات عصف ذهني تعقدها وحدة البحوث والدراسات الإسلامية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر، من أجل وضع أرضية لمشروع **(الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية). واستيلاد أهم القضايا والمشاريع البحثية، على المستوى المحلي والدولي للإجابة عن الأسئلة الآتية:**

أسئلة مبدئية للمشروع البحثي

- ما مفهوم الأسرة في المنظور الإسلامي؟، وهل تؤثر المفاهيم الحديثة للأسرة على نظامها؟
- هل تشكل المنظمات الحقوقية الداعمة للتحرر تهديدا للهوية القانونية للمجتمعات الإسلامية العربية؟
- كيف تجيب المنظومة الفقهية الإسلامية ومقاصد الشريعة على قضايا الجندر وحريات المرأة وقضايا النفقة والولاية والسلطة الأبوية ... إلخ؟
- هل يمكن توسيع وظيفة المرأة داخل الأسرة اليوم ومساواة مركزها الوظيفي في الأسرة مع الرجل؟
- ما الحدود الممكنة للتنشئة الوالدية في ظل الوسائط التربوية المختلفة؟
- ما تحديات التنشئة لدى الجاليات المسلمة في البلاد الغربية.

محاور جلسة العصف الذهني المقترحة

المحور الأول: إشكالات مفهوم الأسرة وتشابكه مع مفاهيم الغرب للأسرة والمجتمع.

المحور الثاني: السّجال الشرعي القانوني في قضايا حريات المرأة وأجوبة المنظومة الإسلامية.

المحور الثالث: مركز المرأة ومركز الرجل وإشكاليات الهيمنة والسلطة الأبوية.

المحور الرابع: تحديات التنشئة الوالدية وتعدد الوسائط والأنماط التربوية.

ملحق (2)

أرضية تصور عام عن مشروع الأسرة البحثي في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة قطر

(الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية)

تمهيد

عقدت وحدة البحوث والدراسات الإسلامية بكلية الشريعة بجامعة قطر في العام الجامعي 2022/2021 سلسلة من اللقاءات والورش وعدد من جلسات العصف الذهني لبلورة مساقات بحثية ضمن مشروع يعنى بموضوع الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية، وكان من مخرجات تلك النشاطات تشكيل فريق مختص بمتابعة الإشراف على الحراك البحثي في المجال الأسري داخل الكلية وخارجها.

وقد أعدت وحدة البحوث عددًا من الوثائق المتعلقة بتأسيس الأرضية البحثية للمشروع وهي كالآتي:

- الورقة التأطيرية للمشروع البحثي.
- ورقة تمهيدية: الحاجة إلى مشروع بحث (الأسرة بين تعدد المرجعيات الإسلامية والوطنية والدولية.
- بروتوكول الإشراف العلمي.
- المدخل التأسيسي للمشاريع البحثية.

ونظرًا لراهنية موضوع الأسرة وحاجة البحث فيه محليًا وعالميًا؛ فقد أدرجت الكلية هذا المجال ضمن أولوياتها البحثية مستفيدة من مكونات الهيئة التدريسية بها ومستلهمة لخطتها الاستراتيجية التي تنص على الأهداف النوعية بالجودة العالية وبالطرق الإبداعية الممكنة.

مبادارات المشروع:

يتجسد مشروع الأسرة البحثي على نطاق ثمان مبادرات، تختص كل مبادرة بمجال زمني، وآلية تنفيذ وآلية تحفيز، ستعرض بعد شرح المبادرات أدناه:

المبادرة الأولى: بحوث طلاب الدراسات العليا بالكلية

- لما كانت المهمة الأساسية للكلية تكوينية فإن انخراط طلبة الدراسات العليا في أبحاث

المشروع عمل لا ينفصل عن خطة المشروع، من خلال إنجاز رسائلهم وأطروحاتهم في مجال الأسرة، وبموجب بروتوكول الإشراف العلمي فإن عددًا من الطلبة ملزمون بالتنسيق مع فريق مشروع الأسرة، كما أنهم ملزمون بمتابعة الاهتمامات البحثية للكلية. من هي جهة الإلزام؟

- وباعتبار هذا الوضع يقترح الفريق عددًا من المواضيع والإشكاليات على الطلبة المنخرطين في المشروع.

المبادرة الثانية: بحوث أعضاء هيئة التدريس بالكلية

- يطرح فريق مشروع بحث الأسرة جملة من المواضيع العامة المتعلقة بالأسرة في كل مجال من المجالات العلمية الإسلامية، ويتضافر في كل مجال عدد من المختصين لاستكماله على أن تُبحث المجالات بشكل يتجه إلى الموسوعية، وهي على الشكل الآتي: الأسرة في القرآن الكريم، الأسرة في الحديث النبوي، الأسرة في الأديان، الأسرة في المنظومات التشريعية والوضعية.
- كما يتم جمع بحوث الأساتذة الأخرى المتعلقة بقضايا الأسرة، بما في ذلك القضايا الفقهية وأجزاء المخطوطات المحققة، ومشاركاتهم في الندوات والمؤتمرات العلمية المختصة بالأسرة.

المبادرة الثالثة: الاستكتاب الدولي الجماعي

- يسعى الفريق خلال دورة المشروع إلى إصدار كتابين محكمين عبر الإعلان عن استكتاب جامعيين متخصصين في القضايا المستجدة للأسرة؛ تحديدًا في الموضوعات الآتية:
  - تحديات التنشئة الإسلامية لدى الجاليات المسلمة في البلاد الغربية.
  - حرية المرأة من منظور الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة بين الشريعة الإسلامية والدراسات الفكرية المعاصرة.
- مع فتح المجال للباحثين من غير التخصصات الشرعية. مع تشكيل هيئة علمية متنوعة التخصصات تابعة للفريق البحثي توكل لها مهام التدقيق العلمي في الأبحاث المتوصل بها.

المبادرة الرابعة: عقد ندوات علمية بينية

- يخطط فريق مشروع بحث الأسرة لعقد أربع (4) ندوات فكرية متخصصة عالية المستوى خلال دورة المشروع، وتتعلق بالمجالات الآتية:

- مفهوم الأسرة وتحديات المفاهيم الحديثة على نظامها الأصلي.
- التنشئة الحديثة وأسئلة الهوية الإسلامية لدى الطفل.
- الأجوبة القانونية على دعاوى التحرر في المجتمعات المسلمة.
- أصالة الشريعة الإسلامية في الاعتبار لمكانة الأسرة وأدوارها*[1].

– على أن يستدعى لهذه الندوات أبرز الأسماء المتخصصة في العناوين المعلنة. مع طبع أعمال الندوات.

المبادرة الخامسة: المشاركة في المنح البحثية

– يدعو مشروع بحث الأسرة أعضاء هيئة التدريس بالكلية وكذا طلبة الدراسات العليا إلى اقتراح مشروع بحث يتصل بمشروع الأسرة وينسجم مع الأولويات البحثية التي تعلنها المؤسسات المعتمدة مثل مؤسسة قطر، أو عبر المنح الداخلية بجامعة قطر.

– يسعى الفريق بحكم الصلاحيات الممنوحة للتنسيق مع عمادة الكلية لدعم مسار المنحة البحثية، وتقديم كافة أشكال الدعم العلمي للبحث أثناء إنجازه.

وتسعى للاستفادة من منحة "أسرة" البحثية؛

وهي منحة بحثية سنوية يطلقها الصندوق القطري لرعاية البحث العلمي، بالتعاون مع معهد الدوحة الدولي للأسرة في الجامعة حول القضايا المتعلقة بالأسرة العربية والسياسات الأسرية.

المبادرة السادسة: عقد مؤتمر علمي جامع

– يحضّر فريق مشروع بحث الأسرة لعقد مؤتمر علمي جامعي يتناول عددًا من القضايا المتعلقة بتحديات الأسرة الراهنة، ويُطرح تحت عنوان:

"أخطار تصدع هوية الأسرة المسلمة في القرن الواحد والعشرين"

– يجري التحضير له عبر طرح عدد من الإشكاليات والمحاور والأهداف، كما يجمع له عدد من أصحاب الفكر، والخبرة كمحكمين، ومستشارين ومستكتبين. ويعهد الفريق لجهة شراكة معتمدة بتمويل الملتقى وطباعة أعماله وتوزيعها في العالم الإسلامي.

1- إبراهيم ناصر، **أسس التربية**، ط2، (عمان: دار عمار للنشر والتوزيع، 1428هـ/2007م)، ص11، (تعريف كانط وجيمس ميل للتربية).

المبادرة السابعة: اللقاءات العلمية المفتوحة

- يسعى الفريق إلى عقد سلسلة من اللقاءات الفصلية (كل 3 أشهر) المختصة بمجال الأسرة للجمهور العام والمجتمع العلمي، وتنقسم هذه اللقاءات إلى قسمين: قسم يتعلق بقراءات عامة لكتب متخصصة، وقسم يتعلق بتقديم أجزاء من المُنجزات البحثية.
- يؤطر هذه الندوات عدد من أساتذة الكلية، وعدد من طلاب الدراسات العليا.

مقترح مبادرة: عقد دورات أسرية مثل دورات تدريبية للمقبلين على الزواج لطلبة الجامعة.

المبادرة الثامنة: حقيبة تدريبية خاصة بالمشكلات الأسرية

- يخطط الفريق لصناعة حقيبة تدريبية تعنى بتقديم جملة من الإرشادات والحلول المتعلقة بالمشكلات الأسرية، من منظور إسلامي.
- تقدم الدورة لعموم المجتمع من الأولياء ومن المقبلين على الزواج، ويجري التحضير لهذه الحقيبة باستقصاء الجوانب العلمية القرآنية والحديثية والأحكام الفقهية والأخلاقية إضافة إلى القضايا النفسية والاجتماعية.

آليات تحفيز المبادرات ضمن المشروع

لكل مبادرة من المبادرات المقترحة كيفية تنزيل، ويقع تنفيذ الإجراء أو تقدير ظروفه من طرف إدارة الكلية بعد استشارتها.

المبادرة الأولى: بحوث طلاب الدراسات العليا بالكلية

- يجري العمل بالنصوص التنظيمية لعملية الإشراف البحثي بالتنسيق مع الأساتذة منسقي الدراسات العليا لكل قسم يتبعه الطالب الباحث. مع توقيع عقد توافقي مع فريق مشروع البحث يجري بموجبه دعم الطالب معرفيًا ولوجستيًا لإنجاز بحثه.
- يسلم فريق مشروع بحث الأسرة عنوان الرسائل والأطروحات مع الإشكاليات والقوائم البيبليوغرافية للطلبة المختارين؛ بالتنسيق مع الأساتذة المنتقين للإشراف العلمي.
- يرصد لكل طالب/باحث مقدارًا زمانيًا للإنجاز، بما في ذلك رزنامة لمطارحة أجزاء الدراسة مع الفريق.

المبادرة الثانية: بحوث أعضاء هيئة التدريس بالكلية

- يخاطب الفريق عددًا من أعضاء هيئة التدريس المنتقين لمباشرة إنجاز الأبحاث المتعلقة

بالتخصصات الثلاثة. مع تنظيم الأقساط الزمنية لمراجعة المقترحات البحثية ومناقشتها عبر لقاءات تحضيرية.

- يرسل الأساتذة/الباحثون مقترحاتهم البحثية وتُراجع جماعيًا؛ بغية تثبيت أو تعديل المقترحات.
- يضبط الفريق الآماد الزمنية للمتابعة والتسليم والتحكيم والمراجعة للأبحاث النهائية.

المبادرة الثالثة: الاستكتاب الدولي الجماعي

- يعمل الفريق على صياغة ديباجة كل استكتاب بإشكالياته، وأهدافه، ومحاوره وآجاله.
- يشكل الفريق لجنة استشارية تضم عددًا من المختصين/المحكمين قبل الإعلان عن الاستكتاب. مع رصد أفضل السبل الممكنة لتقييم الأبحاث المتوصل إليها.
- يبحث الفريق مع إدارة الكلية وشركاء المصلحة عن تحصيل تمويل لمشروعي الاستكتاب.

المبادرة الرابعة: عقد ندوات علمية بينية

- ينسق الفريق مع اللجان العلمية للكلية وعموم المجتمع العلمي في الجامعة للتحسيس بالحراك البحثي في مجال الأسرة؛ عبر جملة من الإرساليات والإعلانات واللقاءات التشاورية بغية التحضير للندوات الأربعة.
- يصوغ الفريق ديباجة كل ندوة بإشكالياتها، وأهدافها، ومحاورها وآجالها.
- يتابع الفريق مخرجات كل ندوة بالتقييم والنظر والتحليل قبل أرشفتها وطباعة أعمالها.

المبادرة الخامسة: المشاركة في المنح البحثية

- يتولى الفريق رصد إعلان المنح البحثية ويعممها على الطلبة وأعضاء هيئة التدريس.
- يتبنى الفريق اختيار عنوان البحث المتقدم إلى المنحة، مع مساعدة المتقدمين في ضبط ملف التقديم.
- ينسق الفريق مع إدارة الكلية وشركاء المصلحة لاعتماد الأبحاث المتقدمة في مجال الأسرة.

المبادرة السادسة: عقد مؤتمر علمي جامع

- يتواصل الفريق مع الخبراء والمختصين لضبط المحاور والإشكاليات المتعلقة بالمؤتمر.
- يعمل الفريق على صياغة ديباجة المؤتمر العلمي بإشكالياته، وأهدافه، ومحاوره وآجاله.

- يشكل الفريق لجنة استشارية تضم عددًا من المحكمين.
- يعين الفريق عددا من الأسماء لدعوتها إلى المشاركة في المؤتمر العلمي.
- يبحث الفريق مع إدارة الكلية وشركاء المصلحة عن تحصيل تمويل لعقد المؤتمر العلمي.

المبادرة السابعة: اللقاءات العلمية المفتوحة

- يجري التنسيق مع رؤساء اللجان العلمية بالكلية لتوحيد مسار الندوات العلمية بالتركيز على قضايا الأسرة.
- يشرف الفريق على التحضير لهذه الندوات بالتعاون مع اللجان العلمية في كل قسم.
- يعطي الفريق الأولوية لطلاب الدراسات العليا المنخرطين في المشروع لتقديم منجزاتهم.

المبادرة الثامنة: حقيبة تدريبية خاصة بالمشكلات الأسرية

- يرصد الفريق أهم المشكلات الأسرية في المجتمع من خلال لقاءات مع أهل الاختصاص (قطاع العدالة).
- يبادر الفريق إلى صناعة محتوى علمي شامل يواجه المشكلات الأسرية الشائعة في المجتمع.
- يتواصل الفريق مع أصحاب الخبرة التدريبية للاستفادة من المهارات العاطفية والوسائل التقنية.
- يبحث الفريق عن إطار نظري وعملي لتنزيل المحتوى العلمي في شكل دورات تدريبية تعقد في فضاء الجامعة.

آليات تحفيز الباحثين المنخرطين في المشروع

يقترح هذا الجزء مدى إمكانية الدعم اللوجستي للباحثين في المشروع؛ لضمان سير الإنجاز وتحقيق مقاصده.

المبادرة الأولى: بحوث طلاب الدراسات العليا بالكلية

- الإشراف الثنائي على الرسالة/ الأطروحة، مع ضمان المتابعة العلمية والفنية والإدارية.
- الدعم اللوجستي للأبحاث الميدانية من خلال التنسيق مع شركاء المصلحة.

المبادرة الثانية: بحوث أعضاء هيئة التدريس بالكلية

- تخصيص مكافآت مالية لكل منجز بحثي مع ضمان النشر المحكم.
- تسويق المنجز البحثي على نطاق واسع داخل وخارج الدولة.

المبادرة الثالثة: الاستكتاب الدولي الجماعي

- تخصيص مكافآت مالية لكل بحث محكم، مع ضمان النشر.
- تسويق المنجز البحثي على نطاق واسع داخل وخارج الدولة.

المبادرة الرابعة: عقد ندوات علمية بينية

- ضمان النشر المحكم، وتسويق أعمال الندوات، داخل وخارج الدولة.

المبادرة الخامسة: المشاركة في المنح البحثية

- المساهمة في ضبط ملف التقدم إلى المنحة؛ علميًا وفنيًا.

المبادرة السادسة: عقد مؤتمر علمي جامع

- ضمان النشر المحكم، وتسويق أعمال المؤتمر؛ داخل وخارج الدولة.

المبادرة السابعة: اللقاءات العلمية المفتوحة

- ضمن العمل الأصلي للجان العلمية.

المبادرة الثامنة: حقيبة تدريبية خاصة بالمشكلات الأسرية

- مكافأة مالية للتحضير، مع مجانية التقديم.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

ملحق (3)

عناوينُ أوليَّةٌ مقترحةٌ لبُحوث تخرُّج طلبَة الدّراسَات العُليا

الأسرة في القرآن والسنة:

1- مقاصد الزواج وضروراته في القرآن والسنة – دراسة استقصائية تحليلية. (ماجستير/ دكتوراه).

2- التأسيس النبوي لقيم الأسرة المسلمة – دراسة استقصائية تحليلية. (دكتوراه).

3- المنطق الإيجابي للعلاقات الأسرية في ضوء القرآن والسنة.

4- التطبيقات النبوية لمفهوم الإصلاح الأسري.

الأسرة بين الشريعة والقانون:

1- ازدواجية مصادر التشريع للأسرة المعاصرة – دراسة مقارنة. (دكتوراه).

2- تغير التشريعات الوضعية وأثره على نمط العلاقة الزوجية. (دكتوراه).

3- تجديد التشريع الإسلامي للنظام الأسري (ضرورته ضوابطه، ومآلاته) . (دكتوراه).

4- نطاق الولاية الأسرية بين الفقه والقانون.

5- أثر التوجيه الشرعي لقانون الأسرة القطري – دراسة تحليلية.

6- حماية الأسرة بين النصوص الشرعية والاجتهادات القضائية. (دكتوراه).

فقه الزواج والمرأة:

1- استقلال الذمة المالية للزوجين بين الفقه والقانون. أو (التصرفات المالية للمرأة وحمايتها بين الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة القطري).

2- الأهليَّة وعلاقتها بالولاية في الأحكام الأسرية بين الفقه والقانون.

3- التفريق بين الزوجين في ضوء الشريعة الإسلامية وقانون الأسرة القطري.

4- المعالجات الشرعية لأثر تأخر سن الزواج لدى الشباب على النسيج المجتمعي – دراسة ميدانية.

5- تأويل العصمة الزوجية وأثره على الاستقرار الأسري.

6- التحرير الشرعي لعمل المرأة في ضوء التحديات المعاصرة.

7- أثر الخلفية الاجتماعية للزوجين في نمط الوفاق الأسري. دراسة تأصيلية.

8- شبهة نفي الاعتبار الإسلامي للمرأة بين النص والتاريخ. (دكتوراه).

9- الكفاءة في النكاح بين المجتمع القبلي والمعطيات العصرية الحديثة – دراسة ميدانية تطبيقية على المجتمع القطري.

التربية والطفل:

1- اضمحلال الثقافة الأسرية وأثره على التنشئة الوالدية.

2- حقوق الطفل المدنية في القانون القطري، من منظور شرعي.

3- البناء العاطفي للطفل من منظور إسلامي – دراسة مقارنة.

4- قصور التشريعات القانونية في حماية الطفل من الترويج للثقافة المثلية – دراسة تحليلية نقدية من منظور إسلامي. (دكتوراه).

5- ممارسة المجتمع للأدوار التربوية مع الطفل، حدودها وإمكاناتها من منظور إسلامي.

6- إشكالية الصلة بين المفاهيم التربوية المعاصرة للأبناء وأبجديات الفعل التربوي الإسلامي – دراسة في أبعاد التواصل وأشكال الاستمداد وصور الامتناع. (دكتوراه).

الفكر والأديان:

1- القيم الأخلاقية للأسرة المسلمة في ظل رهانات الأوضاع الاقتصادية المعاصرة – دراسة تحليلية نقدية.

2- نزعة التفرد في الأسرة وعوامل تغذيتها النفسية – دراسة تحليلية من منظور إسلامي مقارن.

3- القراءة المسيحية لمخاطر اضمحلال القيم المركزية لنظام الأسرة.

4- شكل الأسرة ومقوماتها الفطرية في التصور الديني اليهودي.

5- إمكانات الحوار الحضاري في مواجهة أخطار اغتراب الأسرة المعاصرة.

6- صور عقد الزواج بين الأديان والتشريعات الوضعية – دراسة استقصائية مقارنة. (دكتوراه).

7- تأثير الاستهلاك الإعلامي على القيم الأصلية للأسرة – دراسة تحليلية نقدية. (دكتوراه).

ملحق (4)

طلبة الدراسات العليا الذين تم التشاور معهم، وأبدوا رغبتهم بالكتابة في المشروع

تاريخ الحضور: (2022/2/27م).

م	الاسم	التخصص	البريد الإلكتروني
1	فاطمة طارق محمد خضر	دكتوراه الفقه وأصوله	Fk1303316@student.qu.edu.qa
2	غزالة نوري بن عاشور	دكتوراه الفقه وأصوله	gb2000552@student.qu.edu.qa
3	مريم عبد المنعم الأبرش	ماجستير القرآن وعلومه	ma1901176@student.qu.edu.qa
4	مريم محمد البكري	ماجستير الأديان وحوار الحضارات	Ma080020@student.qu.edu.qa
5	عثمان القرشي عبد الرحيم	دكتوراه الفقه وأصوله	oa1900104@student.qu.edu.qa
6	نورة راشد مقارح	دكتوراه الفقه وأصوله	200463349@student.qu.edu.qa
7	سمية حسن البنا	ماجستير القرآن والسنة	sa2000063@student.qu.edu.qa

تاريخ الحضور: (2022/3/6م).

م	الاسم	التخصص	البريد الإلكتروني
8	هشام تبحار	الفقه وأصوله	ht2000120@student.qu.edu.qa
9	إبراهيم محمد الدرويش	الفقه وأصوله	ia1806223@student.qu.edu.qa

ملاحظة: أجريت اللقاءات بتحديد وقت مخصص لكل طالب، بحضور كل من: د. فاطمة عزام ود. وفاء عزام.

ملحق (5)

ندوة علمية طلابية بعنوان

(قضايا وإشكالات بحثية في مجال الأسرة)

عقدت يوم الأربعاء: 1 ربيع الثاني 1444هـ الموافق 26 أكتوبر 2022

الساعة: 2:00-12:00 مساء

حاضر في الندوة طلبة الدراسات العليا، وهم:

الاسم واللقب	عنوان المداخلة
محمد يسلم المجود	تأثير الاتفاقيات والمواثيق الدولية على قوانين الأسرة القطرية.
أفلح بن أحمد الخليلي	مقصد السكن وأثره في أحكام النكاح.
سعيد محمد بردن	أثر العلم بمقاصد الشريعة على استقرار الأسرة القطرية.
منى فاروق موسى	نوازل الطلاق للأقليات المسلمة بين الفقه والقانون: طلاق القاضي غير المسلم نموذجا.
برهان مازاك	الولاية النظر الفقهي والمآلي إلى عمل المرأة ضمن الأسرة القطرية في ضوء التحديات المعاصرة.
محمد لاماران جالو	التعامل مع الحمل غير المرغوب فيه من منظور شرعي - دراسة فقهية مقاصدية.
غزالة بن عاشور	بين تحقيق الأمن الأسري وإشكالية حرية المرأة.
عمرو وليد السر	إدخال الأبناء مواقع التواصل الاجتماعي منذ الصغر وأثره على الدين والتربية، والأخلاق.

ملحق (6)

موضوعات معتمدة قيد الإنجاز

محمد يسلم المجود	تأثير الاتفاقيات والمواثيق الدولية على قوانين الأسرة القطرية.
أفلح بن أحمد الخليلي	مقصد السكن وأثره في أحكام النكاح.
سعيد محمد بردن	أثر العلم بمقاصد الشريعة على استقرار الأسرة القطرية.
منى فاروق موسى	نوازل الطلاق للأقليات المسلمة بين الفقه والقانون: طلاق القاضي غير المسلم نموذجًا.

الاسم	عنوان الرسالة/الأطروحة	اسم البرنامج	المستوى
صلاح العامري	القوامة بين التشريعات الدينية والعرفية والقانونية: دراسة مقارنة.	الفقه وأصوله	دكتوراه
محمد الهاجري	قوانين المثلية الجنسية وأثرها على الأسرة وموقف الأديان منها.	الأديان وحوار الحضارات	ماجستير
أميرة العجمي	إمكانات الحوار الحضاري في مواجهة أخطار اغتراب الأسرة الخليجية.	الأديان وحوار الحضارات	ماجستير / منحة
نوره راشد بخيت الحميدي مقارح	سلطة العرف في التشريعات القطرية المتعلقة بقضايا المرأة: دراسة فقهية قانونية مقارنة.	الفقه وأصوله	دكتوراه
فاطمة صالح علي حمد ظرمان	حقوق المرأة في دولة قطر وفق تقرير منظمة هيومن رايتس ووتش: دراسة تقويمية في ضوء الفقه الإسلامي.	الفقه وأصوله	ماجستير
نزار سلطانباى	عقد الزواج: دراسة نقدية للتشريع الكازاخستاني في ضوء أحكام الفقه الإسلامي	الفقه وأصوله	ماجستير

عثمان القرشي	تجديد التشريعات الإسلامية في نظام الأسرة: دراسة تقويمية.	الفقه وأصوله	دكتوراه
معاوية محمد أبو سليم	سلطة القاضي التقديرية في تكوين عقد الزواج وآثاره: دراسة فقهية مقارنة بقانون الأسرة والاجتهاد القضائي القطري.	الفقه وأصوله	ماجستير
محمد علي الكعبي	الزواج بالأجانب في التشريع القطري: دراسة فقهية قانونية مقارنة.	الفقه وأصوله	ماجستير

* اقتُرح أن يضاف ضمن هذه المبادرة ما يلي:

- الأدوار الأسرية في ظل التحولات الدّيموغرافية.
- أثر عمل المرأة على القوامة، في الأسر التي يعمل فيها الزوج والزوجة؛ الأسر التي ترأسها المرأة.

هـذا الكتـــاب

عمل علميٌ أكاديميٌ نوعيٌ نهضت له لجنة وحدة البحوث والدراسات الإسلامية بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية في جامعة قطر؛ ليكون بمنزلة دستور البحث العلمي بالكلية ومشاريعها البحثية الكبرى. وقد جاء هذا الكتاب في سبعة محاور؛ هي: التحديات، والرؤية، والمنهجية، والخيط الناظم، والأولويات، ومستويات الخطاب واللغة، والتفعيل والتحريك والتبليغ.

يجسد الكتاب خلاصة حِراكٍ فكري خاضته كلية الشريعة والدراسات الإسلامية؛ تأسيسًا لمرحلة جديدة في البحث الأكاديمي في علوم الشريعة، ضم عصارةً فكرية ومنهجية لأوراق علمية، وحلقات نقاشية بين ستة من الخبراء والمفكرين في قضايا العلوم والأفكار والمناهج في العالم الإسلامي، مع لفيف من الباحثين الأكاديميين بالكلية، تناضلت له سهام أفهامهم، وتسابقت إليه جياد أفكارهم، فرجعت بكنيف ملئ علمًا، يكون موردًا للباحثين، ومنارة للدارسين في سبيل تطوير مجال البحث في الدراسات الشرعية خاصة، وفي علاقتها مع علوم الإنسان والكون عامة.

وقد جعلناه الإصدار الأول؛ لعلمنا أننا لم نستوفِ جميع مسائله، ثم تكون المراجعات والإضافات في الإصدارات القادمة، عسى الله أن ينفع به ويجزي كل من أسهم فيه. إنه هو الجواد الكريم.